المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
قسم السنة وعلومها

من وصف بلفظ (مقبول) في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) من غير رجال الصحيحين

من عبد الله بن الحارث بن أبزى
إلى عبد العزيز بن عبد الملك الجمحي

(رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة)

إشراف
أ. د / عاطف بن أحمد بن أمان الدقن

إعداد
حسن بن علي بن مفرح الشوكاني عسيري

(العام الجامعي ١٤٢٢ - ١٤٢٣ هـ)

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، الحمد لله الذي أعزّ من أطاعه ، وأذلّ من عصاه ، أعطى من سأله ، وهدى من استهداه ، ووقى من اتقاه ، وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، بلغ الرسالة ، وأدّى الأمانة ، وترك أمته على الطريقة الواضحة الناصحة ، ما سار سائر على سنته إلاّ ونجى ، وما تنكب أحدٌ هديه إلاّ هلك وغوى .

أمّا بعد :

فإن من أعظم النعم التي منّ الله – عَزَّوَجَلَّ – بها على هذه الأمة ، نعمة الإسلام ، ومن كمال فضله ومنته أن شرفنا بالانطواء تحت راية الشريعة الإسلامية ، وجعلها مصونة من التحريف والخلل ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾[(١)] ، وكانت هذه الشريعة مستقاة من أصول عظيمة وعلوم شريفة ، فكان أعلاها منزلة ، وأعظمها قدراً علم كتاب الله – عَزَّوَجَلَّ – ، أشرف العلوم على الإطلاق ، ثم كان بعده مرتبة علم حديث رسول الله – صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – ، فكان المفصل لمجمل القرآن ، والمبيّن لمبهمه ، والموضح لمشكله ، وخصّ هذه الأمة بالإسناد دون غيرها من الأمم .

وقد قيّض الله – عَزَّوَجَلَّ – لهذا العلم من الأئمة المخلصين والجهابذة البارعين من قام على هذا العلم حفظاً وجمعاً وتدويناً وشرحاً ، واجتهدوا في البحث عن الرجال وأحوالهم جرحاً وتعديلاً ، فصنفوا في ذلك التصانيف البديعة ، والكتب الجامعة ، وبذلوا في ذلك الوسع

---

(١) سورة الحجر : الآية رقم (٩) .

والطاقة ، حتى إنّ الناظر في المكتبة الإسلامية ليقف مندهشاً أمام ما أنجزه علماء الأمة من تلك المصنفات ، فكانت تركتهم العلمية عامرة بأنواع العلوم وفنونه ، وَرَّثوه لأجيال الأمة المتأخرة ، بعد أن كانوا قد وَرِثُوهُ من الأنبياء ، الذين لم يُوَرِّثُوا درهماً ولا ديناراً ، وإنَّما ورثوا العلم[1] .

وقد كان من تمام منة الله وفضله عليّ أن رزقني وشرفني بالانتماء إلى قسم السنة المطهرة وعلومها ، وأكرمني بالنظر في هذا العلم الشريف ، والاطلاع على جهود علماء السنة في جمع حديث رسول الله - صَلَّىاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - ، وما قاموا به من جهود لحماية هذه السنة والذود عنها ، ونفي ما قد يشوبها ، ممَّا قد يدخله عليها الحاقدون .

وأمام هذه التركة العظيمة كان لزاماً على من اشتغل بهذا العلم أن يعملوا في اتجاهات عدة ، بحيث يكون منهم من يهتم باستخراج تلك الكنوز العلمية التي مازالت مخطوطة ، وإخراجها للمسلمين بعد تحقيقها ودراستها ، ومنهم من يهتم بشرح وبيان ما هو موجود على الساحة من كتب السنة ، ومنهم من يجعل جهده منصباً على البحث في أحوال الرواة ، لتكون المحصلة لكل هذه الجهود حفظ السنة المطهرة ، وحمايتها ، وتقديمها للمسلمين ، لينتفعوا بما جاء فيها في كل شؤونهم .

ولما كان مجال تخصصي هو السنة وعلومها ، كان لزاماً عليّ أن أبحث عن موضوع من موضوعات السنة أجعله عنواناً لأطروحتي لنيل درجة الدكتوراة ، وبدأت البحث في مجالات السنة المتعددة عن ذلك المقصد المبتغى ، فما لبثت أن مَنَّ الله عليّ بواسع فضله ، وأعانني على اختيار الموضوع ، حيث قام قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض بفتح باب التسجيل لطلبة العلم في أحد مشاريعها المباركة لنيل الدرجات العلمية ، وكان ذلك المشروع المبارك هو ((من

(١) هذا حديث أبي الدرداء - رَضِيَاللَّهُعَنْهُ - ، وقد أخرجه أبو داود (٤/٥٧) رقم (٣٦٤١) ، (١٩) كتاب العلم ، (١) باب الحث على طلب العلم . والترمذي (٥/٤٧) رقم (٢٦٨٢) ، (٤٢) كتاب العلم ، (١٩) باب ماجاء في فضل الفقه على العبادة ، وقال الترمذي : وليس هو عندي بمتصل ، وفيه : ((إنّ الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً)) .

وصف بلفظ مقبول في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر من غير رجال الصحيحين » ، فاستشرتُ واستنصحتُ ، وعقدتُ العزم – بعد أن استخرتُ الله – عَزَّوَجَلَّ – على التسجيل في هذا المشروع ، وكان مِمّا شجعني على اختيار هذا الموضوع أيضاً ، الأمور التالية :

١ – مكانة الحافظ ابن حجر يرحمه الله ، وعلوه في هذا الشأن ، فقد كان مُبَرِّزاً في كثير من صنوف العلم ، فإنك تجد له في كل علم تصانيف ، جارى بها أصحاب كل فن في فنهم ، وكان تميزه – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – في الحديث وعلومه ، فلايذكر علم الجرح والتعديل مثلاً ، إلاّ ويكون للحافظ ابن حجر قصب السبق فيه .

ولذلك كان من الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم الحديث عن ابن حجر العسقلاني ، وجهوده في خدمة السنة ، واستخراج كتبه وتحقيقها ، والإبانة عن مقاصده في كتبه ، حتى تكتمل الاستفادة من مصنفاته الكثيرة .

٢ – أهمية كتاب تقريب التهذيب ، ومكانته بين كتب الجرح والتعديل ، فهو خلاصة ما وصل إليه الحافظ ابنُ حجرَ في أحوال الرجال ، مع كثرة مراجعته له وتنقيحه ، ومع استفادته من النظر في كتب المتقدمين والمتأخرين ، كما أن للكتاب منهجيته الخاصة التي تميز بها عن غيره من المصنفات المختصرة في الرجال ، ومن ذلك تلخيص القول في حال الراوي بما يُعَرِّفه ويُمَيِّزه ، وذلك في عبارة محررة جامعة ، وضبط الأسماء والألقاب والكنى غالباً ، مع بيان طبقة الراوي ، وهذا مِمّا ابتكره في هذا الكتاب .

٣ – الحاجة إلى تحرير مراد الحافظ ابن حجر في بعض ألفاظه في التقريب ، ومنها لفظ « المقبول » ، لبيان اصطلاحه فيه ، ومدى التزامه بما شرطه على نفسه في مقدمة هذا الكتاب .

٤ – حاجة كثير من طلبة العلم الباحثين ، واعتمادهم على هذا الكتاب في بحوثهم ورسائلهم ، لذا كان من المفيد تحرير ألفاظ ابن حجر المشتبهة في كتاب تقريب التهذيب ، حتى تزيد الاستفادة من هذا الكتاب ، وذلك وفق ضوابط الجرح والتعديل .

وقد سرتُ في هذه الرسالة على خطة قمت بتقسيمها إلى مقدمة ، وتمهيد ، وبابين ، ثم خاتمة وفهارس ، وبيان ذلك كالتالي :

أولاً : **المقدمة ، وفيها :**

١ – أهمية الموضوع ، وسبب اختياره .

٢ – خطة البحث .

٣ – المنهج الذي سأسير عليه في البحث .

ثانياً : **التمهيد :**

وأتناول فيه المباحث الآتية بإيجاز :

أ – أهمية السنة ومكانتها في التشريع ، وعلاقة ذلك بعلم الرجال .

ب – الإسناد ، أهميته ، وبدء استعماله .

جـ – الجرح والتعديل : تعريفه ، حكمه ، وظهوره كعلم .

د – أنواع الكتب المؤلفة في علم الرجال جرحاً وتعديلاً إلى عصر ابن حجر .

ثالثاً : **الباب الأول : المؤلف والكتاب :**

وفيه فصلان :

الفصل الأول : ترجمة الحافظ ابن حجر .

وفيه ثلاثة مباحث ، وهي :

المبحث الأول : حياة الحافظ ابن حجر الشخصية ، وفيه :

١ – اسمه وكنيته ونسبه .

٢ – مولده ونشأته وأسرته .

٣ – صفاته الخُلُقية والخِلْقيّة .

٤ – وفاته وسنه .

المبحث الثاني : حياة الحافظ ابن حجر العلمية ، وفيه :

١ – طلبه للعلم .

٢ – رحلاته .

٣ – أشهر شيوخه .

٤ – أشهر تلاميذه .

المبحث الثالث : مكانة الحافظ ابن حجر العلمية ، والنقد الموجّه له ، وفيه :

١ – مكانته العلمية .

٢ – الانتقاد الموجه له رَحِمَهُ‌ٱللَّهُ .

٣ – مؤلفاته ، مع التعريف بالمطبوع منها والمخطوط .

الفصل الثاني : التعريف بكتاب تقريب التهذيب .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : سبب تأليف تقريب التهذيب .

المبحث الثاني : مكانة الكتاب بين أمثاله من المختصرات ، ومقارنة بينه وبين كتاب الكاشف للذهبي .

المبحث الثالث : منهج الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ، وفيه :

١ – موضوعه .

٢ – ترتيبه .

٣ – اصطلاحاته فيه .

٤ – رموزه .

٥ – عناصر الترجمة .

٦ – ملحوظات عليه .

المبحث الرابع : مدلول لفظ « مقبول » عند ابن حجر ، ومرتبته في التقريب ، ودرجة الموصوف بذلك حسب اصطلاح المؤلف ، مع ذكر ما يُتوصّل إليه من خلال الدراسة عند غيره .

رابعاً : **الباب الثاني ، وفيه :**

دراسة من وصف بلفظ « مقبول » من غير رجال الصحيحين ، موضوع الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

١ – ترتيبهم في الدراسة حسب ورودهم في التقريب .

٢ – تحقيق ما توافر من اسم الراوي ، ونسبه ، ولقبه ، وكنيته ، وبلده ، وأشهر شيوخه ، وتلاميذه ، وعلل حديثه عن شيوخه ، أو تلاميذه عنه ، ومؤلفاته إن وجدت ، وسنة وفاته ، وغير ذلك .

٣ – ذكر ما وجه العلماء في كل راوٍ من بيان حاله جرحاً وتعديلاً ، ثم تقرير ما يظهر رجحانه ، مع ذكر سبب الترجيح ، ثم موازنة ذلك مع حكم الحافظ ابن حجر تحاكماً إلى شرطه في التقريب .

٤ – دراسة حديثين لكل راوٍ من هؤلاء الرواة ، وذلك بتخريجهما من مصادرهما ، ثم دراسة إسناد كل حديث كاملاً ، وبيان درجة الحديث ، وذكر ما يوجد للراوي من متابعات ، وللحديث من شواهد ، ودراستها دراسة مفصلة ، بما يفيد الحكم على الحديث لاعتبار ضبط الرواة من عدمه[1] .

خامساً : **الخاتمة ، وفيها أتحدث عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة .**

سادساً : **الفهارس ، وفيها :**

١ – فهرس الآيات القرآنية .

٢ – فهرس الأحاديث النبوية والآثار على حروف المعجم .

---

(١) لقد استنفدت الجهد والطاقة في البحث عن أحاديث الرواة ، ولكن بعض الرواة لم أجد لهم سوى حديث واحد .

٣ – فهرس الأحاديث النبوية والآثار على المسانيد .

٤ – فهرس لرواة التقريب المترجم لهم ، وهم موضوع الدراسة .

٥ – فهرس رجال الأسانيد والتراجم .

٦ – فهرس المصادر والمراجع .

٧ – فهرس عام لموضوعات الرسالة .

ويتلخص المنهج الذي سرتُ عليه في هذا البحث في النقاط التالية :

[١] – لقد حرصتُ في هذه الرسالة على الاجتهاد في تحريرها على حسب ما تقتضيه المنهجية العلمية الصحيحة ، مقراً فيه بالقصور الذي يعترى كل نفس بشرية ، فمن كان فيه من توفيق فمن الله – عَزَّوَجَلَّ – ، وما كان فيه من تقصير فمن نفسي ومن الشيطان ، مع حرصي على تقديم الصحيح في كل مسألة ، والراجح في كل قضية ، مستنداً في ذلك إلى البراهين والحجج الصحيحة ، مقراً بضرورة أن يبتعد الباحث عن كل ما يشين البحث العلمي من تعصب أو تحامل .

[٢] – الحرص على الاستشهاد بالأمثلة والشواهد المناسبة لكل مسألة بعينها ، زيادة في الإيضاح والتبيين .

[٣] – حرصتُ على الاستفادة مِمَّا سقته في التمهيد والباب الأول من قواعد وضوابط الجرح والتعديل ، ومناهج النقاد فيه ، والنية متوجهة بإذن الله تعالى إلى بيان الحق في الرواة موضوع هذه الدراسة .

[٤] – تحدثتُ في التمهيد لهذا البحث عن أهمية السنة ، ثم السند وما يتعلق به من الحديث عن علم الرجال ، وأهميته في العلم الشرعي ، مع الإشارة إلى بعض جهود العلماء في هذا الباب .

ثم تحدثت عن الحافظ ابن حجر ، وذلك من خلال ترجمته الشخصية والعلمية ، ومن خلال منهجيته في بعض كتبه المتعلقة بالجرح والتعديل ، وكان جُلّ هذا الحديث عن كتابه

تقريب التهذيب ، وما ورد من كتبه الأخرى ، فهو من باب الدراسة والمقارنة ، مع المقارنة بينه وبين غيره من علماء الجرح والتعديل كالذهبي وغيره .

[٥] – أفردتُ مراد الحافظ ابن حجر بلفظ « مقبول » بمبحث خاص ، تحدثت فيه عن حقيقة هذا المصطلح ، ومراد الحافظ ابن حجر به ، وبيان الراجح في ذلك ، مع مقارنة ذلك بإطلاقه هو للمقبول في مصنفاته الأخرى ، وكذلك مع غيره من المصنفين الذين استخدموا هذا اللفظ .

[٦] – قمتُ بسرد التراجم المتعلقة بهذه الدراسة على حسب ترتيب الحافظ ابن حجر لها في التقريب .

[٧] – قمتُ بتقسيم الصفحة في قسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : وفيه أنقل ما كتبه الحافظ ابن حجر عن الراوي المقبول كما في تقريب التهذيب من غير زيادة أو نقصان أو تعليق .

القسم الثاني : وهو قسم الدراسة المتعلق بدراسة أحوال هؤلاء الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بلفظ « مقبول » .

القسم الثالث : وهو قسم الهوامش التابعة للقسم الثاني ، وهو قسم الدراسة ، ولاتعلق لهذا القسم بالقسم الأول .

[٨] – عزو الآيات إلى السور ، مع ذكر أرقامها .

[٩] – تنقسم التراجم في هذه الرسالة إلى ثلاثة أقسام :

أ) – تراجم الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بلفظ « مقبول » وقد سرتُ في تراجمهم على المنهج التالي :

١ – أرقم للترجمة بحسب ترتيبها في قسم الدراسة في هذا البحث ، ثم أذكر ترقيمها كما هو عند الحافظ ابن حجر في التقريب ، وهذا في القسم الأول من الصحفة ، ثم أذكر الترجمة كما هي في تقريب التهذيب .

٢ – عند الترجمة للراوي في القسم الثاني ، أذكر أولاً رقم الترجمة بحسب رقمها في الرسالة ثم أذكر رموز مخرجي حديث الراوي .

٣ – أترجم للراوي بذكر اسمه كاملاً ، مع ذكر ما يرد من اختلاف في اسمه ، مع الإشارة إلى الراجح من الأقوال في اسمه ، حتى وإن اختلف ذلك مع ما رجحه الحافظ ابن حجر في التقريب ، مع ضبط الأسماء والألقاب والكنى بالأحرف والشكل ، كما فعل الحافظ ابن حجر .

٤ – أقوم باستيفاء ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه ، ولا أهمل أحداً ذكره كتاب من الكتب التي ترجمت للراوي ، مع الإشارة إلى ما يحدث من خلاف في ذلك ، كأن ينص أحد من أئمة الجرح والتعديل على أن هذا الراوي لم يرو عنه غير فلان ، فإن وجدت غيره قد أشار إلى تعدد تلاميذه ، بيّنت ذلك .

٥ – أورد أقوال الجرح والتعديل الواردة في الراوي ، متبعاً تواريخ أصحابها في إيرادها دون التفريق بين ما هو جرح وما هو تعديل .

٦ – أذكر من أخرج حديث الراوي من أئمة الحديث ، إلاّ من ذُكر تمييزاً ، فهؤلاء لا أذكر من أخرج حديثهم .

٧ – أذكر تاريخ وفاة الراوي قدر المستطاع ، فإن لم يتبين لي ذلك التاريخ ، أعمد إلى ذكر طبقته التي وضعه الحافظ ابن حجر فيها .

٨ – بعد الانتهاء من ترجمة الراوي ، أذكر مباشرة مراجع الترجمة في مكانها ، ولا أجعلها في الهامش المختص بالقسم الثاني .

٩ – أقوم بالحكم على الراوي بحسب النظر في ترجمة الراوي ، وفق ضوابط الجرح والتعديل المعتبرة ، معتمداً في ذلك النظر فيما إذا كانت قد ارتفعت الجهالة عن الراوي أم لا ، ثم بالنظر في أقوال النقاد في بيان حال الراوي .

١٠ – أقوم بالموازنة بين حكم الحافظ ابن حجر على الراوي في التقريب بأنه « مقبول » وبين ما توصلت إليه من حكم ، مع الأخذ بعين الاعتبار شروط الحافظ ابن حجر في المقبول ، هل تحققت أم لا .

١١ – أقوم بعد ذلك بدراسة أحاديث الراوي ، فإن ظهر لي أن الراوي ممن هو داخل تحت مراتب التعديل ، درست له حديثين ، فإن لم أجد فحديثاً واحداً ، فإن كان من المجروحين ، فقد أدرس له أكثر من حديثين ، للنظر في مدى متابعة الراوي للثقات فيما يرويه .

١٢ – أذكر أخيراً الخلاصة في حال الراوي ، وذلك بحسب النظر في حال الراوي ، وبعد دراسة أحاديثه ، مع بيان حكم حديث الراوي .

ب) – تراجم الرواة الواردين في الأسانيد المدروسة ، وهؤلاء الرواة ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الراوي المتفق على توثيقه :

• فهذا الراوي أذكر اسمه وكنيته ولقبه ، ثم أذكر ثلاثة من شيوخه ، وثلاثة من تلاميذه ثم أذكر بعض أقوال من وثقه من أئمة الجرح والتعديل ، ثم أورد حكم الذهبي على الراوي من خلال كتبه المتعددة ، وحكم ابن حجر عليه في تقريب التهذيب إن وجد ، ثم أذكر ما توصلت إليه في الحكم على الراوي ، ثم أذكر من أخرج حديثه من الأئمة الستة ، ثم أختم الترجمة بذكر تاريخ وفاة الراوي ، أو طبقته ، وأذكر بعد ذلك مصادر ترجمة الراوي ، وفي ترجمة مثل هذا الراوي أكتفي بالقليل من مصادر ترجمته ، فإن كان مثلاً من رجال الكتب الستة

أكتفي بتهذيب الكمال للمزي ، والكاشف للذهبي ، وتقريب التهذيب لابن حجر ، وإن كان من غير رجال الكتب الستة ذكرتُ من المراجع ما يفي بالغرض في بيان حال الراوي .

القسم الثاني : الراوي المتفق على تضعيفه :

وأترجم لهذا الراوي بنفس الطريقة السابقة ، ولا أطيل في ترجمته ، مع اختيار القول المناسب في حال الراوي .

القسم الثالث : الراوي المختلف في حاله :

وهو الراوي الذي اختلف النقاد في حاله جرحاً وتعديلاً ، فمثل هذا أُعَرِّفُ به من حيث الاسم والنسبة والكنية واللقب ، ثم أذكر الشيوخ والتلاميذ ، ثم أعرض أقوال الموثقين ، وأتبعها بأقوال المجرحين ، ثم أصل إلى خلاصة الأقوال في حال الراوي ، من خلال النظر في قواعد الجرح والتعديل ، والجمع أو الترجيح بين الأقوال المتناقضة .

جـ) – التراجم العامة :

وهي التراجم الواردة في ثنايا البحث ، وهذه التراجم أقتصرُ فيها على ذكر اسم الراوي ونسبه وكنيته ، مع ذكر بعض ما وصفه به من ترجم له ، مع الإشارة إلى ولادته ووفاته ما أمكن .

[١٠] – أقوم بتخريج الأحاديث على النحو التالي :

أ – أحاديث الرواة (موضوع الدراسة) فهؤلاء أخرج أحاديثهم بحسب من أخرج عنهم ، فإن كان من أخرج حديثه من أصحاب الكتب الستة ذكرتهم بحسب الترتيب المعروف لأصحاب الكتب الستة ، فإن كان من أخرج حديثه من غيرهم من أئمة الحديث ، فإني أخرج الأحاديث دون ترتيب معين .

ب – إذا كان الحديث المراد تخريجه في المتابعات والشواهد ، فإني أخرجه مبتدئاً بالصحيحين ثم السنن الأربعة ، ثم المسانيد ، ثم المعاجم ، ثم بقية مصنفات الحديث مرتبة على التواريخ ، وأكتفي بوجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما عن دراسته .

[١١] – عند تخريج حديث الراوي ، أذكرُ للحديث رقمين ، الرقم الأول هو رقم حديث الراوي بالنسبة لمجموع أحاديث الرسالة ، ثم رقم آخر بحسب عدد أحاديث الراوي المدروسة .

[١٢] – أقوم عند التخريج بذكر الجزء والصفحة ، ورقم الحديث إن وُجد ، ورقم الكتاب واسمه ، ورقم الباب واسمه .

[١٣] – أسعى إلى الاختصار والتحويل في الأسانيد ما أمكن ذلك ، وكان لذلك ضرورة ، وكذلك الحال بالنسبة لمتن الحديث .

[١٤] – أقوم بدراسة حديث الراوي (موضع الدراسة) فإن كان الحديث صحيحاً اكتفيتُ بذكر المتابعات والشواهد إن وجدت ، فإن كان ضعيفاً ، فإني أقوم بدراسة المتابعات الشواهد حتى ينتفع الحديث بها ، وترتفع درجته ، فإن تم ذلك توقفت .

[١٥] – قمتُ بترقيم الرسالة ترقيماً واحداً ، مبتدئاً بالمقدمة ، ومنتهياً بالفهارس .

[١٦] – أقوم بشرح غريب الألفاظ ، وذلك بالرجوع إلى الكتب التي اهتمت بشرح غريب الحديث ، وكتب معاجم اللغة .

[١٧] – التعريف بالبلدان والأماكن الواردة في الرسالة .

[١٨] – ضبط الأسماء والنسب والألقاب بالأحرف والشكل .

[١٩] – توثيق النصوص الواردة في ثنايا هذا البحث ، وذلك بعزوها إلى مصادرها الأصلية .

[٢٠] – ختمتُ هذه الرسالة بوضع عدة فهارس لهذه الرسالة ، وهي كالتالي :

أ – فهارس الآيات القرآنية .

ب – فهارس الأحاديث النبوية والآثار على حروف المعجم .

جـ – فهارس الأحاديث النبوية والآثار على المسانيد .

د – فهرس رواة التقريب المترجم لهم (موضوع الدراسة) .

هـ – فهرس رجال الأسانيد والتراجم .

و – فهرس المصادر والمراجع .

ز – فهرس عام لموضوعات الرسالة .

وبعد فهذا ما أردت الحديث عنه في مقدمة هذه الرسالة ، مِمَّا يتعلق بموضوع هذا البحث والخطة التي سرتُ عليها فيه ، ومنهجية العمل فيه ، مستعيناً بالله عزّوجل على إنجازه ، راجياً من المولى أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ، أزعم فيه أني قد بذلت قصارى جهدي ، معترفاً فيه بحصول الخطأ والتقصير ، من غير قصد ، فما كان فيه من صواب فبتوفيق الله عزّوجل ، وما كان فيه من خطأ أو زلل ؛ فمن نفسي ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان .

وفي الختام أتوجه بالشكر والامتنان والدعاء إلى فضيلة شيخي الفاضل فضيلة الدكتور عاطف بن أحمد بن أمان الدقن ، المشرف على هذه الرسالة ، والذي كان معيناً لي بعدالله عزّوجل على إخراج هذه الرسالة ، فقد كان بعدالله عزّوجل خير مرشد وموجه ومعين ، وقد شملني برعايته ، ولم يبخل عليّ بالوقت والنصيحة وسعة الصدر ، فأسأل الله العلي القدير أن يجزيه عني خير الجزاء ، وأن يجزل له المثوبة ، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، التي هيأت لطلبة العلم سبل البحث متمثلة في إدارتها ومكتباتها ، أسأل الله عزّوجل أن يرفع قدرها ، وقدر المسؤولين عنها ، وأن يبقيها صرحاً شامخاً ، ونبراساً للعلم وأهله .

كما أتقدم سلفاً بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة ، الذين تكرموا بالموافقة على قبول قراءة هذه الرسالة ومناقشتها ، سائلاً الله العلي القدير أن ينفعني بما يوجهونني إليه ، وأن يرفع مقامهم في الدنيا والآخرة .

وفي الختام أسأل المولى عزّوجل العون والتوفيق لقول الحق والعمل به ، وأن يتجاوز عما أخطأنا فيه ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

الباحث

حسن بن علي الشوكاني
أبها - جامعة الملك خالد
كلية الشريعة وأصول الدين - قسم السنة وعلومها
١٤٢٢/١١/٢٥ هـ

التمهيد

وفيه :

[أ] – أهمية السنة ، ومكانتها في التشريع الإسلامي ، وعلاقة ذلك بعلم الرجال .

[ب] – الإسناد ، أهميته ، وبدء استعماله .

[جـ] – الجرح والتعديل ، تعريفه ، حكمه ، ظهوره كعلم .

[د] – أنواع الكتب المؤلفة في علم الرجال جرحاً وتعديلاً إلى عصر ابن حجر .

تمهيد :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فلقد كانت سنة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - محل اهتمام علماء الأمة ، قديماً وحديثاً ، يشدون في طلبها الرحال ، ويبذلون من أجل تحصيلها الوقت والمال ، يفارقون لأجلها الأهل والأوطان ، مسترشدين في ذلك بقول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((الحكمة ضالة المؤمن ، أنّى وجدها فهو أحق بها))[1] ويبذلون العلم لمن يطلبه متبعين قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((بلغوا عني ولو آية))[2] .

وكان ذلك ابتداءً منذ صدر الإسلام ، فقد جاء عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قوله : إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ، والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدّثت حديثاً - ثم تلا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُوْلَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ . إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾[3] ، قال : وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم ، وإن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق[4] بالأسواق ، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بشبع بطنه ، ويحضر ما لايحضرون ، ويحفظ ما لايحفظون[5] .

---

(١) أخرج هذا الحديث الترمذي (٥/٤٩) رقم (٢٦٨٧) ، (٤٢) كتاب العلم ، (١٩) باب فضل الفقه على العبادة ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب لانعرفه إلاّ من هذا الوجه ، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يُضعفُ في الحديث من قِبَل حفظه .

وابن ماجة (٢/٤٢٠) رقم (٤٢٢١) ، (٣٢) ، أبواب الزهد ، (١٥) باب الحكمة ، وقد أخرجاه من حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .

(٢) أخرج الحديث : البخاري (٦/٥٧٢) رقم (٣٤٦١) ، (٦٠) كتاب أحاديث الأنبياء ، (٥٠) باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، وذلك من حديث عبدالله بن عمرو - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - .

(٣) سورة البقرة : الآيتين (١٥٩ ، ١٦٠) .

(٤) **الصفق** : المقصود به التبايع ، مأخوذ من ضرب اليد باليد عند الموافقة على البيع .

راجع مادة ((صفق)) من النهاية في غريب الحديث (٣/٣٨) ، لسان العرب (١٠/٢٠٠) .

(٥) سنن النسائي الكبرى (٣/٤٣٩) رقم (٥٨٦٧) ، كتاب العلم ، (١٨) باب حفظ العلم .

وقال أبو هريرة لعبدالله بن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنهُمْ أَجْمَعِينَ - : يا أبا عبدالرحمن ما كان يشغلني عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الصفق في الأسواق ، ما كان يهمني من رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلاَّ كلمة يعلمنيها ، أو لقمة يلقمنيها[1] .

والأخبار عن الصحابة - رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ - في هذا المجال طويلة لاتنتهي ، وعلى هذا المنهج سار علماء الأمة من بعدهم ، منذ عصر التابعين ، كان أحدهم يرتحل الأيام والشهور ليسمع حديثاً ، أو يلقى شيخاً ، بل كانوا يفارقون بلادهم السنوات بحثاً عن الحديث ، وعن علو الإسناد .

قال ابن أبي حاتم[2] : سمعتُ أبي[3] يقول : كان ابن المبارك[4] رَبَعَ[5] الدنيا بالرحلة في طلب الحديث ، لم يدع اليمن ولا مصر ولا الشام ولا الجزيرة ولا البصرة ولا الكوفة[6] .

وقال ابن أبي حاتم أيضاً : سمعتُ أبي يقول : أول سنة خرجت في طلب الحديث ، أقمت سبع سنين ، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ[7] ، لم أزل أحصي ، حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته[8] .

---

(١) مسند أحمد (٣٨٧/٢) .

(٢) ابن أبي حاتم : عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، ولد سنة ٢٤٠ هـ ، الحافظ العلامة ، توفي سنة ٣٢٧ هـ .
انظر ترجمة في : طبقات الحنابلة (٥٥/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٦٣/١٣) .

(٣) أبو حاتم : محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ، الإمام الحافظ الناقد ، ولد سنة ١٩٥ هـ ، وتوفي سنة ٢٧٧ هـ .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة (٢٨٤/١) ، سير أعلام النبلاء (٢٤٧/١٣) .

(٤) عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي ، أحد الأئمة الأعلام في الإسلام ، توفي سنة ١٨١ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥/١٦) ، تذكرة الحفاظ (٢٧٤/١) .

(٥) رَبَعَ : فعل ماض من تربع القوم ، إذا أقاموا بالمكان زمن الربيع ، والمعنى هنا سكن الدنيا من كثرة ترحاله .
راجع مادة ((ربع)) من لسان العرب (١٠٤/٨) .

(٦) انظر : الجرح والتعديل (٢٦٤/١) .

(٧) **الفرسخ** : وهو المسافة من الأرض ، وهو ثلاثة أميال ، والميل قيل هو : القطعة من الأرض بين العلمين ، وقيل : بعد البصر ، وقيل : مقداره أربعة آلاف ذراع .
راجع مادة ((فرسخ)) من النهاية في غريب الحديث (٤٢٩/٣) .

(٨) انظر : الجرح والتعديل (٣٥٩/١) .

بل لم تكن رحلة بعضهم لسماع حديث بعينه ، فإن أحدهم يكون قد سمع الحديث ، لكنه يرتحل ليتحصل على فائدة حديثية ، من علو إسناد وغيره .

فقد ارتحل جابر بن عبدالله - رضي الله عنهما - إلى عبدالله بن أنيس - رضي الله عنه - ليسمع منه حديثاً مباشرة ، مع أنه قد بلغه ذلك الحديث ، ولكن بواسطة بينهما ، فأراد سماعه منه مباشرة[1] .

والحديث في هذا الباب بحر لا ساحل له ، فيه الكثير من الروايات الثابتة التي دلت على حرص السلف الصالح على حفظ حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والاعتناء به ، والذود عنه ، وحمايته من كل ما قد يشوبه من التحريف أو التشويه ، وقد تكفل الله عزّوجل بمن يحمل هذا العلم في كل زمان ، ويدافع عنه ، وينقيه من الشوائب ، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عُدُولُه ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين »[2] ، فقد قيّض الله - عزّوجلّ - لهذا العلمَ رجالاً قاموا بجمعه ، والبحث في رجاله ، ورد الواهن منه ، ولا أدل على ذلك الاهتمام من النظر إلى ما تزخر به المكتبة الإسلامية من كتب الحديث ورجاله ، والعلوم المتعلقة به من مصطلح الحديث ، وغريبه ، وغير ذلك .

ومن أجل كل ذلك أردتُ التمهيد لهذا البحث ، وذلك بالحديث عن السنة المطهرة ، ومكانتها في التشريع الإسلامي ، معرجاً على بعض النقاط المهمة في الجرح والتعديل ، وستكون تلك النقاط كالتالي :

---

(١) هذا حديث عبدالله بن أنيس - رضي الله عنه - ، وقد أخرجه البخاري (٢٠٨/١) تعليقاً ، (٣) كتاب العلم ، (١٩) باب الخروج في طلب العلم ، وأخرجه أيضاً في (٤٦١/١٣) تعليقاً ، (٩٧) كتاب التوحيد (٣٢) ، باب قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ ، وفيه : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُب : أنا الملك أنا الديّان » .

(٢) أخرج هذا الحديث الطبراني في مسند الشاميين (٣٤٤/١) رقم (٥٩٩) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٥٩/١) : رواه البزار وفيه عمرو بن خالد القرشي ، كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ، ونسبه إلى الوضع .

[أ] – أهمية السنة ، ومكانتها في التشريع الإسلامي ، وعلاقة ذلك بعلم الرجال .

[ب] – الإسناد ، أهميته ، وبدء استعماله .

[جـ] – الجرح والتعديل : تعريفه ، حكمه ، وظهوره كعلم .

[د] – أنواع الكتب المؤلفة في علم الرجال جرحاً وتعديلاً ، إلى عصر ابن حجر .

والله أسأل أن يهدينا إلى قول الحق والعمل به ، وأن يرزقنا الإخلاص والقبول فيما نقول ونعمل ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

[أ] - أهمية السنة ، ومكانتها في التشريع الإسلامي ، وعلاقة ذلك بعلم الرجال :

لقد بعث الله تعالى نبيه محمداً - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - داعياً إلى الدين القويم ، ومبيناً لشرائع هذا الدين ، وكان - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هو المبلغ للقرآن الكريم ، وكان قوله هو المفصل لما أجملته آيات الكتاب الحكيم ، والمقيد لما أطلقته ، والموضح لِمَا أُبهم ، وقد بيّن الله عزّوجل في محكم التنزيل مهمة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فقد قال عزّ من قائل في كتابه الكريم : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾(1) ، وقد كان الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هو الحَكَم عند اختلاف الناس ، يوضح لهم طريق الحق ، ويدلهم إلى سبل الرشاد والهدى ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾(2) ، فكان - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - المعلم والحاكم والقاضي ، وكان نعمة مهداة ، ورحمة مسداة .

ومن كل ما سبق يتبين أن سنة المصطفى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كانت مصدراً من مصادر الشريعة الإسلامية ، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد كتاب الله - عَزَّوَجَلَّ - في مصادر التشريع الإسلامي ، وكانت سنته منفصلة عن القرآن الكريم ، مختلفة عنه .

وقد جاء التصريح بانفصالهما عن بعضهما في آيات وأحاديث كثيرة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾(3) ، وقد امتنّ الله على عباده أن أنزل عليهم الكتاب والحكمة ، فقال تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾(4) ، قال الإمام

---

(1) سورة النحل : من الآية رقم (٤٤) .

(2) سورة النحل : الآية رقم (٦٤) .

(3) سورة البقرة : من الآية رقم (١٢٩) .

(4) سورة آل عمران : الآية رقم (١٦٤) .

الشافعي[1] : « لأن القرآن ذكر ، وأُتْبِعَتْهُ الحكمة ، وذكر الله مَنَّهُ على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة ، فلم يجز – والله أعلم – أن يقال الحكمة هاهنا إلاَّ سنة رسول الله »[2] ، ثم قال : « وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله افترض طاعة رسوله ، وحَتَّم على الناس اتباع أمره ، فلايجوز أن يقال لقولٍ فرض ؛ إلاَّ لكتاب الله ثم سنة رسوله »[3] .

وقد قال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في معرض بيان ما أنزله الله إليه : « ألا إني أوتيتُ الكتاب ومثله معه ، لايوشك رجل شبعان على أريكته ، يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لايحل لكم لحم الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السبع ، ولا لقطة معاهد ، إلاَّ أن يستغني عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه ، فإن لم يقروه فله أن يعقِّبهم بمثل قراه »[4] .

وقد دلّ هذا الحديث على أمرين :

أولهما : أن الله – عَزَّ وَجَلَّ – قد أنزل على رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – القرآن الكريم والسنة المطهرة ، فهما المصدران الرئيسان للتشريع الإسلامي .

والثاني : التأكيد على أن هنالك بعض الأحكام جاء تشريعها بالسنة ، ومنها الأمور التي دلّ الحديث على تحريمها ، وقد حذر الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من الاشتباه في وجوب الاعتبار بسنته – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، أو عدم تيقن وجوب الإئتمار بأمره – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – ، فعن أبي رافع – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – قال : قال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « لا ألفينّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري ممَّا أُمرتُ به ، أو نُهيتُ عنه ، فيقول :

---

(١) الإمام الشافعي : محمد بن إدريس بن العباس ، أبو عبدالله ، الإمام العلم ، عالم الأمة ، توفي سنة ٢٠٤ هـ . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٣٦١/١) ، طبقات الشافعية للسبكي (٤١/١) .

(٢) انظر : الرسالة (ص ٧٨) .

(٣) انظر : الرسالة (ص ٧٨) .

(٤) هذا حديث المقدام بن معديكرب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وقد أخرجه أبو داود (١٠/٥) رقم (٤٦٠٤) ، (٣٤) كتاب السنة ، (٦) باب في لزوم السنة . والترمذي (٣٧/٥) رقم (٢٦٦٤) .

لاندري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه »[١] فدلّ هذا على التحذير من عدم الأخذ بسنة رسول الله – صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

ولما كانت السنة المطهرة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، فإن في ذلك دلالة على أهمية السنة في الإسلام ، ودلّ على ذلك أيضاً أمرُ الله – عَزَّوَجَلَّ – بطاعة رسول الله – صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ﴾[٢] ، وقال تعالى : ﴿ **وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا** ﴾[٣] ، وقال تعالى : ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** ﴾[٤] ، وقد أمر الله – عَزَّوَجَلَّ – رسوله بأن يأمر أمته بطاعة الله وطاعة رسوله ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** ﴾[٥] ، وقد جعل الله تعالى طاعة رسول الله – صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من لوازم تقوى الله ، قال تعالى : ﴿ **فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ** ﴾[٦] ، وقد علق الله – عَزَّوَجَلَّ – الفوز برضاه على أسباب كثيرة ، منها طاعة الرسول – صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قال تعالى : ﴿ **وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا** ﴾[٧] ، بل جعل الله – عَزَّوَجَلَّ – دخول الجنّة جزاء لمن أطاع الله ورسوله ، فقد قال تعالى : ﴿ **وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ** ﴾[٨] ، وقال عزّ من قائل : ﴿ **وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ** ﴾[٩] ، بل

---

(١) أخرج هذا الحديث أبو داود (١٢/٥) رقم (٤٦٠٥) ، الموضع السابق ، والترمذي (٣٦/٥) رقم (٢٦٦٣) ، وابن ماجة (٦/١) رقم (١١) .

(٢) سورة الحشر : من الآية رقم (٧) .

(٣) سورة الأنفال : من الآية رقم (٤٦) .

(٤) سورة محمد : من الآية رقم (٣٣) .

(٥) سورة النور : من الآية رقم (٥٤) .

(٦) سورة الأنفال : من الآية رقم (١) .

(٧) سورة النساء : الآية رقم (٦٩) .

(٨) سورة النساء : من الآية رقم (١٣) .

(٩) سورة الفتح : من الآية رقم (١٧) .

علق الله – عَزَّوَجَلَّ – حصول طاعته سبحانه وتعالى بتمام طاعة الرسول – صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قال تعالى : ﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾[1] .

وقد نهى الله – عَزَّوَجَلَّ – عن مخالفة رسوله – صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قال تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[2] ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾[3] ، ولم يجعل الله – عَزَّوَجَلَّ – للمؤمنين الاختيار في طاعة رسول الله – صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، بل أوجبها عليهم ، قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾[4] .

والأدلة على هذه القضية من القرآن الكريم كثيرة ، أكتفي منها بما ذكرته سالفاً .

أمَّا ما جاء في السنة الشريفة من أحاديث دلّت على وجوب طاعة رسول الله – صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فهي كثيرة ، فمنها ما دل على الحث على اتباع سنة المصطفى – صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – في حديث طويل – : « أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة ، وإن عبداً حبشياً ، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة »[5] .

وقد دعا – صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إلى الحرص على التمسك بسنة المصطفى – صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وحذر – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – من مخالفة هذه السنة ، فعن حذيفة بن اليمان – رَضِيَ ٱللَّهُ

---

(١) سورة النساء : من الآية رقم (٨٠) .

(٢) سورة النور : من الآية رقم (٦٣) .

(٣) سورة آل عمران : الآية رقم (٣٢) .

(٤) سورة الأحزاب : من الآية رقم (٣٦) .

(٥) أخرج هذا الحديث أبو داود (١٣/٥) رقم (٤٦٠٧) ، (٣٤) كتاب السنة ، (٦) باب في لزوم السنة ، والترمذي (٤٣/٥) رقم (٢٦٧٦) ، (٤٢) كتاب العلم ، (١٦) باب ماجاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وابن ماجة (١٠/١) رقم (٣٥) ، (١) المقدمة ، (٦) باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين .

عَنْهُ – قال : قلتُ : يا رسول الله ، إنّا كنا بشرٍّ ، فجاء الله بخير ، فنحن فيه ، فهل من وراء هذا الخير شر ، قال : ((نعم)) ، قلتُ : هل وراء ذلك الشر خير ؟ قال : ((نعم)) ، قلتُ : فهل وراء ذلك الخير شر ، قال : ((نعم)) ، قلتُ : كيف ؟ قال : يكون بعدي أئمة لايهتدون بهداي ، ولايستنون بسنتي ، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين ، في جثمان إنس ، قال : قلتُ : كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك ، قال : ((تسمع وتطيع للأمير ، وإن ضُرب ظهرك ، وأُخذ مالك ، فاسمع وأطع))(1) .

وقد دلت الأحاديث على أن اتباع سنة رسول الله – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – والأخذ بها من أبواب الهداية ، والإعراض عنها وتركها ضلالة ، قال – عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ – : ((فمن أخذ بسنتي فقد اهتدى ، ومن تركها ضلّ))(2) .

بل لقد نفى الرسول – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – من رغب عن سنته ، قال – عَلَيْهِالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – : ((من رغب عن سنتي فليس مني))(3) .

وفي الحديث الصحيح أن رسول الله – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – كان يقول في خطبته : ((إن أصدق الحديث كتاب الله ، وإن أفضل الهدي هدي محمد))(4) ،فقرن بين هذين المصدرين الكريمين ، وفي هذا دليل على أهميتها ، وقد حصر الرسول – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – أبواب العلم

---

(1) أخرج هذا الحديث مسلم (١٢/٤٧٨ ، ٤٧٩) رقم (١٨٤٧) ، (٣٣) كتاب الإمارة ، (١٣) باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ، وفي كل حال .

(2) المعجم الكبير للطبراني (٨/٢٢٣) رقم (٧٨٨٣) ، من حديث أبي أمامة – رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ – .

(3) هذا حديث أنس بن مالك – رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ – ، وقد أخرجه البخاري (٩/٥) رقم (٥٠٦٣) ، (٦٧) كتاب النكاح ، (١) باب الترغيب في النكاح ، لقوله تعالى : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ ، ومسلم (٩/١٨٥) رقم (١٤٠١) ، (١٦) كتاب النكاح ، (١) باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ، ووجد مؤنة ، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم .

(4) هذا حديث جابر بن عبدالله – رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا – ، وقد أخرجه مسلم (٦/٤٠٣) رقم (٨٦٧) ، (٧) كتاب الجمعة ، (١٣) باب تخفيف الصلاة والخطبة .

في ثلاثة أمور ، قال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : ((العلم ثلاثة : آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة ، وما سوى ذلك فهو فضل))[1] .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة لا حصر لها ، دلت في مجموعها على أهمية السنة النبوية ، كما دلت الآيات قبل ذلك على هذا الأمر .

وقد كانت وما زالت سنة المصطفى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - باباً من أبواب التشريع الإسلامي ، بل جاءت السنة لتخبر عن أحكام شرعية لم يبينها القرآن الكريم ، كحكم الزاني المحصن ، وجاءت السنة أيضاً مفصلة ومبينة لبعض الأحكام التي لم يفصلها القرآن الكريم ، كالزكاة مثلاً ، فلم يتحدد في القرآن الكريم مقدار نصاب الزكاة ، أو فيما تقع ، أو مقدارها ، وجاءت السنة لتبين كل تلك الأحكام ، وتقررها ، ويعمل بها الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، ويعمل بها أصحابه - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - ، وقد كانت كل أعماله وأقواله سنةً يستن بها أصحابه في حياتهم ، فمنه تعلموا العبادات ، فقد كان - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول : ((صلوا كما رأيتموني أصلي))[2] ، وقال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : ((خذوا عني مناسككم))[3] ، بل قد أشار - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إلى أن أفعاله إنَّما تحدث ليستن بها المسلمون ، حيث قال : ((إني لأنسى أو أُنسى لأسنّ))[4] ، وعليه فقد ظهر مِمَّا تقدم أهمية السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي .

---

(١) أخرج هذا الحديث : أبو داود (٣٠٦/٣) رقم (٢٨٨٥) ، (١٣) كتاب الفرائض ، (١) باب ماجاء في تعليم الفرائض ، وابن ماجة (١٢/١) رقم (٤٢) ، (١) المقدمة ، (٨) باب اجتناب الرأي والقياس .

(٢) أخرج هذا الحديث البخاري في (١٣١/١) رقم (٦٣١) ، (١٠) كتاب الأذان ، (١٨) باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة ، من حديث مالك بن الحويرث - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وقد أخرجه في غير موضع .
وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده (٥٣/٥) .

(٣) أخرج هذا الحديث : البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥/٥) ، بهذا اللفظ ، وقد أخرجه مسلم في (٥٠/٩) رقم (١٢٩٧) ، (١٥) كتاب الحج ، (٥١) باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً ، وبيان قوله : ((لتأخذوا مناسككم)) ، وفيه قال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((لتأخذوا مناسككم ، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه)) .

(٤) أخرجه مالك (١٠٠/١) رقم (٢) ، (٤) كتاب السهو ، (١) باب العمل في السهو ، وهو من بلاغات مالك .

ومِمّا لاشك فيه أنه كان ينبغي على المسلمين حفظ حديث رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وذلك منذ صدر الإسلام ، وقد كان للمسلمين طرق عدة لحفظ حديث رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - منها تدوين حديث رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فكان هذا التدوين المرحلة الأولى لحفظ السنة المطهرة ، ثم تلا ذلك تنقية ما تم تدوينه ، أو أضيف إليه ، فقد كان الإسناد الطريق إلى ذلك ، فالإسناد هو الطريق الذي وصل به الحديث ، وسيأتي الحديث عنه الإسناد مفصلاً في المبحث التالي .

***

[ب] – الإسناد ، أهميته ، وبدء استعماله :

لقد مَنَّ الله – عَزَّوَجَلَّ – على هذه الأمة بأن شرفها بحمل دينه القويم ، وزاد من فضله عليهم عندما أرسل إليهم خير خلقه وخاتم الأنبياء محمداً – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وقد تكفل – عَزَّوَجَلَّ – بحفظ دينه من التحريف والتشويه ، فقال في محكم التنزيل : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾(١) ، وكان مِمَّا حفظ الله تعالى به هذا الدين ، حفظ حديث رسوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فقيض الله – عَزَّوَجَلَّ – أئمة أبراراً ، وعلماء جهابذة ، فدونوه وحفظوه ، ونظروا في طرقه ، فنفوا عنه ما ليس منه ، واستخدموا في ذلك طرق عديدة ، ومنها النظر في أسانيد الأحاديث .

ومِمَّا لاشك فيه أن للإسناد أهمية عظمى في حياة المسلمين ، وللكلام على الإسناد وأهميته ، ينبغي التطرق لبعض النقاط المهمة ، حتى يُمكن إيفاء هذا الموضوع بعض حقه ، وأقول مستعيناً بالله – عَزَّوَجَلَّ – :

١) – حد الإسناد :

ينبغي عند التطرق لتعريف الإسناد العودة إلى الأصل اللغوي لهذا اللفظ ، فالإسناد أو السند في الأصل هو ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل أو الوادي ، وكل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مُسْنَد ، والإسناد يعتمد على غيره ، وأسند القول ، إذا رفعه إلى قائله ونسبه إليه ، وأسند الحديث إذا رفعه إلى قائله ، أو ذكره بسنده(٢) .

أمَّا اصطلاحاً : فالسند أو الإسناد هو سلسلة رجال الحديث بين من أسند الحديث وبين قائل المتن ، وقال بعضهم سلسلة الرجال الموصلة للمتن(٣) ، والمعنى واحد .

---

(١) سورة الحجر : الآية رقم (٩) .

(٢) راجع مادة (سند) من : النهاية في غريب الحديث (٢/٤٠٨) ، لسان العرب (٣/٢٢٠) .

(٣) انظر بتصرف : أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص ١٣٨) .

٢) – موضوعه :

ذكر الرواة الذين رووا الحديث ، ووصل عن طريقهم المتن إلينا ، فمن يُسند الحديث إنّما يهتم بذكر تلك الطرق التي ورد بها الحديث ، دون النظر في أحوالهم غالباً ، فذلك أمر آخر .

٣) – ثمرته :

معرفة الطرق التي وصل بها الحديث ، والنظر في ناقليه ، والوثوق ابتداءً بنسبة الحديث إلى قائله – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – ، فتُصان به السنة وتحفظ .

٤) – نسبته إلى غيره من العلوم :

هذا العلم باب من أبواب الحديث ، وهو علم من علوم الشريعة ، التي شرف الله عزّوجل هذه الأمة بها ، وخصها به .

٥) – فضله :

لقد وردت أقوال كثيرة في بيان فضل الإسناد ، ومنزلته في حياة المسلمين ، توافرت تلك الأقوال ، واتفقت على أن الإسناد خصيصة من الخصائص التي خص الله بها هذه الأمة .

ومِمّا ورد في ذلك :

أ – قول ابن الصلاح[١] : أصل الإسناد أولاً خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة ، وسنة بالغة من السنن المؤكدة ، روينا من غير وجه عن عبدالله بن المبارك أنه قال : ((الإسناد من الدين ، لولا الإسناد لقال من شاء ماشاء))[٢] .

---

(١) ابن الصلاح : عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان النصري ، الشافعي ، ولد سنة ٥٧٧ هـ ، الحافظ العلامة ، وتوفي سنة ٦٤٣ هـ .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٢/٢٤٣) ، تذكرة الحفاظ (٤/١٤٣٠) ، سير أعلام النبلاء (٢٣/١٤٠) .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ٢١٥) .

ب – قال أبو علي الجياني[1] : خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء ، لم يعطها قبلها الإسناد والأنساب والإعراب[2] .

جـ – قال سفيان الثوري : الإسناد سلاح المؤمن[3] .

د – وقال أحمد بن حنبل[4] : طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف[5] .

فدلت الأقوال السابقة على أهمية الإسناد في الشريعة الإسلامية ، فليس من رسالة سماوية سابقة ، أو شريعة ارتبطت مع أفرادها بمثل هذا الرابط المتين ، ذلك هو الإسناد .

٦) – حكمه :

فرض كفاية ، إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين .

وبعد كل هذا فلاشك أنه قد ظهرت أهمية الإسناد في حياة المسلمين ، فمن خلاله يُمكن التفريق بين الصحيح والسقيم ، وهو الفاصل بين الحق والباطل ، وبين الحقيقة والزيف .

ولايُمكن تحديد الوقت الذي بدأ ظهور الأسانيد ، أو النظر فيها ، نظراً لعدم الحاجة إلى ذلك في أول أمر الإسلام ؛ لأنّ الأمة الإسلامية كانت في عمومها ممتثلة لأمر الله تعالى وأمر رسوله – صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – ، وكان أفرادها قد عدّلهم رسول الله – صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – فكانوا أمة وسطاً ، حرصوا على تعلم شرع الله تعالى والامتثال له .

---

(١) الجياني : أبو علي ، الحسين بن محمد بن أحمد الغساني ، الأندلسي ، محدث الأندلس ، ولد سنة ٤٢٧ هـ ، وتوفي سنة ٤٧٨ هـ .

انظر ترجمته في : الصلة (١/١٤٢) ، تذكرة الحفاظ (٤/١٢٣٣) ، سير أعلام النبلاء (١٩/١٤٨) .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ٢١٥) .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء (٧/٢٧٣) .

(٤) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أبو عبدالله المروزي ، الإمام العلامة المحدث ، توفي سنة ٢٤١ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة (١/٤) ، تذكرة الحفاظ (٢/٤٣١) ، سير أعلام النبلاء (١١/١٧٧) .

(٥) انظر : المقنع لابن الملقن (٢/٤٢١) .

واستمر هذا الوضع في عهد الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، ثم أبي بكر وعمر ، فلما استشهد عمر وجد بعض أعداء الإسلام منفذاً لإشعال نار العداوة ، وفتحوا باب الخلاف على مصراعيه بين المسلمين ، فعن ابن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قال : كنا نحدث عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذ لم يكن يُكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1] - .

وعن محمد بن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع ، فلايؤخذ حديثهم[2] .

ومن هنا بدأ السؤال عن راوي الحديث ، ثم تسلسلت الرجال ، فصار لكل حديث إسناد ، وسيأتي الحديث عن كتب الرجال لاحقاً .

***

(١) انظر : مقدمة صحيح مسلم (١/١٩٥) .

(٢) انظر : مقدمة صحيح مسلم (١/٢٠٠) .

[جـ] - الجرح والتعديل ، تعريفه ، حكمه ، وظهوره كعلم :

لقد كان علم الحديث الشريف من أكثر العلوم الشرعية تشعباً في التصنيف ، فله أقسام عدة بُنيت على ذلك ، ومن تلك الأقسام الجرح والتعديل ، فقد استقل هذا العلم ، وصار له مصنفاته وكتبه ، وقام جماعة من العلماء الأفذاذ بحمل أعبائه ، وحملوا على عواتقهم مهمة البحث في حال الرواة ، ونتج عن عملهم الجليل هذا تنقية السنة المطهرة ممّا قد يشوبها ، والحديث عن هذا الباب من العلم طويل يصعب إيفائه حقه ، وسأقتصر في بحث النقاط التي رأيت أنها مهمة لهذا البحث ، وتتركز هذه النقاط حول تعريف الجرح والتعديل ، وبيان حكمه ، ثم التعرض لبعض النقاط المتعلقة به ، كمعرفة مراتب الجرح والتعديل ، ومعرفة من يُقبل قوله في الجرح والتعديل ، ومن تلك النقاط :

١) - حد الجرح والتعديل :

الجرح في اللغة مأخوذ من جرحه يجرحه جرحاً إذا أثر فيه بالسلاح وغيره ، وجرّحه إذا أكثر من ذلك ، وجرحهُ بلسانه شتمه ، ويستخدم هذا اللفظ أيضاً في رد الشهادة ، يقال : جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره ، وأطلق ذلك على كل من جرح الرجل بغض شهادته ، فقيل : استُجرح الشاهد ، إذا رُدت شهادته ، والاستجراح : النقصان والعيب[(١)] .

والتعديل مأخوذ من عَدَّله بمعنى أقامه على الحق ، وصوّبه ، يقال : عدل الحكم إذا أقامه وعدّل الرجل زَكّاه ، وأثبت له العدالة[(٢)] .

والجرح والتعديل في الاصطلاح : علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، والبحث عن مراتب تلك الألفاظ[(٣)] .

---

(١) راجع مادة (جرح) من غريب الحديث لأبي عبيد (٤/٤٧٨) ، الفائق في غريب الحديث (١/٢٠٨) ، لسان العرب (٣/٤٢٢) .

(٢) راجع مادة (عَدّل) من لسان العرب (١١/٤٣١) .

(٣) انظر بتصرف : كشف الظنون (١/٥٨٢) ، أبجد العلوم (٢/٢١١) .

٢) – **موضوعه :**

النظر في رواة الحديث ، والبحث في تراجمهم ، ونقدهم ، والحكم عليهم من حيث الجرح والتعديل ، وسبر مروياتهم .

٣) – **ثمرته :**

ثمرة هذا العلم معرفة الصحيح من السقيم من الأحاديث النبوية ، والحفاظ على السنة النبوية المطهرة من افتراءات الكاذبين ، وتدليس المضللين ، وفي صيانة السنة المطهرة صيانة للشريعة الإسلامية .

٤) – **نسبته :**

يعتبر علم الجرح والتعديل باباً من أبواب علوم الحديث الشريف ، وهو علم من علوم الشريعة الشريفة .

٥) – **فضله :**

يعتبر علم الجرح والتعديل الباب الأول من أبواب الذب عن السنة المطهرة ، وقد نُدب إلى التأكد من الأخبار التي يسمع بها الشخص ، قال تعالى : ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ** ﴾[١] ، وقد ندب الأئمة الأبرار إلى الاهتمام بهذا الباب من أبواب العلم ، وقد حث الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – على العلم والتعلم ، فقال : ((طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وواضع العلم عند غير أهله ، كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب))[٢] .

ومن قرن التعلم بالنية الصالحة أجزل الله له المثوبة ، قال – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سَهّلَ الله طريقاً إلى الجَنَّة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضاً

---

(١) سورة الحجرات : من الآية رقم (٦) .

(٢) أخرج هذا الحديث ابن ماجة (٤٨/١) رقم (٢٣٧) ، (١) المقدمة ، (٢) باب الانتفاع بالعلم والعمل به ، من حديث أنس بن مالك – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

لطالب العلم ، وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض ، حتى الحيتان في الماء ، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، إن العلماء هم ورثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، إنَّما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر))[1] ، وكفى بهذا الحديث دليلاً على فضل أبواب العلم كافة .

٦) - واضعه :

وضع قواعد هذا العلم ونظمها علماء الحديث ، وسيأتي الحديث عن بداية ظهوره لاحقاً في هذا المبحث .

٧) - مسائله :

يتعلق هذا العلم بحال رجال الحديث ، ودراسة أحاديثهم ، وسبرها ، ثم الحكم عليهم .

٨) - حكمه :

فرض كفاية ، إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين .

٩) - ظهور الجرح والتعديل :

لقد كان مبدأ التثبت من الأخبار موجوداً منذ عصر النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ونزل الأمر به في القرآن الكريم ، فقد قال تعالى : ﴿ **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ** ﴾[2] الآية ، فقد دعا الله - عَزَّوَجَلَّ - إلى التثبت عند سماع الأخبار ، بل أمر بذلك ، ولاشك أن ذلك التثبت لايتحقق إلاَّ بالبحث في حال ناقله ابتداءً . فصدق الراوي يقوي الخبر ، وضعفه يرد الخبر .

---

(١) هذا حديث أبي الدرداء - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وقد أخرجه : أبو داود (٥٧/٤) رقم (٣٦٤١) ، (١٩) كتاب العلم ، (١) باب الحث على طلب العلم .

والترمذي (٤٧/٥) رقم (٢٦٨٢) ، (٤٢) كتاب العلم ، (١٩) باب ماجاء في فضل الفقه على العبادة .

وابن ماجة (٤٧/١) رقم (٢٣٦) ، الموضع السابق .

(٢) سورة الحجرات : من الآية رقم (٦) .

لكن علم الجرح والتعديل كغيره من العلوم ، لم يكن مستقلاً بذاته في بداياته ، بل كان في عصر الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عبارة عن أقوال متفرقة ، وجاء بعضها عن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، ومن تلك الأقوال :

أ – قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عن عبدالله بن عمر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – : « نعم الرجل عبدالله ، لو كان يصلي من الليل » فكان بعدُ لاينامُ من الليل إلاَّ قليلاً[1] .

ب – قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « بئس أخو العشيرة »[2] .

ثم زاد هذا الأمر بعد وفاة النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وكَثُرَ تثبتهم من الأخبار ، وذلك استشعاراً منهم لعظم ذنب من كذب على رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، بل رأوا أن من نقل خبراً مكذوباً على رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فهو كاذب أيضاً ، وفي الحديث : « من حدث بحديث ، أو حدث عني حديثاً ، وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين »[3] .

لهذا كان الصحابة – رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ – يتثبتون في الأخبار ، ومِمَّا جاء في ذلك :

١ – عن عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – قال : (إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وإن الوحي قد انقطع ، وإنَّما أخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم ، فمن أظهر لنا خيراً أمّنّاه وقرّبناه ، وليس إلينا من سريرته شيء ، الله يحاسبه في سريرته ، ومن أظهر لنا سوءً لم نأمنه ، ولم نصدقه)[4] .

٢ – ماجاء أن عبادة بن الصامت – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – سُئل عن قول رجلٍ من أهل

---

(١) أخرج هذا الحديث : البخاري (٣/٩) رقم (١١٢٢) ، (١٩) كتاب التهجد ، (٢) باب فضل قيام الليل . ومسلم (١٦/٢٧١) رقم (٢٤٧٩) ، (٤٤) كتاب فضائل الصحابة ، (٣١) باب فضائل عبدالله بن عمر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – .

(٢) أخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه (١٠/٤٦٧) من حديث عائشة – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – .

(٣) أخرج هذا الحديث مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٧٩ ، ١٨٠) عن المغيرة بن شعبة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

(٤) أخرجه من حديث عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – هذا : البخاري (٥/٢٩٨) رقم (٢٦٤١) ، (٥٢) كتاب الشهادات ، (٥) باب الشهود العدول .

الشام ، اسمه أبو محمد : إن الوتر واجب ، فقال : كذب أبو محمد[1] .

٣ – ما أخبر به سعيد بن جبير قال : قلتُ لابن عباس أن نوفاً البكالي يزعم أن موسى ليس بموسى بني إسرائيل ، إنَّما هو موسى آخر ، فقال : كذب عدو الله[2] .

٤ – ما ورد أن نفراً من أهل العراق دخلوا على عليّ بن أبي طالب ، فقالوا : يا أبا الحسن ، جئنا نسألك عن أمر نحب أن تجيبنا ، قال : أظن أن المغيرة بن شعبة يحدثكم أنه أحدث الناس عهداً برسول الله ؟ قالوا : أجل ، عن ذلك جئنا نسألك ، قال : كذب ، أحدث الناس عهداً برسول الله – صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قُثَم بن العباس[3][4] .

وقد وردت أقوال عدة من الصحابة – رِضْوَانُ ٱللَّهِ عَلَيْهِمْ – في جرح آخرين ، وقد ورد نحو ذلك عن عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن سلام ، وأنس بن مالك ، وعائشة – رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ – ، وغيرهم[5] ، وإن كانت تلك الأقوال في معظمها يسيرة لاتنقص من قدر الصحابة – رِضْوَانُ ٱللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ – ، والراجح أن التكذيب في الأخبار السابقة لايراد به حقيقة الكذب ، بل أرادوا به الخطأ ، فهم أجلُّ من أن يوصفوا بالكذب .

ثم توسع الأمر في عصر التابعين ، وتكلم كثير من محدثيهم في الرواة الناقلين للأخبار ، وكان ممن تكلم في هذه المرحلة :

---

(١) أخرج هذا الخبر أبو داود (٢/١٣٠) رقم (٧٨) ، (٢) كتاب الصلاة ، (٣٣٧) باب فيمن لم يوتر .

(٢) أخرجه البخاري (١/٢٦٣) رقم (١٢٢) ، (٣) كتاب العلم ، (٤٤) باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم ، فيَكِلُ العلمَ إلى الله .

(٣) أخرجه أبو بكر الشيباني في الآحاد والمثاني (١/٢٩٥) ، وابن عدي في الكامل (١/٤٧) .

(٤) **قثم بن العباس هو** : قُثَم بن العباس بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي الهاشمي ، أردفه النبي – صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خلفه ، وهو صغير ، ودعا له ، وقد استشهد بسمرقند في زمن معاوية .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣/٣٦٣) ، أُسد الغابة (٤/٣٩٢) ، الإصابة (٣/٢٢٦) .

(٥) انظر مزيداً من هذه الأخبار في الكامل لابن عدي (١/٤٧ ، ٤٩) .

١ - **سعيد بن المسيب** : وقد وردت أقوال كثيرة عنه ، ومن تلك الأقوال :

■ قيل لسعيد بن المسيب : إن عطاء الخراساني حدث عنك - أي عن سعيد - أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أمر الذي وقع في رمضان بكفارة الظهار ، فقال : كذب ، إنَّما بلغني أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال : تصدق ، تصدق[١] .

■ وسئل سعيد بن المسيب عن قول لعكرمة مولى ابن عباس ، فقال : كذب عبد ابن عباس[٢] .

٢ - **سعيد بن جبير** : وقد وردت أيضاً له أقوال في جرح الرواة ، ومن تلك الأقوال :

■ ما روى عن عكرمة أنه كره إجارة الأرض ، فذُكر ذلك لسعيد بن جبير ، فقال : كذب عكرمة[٣] .

■ وسُئل سعيد بن جبير عن الذي روى نافع عن ابن عمر في قوله - عَزَّوَجَلَّ - : ﴿ **فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ** ﴾[٤] فقال سعيد : كذب نافع ، أو قال : أخطأ نافع[٥] .

٣ - **محمد بن سيرين** : ومِمَّا جاء عنه :

■ قال محمد بن سيرين : لقد بقي من هذا العلم عبرات من أوعية سوء[٦] .

■ وقال عن عكرمة : ما يسوؤني أن يكون من أهل الجَنَّة ، ولكنه كذاب[٧] .

---

(١) انظر : صحيح مسلم (٧/٢٣٥) رقم (١١١٢) ، (٣) كتاب الصيام ، (٤) باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ، والبخاري في التاريخ الكبير (١/٢٧٠) .

(٢) انظر : الكامل لابن عدي (١/٥١) .

(٣) انظر : الكامل لابن عدي (٥/٢٧١) .

(٤) سورة البقرة : من الآية رقم (٢٢٣) .

(٥) انظر : الكامل لابن عدي (١/٥١) .

(٦) انظر : الكامل لابن عدي (١/٥٣) .

(٧) انظر : الكامل لابن عدي (١/٥٣) ، تهذيب الكمال (٢٠/٢٨٢) .

٤ – عطاء بن أبي رباح : ومِمَّا ورد عنه الأقوال التالية :

■ قال عطاء بن أبي رباح عن عكرمة مولى ابن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – : كذب عكرمة[١] .

والناظر في سيرة التابعين يرى أنه قد كثرت أقوالهم في الرواة[٢] ، فتجد للراوي أقوال عدة في نقد الرواة جرحاً أو تعديلاً ، بينما كان ذلك قليلاً في زمن الصحابة – رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ – فربَّما وقف الباحث على القول والقولين فقط للصحابي الواحد .

واتسع هذا الأمر مع تباعد الأزمان ، فتجد ذلك النقد في ازدياد في عصر أتباع التابعين ، وكان من أشهر أولئك شعبة بن الحجاج العتكي ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، وغيرهم من أقرانهم[٣] .

وتتميز كل الفترات السابقة بأن أقوال أصحابها كان متفرقة وليست مجموعة في موضع واحد ، أو كتاب معين ، وكان أول من جمع أقواله هو يحيى بن سعيد القطان ، قال الذهبي : « فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل : ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان ، وتكلم في ذلك بعده تلامذته ، يحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، وعمرو بن علي الفلاس ، وأبو خيثمة ، وتلامذتهم ، كأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي ، وخلقٌ من بعدهم ، مثل النسائي ، وابن خزيمة ، والترمذي ، والدولابي ، والعقيلي ، وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء ، ولأبي حاتم بن حبان كتاب كبير عندي في ذلك »[٤] .

فكانت تلك هي البداية الحقيقية لهذا العلم ، ثم انتشر بعد ذلك ، وصار له كتبه الخاصة ، وسيأتي الحديث عن هذه الكتب بالتفصيل في المبحث القادم إن شاء الله .

(١) انظر : سنن البيهقي الكبرى (٢٧٣/١) .
(٢) انظر : الكامل لابن عدي (٥٠/١ – ٦٦) .
(٣) انظر مزيداً من أقوالهم : الكامل لابن عدي (٦٧/١ – ١٠٦) .
(٤) انظر بتصرف : ميزان الاعتدال (١/١) .

١٠) – مشروعية الجرح والتعديل :

لقد سبق الحديث عن أمر الله – عَزَّوَجَلَّ – للمسلمين بالتثبت من نقلة الأخبار ، بل وصف ناقل الأخبار بالفاسق ، ومن لوازم هذا الأمر البحث في أحوال الرواة ، إذ بذلك يحكم بصحة الأخبار أو ضعفها ، فقد شُرع الجرح والتعديل لحفظ الدين وصيانة الشريعة ، والحديث في هذا الباب ليس من باب الغيبة المحرمة ، بل من الغيبة التي لاتحرم ، فغيبة الرجل تجوز إذا كانت لغرض شرعي ، وقد حُصرت هذه الأغراض في ستة أمور ، وهي :

أ – التظلم ، فيجوز للمظلوم أن يتكلم فيمن ظلمه ، ببيان ظلمه له .

ب – الاستعانة على تغيير المنكر ، وذلك ببيان من وقع منه المنكر ليُزجر .

جـ – الاستفتاء ، وذلك في جانب الحقوق بين الآدميين ، كأن يقول : لي عند فلان كذا ، ولم يعطني أو ظلمني .

د – التحذير من الشر ونصيحة الناس ، كالتحذير ممن يغش الناس ، أو يظلمهم .

هـ – التنبيه على المجاهر بذنبه أو بدعته ، كالتحذير من الفاسق .

و – التعريف بالشخص بذكر عيب فيه ، مِمَّا هو اسم له أو لقب ، كالأعمش(١) .

وعليه فإنه يتبين مِمَّا سبق أن الغيبة التي لاتحرم يشترط لها ما يلي :

١ – أن تكون الحاجة ماسّةً لذلك .

٢ – أن يقتصر الناصح في ذكر العيوب على ما يحقق المصلحة خاصة .

٣ – إخلاص النية لله – عَزَّوَجَلَّ – ، فيجب أن يكون المراد بالجرح وجه الله تعالى ، وبيان الحق للناس ، واحتساب الأجر من الله تعالى ، وبذل النصيحة للمسلمين(٢) .

---

(١) انظر بتصرف : الرفع والتكميل (ص ٥٢) .

(٢) انظر بتصرف : الفروق للقرافي (٤/٢٠٥) .

١١) – مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما :

لقد تبين في الفقرة السابقة الطريقة التي ظهر بها هذا العلم ، وقد ظهرت كتب عدة في الجرح والتعديل ، وتعددت فيها ألفاظ النقد ، دون الإشارة إلى مراتبها ، ودرجة كل مرتبة ، أو الألفاظ التي تستخدم للدلالة على المرتبة التي يستحقها الراوي ، وكان أول من فَصَّلَ مراتب الجرح والتعديل هو الإمام ابن أبي حاتم الرازي .

قال العراقي في ألفيته :

والجرح والتعديل قد هذبه	**ابن أبي حاتـــــم إذ رتبه**
والشيخ زاد فيهما وزدت	**ما في كلام أهلــه وجدت**[١]

فابن أبي حاتم أول من صنف مراتب الجرح والتعديل ، وقد بوّب له بقوله : باب بيان درجات رواة الآثار[٢] ، وقال : إن النقلة للآثار والمقبولين على منازل ، وإن أهل المنزلة الأعلى الثقات ، وأن أهل الثانية أهل الصدق والأمانة ، ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، فإذا قيل للواحد : إنه ثقة ، أو متقن ثبت ، فهو من يُحتج بحديثه ، وإذا قيل له أنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لابأس به ، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية ، وإذا قيل : شيخ ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه ، إلاّ أنه دون الثانية ، وإذا قيل : صالح الحديث فإنه يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً ، وإذا قالوا : ليس بقوي ، فهو بمنزلة الأول[٣] في كَتْبِ حديثه إلاّ أنه دونه ، وإذا قالوا : ضعيف الحديث ، فهو دون الثاني ، لايطرح حديثه ، بل يعتبر به ، وإذا قالوا : متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث ، أو كذاب ، فهو ساقط الحديث ، لايكتب حديثه ، وهي المنزلة الرابعة[٤] .

---

(١) انظر : فتح المغيث للسخاوي (١٠٨/٢) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (٣٧/٢) .

(٣) يقصد الأول من المجروحين .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٣٧/٢) .

ويظهر من كلام ابن أبي حاتم السابق أنه لم يسمها مراتب ، بل سماها منازل ، ولم يشر ابتداءً إلى ذلك بقوله المرتبة الأولى ، المرتبة الثانية ، ... ، وهكذا ، بل سردها سرداً ، ويُمكن القول : إن هذه المراتب عند ابن أبي حاتم هي كالتالي :

[أ] – مراتب التعديل ، وبدأ فيها بالأعلى :

١ – **المرتبة الأولى** : وهي أعلى مراتب التعديل ، وأصحابها وصفوا بلفظ التوثيق لمرة واحدة ، وألفاظ هذه المرتبة عند ابن أبي حاتم : ثقة ، متقن ثبت ، وهؤلاء أصحاب الحديث الصحيح .

٢ – **المرتبة الثانية** : وهي مرتبة العدل الذي خف ضبطه ، وألفاظ هذه المرتبة هي : صدوق ، محله الصدق ، لا بأس به ، وأصحاب هذه المرتبة هم أصحاب الحديث الحسن .

٣ – **المرتبة الثالثة** : وهي مرتبة دون المرتبة السابقة ، ومن ألفاظها : شيخ ، وأصحاب هذه المرتبة يكتب حديثهم وينظر فيه .

٤ – **المرتبة الرابعة** : وهي أدنى مراتب التعديل ، وفيها إشعارٌ بالقرب من التجريح ، ولها لفظ واحد ، وهو : صالح الحديث .

[ب] – مراتب الجرح ، وبدأ فيها بالأخف جرحاً :

١ – **المرتبة الأولى** : وهي أخف مراتب الجرح ، ووُصف أصحابها بلفظ من ألفاظ التضعيف ، وقد ذكر لهذه المرتبة لفظاً واحداً ، وهو : لين الحديث ، وحديث أصحاب هذه المرتبة ضعيف ، وحديثه يكتب للاعتبار .

٢ – **المرتبة الثانية** : وهي أقل منزلة من المرتبة السابقة ، وقد ذكر لها ابن أبي حاتم لفظاً واحداً ، وهو ليس بقوي ، وهو أيضاً يكتب حديثه ، ولكنه دون المرتبة السابقة .

٣ – **المرتبة الثالثة** : وهي مرتبة التصريح بضعف الراوي ، ولفظ هذه المرتبة هو : ضعيف الحديث ، وحديث صاحب هذه المرتبة لايطرح بالكلية .

٤ – **المرتبة الرابعة** : وهي أدنى مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم ، وقد ذكر لها ثلاثة ألفاظ ، وهي : متروك الحديث ، ذاهب الحديث ، كذاب . ولاشكّ أن حديث أصحاب هذه المرتبة ضعيف جداً ، لاينظر إليه ، ولايكتب .

وقد توالت بعد قيام ابن أبي حاتم ببيان مراتب الجرح والتعديل إضافات العلماء إلى تلك المراتب ، وبالنظر إلى ما قام به النقاد في هذا المجال ، فإنه يُمكن تقسيم ما أضافوه إلى قسمين ، وهما :

١ – إضافة بعض الألفاظ إلى مراتب ابن أبي حاتم .

٢ – إضافة مراتب أخرى إلى مراتب ابن أبي حاتم ، مع إضافة بعض الألفاظ إلى مراتبه السابقة .

وبيان فعلهم هذا على النحو التالي :

١ – إضافة بعض الألفاظ إلى مراتب ابن أبي حاتم :

وأشهر من قام بذلك ، بل وأولهم ابن الصلاح ، ويؤيد ذلك قول العراقي في ألفيته :

والشيخ زاد فيهما وزدت ... ما في كلام أهلـــه وجدت

فالمقصود بالشيخ هنا ابن الصلاح[١] ، وقد أيده في ذكر تلك المراتب وما أدخله فيها من مراتب ومن ألفاظ ، فقد أضاف بعض الألفاظ إلى المرتبة الأولى من مراتب التعديل ، وتلك الألفاظ هي : ثبت ، حجة ، عدل حافظ ، عدل ضابط ، وقد قال : « وقد رتبها أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه الجرح والتعديل فأجاد وأحسن ، ونحن نُرتبها كذلك ، ونورد ما ذكره ، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى »[٢] .

---

(١) انظر : فتح المغيث (١٠٩/٢) .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٣) .

ثم قال في ألفاظ المرتبة الأولى : « قلتُ : وكذا إذا قيل ثبت أو حجة ، وكذا إذا قيل في العدل : إنه حافظ ، أو ضابط ، والله أعلم »[1] .

وممن قام بمثل ذلك الإمام النووي[2] ، حيث قال : « وإذا قالوا : متروك الحديث ، أو واهيه ، أو كذاب ، فهو ساقط لايكتب حديثه » ، فأضاف إلى المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح لفظاً واحداً ، وهو : واهي الحديث[3] .

وقد أشار ابن الصلاح إلى ألفاظ أخرى لم يتعرض لها ابن أبي حاتم في هذا الباب ، كما أنه هو لم يتعرض لها سوى بالذكر دون الإشارة إلى مراتبها ، وقد كانت تلك الألفاظ متداولة في ذلك العصر ، حيث قال : « ومِمَّا لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستخدمة في هذا الباب قولهم : فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث ، فلان مضطرب الحديث ، فلان لايحتج به ، فلان مجهول ، فلان لا شيء ، فلان ليس بذاك ، ورُبَّما قيل : ليس بذاك القوي ، أو فلان فيه ، أو في حديثه ضعف ، وهو في الجرح أقل من قولهم : فلان ضعيف الحديث ، فلان ما أعلم به بأساً ، وهو في التعديل دون قولهم : لابأس به »[4] .

ثم قال ما يفيد أن هذه الألفاظ التي أشار إليها لها أصل فيما ذكره من مراتب ، حيث قال : « وما من لفظة منها ومن أشباهها إلاَّ ولها نظير شرحناه ، أو أصل ننبه إن شاء الله به عليها ، والله أعلم »[5] .

---

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٤) .

(٢) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي ، أبو زكريا ، النووي ، الإمام صاحب شرح مسلم ، توفي سنة ٦٧٦ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي (١٦٥/٥) ، تذكرة الحفاظ (١٤٧٠/٤) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٩/٢) .

(٣) انظر : تدريب الراوي (٣٤٦/١) .

(٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٦) .

(٥) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٦) .

٢ - إضافة مراتب أخرى إلى مراتب ابن أبي حاتم :

وقد ثبت هذا عن مجموعة النقاد المتأخرين ، وسيكون الحديث عنهم بحسب تواريخ وفياتهم ، وهم كالتالي :

أ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي[١] : وقد أضاف الذهبي مرتبتين ، أحدهما في التعديل ، وزاد بعض الألفاظ إلى مراتب التعديل ، ورتب مراتب التعديل مبتدئاً بالأعلى ، ومنتهياً بالأدنى .

كما أنه أضاف مرتبة إلى مراتب الجرح ، وأضاف بعض الألفاظ ، كما أنه رتب هذه المراتب ابتداءً بالأسوأ إلى الأدنى .

وقد وَضَّحَ هذه الأمور بقوله : « فأعلى العبارات في الرواة المقبولين : ثبت حجة ، وثبت حافظ ، وثقة متقن ، وثقة ثقة ، ثم ثقة صدوق ، ولابأس به ، وليس به بأس ، ثم محله الصدق ، وجيد الحديث ، وصالح الحديث ، وشيخ وسط ، وشيخ حسن الحديث ، وصدوق إن شاء الله ، وصويلح ، ونحو ذلك ، وأردى عبارات الجرح : دجال كذاب ، أو وضاع يضع الحديث ، ثم متهم بالكذب ، ومتفق على تركه ، ثم متروك ليس بثقة ، وسكتوا عنه ، وذاهب الحديث ، وفيه نظر ، وهالك ، وساقط ، ثم واه بمرة ، وليس بشيء ، وضعيف جداً ، وضعّفوه ، ضعيف وواهٍ ، ومنكر الحديث ، ونحو ذلك ، ثم يُضعف ، وفيه ضعف ، وقد ضُعف ، ليس بالقوي ، ليس بحجة ، ليس بذاك ، يعرف وينكر ، فيه مقال ، تكلم فيه ، ليّن ، سيء الحفظ ، لايحتج به ، اختلف فيه ، صدوق لكنه مبتدع ، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة ، أو على ضعفه ، أو على التوقف فيه ، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه »[٢] .

---

(١) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، أبو عبدالله ، ولد سنة ٦٧١ هـ ، الإمام الحافظ ، توفي سنة ٧٤٨ هـ .
انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى (١٠١/٩) ، الدرر الكامنة (٤٢٧/٣) .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال (٤/١) .

فتلخص ما أضافه الذهبي إلى من قبله في أربعة أمور :

١ – إضافة مرتبتين جديدتين ، لم يسبقه أحد إلى الإشارة إليهما ، أو إفرادهما .

٢ – إضافة ألفاظ كثيرة على ما ذكره ابن أبي حاتم ، ثم ما أضافه ابن الصلاح والنووي .

٣ – إشارته إلى منازل هذه المراتب ، حيث قال : أعلى العبارات ، وقال : وأردى العبارات .

٤ – رتب مراتب الجرح من الأسوأ إلى الأدنى ، بينما كان قبله الترتيب في الجرح من الأخف جرحاً إلى الأشد جرحاً .

ب – **الحافظ العراقي**[(١)] : وقد سار على مثل ما سار عليه الذهبي إلاَّ أنه صرح بترتيب تلك المراتب ، فقال : المرتبة الأولى ، المرتبة الثانية ، وهكذا ، وكذلك ذكر حكم تلك المراتب ، من حيث الاحتجاج بأصحابها أو عدمه[(٢)] .

جـ – **الحافظ ابن حجر العسقلاني** : وملخص ما أضافه الحافظ ابن حجر هو أنه زاد مرتبتين ، إحداهما جعلها أعلى مراتب التعديل ، وهي ما كان بصيغة أفعل التفضيل كأوثق الناس ، وأثبت الناس ، والمقصود بها المبالغة في وصف الراوي .

أمَّا المرتبة الثانية التي زادها فهي من مراتب الجرح ، وجعلها أدنى مراتب الجرح وأقلها ، وهي المبالغة في جرح الراوي ، سواء باستخدام التعبير بأفعل التفضيل أو غير ذلك ، ومن ذلك : أكذب الناس ، أو ركن الكذب[(٣)] .

وله ألفاظ أخرى في كتاب تقريب التهذيب ، سيأتي الحديث عنها ، عند استعراض كتاب تقريب التهذيب .

---

(١) عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن ، أبو الفضل ، ولد سنة ٧٢٥ هـ ، الإمام الحافظ ، وتوفي سنة ٨٠٦ هـ . انظر ترجمته في : الضوء اللامع (١٧١/٤) ، لحظ الألحاظ (ص ٣٨٢) ، كشف الظنون (٤٧٧/١) .

(٢) انظر : فتح المغيث (١١٠/٢) .

(٣) انظر بتصرف : نزهة النظر (ص ١٣٤) .

د - **الإمام السخاوي**[1] : وقد تلخصت أضافته على التفريق بين تلك المراتب ، وأشار إلى ألفاظ أخرى ، أضافها إلى مراتب الجرح والتعديل ، ثم أعقب كل قسم بالحكم على حديث أصحابها .

ومِمَّا قال في ذلك[2] : فأرفع مراتب التعديل ما أتى بصيغة أفعل ، كأن يقال : أوثق الناس[3] ، أو أثبت الناس ، أو نحوهما ، مثل قول هشام بن حسان : حدثني أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين ، لما تدل عليه هذه الصيغة من الزيادة ، وألحق بها شيخنا[4] : ((إليه المنتهى في التثبت)) ، وهل يلتحق مثل قول الشافعي في ابن مهدي : لا أعرف له نظيراً في الدنيا ؟ محتمل . ثم يليه ما هو المرتبة الأولى عند بعضهم ، قولهم : فلان لايُسأل عن مثله ، ونحو ذلك ، ثم ما يليه ما هو المرتبة الأولى عند الذهبي في مقدمة ميزانه مع ما كررته من ألفاظ المرتبة التالية لهذه خاصة مع تباين الألفاظ كثقة ثبت ، أو ثبت حجة ، ولو أعدته أي اللفظ الواحد كثقة ثقة ، أو ثبت ثبت ، لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه ، وعلى هذا فما زاد على مرتين يكون أعلى منها كقول ابن سعد في شعبة : ثقة ، مأمون ، ثبت ، حجة ، صاحب حديث . ثم يليه ما هو المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم ، وتبعه ابن الصلاح ، والثانية عند الناظم[5] ، والرابعة لما قررناه ثقة ثبت ، ومن صيغها : متقن أو حجة ، ويلي هذه المرتبة خامسة ، وهي قوله : ليس به بأس ، أو لابأس به ، أو صدوق . وتلا هذه المرتبة سادسة ، وهي : محله الصدق ، خلافاً لابن أبي حاتم ، ثم ابن الصلاح ، وتبعاً للذهبي كما تقدم[6] .

---

(١) محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي ، ولد سنة ٨٣١ هـ ، عالم بالحديث والتفسير ، توفي سنة ٩٠٢ هـ . انظر ترجمته في : الضوء اللامع (٨/٢) ، شذرات الذهب (٨/١٥) ، الأعلام (٦/١٩٤) .

(٢) الكلام الذي سأنقله فيه شيء من الاختصار والتصرف .

(٣) ذكر محقق فتح المغيث أنه ورد في بعض النسخ (أوثق الخلق) . انظر : فتح المغيث (٢/١١٠) .

(٤) قصد بشيخه الحافظ ابن حجر .

(٥) قصد بالناظم الحافظ العراقي في ألفيته .

(٦) انظر : فتح المغيث (٢/١١٠ - ١١٨) .

قلتُ : يتبين مِمّا تقدم أن مراتب التعديل عند السخاوي ست مراتب ، وهي كالتالي :

المرتبة الأولى : وهي أعلى المراتب في التعديل ، وهي الوصف بأفعل التفضيل ، والمعنى المبالغة في تعديل الراوي بأي صيغة ، وألفاظها : أوثق الخلق ، أثبت الناس ، إليه المنتهى في التثبت .

المرتبة الثانية : وهي مرتبة دون الأولى ، وفيها نوع مبالغة ، ولها لفظ واحد ، وهو : فلان لايسأل عنه .

المرتبة الثالثة : ما كان التعديل فيها بتكرار لفظ التعديل ، أو بجمع لفظين مختلفين ، ولهما نفس الدلالة ، وألفاظ هذه المرتبة هي : ثقة ثبت ، ثقة ثقة ، ثبت حجة ، أو ثقة حجة ، وغيرها مِمّا فيه تكرار ، وقد أضاف السخاوي فائدة ، وهي أنه كلما تعددت الألفاظ كلما ارتفعت منزلته ، وهذا إذا زادت على لفظين .

المرتبة الرابعة : وهي تعديل الراوي وتوثيقه بلفظ واحد ومن ألفاظ هذه المرتبة : ثقة ، أو ثبت ، أو حجة ، أو عدل حافظ ، أو عدل ضابط ، واللفظين الأخيرين في مجموعهما يعنيان الثقة .

المرتبة الخامسة : وهي وصف الراوي العدل الذي خف ضبطه ، ومن ألفاظ هذه المرتبة : ليس به بأس ، أو لابأس به ، أو صدوق ، أو مأمون ، أو خَيار .

المرتبة السادسة : وهي مرتبة أدنى من السابقة ، ومن ألفاظها : محله الصدق ، أو رووا عنه ، أو روى الناس عنه ، أو رُوي عنه ، أو شيخ وسط ، أو شيخ ، أو صالح الحديث .

وقد بين السخاوي حكم الاحتجاج بأصحاب هذه المراتب ، فقال : « ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها ، وأمّا التي بعدها فإنه لايحتج بأحد من أهلها ، لكون ألفاظها لاتُشعر بشريطة الضبط ، بل يكتب حديثهم ويختبر » ، ثم قال : « وأمّا السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها ، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم ، لوضوح أمرهم فيه »[(١)] .

---

(١) انظر بتصرف : فتح المغيث (١١٦/٢) .

ثم قال عن مراتب الجرح : « وأسوأ التجريح الوصف بما دل على المبالغة فيه ، كما قال شيخنا ، قال : وأصرح ذلك التعبير بأفعل ، كأكذب الناس ، وكذا قولهم : إليه المنتهى في الوضع ، وهو ركن الكذب ، ونحو ذلك ، فهذه هي المرتبة الأولى ، ثم يليها كذاب أو يضع الحديث على رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، أو يكذب أو وضاع ، كذا دجال ، وبعدها أي المرتبة الثالثة بالنسبة لما ذكرته ، وهو فلان يسرق الحديث ، فإنها - كما قال الذهبي - أهون من وضعه واختلاقه في الإثم ، وفلان متهم بالكذب أو بالوضع ، وفلان ساقط ، وفلان هالك ، وفلان ذاهب الحديث ، وفلان متروك . ثم يليها رابعة ، وهي فلان ردوا حديثه ، أو مردود الحديث ، وكذا فلان ضعيف جداً ، وفلان واه بمرة ، أي قولاً واحداً لاتردد فيه ، وتالف ، أو طرحوا حديثه ، أو أرم به ، أو مطرح ، أو مطرح الحديث ، وفلان لايكتب حديثه ، أو لاتحل الرواية عنه ، وليس بشيء . ثم تلي هذه مرتبة خامسة ، وهي فلان ضعيف ، ومنكر الحديث ، وفلان واه ، وفلان ضعفوه ، وفلان لايحتج به ، وبعدها وهي سادسة المراتب فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، وفلان ضُعِّف ، أو فلان فيه ضعف ، أو في حديثه ضعف ، وفلان تنكر وتعرف ، وفلان ليس بذاك ، وربُّما قيل ليس بذاك القوي ، أو ليس بالمتين ، وفلان ليس بحجة ، أو ليس بعمدة ، أو ليس بمأمون »[1] .

ثم بين السخاوي حكم هذه المراتب الست ، وهو أنه لايحتج بأصحاب المراتب الأربع الأولى ، ولايستشهد بهم ولايعتبر ، أمّا الأخيرتين ، فإنه يعتبر بأصحابهما ، وذلك لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك ، وعدم منافاتها لها .

قلتُ : وحاصل فعله في مراتب الجرح أنه قد قسمها ابتداءً بالأسوء ، ومنتهياً بأقل المراتب ضعفاً ، وقد أشار إلى أنه كان ترتيبها على عكس هذا الترتيب ، فيبتدئ بالأدنى ، وينتهي بالأردى[2] .

---

(١) انظر بتصرف : فتح المغيث (٢/١١٩ - ١٢٥) .

(٢) انظر اختياره هذا في : فتح المغيث (٢/١٢٠) .

وهذه المراتب هي كالتالي :

المرتبة الأولى : وهي أسوأ مراتب الجرح ، وتستخدم فيها المبالغة في الوصف بالجرح ، باستخدام أفعل التفضيل ، أو بكل ما يدل على المبالغة .

المرتبة الثانية : الوصف بالكذب ، مثل كذاب ، أو وضاع ، أو يضع الحديث .

المرتبة الثالثة : وهي الاتهام بالكذب ، مثل فلان يسرق الحديث ، أو متهم بالكذب أو متهم بالوضع ، أو ساقط ، أو هالك ، أو متروك .

المرتبة الرابعة : وهي وصف الراوي برد حديثه ، ومن ألفاظها : ردّوا حديثه ، أو مردود الحديث ، أو واهٍ بمرة .

المرتبة الخامسة : وهي وصف الراوي بالضعف ، مثل : فلان ضعيف ، أو مضطرب الحديث ، أو منكر الحديث ، أو له ما ينكر .

المرتبة السادسة : وفيها الإشارة إلى القدح فيه أو في بعض مروياته ، ومن ألفاظ هذه المرتبة : فلان تنكر وتعرف ، أو ليس بالمرضي ، أو ليس بحجة ، أو ليس بالحافظ .

فهذا هو ملخص المراتب التي وضعها السخاوي في الجرح والتعديل ، وسأعود بالتفصيل لمراتب الحافظ ابن حجر عند الحديث عن كتاب تقريب التهذيب ، وقد استقر الاصطلاح على الأثنى عشر مرتبة السابقة في بيان مراتب الجرح والتعديل .

١٢) – معرفة من يعتمد قوله في الجرح والتعديل :

لقد مر في بداية هذا التمهيد الحديث عن حرص السلف الصالح على حفظ سنة المصطفى – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وكان من حرصهم دراسة أحوال الرواة ، وتمحيص الأقوال فيهم ، والنظر في أحاديثهم ، ومن ثَمَّ الحكم على كل راوٍ بما يتناسب مع حاله ، وقد أُثر عن كثير منهم الحرص على عدم الإكثار من ألفاظ الوصف للرواة ، فربُّما اكتفى الناقد بلفظ أو لفظين في وصف الراوي جرحاً أو تعديلاً .

وهذه قاعدة هامة لكل من اشتغل بهذا الباب ، وقد كان فعلهم هذا منبعه علمهم بأنه بناءً على أحكامهم على الرواة ، يُصحح الحديث ويعمل به ، أو يُضعف فيُرد ولايعمل به ، وبناءً على ذلك تقرر الأحكام أو ترفع .

وقد اختلفت أحوال النقاد من حيث التشدد والتساهل في النقد ، فمنهم من وُصف بالتشدد ، حتى إنه يرد رواية الراوي بالوهم اليسير ، ومنهم من عُرف بالتساهل ، فيقبل في الراوي ثبوت العدالة العامة للمسلمين ، وغَلّب حسن الظن ، وقد تطاولت الأعصار حتى ظهر النقاد ، وكثر عددهم ، وتعددت أقوالهم وطرقهم في الجرح والتعديل ، ولمعرفة من يعتمد قوله في هذا الباب ، جَعلْتُ الحديث عن هذه النقطة منحصراً في الأمور التالية :

أ – معرفة من يحق له التصدي لهذا الأمر :

لاشك أن الجرح والتعديل ضرورة لحفظ هذا الدين ، وصيانة للشريعة الإسلامية ، وليس الجرح من باب الغيبة المحرمة ، بل هو واجب يتحتم على النقاد القيام به ، نصيحة لله ورسوله ، وقد سبق الحديث بتفصيل عن هذه النقطة والحديث هنا عمن يحق له التصدي لهذا الأمر العظيم ، فلابد لمن يقوم بهذا الأمر أن يستجمع شرائطه .

ومن تلك الشروط :

أولها : العدالة ، وقد اختلفت الأقوال في تعريفها ، ومن تلك الأقوال :

١ – العدالة : الاعتدال في الأحوال الدينية ، وذلك يتم بأن يكون مجتنباً للكبائر ، محافظاً على مروءته ، وعلى ترك الصغائر ، ظاهر الأمانة ، غير مغفل[1] .

٢ – وقيل : هي صفاء السريرة ، واستقامة السيرة في ظن المُعَدِّل[2] .

---

(١) انظر : تفسير القرطبي (٣/٣٩٦) .

(٢) انظر : تفسير القرطبي (٣/٣٩٦) .

٣ – وقيل : إنه يجب أن يكون العَدْل حراً مسلماً بالغاً عاقلاً ، غير مرتكب لكبيرة ولا مصر على صغيرة ، ولايكون تاركاً للمروءة في غالب العادة[١] .

٤ – وقيل : العدل هو من عُرِف بأداء فرائضه ، ولزوم ما أُمر به ، وتوقى ما نهى عنه ، وتجنب الفواحش المسقطة ، وتحري الحق ، والواجب في أفعاله ومعاملته التوقي في لفظه ، مِمَّا يثلم الدين المروءة[٢] .

٥ – وقيل : العدالة هي إظهار الإسلام ، وسلامة المسلم من فسق ظاهر[٣] .

٦ – وقيل : العدالة محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ، وليس معها بدعة[٤] .

٧ – وقيل : العدل من غلب خيره شره ، ولم يجرب عليه اعتياد الكذب[٥] .

ويلاحظ من التعاريف السابقة تقاربها في كثير من اشتراطاتها ، ومِمَّا يشترط في العدالة : الإسلام ، والحرية ، والبلوغ ، والعقل ، واجتناب كل ما هو محظور ، سواء كان من الكبائر أو الصغائر ، والاتصاف بالمروءة ، وهي كل ما منع من الدناءة[٦] . فكل من اجتمعت فيه هذه الصفات أمكن وصفه بأنه عدل .

وخلاصة ما تقدم أن العدالة في اللغة : الاستقامة[٧] .

وفي الاصطلاح : هي ملكة شخصية تحمل صاحبها على الالتزام بأمر الله – عَزَّوَجَلَّ – ، وتجنب كل ما هو محظور ، وكل ما يخل بالمروءة[٨] .

---

(١) انظر : السنن الكبرى للبيهقي (١/١٨٦) .

(٢) انظر : الكفاية في علم الرواية (ص ٨٠) .

(٣) انظر : الكفاية في علم الرواية (ص ٨٢) .

(٤) انظر : سبل السلام (٤/٢٤٨) .

(٥) انظر : سبل السلام (٤/٢٤٨) .

(٦) انظر : المغني لابن قدامة (١٠/١٧٠) .

(٧) انظر : التعريفات للجرجاني (ص ١٩١) ، التعاريف للمناوي (ص ٥٠٥) .

(٨) انظر : المغني لابن قدامة (١٠/١٧٠) .

وشروطها : الإسلام ، والحرية ، والتمييز ، والاستقامة على أمر الله .

وقد استفضت في تعريف العدالة لما لها تعلق بموضوع هذا البحث ، مِمَّا يتم بحثه في حال الرواة موضع الدراسة .

ثانيها[١] : وهو اشتراط أن يكون عالماً بالأسباب التي يجرح بها الراوي ، فيكون جرحه للراوي مبنياً على سبب قوي مقبول في رد رواية الراوي ، وهذا من الأمور التي اختلف فيها النقاد من حيث التشدد والاعتدال والتساهل ، فمن تشدد في الجرح فغالب فعله جرح الراوي بالوهم اليسير ، أو الخطأ البسيط ، ومن تساهل قبل الراوي حتى مع كثرة أخطائه أو غفلته ، والاعتدال بين هذا وذاك ، مع الحرص على تجنب التعصب .

ثالثها : أن يكون مطلعاً على روايات الراوي ، إمَّا بمعاصرة ، أو بحث مروياته ، قال الذهبي : « فالعمدة على من قرأ لهم ، وعلى من أثبت طباق السماع لهم »[٢] .

رابعها : تقوى الله – عَزَّوَجَلَّ – فمن تصدى لهذا الباب من العلم ، وجب عليه أن يتقي الله – عَزَّوَجَلَّ – فيما يقوله ، إذ يُبنى على قوله قبول الأدلة ، أو ردها ، وبالتالي تثبت الأحكام الشرعية ، أو تُنْفى ، وقد يكون هذا الشرط قد تضمنه الشرط الأول ، إلاَّ أنه لأهميته أفردته هنا .

قال الذهبي : « فحق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه ، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلاَّ بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم ، مع التقوى والدين المتين ، والإنصاف ، والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان »[٣] .

---

(١) أي ثاني شروط من الشروط الواجب توافرها في الناقد .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال (٤/١) .

(٣) انظر : تذكرة الحفاظ (٤/١) .

ب – تقسيم النقاد :

لعل الناظر في كتب الحديث ورجاله ، يُمكنه استنتاج أن النقاد يُمكن تقسيمهم إلى عدة أقسام ، وذلك بحسب عدة اعتبارات ، وقد عمدت إلى الحديث عن هذا الجانب من خلال اعتبارين هامين ، لايكاد يخلو كتاب من كتب الحديث ورجاله ورجاله من الأخذ بهما ، وهذان الاعتباران هما :

١ – اعتبار الزمان (اعتبار المتقدم والمتأخر) .

٢ – اعتبار القبول والرد ، أي من يُقبل قوله ومن يُرد .

وأقول مستعيناً بالله – عَزَّوَجَلَّ – :

١ – تقسيم النقاد باعتبار الزمن ، أو باعتبار المتقدم والمتأخر ، وسينحصر الحديث عن هذا الموضوع في نقطتين ، أولاهما إثبات وجود هذا المصطلح[١] ، وثانيهما : تحديد الفاصل الزمني الذي يفصل بين الفريقين إن أمكن ذلك .

النقطة الأولى : فيما يتعلق بإثبات وجود هذا المصطلح ، فذلك أمر متيسر ، وذلك بالنظر إلى كتب أهل العلم ، بل إن هذا المصطلح لم يكن خاصاً بأهل الحديث فقط ، بل كان شاملاً لكل العلوم ، فالمتقدم والمتأخر مصطلح معروف عند المفسرين ، ويدل له قول الشافعي ، حيث قال : « وقد صنف غير واحد من المتقدمين والمتأخرين في تفسير القرآن ومعانيه »[٢] .

وهو اصطلاح مشهور عند الفقهاء ، قال ابن حزم[٣] عن حكم الوتر وركعتي الفجر

---

(١) المراد مصطلح تقسيم النقاد إلى متقدمين ومتأخرين .

(٢) أحكام القرآن للشافعي (١٨/١) .

(٣) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد الأندلسي ، ولد سنة ٣٨٤ هـ ، أحد أئمة الإسلام ، توفي سنة ٤٥٦ هـ .

انظر ترجمته في : نفح الطيب (٧٧/٢) ، سير أعلام النبلاء (١٨٤/١٨) ، بغية الملتمس (٥٤٣/٢) .

في معرض سرده للأقوال في هذه المسألة : « وهو قول الشافعي ، وداود وجمهور المتقدمين والمتأخرين »[1] .

وقال ابن قدامة في المغني : « و لم يبلغنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة ومزدلفة »[2] . وعلى هذا سار الأمر عند المحدثين ، والأدلة المنقولة في ذلك كثيرة ، وسأسوق منها ما أراه يفي بالغرض ، ومن ذلك :

أولاً : المتقدمون :

■ جاء في مستدرك الحاكم – في حديثه عن عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب – قوله : « وهو عند المتقدمين من أئمتنا ثقة مأمون »[3] .

■ وقال أيضاً : « فإن أكثر أئمتنا من المتقدمين على أن الحسن قد سمع من عمران بن حصين »[4] .

■ وجاء في سنن البيهقي الكبرى قوله عن أحد الأحاديث المرسلة : « هكذا رواه البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين »[5] .

■ وجاء في كتاب السنة للخلال[6] : « وما سمعنا أحداً من شيوخنا المتقدمين من أهل السنة ذكر هذه الأحاديث إلاّ بالقبول لها »[7] .

---

(١) انظر : المحلى (٦/٢) .

(٢) انظر : المغني لابن قدامة (٢٠٧/٣) .

(٣) انظر : مستدرك الحاكم (١٤٣/١) .

(٤) انظر : مستدرك الحاكم (٥٤/٢) .

(٥) انظر : السنن الكبرى للبيهقي (٩٩/٢) .

(٦) أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال ، ولد سنة ٢٣٤ هـ ، الإمام العلامة ، توفي سنة ٣١١ هـ .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١١٢/٥) ، طبقات الحنابلة (١٢/٢) ، السير (٢٩٧/١٤) .

(٧) انظر : السنة للخلال (٢٤٣/١) .

■ وقال الحافظ ابن حجر : « فيحمل ما يَرِد من ألفاظ المتقدمين على محمل واحد ، بخلاف المتأخرين »[1] .

■ وقال أيضاً : « وهذا اختيار أبي جعفر الطبري ، من المتقدمين »[2] .

■ وقال في تهذيب التهذيب : « ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين وابن القطان من المتأخرين »[3] .

■ وقال في النكت على ابن الصلاح – عن أحوال لفظ (عن) : « وهاتان الحالتان مختصتان بالمتقدمين »[4] .

ثانياً : المتأخرون :

■ قال السيوطي[5] : « شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيف أسباب الحديث »[6] .

■ وجاء في شرح صحيح مسلم : « وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين »[7] .

■ وقال ابن نقطة[8] : « ومن المتأخرين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي »[9] .

---

(١) انظر : فتح الباري (١/١٧٥) .

(٢) انظر : فتح الباري (٣/١٨٥) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب (١/٣٩) .

(٤) انظر : النكت على ابن الصلاح (٢/٥٨٦) .

(٥) جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، أو الأسيوطي الشافعي ، ولد سنة ٨٤٩ هـ ، الإمام الحافظ ، توفي سنة ٩١١ هـ .

انظر ترجمته في : الكواكب السائرة (١/٢٢٦) ، الضوء اللامع (٤/٦٥) ، حسن المحاضرة (١/١٨٨) .

(٦) انظر : أسباب ورود الحديث للسيوطي (ص ٦٦) .

(٧) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم (١/١٢١) .

(٨) محمد بن عبدالغني بن أبي بكر البغدادي ، ابن نقطة ، ولد بعد ٥٧٠ هـ ، الإمام العالم ، وتوفي سنة ٦٢٩ هـ .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٤/٣٩٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٤٧) .

(٩) انظر : التقييد لابن نقطة (١/٢٠١) .

وعلى هذا يظهر أن اصطلاح المتقدم والمتأخر ، هو اصطلاح مستخدم عند أهل التصنيف في كل العلوم الشرعية ، وبخاصة عند المحدثين .

قلتُ : والذي يظهر أن لتحديد هذا المصطلح أهمية في قبول قول الناقد أورده ، والدليل على ذلك أن الحافظ ابن حجر قد دافع عن بعض الرواة المنتقدين في صحيح البخاري ، وبيّن أن الطعون فيهم مردودة لأسباب ، منها تعنت الناقد ، أو قلة خبرته ، أو تأخر عصره[1] ، وكأنه يشير إلى تقديم قول الناقد المتقدم ، لاقترابه من عصر الرواية ، ومخالطته للرواة ، بخلاف المتأخر الذي بَعُدَ به الزمن .

النقطة الثانية : تحديد الفاصل الزمني بين الفريقين :

لقد كان الحديث في النقطة السابقة عن إثبات وجود مصطلح المتقدم والمتأخر عند أهل الحديث ، وقد تبين ذلك جلياً من خلال نقل كلام أئمة الحديث في ذلك ، وفي ظني أن التفريق الزمني هو الفاصل بين الفريقين ، كما كان ذلك هو الفاصل بين عصر الرواية وبين ما تلاه من عصور ، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من أئمة الحديث والنقد .

ومن ذلك قول الذهبي حيث قال : « ثم من المعلوم أنه لابد من صون الراوي وستره ، فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر ، وهو رأس سنة ثلاثمائة ، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلاّ القليل ، إذ الأكثر لايدرون ما يروون ، ولايعرفون هذا الشأن ، إنّما سمعوا في الصغر ، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر ، فالعمدة على من قرأ لهم ، وعلى من أثبت طباق السماع لهم ، كما هو مبسوط في علوم الحديث »[2] .

وقد أكثر الذهبي من استخدام هذا المصطلح في ميزان الاعتدال ، ومن ذلك قوله عند ما ترجم لمحمد بن مهاجر ، حيث قال : « محمد بن مهاجر شيخ متأخر وضاع »[3] .

---

(١) انظر : هدي الساري (ص ٤٨٤) .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال (٤/١) .

(٣) انظر : ميزان الاعتدال (٤/٤٩) .

وقد علق ابن حجر على قول الذهبي هذا بقوله : « ووصف المؤلف له بأنه متأخر مخالف لقاعدته ، فإن الحد الفاصل عنده بين المتقدم والمتأخر رأس الثلاثمائة ، وهذا كان في حدود الستين ومائتين فهو متقدم »[1] .

وقد وافق السخاوي الذهبي في هذا التحديد للفاصل بين عصر الرواية وغيره[2] .

ولما كان علم الجرح والتعديل متأخراً في ظهوره عن علم الرواية ، فإن هذا التفريق بين أئمة الجرح والتعديل قد تأخر كذلك ، ولعله لم يتحدث عن هذا التاريخ الذي يُمكن جعله فاصلاً ، سوى الحافظ ابن حجر ، فقد قال – عند حديثه عن أحوال لفظة (عن) – : « وأمّا المتأخرون ، وهم من بعد الخمسمائة وهلم جرّا ، فاصطلحوا عليها للإجازة ، وهي بمنزلة أخبرنا »[3] ، فهذا نص من الحافظ على أن من كان بعد الخمسمائة فهو من المتأخرين .

ولكن لايُبعد أن يكون هذا الفاصل قبل الخمسمائة ، وهذا استنتاج قادني إليه اجتهادي ، وذلك بالنظر إلى ما ورد من الإشارة إلى اختلاف المصطلحات بين الفريقين ، ومن تلك المصطلحات تعريف الثقة ، وقد أشار إلى شيء من ذلك الذهبي ، حيث أورد توثيق أبي الفتح ابن أبي الفوارس والخطيب البغدادي لأحمد بن يوسف بن خلاد النصيبي ، ثم قال : « قلتُ : فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة[4] على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن ، وإثبات عدل ، وترخصوا في تسميته بالثقة ، وإنّما الثقة في عُرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه ، المتقن لما حمله ، الضابط لما نقل ، وله فهم ومعرفة بالفن ، فتوسع المتأخرون »[5] .

---

(١) انظر : لسان الميزان (٣٩٦/٥) .

(٢) أشار إلى ذلك محقق الرفع والتكميل للكنوي (ص ٦٤) ، ولم أقف على ذلك في فتح المغيث للسخاوي .

(٣) انظر : النكت على ابن الصلاح (٥٨٦/٢) .

(٤) المقصود باللفظة هنا هي (الثقة) .

(٥) انظر : سير أعلام النبلاء (٧٠/١٦) .

فأشار هنا إلى أن الخطيب البغدادي وأبا الفتح قد توسعا في التوثيق هنا ، وفي ذلك أيضاً إشارة إلى أنهما من المتأخرين .

وعليه فإنه بالنظر في تاريخ وفاة هذين الناقدين ، نرى أن الخطيب البغدادي ، قد توفي سنة ٤٦٣ هـ ، بينما توفي أبو الفتح سنة ٤١٢ هـ .

قلتُ : والذي يظهر أنه يُمكن القول في التقريب بين هذين القولين أن الفاصل الزمني للتفريق بين الفريقين هو القرن الخامس ، وهذا اجتهاد مني ، أمَّا ابن حجر فقد صرح بأن المتأخرين من جاء بعد الخمسمائة ، فالله أعلم .

٢ – تقسيم النقاد باعتبار من يُقبل قوله ومن يُرد :

لقد عُني أئمة الجرح والتعديل ببيان أحوال الرواة ، واجتهدوا في تمحيص الأقوال في الرواة ، والنظر في أحاديثهم ، وسبر أحوالهم ، واستفرغوا الجهد في تحصيل ما يتناسب في وصف الرواة ، مستمدين هذا الحرص مِمَّا استشعروه من عظم الأمانة تجاه حفظ الشريعة الإسلامية ، وخشية وقوعهم في المحذور بتوثيق ضعيف أو جرح ثقة ، واقتصروا على القوادح المخلة ، واكتفوا في ذلك بأقل عبارة ، وأشفى وصف ، يكتفون في الجرح بالعيب الواحد ، ولايكثرون من القدح ، مِمَّا ليس في الإطالة فيه فائدة .

وقد اختلفت في ذلك طرقهم وشروطهم في قبول الراوي أو رده ، فمنهم من تشدد في شروطه في قبول الراوي ، متخذاً جانب الاحتياط في هذا الجانب ، ومنهم من قَبِلَ من الراوي ثبوت عدالته ، التي يشترك فيها المسلمون عامة ، ولم يتشدد في بحث أحوالهم ، ومن النقاد من اعتدل بين الفريقين .

وقد بيّن الذهبي هذه الأقسام ، فقال : ((أعلم هداك الله أن الذين قَبِل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام : قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي ، وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة ، وقسم تكلموا في الرجل بعد

الرجل ، كابن عيينة والشافعي))[1] .

فقسم النقاد هنا من حيث كثرة أقوالهم في الرواة وقلتها إلى مكثر ومتوسط ومُقل ، ثم قَسّمهم إلى تقسيم ثانٍ ، وهو بحسب التساهل والتشدد ، وذلك إلى ثلاثة أقسام ، وهي متعنت في الجرح ، ومتساهل ومعتدل ، حيث قال : ((والكل أيضاً على ثلاثة أقسام : قسم منهم متعنت في الجرح ، متثبت في التعديل ، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويلين بذلك حديثه ، فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بناجذيك ، وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه ، فإن وافقه ، ولم يوثق ذاك أحد من الحُذّاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحد فهو الذي قالوا فيه : لايُقبل تجريحه إلاّ مفسراً)) .

ثم قال : ((وقسم في مقابل هؤلاء كأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبدالله الحاكم ، وأبي بكر البيهقي متساهلون ، وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل ، وأبي زرعة ، وابن عدي معتدلون منصفون))[2] .

وقد وافقه في هذا التقسيم الحافظ ابن حجر ، حيث قال : ((وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لاتخلو من متشدد ومتوسط))[3] ، وهذا الحكم عليهم بالتشدد أو التساهل ليس عاماً ، بل قد يتساهل المتشدد أو يتشدد المتساهل .

ويُمكن من خلال كلاميهما استنتاج من يؤخذ بقوله في هذا الباب ، وحاصل ذلك : أنّ الجرح يُقبل من المعتدل ، ومن المتساهل ، ومن المتشدد ، إذا وافقه غير من المعتدلين . ولايُقبل قوله إذا انفرد ، دون تفسير .

أمّا التعديل فإنه يُقبل من المعتدل ، ومن المتشدد ، قال الحافظ ابن حجر : ((وينبغي أن لايُقبل الجرح والتعديل إلاّ من عدل متيقظ ، فلايُقبل جرح من أفرط فيه ، فَجَرَح بما لايقتضي

---

(١) انظر : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨) .

(٢) انظر بتصرف : ذكر من يعتمد قوله (ص ١٥٨ – ١٥٩) .

(٣) انظر بتصرف : النكت على ابن الصلاح (٤٨٢/١) .

ردّ حديث المحدِّث ، كما لاتُقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر ، فأطلق التزكية »[1] .

ولعلي هنا أسرد بعض من عرف بالتشدد أو التساهل ، مع إقراري بعدم استيعاب كل النقاد ، بل سأعرض للأشهر ، ومن أحتاجُ إلى معرفة أمره من حيث التشدد والتساهل مِمَّا له تعلق بالرواة موضع الدراسة :

أ – المتشددون في الجرح :

لقد سبق قريباً الحديث عن بعض أسباب تشدد بعض النقاد في الجرح ، حيث تجد أحدهم يقدح في الراوي بسبب الوهِم اليسير ، وكان من تلك الأسباب الخوف من أن يدخل في الشريعة الإسلامية ما ليس منها ، أو نسبة قول إلى المصطفى – صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – وهو لم يقله ، مع الإشارة إلى أنه لايعني وصفهم بالتشدد أن كل أقوالهم من هذا الباب ، بل لهم الكثير من الأقوال وافقوا فيها المعتدلين من النقاد ، بل رُبَّمَا وقع منهم تساهل ، وإن كان ذلك نادراً ، ووصفهم بالتشدد مبنيٌّ على غالب فعلهم ، ومن أولئك :

١ – يحيى بن سعيد القطان : لقد كان يحيى بن سعيد القطان أول من جمع كلامه في الرجال ، كما مر سابقاً ، وقد وصفه بالتشدد غير واحد من النقاد ، ومِمَّا جاء في ذلك .

■ قال عبدالرحمن بن مهدي : اختلفوا يوماً عند شعبة ، فقالوا : اجعل بيننا وبينك حكماً ، فقال : قد رضيت بالأحول ، يعني يحيى بن سعيد القطان ، فما برحنا حتى جاء يحيى بن سعيد ، فقضى على شعبة ، فقال شعبة : ومن يطيق نقدك يا أحول[2] .

وقال أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدمي ، عن علي بن المديني : إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن ؛ لأنه أقصدهما ، وكان في يحيى تشدد[3] .

---

(١) انظر : نزهة النظر (ص ١٧٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٣٣٤/٣١) .

(٣) انظر : تاريخ بغداد (٢٤٣/١٠) ، تهذيب الكمال (٤٣٨/١٧) .

وقد وصفه بالتشدد كذلك الذهبي[1] وابن حجر[2] .

٢ – **عفان بن مسلم الباهلي**[3] : وكان من أقران أحمد بن حنبل ، قال أبو عبيد الآجري : قلتُ لأبي داود : بلغك عن عفان أنه يُكذِب وهب بن جرير ؟ ، فقال : حدثني عباس العنبري ، قال : سمعت علياً يقول : أبو نعيم وعفان صدوقان ، لا أقبل كلامهما في الرجال ، هؤلاء لايدعون أحداً إلاَّ وقعوا فيه[4] .

وجاء أنه ذُكر عفان بن مسلم عند علي بن المديني ، فقال : كيف أذكر رجلاً شك في حرف فيضرب على خمسة أسطر[5] .

٣ – **أبو نعيم الفضل بن دُكين**[6] : وقد مرّ قول ابن المديني عنه ، وعن عفان : « لايدعون أحداً إلاَّ وقعوا فيه » .

٤ – **علي بن المديني**[7] : قال أبو زرعة في ترجمة فضيل بن سليمان : « لين الحديث ، روى عنه علي بن المديني ، وكان من المتشددين »[8] .

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال (١٧١/٢) .

(٢) انظر : هدي الساري (ص ٤٤٥) .

(٣) عفان بن مسلم بن عبدالله الصفار ، أبو عثمان ، البصري ، شيخ البخاري ، توفي سنة ٢٢٠ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٦٠/٢٠) ، تقريب التهذيب (ص ٣٩٣) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٦٨/٢٠) .

(٥) انظر : تهذيب التهذيب (١٤٨/٤) .

(٦) الفضل بن دُكين ، وهو لقب ، واسمه عمرو بن حماد القرشي ، الثقة الحافظ ، توفي سنة ٢١٩ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٩٧/٢٣) ، الكاشف (١٢٢/٢) .

(٧) علي بن عبدالله بن جعفر السعدي ، أبو الحسن ابن المديني ، الإمام الحجة ، توفي سنة ٢٣٤ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥/٢١) سير أعلام النبلاء (٤١/١١) .

(٨) انظر : الجرح والتعديل (٧٢/٦) ، تهذب الكمال (٢٧٤/٢٣) .

٥ – **يحيى بن معين البغدادي**[١] : ذكر ذلك الذهبي في كتابه من يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٢] ، وابن حجر في النكت على ابن الصلاح[٣] .

قلتُ : أن التشدد الذي وصف به لم يكن كثيراً ، بل لعل ذلك مقارنة بأحمد بن حنبل فهو أشد منه ، فقد قال ابن حجر : ويحيى أشد من أحمد[٤] ، قلتُ : وقد ذكرته هنا لأنه وصف بالتشدد مقارنة بأحمد بن حنبل ، وإلاَّ فالحق أنه من المعتدلين .

٦ – **أبو حاتم الرازي** : محمد بن إدريس ، وقد تكلم أبو حاتم في كثير من الرواة ، وكان شديد التحري ، وقد تكلم في بعض الثقات بالجهالة والتضعيف .

ومِمَّا جاء في وصف تشدده :

■ قال الذهبي في ترجمة يحيى بن بكير ، بعدما قال عنه أبو حاتم لايحتج به : ((قلتُ : قد علم تعنت أبي حاتم في الرجال ، وإلاَّ فالشيخان قد احتجابه))[٥] .

■ قال أبو حاتم عنَ بشير َبن نهيك : ((لايحتج به)) علق عليه الحافظ ابن حجر ، فقال : تعنت أبو حاتم بقوله : لايحتج به[٦] .

■ وقال الذهبي في ترجمة عباد بن عباد المهلبي : ((وكان سرياً نبيلاً حجة ، من عقلاء الأشراف وعلمائهم ، تعنت أبو حاتم كعادته ، وقال : لايحتج به))[٧] .

---

(١) يحيى بن معين بن عوف الغطفاني ، أبو زكريا البغدادي ، الثقة الحافظ الناقد ، توفي سنة ٢٣٣ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣١/٥٤٣) ، تذكرة الحفاظ (٢/٤٢٩) .

(٢) انظر : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٩) .

(٣) انظر : النكت على ابن الصلاح (١/٤٨٢) .

(٤) الموضع السابق .

(٥) انظر : تذكرة الحفاظ (٢/٤٢٠) .

(٦) انظر : هدي الساري (ص ٤٨٥) .

(٧) انظر : سير أعلام النبلاء (٨/٢٩٥) .

وقال ابن حجر عن نفس الراوي : تكلم فيه أبو حاتم بعنت[1] .

٧ - **أحمد بن شعيب الخراساني**[2] : ومِمَّا جاء في تشدد النسائي :

■ ماجاء في ترجمة أحمد بن صالح المصري ، قال الحافظ ابن حجر : « أحمد بن صالح المصري ، تحامل عليه النسائي »[3] .

■ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة حبيب المعلم : « متفق على توثيقه ، لكن تعنت فيه النسائي »[4] .

وقد أشار الحافظ ابن حجر في هدي الساري إلى من تعنت فيه النسائي من رجال البخاري[5] .

٨ - **أبو حاتم محمد بن حبان البستي**[6] : لقد درج العلماء على ذكر ابن حبان فيمن يتساهل في التعديل ، وفيمن يتشدد إذا جرح ، ومِمَّا يدل على تشدده :

■ أنه يرد حديث الثقة بسبب الوهم اليسير ، فمثلاً قسم ابن حبان أحاديث الثقات التي لايجوز الاحتجاج بها إلى ستة أقسام ، ذكر منهم الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه ، والفقيه إذا حدث من حفظه ، وهو ثقة في روايته[7] .

---

(١) انظر : هدي الساري (ص ٤٨٦) .

(٢) أحمد بن شعيب بن علي الخراساني ، أبو عبدالرحمن النسائي ، إمام الحديث والنقد ، ولد سنة ٢١٥ هـ ، وتوفي سنة ٣٠٣ هـ .

انظر ترجمته في : التقيد لابن نقطة (١/١٥٠) ، تذكرة الحفاظ (٢/٦٩٨) .

(٣) انظر : هدي الساري (ص ٤٨٤) .

(٤) انظر : هدي الساري (ص ٤٨٥) .

(٥) انظر مزيداً من ذلك في : هدي الساري (٤٨٤ - ٤٨٨) .

(٦) محمد بن حبان بن أحمد التميمي ، أبو حاتم البستي ، الإمام الحافظ ، توفي سنة ٣٥٤ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٣/٩٢٠) ، سير أعلام النبلاء (١٦/٩٢) .

(٧) انظر : المجروحين لابن حبان (١/٩٠ - ٩٥) .

قلتُ : فهذا تشدد ظاهر في ردّ أخبار هؤلاء .

■ أورد الذهبي في ميزان الاعتدال قول ابن حبان في أفلح بن سعيد المدني : « يروى عن الثقات الموضوعات ، لايحل الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه بحال » ، ثم علق عليه الذهبي فقال : « قلت : ابن حبان رُبَّمَا قصّب[1] الراوي ، حتى كأنه لايدري ما يخرج من رأسه »[2] .

٩ – محمد بن الحسين الأزدي[3] : وقد كان محدثاً حافظاً متكلم فيه من حيث الرواية ، وكان ممن يكثر الجرح ، ومِمَّا جاء في ذلك :

■ قاله الذهبي في ترجمته : « وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء ، عليه فيه مؤاخذات ، فإنه ضعَّف جماعة بلا دليل ، بل قد يكون غيره قد وثقهم »[4] .

وقال الحافظ ابن حجر – لما ردّ على تضعيف الأزدي لخثيم بن عراك – : « وغفل محمد بن حزم ، فاتبع الأزدي وأفرط ، فقال : لاتجوز الرواية عنه ، وما درى أن الأزدي ضعيف ، فكيف يُقبل منه تضعيف الثقات »[5] .

قلتُ : فهؤلاء من أشهر من عُرف بالتشدد في الجرح .

ب – المعتدلون في الجرح والتعديل :

وهؤلاء هم المعتمدون في بيان حال الرواة دون قيد أو شرط ، ومن أولئك :

---

(١) **قصّب** : من القصب ، وهو القطع ، يقال قصبه إذا عابه ، والمعنى أنه يجرحهم ويعيبهم .
راجع مادة (قصب) من النهاية في غريب الحديث (٦٧/٤) ، لسان العرب (٦٧٥/١) .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال (٢٧٤/١) .

(٣) محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي ، أبو الفتح الموصلي ، أحد الحفاظ ، له كتاب في الضعفاء ، توفي سنة ٣٧٤ هـ .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٢٤٣/٢) ، سير أعلام النبلاء (٣٤٧/١٦) .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء (٣٤٨/١٦) .

(٥) انظر : هدي الساري (ص ٤٢٠) .

١ – أحمد بن حنبل الشيباني : قال الحافظ ابن حجر في معرض بيان طبقات النقاد : ومن الثالثة يحيى بن معين وأحمد ، ويحيى أشد من أحمد[١] . وقد سبق الحديث عن أن يحيى ابن معين من المعتدلين ، ومن وصفه بالتشدد إنَّما كان ذلك بناءً على قول ابن حجر هذا .

٢ – يحيى بن معين البغدادي : تبين مِمَّا سبق أن الذهبي هو من ذكر يحيى بن معين في المتشددين ، وبناءً على ذلك وضعته هناك ، والظاهر عندي أنه من الموصوفين بالاعتدال .

٣ – علي بن عمر بن أحمد الدارقطني[٢] : وممن وصفه بذلك اللكنوي[٣] ، حيث قال في معرض بيان أحوال النقاد : ((وقسم معتدل كأحمد والدارقطني وابن عدي))[٤] .

٤ – عبدالله بن عدي الجرجاني[٥] : وقد تقدم ذكر اللكنوي له في المعتدلين .

٥ – ومنهم أيضاً أبو زرعة الرازي .

جـ – الموصوفون بالتساهل :

لقد كان وصف بعض النقاد بالتساهل مبنياً على ما اشترطوه في قبول الرواة ، وهو ثبوت العدالة وحسن الظن بالمسلمين ، ما دامت روايتهم مستقيمة ، ومن أولئك النقاد :

١ – محمد بن عيسى الترمذي[٦] : ومِمَّا جاء في وصفه بالتساهل :

---

(١) انظر : النكت على ابن الصلاح (٤٨٢/١) .

(٢) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ، أبو الحسن ، الإمام الحافظ ، ولد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٣٤/١٢) ، وفيات الأعيان (٢٩٧/٣) ، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦) .

(٣) محمد بن عبدالحي بن محمد الأنصاري ، أبو الحسنات اللكنوي ، ولد سنة ١٢٦٤ هـ ، عالم بالحديث ، توفي سنة ١٣٠٤ هـ . انظر ترجمته في : الأعلام (١٨٧/٦) .

(٤) انظر : الرفع والتكميل (ص ٣٠٦) .

(٥) عبدالله بن عدي الجرجاني ، أبو أحمد ، ولد سنة ٢٧٧ هـ ، إمام ناقد ، توفي سنة ٣٦٥ هـ . انظر ترجمته في : تاريخ جرجان (ص ٢٦٦) ، تذكرة الحفاظ (٩٤٠/٣) ، سير أعلام النبلاء (١٥٤/١٦) .

(٦) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السُّلمي ، أبو عيسى الترمذي ، ولد سنة ٢٠٩ هـ ، الإمام الحافظ ، توفي سنة ٢٧٩ هـ . انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٥٠/٢٦) ، تذكرة الحفاظ (٦٣٣/٢) .

■ قال الذهبي : ((لايعتمد العلماء على تصحيح الترمذي))[1] .

وقال في موضع آخر : ((فلايغتر بتحسين الترمذي ، فعند المحاققة ، فغالبها ضعاف))[2] .

قلتُ : والذي يظهر أن تساهله محتمل ، وقد اعتمد العلماء على ما صححه أو حسنه من الأحاديث .

٢ - **محمد بن حبان** : قال المعلمي[3] : ((فابن حبان قد يذكر في الثقات من يجد البخاري سماه في تاريخه في القدماء ، وإن لم يعرف ما روى ، وعمن روى ، ومن روى عنه))[4] .

وقد أُخذ عليه توثيق المجاهيل ، وقد ردّ السيوطي على هذا الاتهام فقال : ((ويقاربه - أي صحيح الحاكم - في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان ، قيل : إن هذا يُفْهِمُ ترجيح كتاب الحاكم عليه ، والواقع خلاف ذلك ، قال العراقي : وليس كذلك ، وإنّما المراد أنه يقاربه في التساهل ، فالحاكم أشد تساهلاً منه)) ، ثم قال : ((قيل : وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح ، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً ، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح ، وإن كان باعتبار خفة شروطه ، فإنه يُخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس ، سمع من شيخه ، وسمع منه الأخذ عنه ، ولايكون هناك إرسال ولا انقطاع ، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل ، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة ، ولم يأت بحديث منكر ، فهو عنده ثقة))[5] ، وأخيراً قال : ((فالحاصل أن ابن حبان وفّى بالتزام شروطه ، ولم يوف الحاكم))[6] .

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال (٤٠٧/٣) .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال (٤١٦/٤) .

(٣) عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المُعَلّمي اليماني ، ولد سنة ١٣١٣ هـ ، ارتحل في طلب العلم في اليمن وغيره ، وتولى عدة مناصب ، وله مصنفات كثيرة ، توفي سنة ١٣٨٦ هـ .

انظر ترجمته في : الأعلام للزركلي (٣٤٢/٣) ، مقدمة التنكيل (ص ٩) .

(٤) انظر : التنكيل (٦٦/١) .

(٥) انظر : تدريب الراوي (١٠٨/١) .

(٦) انظر : تدريب الراوي (١٠٨/١) .

قلتُ : تساهل ابن حبان ثابت من حيث توثيقه لبعض المجاهيل ، وهذا لا جدال فيه ، وهذا ما سيظهر عند دراسة أحوال بعض الرواة موضوع الدراسة ، حيث وثق ابن حبان بعض الرواة ، والراجح في حالهم أنهم مجاهيل .

٣ - أحمد بن صالح العجلي(١) : قال المعلمي : « العجلي قريب منه(٢) في توثيق المجاهيل من القدماء »(٣) .

٤ - محمد بن سعد(٤) : ذكر ذلك أيضاً المعلمي في توثيق القدماء(٥) .

٥ - محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري(٦) : ومِمَّا جاء في وصفه بالتساهل :

- قال ابن الصلاح : « وهو واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به »(٧) .
- وقال العراقي : « فالحاكم أشد تساهلاً منه »(٨) .

قلتُ : فهؤلاء بعض من وُصف بالتساهل في النقد ، وقول هؤلاء لا اعتبار به إذا عارضه قول من هو أقوى منه في هذا الجانب ، وأمَّا جرحهم للراوي ، فهو مِمَّا يعتبر به ؛ لأنهم مع تساهلهم إذا جرحوا الراوي ، فذلك دليل على ضعف الراوي ، ومن أحب أن يقرأ ذلك بالتفصيل ، فليرجع إلى كتاب من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ، والله أعلم .

---

(١) أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي ، أبو الحسن الكوفي ، ولد سنة ١٨٢ هـ ، الإمام الحافظ ، توفي سنة ٢٦١ هـ .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٢١٤/٤) ، تذكرة الحفاظ (٥٦٠/٢) ، سير أعلام النبلاء (٥٠٥/١٢) .

(٢) أي من ابن حبان .

(٣) انظر : التنكيل (٦٦/١) .

(٤) محمد بن سعد بن منيع البغدادي ، أبو عبدالله ، الحافظ العلامة ، صاحب كتاب الطبقات الكبرى ، توفي سنة ٢٣٠ هـ .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٣٢١/٥) ، سير أعلام النبلاء (٦٦٤/١٠) ، النجوم الزاهرة (٢٥٨/٢) .

(٥) انظر : التنكيل (٦٦/١) .

(٦) محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه ، أبو عبدالله بن البيع ، ولد سنة ٣٢١ هـ ، الإمام الحافظ ، وتوفي سنة ٤٠٣ هـ .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٤٧٣/٥) ، تذكرة الحفاظ (١٠٣٩/٣) ، سير أعلام النبلاء (١٦٢/٧) .

(٧) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ١٨) .

(٨) انظر : تدريب الراوي (١٠٨/١) .

[د] – أنواع الكتب المؤلفة في علم الرجال جرحاً وتعديلاً إلى عصر ابن حجر :

يعتبر علم الجرح والتعديل من أكثر العلوم توسعاً في التصنيف ، وما ذلك إلاَّ لأهمية هذا الباب من العلم في مجال تحصيل العلم الشرعي ، فالمفسر لآيات القرآن الكريم يحتاج إلى النظر في السنة المطهرة ، ليستفيد مِمَّا يقف عليه من أحاديث تساعده على تفسير الآيات ، وكذلك الباحث في الأحكام الشرعية يبحث عما يصل به إلى الراجح في حكم مسألة ما ، ولايتأتى ذلك إلاَّ بالنظر في الأدلة الشرعية من قرآن كريم أو سنة نبوية ، فإذا نظر إلى الأحاديث احتاج إلى معرفة صحيحها من سقيمها ، ولايكون ذلك إلاَّ بالبحث في رجال الحديث ومعرفة علل الحديث ، ويتم له ذلك بالرجوع إلى كتب الرجال ، لمعرفة أحوالهم ، وقد تعددت طرق تصنيف هذه الكتب فكثرت أقسامها ، وتعدد مناهجها ، ومع كثرة تلك الكتب التي رُبَّمَا لا يُمكن حصرها ، فإنه يُمكن تقسيم هذه الكتب إلى الأقسام التالية :

١) – كتب عامة :

وقد جمعت هذه الكتب عامة الرواة ، دون النظر إلى أحوالهم ، وقد قصد أصحابها استيعاب من وقفوا على حاله من الرواة ، ومن تلك الكتب :

- التاريخ الكبير ، والأوسط ، والصغير ، للإمام البخاري .

وفي التاريخ الكبير جمع ما يقرب من أربعين ألف راوٍ ، منهم الثقة والضعيف ، وكان من أوائل ما ألفه ، وله أيضاً التاريخ الوسط[(١)] ، والصغير[(٢)] .

- كتب السؤالات ، وهي كثيرة ، ومن أشهرها سؤالات الدوري ، والدارمي ، وابن الجنيد ، وابن طهمان ، وابن محرز ، والطبري ، ليحيى بن معين[(٣)] .

---

(١) هكذا سماه في الرسالة المستطرفة .

(٢) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٢٨) .

(٣) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٢٩) .

وكذلك سؤالات عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني[١] .

وسؤالات عبدالله بن أحمد ، والخلال ، والمروزي ، وأبي داود ، للإمام أحمد[٢] .

وسؤالات الآجري لأبي داود[٣] ، وسؤالات الحاكم والسلمي والسهمي للدارقطني[٤] .

- كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، وفيه اقتص أثر البخاري[٥] .
- وكتاب الجرح والتعديل لابن حبان البستي[٦] ، وآخر للعجلي[٧] .

قلتُ : قد اشتركت هذه الكتب في تعرضها لمجموع الرواة الثقات والضعفاء ، دون النظر إلى طبقاتهم أو تواريخهم ، ويلاحظ في هذه الكتب أن مؤلفيها من المتقدمين[٨] .

٢) – كتب الثقات :

وقد اهتم أصحاب هذه الكتب بذكر الرواة الثقات ، بحسب ما يشترطونه في الثقة ، ومن تلك الكتب :

- ثقات ابن حبان ، وهو أشهرها ، وإن كان قد ذكر رواة نزلوا عن درجة الثقة ، بل كان بعض أولئك الرواة من الضعفاء والمجاهيل[٩] .
- ومنها كتاب الثقات ممن لم يقع في الكتب السنة لقاسم بن قطلوبنا .

---

(١) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٤٨) .

(٢) انظر : التأسيس في فن دراسة الأسانيد (ص ٤٢٧) .

(٣) انظر : التأسيس في فن دراسة الأسانيد (ص ٤٢٧) .

(٤) انظر : التأسيس في فن دراسة الأسانيد (ص ٤٢٧) .

(٥) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٤٧) .

(٦) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ١٤٧) .

(٧) انظر : المصدر نفسه .

(٨) ومن تلك الكتب أيضاً تاريخ ابن أبي خيثمة ، وتاريخ خليفة بن خياط ، والمعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي ، وتاريخ أبي زرعة .

(٩) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٤٦) .

■ وكتاب تاريخ الثقات للعجلي ، وثقات ابن شاهين ، والجوزجاني[1] .

قلتُ : يلاحظ عموماً أنه لم تستوعب هذه الكتب كل الثقات .

٣) – كتب الضعفاء :

وقد عُنيت هذه الكتب ببيان الرواة الذين اعترتهم أسباب الضعف ، ومن تلك الكتب : الضعفاء للبخاري ، والضعفاء للجوزجاني ، وضعفاء البرقي ، وضعفاء الدولابي ، وضعفاء العقيلي ، والكامل في الضعفاء لابن عدي ، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، والضعفاء للنسائي ، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ، والمجروحين لابن حبان[2] .

ومِمَّا هو من هذا الصنف من كتب المتأخرين ميزان الاعتدال للذهبي ، والذيل على ميزان الاعتدال للعراقي ، ولسان الميزان لابن حجر ، وقد جمعت هذه الكتب الآلاف من الرواة الذين تكلم فيهم النقاد .

٤) – كتب صنفت لأسباب خاصة :

وقد تعددت تلك الأسباب ، ومنها :

(أ) – كتب جمعت رواة بلد واحد :

واهتم فيها أصحابها بذكر الرواة الذين عاشوا في بلد بعينه ، أو دخلوا إليه ، وسمعوا الحديث به ، وهي كثيرة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ، وتاريخ جرجان للسهمي ، وتاريخ البصرة الكبير لابن الأعرابي ، وتاريخ قزوين لابن ماجة ، وتاريخ نيسابور[3] .

قلتُ : ولم يهتم أصحاب هذه الكتب بأحوال هؤلاء الرواة أو طبقاتهم ، بل ذكروهم لمجرد وجودهم في البلد .

---

(١) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٤٧) .

(٢) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٤٤ ، ص ١٤٦ ، ٢١٠) .

(٣) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٧) .

(ب) – كتب جمعت رواةً جمعتهم صفة معينة :

وقد اهتم أصحاب هذه الكتب بجمع الرواة الذين اتصفوا بصفة معينة ، ومن تلك الصفات مثلاً : التدليس ، فقد وردت عدة كتب جمعت الموصوفين بالتدليس ، ومنها : التبيين لأسماء المدلسين للحلبي ، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر[1] .

وهناك كتب اهتمت بجمع رواة المراسيل ، كالمراسيل لأبي داود ، والمراسيل لابن أبي حاتم ، وجامع التحصيل للعلائي[2] .

وهناك كتب أخرى اهتمت بالمختلطين ، فتحدثت عمن اختلط من الرواة وتاريخ اختلاطه ، وسببه ، وذكر من روى عنه قبل الاختلاط ، ومن روى عنه بعد الاختلاط ، ومن تلك الكتب : الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط للحلبي ، والكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات[3] .

(جـ) – كتب الطَبقاتَ :

وقد اهتمت هذه الكتب بذكر الرواة بحسب طبقاتهم ، فيوردون أسماء رواة كل طبقة على حدة ، ومن تلك الكتب ما اهتم بذكر رواة الطبقات المتعلقة بالتاريخ ، ومنها : الطبقات لابن سعد ، والطبقات للنسائي ، وطبقات الرجال لابن المديني[4] .

ومنها ما اهتم بطبقات رواة جمعته صفة معينة ، كالتابعين ، فهناك طبقات التابعين لأبي حاتم ، وطبقات التابعين لابن مندة[5] ، وهنالك من جمعتهم صفة الحفظ ، كطبقات

---

(١) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ٢١١) .

(٢) انظر : المصدر نفسه (ص ٨٥ ، ٨٦) .

(٣) انظر : المصدر نفسه (ص ٢١١) .

(٤) انظر : المصدر نفسه (ص ١٣٨) .

(٥) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٣٨) .

الحفاظ للذهبي[١] ، وهنالك من جمعتهم صفة المذهب الفقهي الواحد ، كطبقات الحنابلة لابن رجب ، وطبقات الشافعية للسبكي[٢] ، وهنالك أيضاً طبقات النساك لابن الأعرابي ، وطبقات الأصفهانيين لأبي الشيخ ابن حيان ، وهنالك طبقات القراء لأبي عمرو الداني[٣] .

(د) – كتب اهتمت بذكر رجال بعض كتب الحديث :

وقد اهتمت هذه الكتب باستعراض رجال الأحاديث التي أوردتها بعض الكتب ، ومن أشهر تلك الكتب على الإطلاق ، ما أُلف في بيان تراجم رواة الكتب الستة ، التي هي أهم كتب الحديث ، وعليها مدار الأحكام الشرعية ، وكان أول هذه الكتب كتاب الكمال في أسماء الرجال لعبدالغني المقدسي ، وقد لوحظ على هذا الكتب أن مؤلفه أورد بعض الرواة ليسوا من رواة الكتب الستة ، وكذلك فقد رتبه صاحبه على الطبقات ، فكانت الاستفادة منه صعبة .

ثم هذبه أبو الحجاج المزي في كتاب سماه تهذيب الكمال ، وقد اختصره بعض العلماء منهم الذهبي في تذهيب التهذيب ، ثم صنف كتاب الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي .

واختصر تهذيب الكمال أيضاً الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ، ثم في تقريب التهذيب ، وممن اختصر تهذيب الكمال الخزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال[٤] .

وممن سلك هذا المنهج ابن النجار البغدادي ، فقد صنف كتاباً سماه الكمال في معرفة الرجال ، جمع فيه رجال الكتب الستة ، وكذلك برهان الدين الحلبي في كتاب نهاية السول في رواية الستة الأصول[٥] .

---

(١) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٤٠) .

(٢) انظر : المصدر السابق (ص ١٤٨) .

(٣) انظر : المصدر السابق (ص ١٣٩) .

(٤) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ٢٠٨ ، ٢٠٩) ، التأسيس في فن دراسة الأسانيد (ص ٤٦٠) .

(٥) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ٢٠٨) .

ومنهم من تكلم عن رجال بعض الكتب الستة ، ومن أولئك :

عبدالله بن محمد الكلاباذي في كتاب الهداية والإرشاد ، تحدث فيه عن رجال صحيح البخاري ، والتعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي في رجال البخاري ، والحافظ ابن حجر في كتاب تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة[١] .

وفي غير الكتب الستة هناك مثلاً التعريف برجال معاني الآثار للعيني[٢] ، فهذه كتب جمعت أحوال رواة كتب الحديث ، فأوردت أحوالهم وأقوال النقاد فيهم ، وبينوا الحكم عليهم .

وبعد فكان هذا استعراضاً مختصراً لأقسام كتب الرواة ، تحدثت فيه عن الأسباب الداعية للتصنيف في علم الرجال ، أردت من خلال بيان تلك الأسباب ، والتمثيل لها بما يفي بالغرض ، وهو خاتمة هذا التمهيد التي أفتتح به هذا البحث ، الذي أسأل الله - عَزَّوَجَلَّ - أن يلهمنا الحق والصواب فيما نكتبه ، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل .

* * *

(١) انظر بتصرف : الرسالة المستطرفة (ص ١٦ ، ١٧) ، (ص ٢٠٧ ، ٢٠٩) .

(٢) المصدر السابق (ص ٢٠٩) .

الباب الأول

قسم الدراسة

الفصل الأول

ترجمة الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حياة الحافظ ابن حجر الشخصية .

المبحث الثاني : حياة الحافظ ابن حجر العلمية .

المبحث الثالث : مكانة الحافظ ابن حجر العلمية ، والنقد الموجه إليه .

المبحث الأول
حياة الحافظ ابن حجر الشخصية

يشتمل هذا المبحث على نقاط أربع ، تتعلق باسم الحافظ ابن حجر ونسبه ، وحياته ووفاته ، وبعض صفاته ، وهذه النقاط هي :

١ - اسمه وكنيته ونسبه .

٢ - مولده ونشأته وأسرته .

٣ - صفته الخُلُقية والخِلْقِيَّة .

٤ - وفاته وسنه .

فأقول مستعيناً بالله العلي القدير :

[١] - اسمه وكنيته ونسبه :

هو : شهاب الدين ، أبو الفضل ، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود ابن أحمد بن أحمد الكناني[١] ، العسقلاني[٢] ، المصري[٣] ، الشافعي[٤] .

---

(١) **الكِنَاني** : بكسر الكاف ، بعدها نون مفتوحة ، ثم ألف ، بعدها نون مكسورة ، نسبة إلى عدة قبائل اشتركت في اسم كنانة ، منها ما سكن الشام ، ومنها ما سكن مصر ، وهناك كنانة قريش .

انظر : الأنساب (٥/٩٨) ، لب اللباب (٢/٢١٤) .

(٢) **العَسْقَلاني** : بفتح العين المهملة ، ثم سين مهملة ساكنة ، بعدها قاف معجمة مفتوحة ، نسبة إلى عسقلان ، وهما مكانان ، أحدهما بالشام في فلسطين ، وهو المشهور ، والآخر ببلخ .

انظر : الأنساب (٤/١٩٠) ، لب اللباب (٢/٢١٤) .

(٣) **المَصْري** : بفتح الميم ، بعدها صاد مهملة ساكنة ، وكسر الراء المهملة ، نسبة إلى مصر ، البلد المشهور .

انظر : الأنساب (٥/٣١٠) ، لب اللباب (٢/٢٦٠) .

(٤) **الشّافِعِي** : بفتح الشين المعجمة المشددة ، ثم ألف ، بعدها فاء وعين مهملتين مكسورتين ، نسبة إلى الإمام الشافعي ، ومذهبه الفقهي .

انظر : الأنساب (٣/٣٧٨) ، لب اللباب (٢/٢٦٠) .

وقد ترجم الحافظ لنفسه في كتابه رفع الأصر(١) ، فلم ينسب نفسه إلى كنانة .

وقد نقل تلميذه السخاوي عنه أنه كناني القبيلة(٢) .

وأمّا نسبته إلى عسقلان(٣) ، فلأن أصله منها .

وأمّا نسبته إلى مصر فلأنه ولد بها ، ونشأ ، وتوفي فيها(٤) ، وهو شافعي المذهب(٥) .

وكان لقبه : شهاب الدين ، واشتهر بأن كنيته أبو الفضل ، وقد كناه بذلك أبوه ، فقد قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبيه : « وأحفظ منه أنه قال : كنية ولدي أحمد ، أبو الفضل »(٦) ، وقد كناه غير واحد بكنى أخرى ، لكن أبا الفضل هي الأشهر .

وأمّا شهرته فكانت بابن حجر ، وقيل : كان لقباً لأبيه ، أو بعض أجداده(٧) .

قال الشوكاني(٨) : « المعروف بابن حجر ، وهو لقب لعبض آبائه »(٩) .

[٢] – مولده ونشأته وأسرته :

لقد ولد الحافظ ابن حجر – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى – في مصر ، كما تقدم بيانه في النقطة

---

(١) انظر : رفع الأصر (ص ٨٥) .

(٢) انظر : ابن حجر ودراسة مصنفاته (٦٨/١) ، والظاهر أنه ينتسب إليهم ، فكنانة التي بالشام قريبة من عسقلان كما في الأنساب (٩٨/٥) .

(٣) **عَسْقَلان** : بفتح العين المهملة ، ثم سين ساكنة مهملة ، بعدها قاف معجمة مفتوحة ، وهي مدينة بالشام ، وهي من فلسطين ، كان يقال لها : عروس الشام .

انظر : معجم البلدان (١٣٧/٤) .

(٤) انظر بتصرف : لحظ الألحاظ لابن فهد (ص ٣٢٦) .

(٥) أجمعت الكتب التي ترجمت له على أنه شافعي المذهب . انظر : البدر الطالع (٨٧/١) .

(٦) انظر : إنباء الغمر (١٧٥/١) .

(٧) انظر : الضوء اللامع للسخاوي (٣٦/٢) .

(٨) محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، فقيه ومفسر ، ولد سنة ١١٧٣ هـ ، وتوفي سنة ١٢٥٠ هـ .

انظر ترجمته في : البدر الطالع (٢١٤/٢) ، الأعلام (٢٩٨/٦) .

(٩) انظر : البدر الطالع (٨٧/١) .

السابقة ، وذلك في الثاني والعشرين[1] ، وقيل : الثالث والعشرين[2] من شهر شعبان ، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة للهجرة ، والأول أرجح ، فقد نص الحافظ ابن حجر نفسه على ذلك في جوابه على تلميذه ابن تغري بردي[3] ، عندما سأله عن مولده ، حيث قال : « في ثاني عشرين شعبان ، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة »[4] .

وأمّا نشأته ، فقد نشأ – رَحِمَهُ اللهُ – يتيماً ، فما كاد يبلغ الرابعة من عمره حتى كان قد فَقَدَ أبويه ، فقد توفي والده في رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة من الهجرة ، وكانت أمه قد توفيت قبل ذلك[5] ، ثم عاش بعد ذلك في كنف أوصيائه الذين قاموا على تربيته ورعايته ، فنشأ أولاً في كنف وصيه الأول أبي بكر بن علي بن أحمد بن محمد الخروبي زكي الدين[6] ، وقد ترجم له ابن حجر ، فقال عنه : « فلما مات عمه بدر الدين ، ثم مات والده ، كان عصبتهما ، فورث مالاً كثيراً ، فتعاني الرئاسة ، وعظم قدره في الدولة ، وصار كبير التجار » ، ثم قال : « وكان أبي قد أوصاه بي ، فنشأت عنده مدة إلى أن مات في المحرم »[7] .

قلتُ : وقد توفي وصيه هذا سنة سبع وثمانين وسبعمائة[8] ، وهذا يعني أنه قد مكث في كنف وصيه الأول ما يزيد على العشر سنوات ، حتى تجاوز الرابعة عشرة من عمره ، وأثناء هذه الفترة ارتحل مع وصيه إلى مكة سنة خمس وثمانين وسبعمائة للهجرة .

---

(١) انظر : البدر الطالع (١/٨٨) .

(٢) انظر : لحظ الألحاظ (ص ٣٢٦) .

(٣) يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري ، أبو المحاسن الحنفي ، مؤرخ مشهور ، ولد سنة ٨١٣ هـ ، وتوفي سنة ٨٧٤ هـ .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٢/٣٦٥) ، الأعلام (٨/٢٢٢) .

(٤) انظر : الدليل الشافي (١/٦٤) .

(٥) اسم أمه نِجَار بنت الفخر أبي بكر بن الشمس محمد بن إبراهيم الزفتاوي .

انظر : الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث لعبدالستار الشيخ (ص ٣٣) .

(٦) انظر ترجمته في : إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/١٩٦) ، الدرر الكامنة (١/٤٥٠) ، النجوم الزاهرة (١١/٣٠٥) .

(٧) انظر : إنباء الغمر (٢/١٩٦ – ١٩٧) .

(٨) انظر : إنباء الغمر (٢/١٩٧) .

وقد كان يباشر الإشراف عليه في هذه الفترة أخته ست الركب[1] ، وقد قال الحافظ ابن حجر عنها : « كانت قارئة كاتبة ، أعجوبة في الذكاء ، وهي أمي بعد أمي ، أصبت بها في جمادى الآخرة من هذه السنة »[2] ، وقد توفيت سنة ثمان وتسعين وسبعمائة .

ثم انتقل بعد وفاة وصيه الأول إلى وصيه الثاني محمد بن علي بن محمد بن عمر القطان الشافعي[3] ، ودرس عليه بعض العلوم ، كالفقه وغيره ، قال ابن حجر : « قرأت عليه ، وأجاز لي »[4] ، وقد توفي وصيه هذا سنة ثلاث عشرة وثمانمائة ، وكان عمر الحافظ ابن حجر حينئذٍ أربعين سنة ، وكان قبل ذلك قد لازم الحافظ زين الدين العراقي ، فانتفع به انتفاعاً كبيراً[5] .

أمّا أسرة الحافظ ابن حجر فهي تتكون من أبيه نور الدين علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني[6] ، وأمه نِجَار بنت الفخر أبي بكر بن الشمس محمد بن إبراهيم الزفتاوي[7] ، وأخته ست الركب التي قامت بالعناية به[8] .

ومن إخوانه الذكور أخٌ من الأب ، قال عنه ابن حجر : « كان لي أخ من أبي ، فقرأ الفقه ، وفضل ، وعرض (المنهاج) ، ثم أدركته الوفاة ، فحزن الوالد عليه جداً »[9] ، وله أخ آخر من أمه اسمه عبدالرحمن بن الشهاب أحمد بن محمد البكري[10] .

---

(١) انظر ترجمتها في : إنباء الغمر (٣/٣٠٢) ، شذرات الذهب (٦/٣٥٤) .

(٢) انظر : إنباء الغمر (٣/٣٠٢) .

(٣) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (٦/٢٥٩) .

(٤) انظر : إنباء الغمر (٢/٢٦٠) .

(٥) انظر : الضوء اللامع (٢/٣٧) .

(٦) انظر ترجمته في : الجواهر والدرر (ص ٢١٠) ، نقلاً عن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، أمير المؤمنين في الحديث لعبدالستار الشيخ .

(٧) انظر ترجمته في : ابن حجر العسقلاني ، لعبدالستار الشيخ (ص ٣٣) .

(٨) تقدمت ترجمتها (ص ٧٨) .

(٩) انظر : الجواهر والدرر (ص ٤٩) .

(١٠) انظر : الجواهر والدرر (ص ٦٠) .

وأمّا زوجاته فهن : أُنس بنت القاضي كريم الدين عبدالكريم بن أحمد ، وقد رزق منها بخمس بنات هن : زين خاتون ، وفرحة ، وغالية ، ورابعة ، وفاطمة ، وقد كان الحافظ ابن حجر يُكنّ لها التقدير والاحترام ، وكانت محدثة .

وتزوج الحافظ أرملة لزين الدين الأمشاطي ، ورزق منها ببنت سمّاها آمنة ، وقد طلقها بعد موت ابنته .

وتزوج أيضاً ليلى بنت محمود بن طوعان الحلبية ، وقد طلقها أيضاً ، ثم استرجعها ، ثم طلقها بعد خمس سنين ، ثم استرجعها ، وبقيت في عصمته حتى توفي - رَحِمَهُ اللهُ - ، وقد تسرى - رَحِمَهُ اللهُ - بجارية اسمها « خاص ترك » ، ورُزق منها بولد هو القاضي بدر الدين أبو المعالي محمد[1] .

[٣] - صفاته الخُلْقية والخلقية :

من خلال سبر الكتب التي ترجمت للحافظ ابن حجر ، يلاحظ أنهم قد وصفوه بصفات حميدة كثيرة ، ومن تلك الصفات :

أ - صفاته الخُلُقية :

جاء في وصف أخلاقه قول تلميذه ابن تغري بردي : « وكان عفا الله عنه ذا شيبة نيرة ، ووقار ، وأبهة ومهابة ، مع ما احتوى عليه من العقل والحلم ، والسكون والسياسة بالأحكام ، ومدارة الناس ، قل أن يخاطب الناس بما يُكره ، بل كان يحسن لمن يسيء إليه ، ويتجاوز عمن قدر عليه »[2] .

وقال السخاوي : « وكان ورعاً متواضعاً ، ضابطاً للسانه ، في غاية السماحة والسخاء

---

(١) انظر : ابن حجر العسقلاني ، لعبدالستار الشيخ (ص ٣٩ - ٤٥) .

(٢) انظر بتصرف : النجوم الزاهرة (٥٣٣/١٥) .

والبذل ، باراً بشيوخه ، كثير الصدقات ، والصيام ، والعبادة ، منصفاً في البحث ، يرجع إلى الحق))[1] .

وقال ابن العماد الحنبلي[2] : ((جيد الذكاء ، عظيم الحذق ، راوية للشعر ، وأيام من تقدمه ، ومن عاصره ، هذا مع كثرة الصوم ولزوم العبادة ، واقتفاء السلف الصالح ، وأوقاته مقسمة للطلبة مع كثرة المطالعة والتأليف والتصدي للإفتاء والتصنيف))[3] .

وكان من صفاته صدق السريرة ، وإخلاص النية ، والجود والكرم ، والحلم وكظم الغيظ ، والورع وتقوى الله – عَزَّوَجَلَّ[4] – .

ب – صفاته الخِلْقيّة :

قال ابن تغري بردي في وصفه : ((كان – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – مليح الشكل ، مُنَوّر الشيبة))[5] .

وقال ابن العماد : ((كان – رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى – صبيح الوجه ، للقصر أقرب ، ذا لحية بيضاء ، وفي الهامة ، نحيف الجسم ، فصيح اللسان))[6] .

قلتُ : ومِمَّا جاء في وصفه أنه كان أبيض اللون ، منوّر الصورة ، مليح الشكل ، كث اللحية ، قصير الشارب ، صحيح السمع والبصر ، ثابت الأسنان ، صغير الفم ، قوي البنية ، شجي الصوت ، خفيف المشية[7] .

---

(١) انظر بتصرف : الضوء اللامع (٢/٣٩) .

(٢) عبدالحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري ، أبو الفلاح الحنبلي ، ولد سنة ١٠٣٢ هـ ، مؤرخ أديب ، توفي سنة ١٠٨٩ هـ .

انظر ترجمته في : آداب اللغة (٣/٣١٠) ، الأعلام (٣/٢٩٠) .

(٣) انظر : شذرات الذهب (٧/٢٧٣) .

(٤) انظر بتصرف : ابن حجر العسقلاني ، لعبدالستار الشيخ (ص ٥٢ – ٦٥) .

(٥) انظر : النجوم الزاهرة (١٥/٥٣٣) .

(٦) انظر : شذرات الذهب (٧/٢٧٣) .

(٧) انظر : ابن حجر العسقلاني ، لعبدالستار الشيخ (ص ٥١) .

[٤] – وفاته وسنه :

جاء في بعض مصادر ترجمة الحافظ أنه قد مَرِضَ قبل موته بما يقارب الشهر ، فكان مرضه في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة[١] ، ولما سئل في مرضه عن حاله ، أنشد قائلاً :

قرب الرحيـــــل إلى دار الآخرة ... فاجعل إلهي خير عمــــري آخره

وارحم مبيتي في القبور ووحدتي ... وارحم عظامي حيـــن تبقى ناخرة

فأنا المسكين الـــــــذي أيامه ... ولت بأوزار غــــــدت متواترة

فلئن رحمت فأنت أكـــرم راحم ... فبحار جـــودك يا إلهي زاخرة[٢]

وقد توفي – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – ليلة السبت الثامن عشر من ذي الحجة ، سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة للهجرة ، وكان عمره حينئذٍ تسعة وسبعين عاماً ، وقد صُلي عليه قبيل صلاة الظهر بمصلى المؤمنين بالرميلة[٣] ، خارج القاهرة[٤] ، وقد روى المؤرخون أن جنازته كانت مشهودة ، وقد حمل نعشه السلطان ، ومن تلاه من العلماء وعلية القوم ، وقد دُفن بتربة الديلمي[٥] ، رحمه الله رحمةً واسعة ، وقد رثاه كثير من الشعراء ، ومِمَّا جاء في رثائه قول الشاعر :

كل البرية للمنيـــــــة صائرة ... وقفولها شيئاً فشيئاً ســـــــائرة

والنفس إن رضيت بذا ربحت وإن ... لم ترض كانت عنـــد ذلك خاسرة

---

(١) انظر : لحظ الألحاظ (ص ٣٣٧) .

(٢) انظر : لحظ الألحاظ (ص ٣٣٧) .

(٣) الرُميلة : بضم الراء المهملة ، بعد ميم مفتوحة ،

(٤) **القاهرة** : بفتح القاف المعجمة ، بعدها ألف ، ثم هاء مكسورة ، وهي في الأصل مدينة بجانب الفسطاط ، ويجمعها سور واحد ، وهي القاهرة المشهورة بمصر هذه الأيام .

انظر : معجم البلدان (٤/٣٤١) .

(٥) انظر بتصرف : الضوء اللامع (٢/٤٠) ، لحظ الألحاظ (ص ٣٣٧) ، شذرات الذهب (٧/٢٧٣) ، البدر الطالع (١/٩٢) .

وأنا الذي راضٍ بأحكـــام مضت عن ربنا البر المهيــــــمن صادرة
لكن سئمت العيش من بعد الذي قد خلّف الأفكـــــار منا حائرة
هو شيخ الإســـلام المعظم قدره من كان أوحـــــد عصره والنادرة
قاضي القضاة العســـقلاني الذي لَمْ ترفع الدنيا خصيـــماً ناظرة[1]

* * *

(١) انظر : لحظ الألحاظ (ص ٣٣٩) ، وصاحب هذه المرثية هو شهاب الدين أبو الطيب أحمد بن محمد بن علي بن حسن ، المعروف بالحجازي الأنصاري .

المبحث الثاني
حياة الحافظ ابن حجر العلمية

إن الحديث عن حياة الحافظ ابن حجر العلمية مِمَّا يطول ، ابتداءً بطلبه للعلم ، وشيوخه وتلاميذه ، وجهوده لتحصيل ذلك ، وسأحصر الحديث عن ذلك في النقاط التالية :

١ – طلبه للعلم .

٢ – رحلاته .

٣ – أشهر شيوخه .

٤ – أشهر تلاميذه .

[١] – طلبه للعلم :

لقد كانت بداية الحافظ ابن حجر العلمية في السنة الخامسة من عمره ، ففي ذلك الوقت أُدخل الكُتّاب ، لحفظ القرآن الكريم ، وقد كان له – رَحِمَهُ اللهُ – ذهن وقاد ، وحافظة قوية ، فقد أتم حفظ القرآن الكريم وهو ابن تسع سنين[(١)] .

وقد كان لوصيه الأول الخروبي دور كبير في تنشئة الحافظ ابن حجر العلمية ، فقد كان يصحبه معه عندما يجاور بمكة ، وقد انتفع الحافظ ابن حجر بتلك المجاورة ، وذلك في لقاء العلماء ، وسماع العلم .

وكان أول سماعه سنة خمس وثمانين وسبعمائة ، وكان من أوائل ما سمعه صحيح البخاري ، وإن لم يتم له سماعه كاملاً .

وكانت بداية اهتماماته بكتب الفقه ، فسمع عمدة الأحكام للمقدسي ، والحاوي الصغير للقزويني ، ومختصر ابن الحاجب ، ومنهاج الأصول للبيضاوي ، واهتم كذلك بالتاريخ

---

(١) انظر : لحظ الألحاظ (ص ٣٢٦) .

والأدب ، وأجاد فن الشعر والأدب[1] .

وقد ظهر عليه سرعة الحفظ ، حتى كان لايعرض عليه شيء إلاَّ حفظه ، وأُثر عنه أيضاً أنه كان يتخذ لكل يوم قدراً من العلم يحفظه .

ثم لما صار إلى وصيه الثاني ابن القطان ، كان يحضر دروسه ، كما أشرنا إلى ذلك في ترجمة وصيه هذا .

بعد ذلك اتجه إلى علم الحديث ، فكان في أول طلبه له ملازماً للحافظ زين الدين العراقي ، وكانت مدة ملازمته له عشر سنوات ، قال السخاوي عن ذلك : « عكف على الزين العراقي ، وتخرج به ، وانتفع بملازمته ، وقرأ عليه ألفيته ، وشرحها ، ونكته على ابن الصلاح ، دراية وتحقيقاً ، والكثير من الكتب الكبار ، والأجزاء القصار ، وحمل عنه من أماليه جملة »[2] .

وكان من طلبه ارتحاله لكثير من البلدان طلباً للحديث والعلم الشرعي بكافة فروعه ، وقد أُثر عنه أنه كان يقول : « أنا أقرأ في خمسة عشر علماً ، لايعرف علماء عصري أسماءها »[3] .
وكان اهتمامه أيضاً بعلم القراءات والفقه وأصوله واللغة العربية .

[٢] – رحلاته :

لقد كانت الرحلة في طلب العلم الشرعي سنة حسنة منذ عهد النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وأصحابه – رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ – ، فعن جابر بن عبدالله – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – قال : سمعتُ بسر بن عبدالله يقول : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه[4] .

---

(١) انظر : حسن المحاضرة (٣٦٣/١) .

(٢) انظر : الضوء اللامع (٣٧/٢) .

(٣) انظر : البدر الطالع (٨٨/١) .

(٤) انظر : سنن الدارمي (١٤٠/١) .

وعن أبي قلابة قال : لقد أقمت في المدينة ثلاثاً ، مالي حاجة إلاَّ وقد فرغت منها ، إلاَّ أن رجلاً كانوا يتوقعونه كان يروي حديثاً ، فأقمت حتى قدم فسألته(1) .

فكانت هذه طريقة الأئمة من الصحابة والتابعين ، ومن تبعهم من العلماء الأفذاذ ، والرحلة في طلب الحديث ميزة يتميز بها المرتحل عن غيره ، وذلك لما يتحصل للمرتحل من فوائد ترفعه عن غيره ، من علو إسناد ، أو الحصول على سماعات جديدة ، وقد سار علماء الأمة على هذا الأمر في كل العصور ، وكان الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - من أولئك العلماء المرتحلين في طلب العلم ، فبعدما سمع من علماء بلده ، كانت له رحلاته الكثيرة ، ومن تلك البلدان التي خرج إليها :

١ - **مكة المكرمة** : وقد خرج إليها مرات كثيرة ، إمَّا للحج ، أو المجاورة ، أو طلب العلم ، وقد كان يلتقي في موسم الحج بالأئمة من سائر البلدان ، وكان أول خروجه إليها سنة خمس وثمانين وسبعمائة ، وهو لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره ، وكان حينئذٍ في كنف وصيه الأول .

٢ - **مدينة رسول الله** - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : وقد سمع من بعض علمائها ، كما نصّ هو على ذلك في إنباء الغمر(2) .

٣ - **بلاد الشام** : كانت رحلته إلى الشام في السنة الثانية بعد الثمانمائة(3) ، ومن المدن التي دخلها بيت المقدس ، وغزة ، والخليل ، والرملة ، ودمشق ، وحلب ، وقد أكثر السماع فيها(4) .

٤ - **بلاد اليمن** : وقد دخل من مدنها تعز ، وزبيد ، وعدن ، ووادي الخصيب ، وله

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : إنباء الغمر (١٦٣/٤) ، (١٦٥/٧) .

(٣) انظر : الجواهر والدرر (ص ٩٦) .

(٤) انظر : الجواهر والدرر (ص ٩٣ - ٩٦) .

باليمن سماعات كثيرة[1] .

٥ - وقد خرج أيضاً إلى بعض مدن مصر كالإسكندرية ، وقوص ، والصعيد ، والجيزة[2] .

وقد ارتحل الحافظ ابن حجر إلى ما يقارب الخمسين بلداً ، مِمَّا زاد في حصيلته العلمية ، وجعلت مداركه تزداد ، وتَفَوَّقَ بذلك على كثير من أقرانه[3] .

[٣] - أشهر شيوخه :

لقد كان لتعدد مشارب الحافظ ابن حجر ، وتوسع رحلته في البلدان ؛ أثر كبير في كثرة شيوخه الذين تلقى على أيديهم العلم ، وقد حرص - رَحِمَهُ اللهُ - على الترجمة لهم ، فخصهم بمصنف أفرد فيه تراجم شيوخه سماه « المجمع المؤسس للمعجم المفهرس » ، وقد استعرضهم تلميذه السخاوي فزادوا على ٦٤٠ شيخاً[4] ، ولعلي هنا أستعرض بعض أولئك الأعلام ، الذين كانت لهم اليد الطولى في بناء شخصية الحافظ ابن حجر العلمية .

ومن أولئك :

١ - الشيخ عفيف الدين عبدالله بن محمد بن محمد النيسابوري (ت ٧٩٠ هـ)[5] ، وكان هذا الشيخ هو أول من سمع منه الحافظ ابن حجر صحيح البخاري ، بل هو أول من سمع منه الحديث ، قال الحافظ ابن حجر لما ترجم له : « سمعتُ عليه صحيح البخاري »[6] .

---

(١) انظر : الجواهر والدرر (ص ٨٦ - ٩١) .

(٢) انظر : الجواهر والدرر (ص ٨١ - ٩٣) .

(٣) راجع ترجمة الحافظ ابن حجر في : لحظ الألحاظ لابن فهد (ص ٣٢٧) .

(٤) انظر : الجواهر والدرر (ص ١٣٥ - ١٧٧) .

(٥) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (٢/٣٠٠) .

(٦) انظر : إنباء الغمر (٢/٣٠١) .

٢ – عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي ، أبو الفضل (ت ٨٠٦ هـ)(١) ، وقد تقدم أن الحافظ ابن حجر في بداية أمره وجه جُلّ اهتمامه إلى الفقه والأدب ، ثم حُبب إليه الحديث ، فكانت أول ملازمته في هذا الشأن للإمام العراقي ، وقد لازمه ما يقارب العشر سنوات ، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر بقوله : « حافظ العصر » ، وقال أيضاً : « ولم نر في هذا الفن أتقن منه »(٢) .

٣ – عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البُلقيني (ت ٨٠٥ هـ)(٣) ، وقد أفاد الحافظ ابن حجر منه في الفقه ، وقد أذن لابن حجر بالإفتاء والتدريس ، قال ابن حجر عنه : « انتهت إليه الرياسة في الفقه والمشاركة في غيره ، حتى كان لايجتمع به أحد من العلماء إلاّ ويعترف بفضله ، ووفور علمه ، وحدة ذهنه »(٤) ، وقال أيضاً : « وقرأت عليه دلائل النبوة للبيهقي ، فشهد لي بالحفظ في المجلس العام »(٥) .

٤ – عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري ، المعروف بابن المُلَقّن (ت ٨٠٤ هـ)(٦) ، وقد استفاد الحافظ ابن حجر منه في فنون عدة ، قال ابن حجر عنه : « وكان حسن المحاضرة ، جميل الأخلاق ، كثير الإنصاف ، شديد القيام مع أصحابه ، واشتهر بكثرة التصانيف ، حتى كان يقال إنها بلغت ثلاثمائة مجلدة ، ما بين كبير وصغير »(٧) .

---

(١) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (١٧٠/٥) ، الضوء اللامع (١٧١/٤) ، لحظ الألحاظ (ص ٢٢٠) ، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٨٢) ، كشف الظنون (٤٧٧/١) .

(٢) انظر : إنباء الغمر (١٧١/٥) .

(٣) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (١٠٧/٥) ، الضوء اللامع (٨٥/٦) ، لحظ الألحاظ (ص ٢٠٦) ، حسن المحاضرة (٣٢٩/١) .

(٤) انظر : إنباء الغمر (١٠٧/٥) .

(٥) انظر : إنباء الغمر (١٠٨/٥) .

(٦) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (٤١/٥) ، الضوء اللامع (١٠٠/٦) ، لحظ الألحاظ (ص ١٩٧) ، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (٣٦٩) .

(٧) انظر : إنباء الغمر (٤٥/٥) .

٥ - محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي ، أبو الطاهر الفيروزآبادي (ت ٨١٧)[1] ، وقد أفاد منه الحافظ ابن حجر في فنون اللغة ، قال الحافظ ابن حجر عنه : « ونظر في اللغة ، فكانت جل قصده في التحصيل ، فمهر فيها إلى أن بهر ، وفاق أقرانه »[2] .

وقال أيضاً : « اجتمعت به في زبيد ، وفي وادي الخصيب ، وناولني جل القاموس ، وأذن لي مع المناولة أن أرويه عنه ، وقرأت عليه من حديثه عدة الأجزاء »[3] .

٦ - محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم الحموي ، ابن جماعة الكناني (ت ٨١٩ هـ)[4] ، وقد أفاد منه الحافظ ابن حجر في علم المعقول ، قال عنه : « ومال إلى المعقول ، وأتقنه حتى صار أمة وحده ، وبقيت طلبة البلد كلها عيالاً عليه في ذلك »[5] .

وقال أيضاً : « وقد أخذت عنه هذين الكتابين »[6] .

٧ - إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن التنوخي (ت ٨٠٠ هـ)[7] ، وقد أخذ الحافظ ابن حجر عنه علم القراءات والتفسير ، وقد قال عنه : « شيخ الإقراء ، ومسند القاهرة »[8] .

٨ - إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢ هـ)[9] ، وقد أفاد منه الحافظ

(١) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (١٥٩/٧) ، الضوء اللامع (٧٩/١٠) ، البدر الطالع (٢٨٠/٢) .
(٢) انظر : إنباء الغمر (١٦٠/٧) .
(٣) انظر : إنباء الغمر (١٦٧/٧) ، قلتُ : هكذا وردت ، والظاهر أن الصحيح هو « عدة أجزاء » .
(٤) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (٢٤٠/٧) ، الضوء اللامع (١٧١/٧) ، حسن المحاضرة (٥٤٨/١) ، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٣٦٣) .
(٥) انظر : إنباء الغمر (٢٤٠/٧) .
(٦) انظر : إنباء الغمر (٢٤١/٧) ، وهما جزء من حاشية العضد ، وشرح جمع الجوامع .
(٧) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (٣٩٨/٣) ، الدرر الكامنة (٩/١) .
(٨) انظر : إنباء الغمر (٣٩٩/٣) .
(٩) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (١٤٤/٤) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٥/٤) ، شذرات الذهب (٢/٧) ، معجم المؤلفين (١١٧/١) .

ابن حجر في الفقه وأصوله ، قال عنه ابن حجر : « مهر في الفقه والأصول والعربية »[1] ، وقال : « سمعت منه كثيراً ، وقرأت عليه الفقه »[2] .

٩ - محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عيسى ، شمس الدين ابن القطان ، المصري الشافعي (ت ٨١٣ هـ)[3] ، وهو وصيه الثاني ، وقد استفاد منه الحافظ ابن حجر في الفقه والعربية .

١٠ - علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي ، المصري (ت ٨٠٧ هـ)[4] ، وقد استفاد الحافظ في الحديث وعلومه ، قال ابن حجر : « قرأت عليه الكثير قريناً للشيخ[5] ، ومِمَّا قرأت عليه بانفراد : نحو النصف من مجمع الزوائد »[6] .

١١ - محمد بن عبدالله بن ظهيرة بن أحمد القرشي ، المخزومي (ت ٨١٧ هـ)[7] : وقد أفاد منه الشيخ في الحديث ، وقال عنه ابن حجر : « وكان يعجبني سمته »[8] .

قلتُ : وشيوخه كُثر ، وأكتفي منهم بذكر أسمائهم ، دون الخوض في تفصيلات تراجمهم ، وما أخذه الحافظ منهم ، فمن شيوخه[9] :

---

(١) انظر : إنباء الغمر (١٤٥/٤) .

(٢) انظر : إنباء الغمر (١٤٦/٤) .

(٣) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (٢٥٩/٦) ، شذرات الذهب (١٠٤/٧) ، البدر الطالع (٢٢٦/٢) .

(٤) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (٢٥٦/٥) ، لحظ الألحاظ (ص ٢٣٩) ، شذرات الذهب (٧٠/٧) ، البدر الطالع (٤٤١/١) .

(٥) قصد بالشيخ الحافظ العراقي زين الدين .

(٦) انظر : إنباء الغمر (٢٥٧/٥) .

(٧) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (١٥٧/٧) ، طبقات الشافعية (٥٤/٤) ، لحظ الألحاظ (ص ٢٥٣) ، شذرات الذهب (١٢٥/٧) .

(٨) انظر : إنباء الغمر (١٥٩/٧) .

(٩) انظر : ابن حجر العسقلاني ، لعبدالستار الشيخ (ص ١١١ - ١٤٤) .

١ – محمد بن محمد بن علي بن عبدالرزاق الغماري (ت ٨٠٢ هـ) .

٢ – إبراهيم بن علي بن ناصر الدمياطي (ت ٨٤٧ هـ) .

٣ – أحمد بن إبراهيم بن محمد العقيلي الحنفي (ت ٨٢٧ هـ) .

٤ – محب الدين محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام (ت ٧٩٩ هـ) .

٥ – أحمد بن الحسن السويدائي (ت ٨٠٤ هـ) .

٦ – أحمد بن عبدالله بن حسن البوصيري (ت ٨٠٥ هـ) .

٧ – أحمد بن عمر بن علي بن عبدالصمد الجوهري (ت ٨٠٩ هـ) .

٨ – عمر بن محمد بن أحمد بن سليمان البالسي (ت ٨٠٣ هـ) .

٩ – محمد بن إسماعيل بن علي القلقشندي (ت ٨٠٩ هـ) .

١٠ – فاطمة بنت المنجا التنوخية (ت ٨٠٣ هـ) .

١١ – فاطمة بنت محمد بن عبدالهادي المقدسية (ت ٨٠٣ هـ) .

١٢ – خديجة بنت إبراهيم بن إسحاق البعلبكية (ت ٨٠٣ هـ) .

١٣ – سارة بنت تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (ت ٨٠٥ هـ) .

وله غير هؤلاء من الشيوخ الكثير .

[٤] – أشهر تلاميذه :

لقد كان لاشتهار الحافظ ابن حجر أثر كبير في كثرة تلاميذه ، مع ما ذُكر من إحسانه لطلابه ، وسأكتفي من هؤلاء بذكر أسمائهم وتواريخ وفياتهم ، ومراجع تراجمهم ، دون الإحاطة بتلاميذه كلهم ، ومنهم :

١ – محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)[١] .

٢ – محمد بن محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن فهد (ت ٨٧١ هـ)[٢] .

---

(١) تقدمت ترجمته (ص ٤٥) .

(٢) انظر ترجمته في : الضوء اللامع (٩/٢٨١) ، البدر الطالع (٢/٢٥٩) .

٣ – برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥ هـ)[١] .

٤ – زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)[٢] .

٥ – محمد بن محمد بن عبدالله بن خيضر الزبيدي (ت ٨٩٤ هـ)[٣] .

٦ – إبراهيم بن علي بن محمد ، ابن ظهيرة (ت ٨٩١ هـ)[٤] .

٧ – محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد ، ابن الهمام (ت ٨٦١ هـ)[٥] .

٨ – قاسم بن قطلوبغا ، زين الدين (ت ٨٧٩ هـ)[٦] .

٩ – يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ)[٧] .

١٠ – أحمد بن محمد بن علي بن حسن الخزرجي ، المعروف بالحجازي (ت ٨٧٥ هـ)[٨] .

١١ – محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي ابن الشحنة (ت ٨٩٠ هـ)[٩] .

١٢ – ناصر بن أحمد بن يوسف ، ابن مزني (ت ٨٢٣ هـ)[١٠] .

١٣ – علي بن محمد بن سعد الحلبي ، ابن خطيب الناصرية (ت ٨٤٣ هـ)[١١] .

١٤ – رضوان بنَ محمد َبن يوسف العقبي (ت ٨٥٢ هـ)[١٢] .

---

(١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٧/٣٣٩) ، البدر الطالع (١/١٩) .

(٢) انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٨/١٣٤) ، البدر الطالع (١/٢٥٢) .

(٣) انظر ترجمته في : البدر الطالع (٢/٢٤٥) ، معجم المؤلفين (١١/٢٣٧) .

(٤) انظر ترجمته في : الضوء اللامع (١/٨٨) ، الأعلام (١/٤٧) .

(٥) انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٧/٢٩٨) ، البدر الطالع (٢/٢٠١) .

(٦) انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٧/٣٢٦) ، الدر الطالع (٢/٤٥) .

(٧) تقدمت ترجمته (ص ٧٨) .

(٨) انظر ترجمته في : الضوء اللامع (٢/١٤٧) ، الأعلام (١/٢١٩) .

(٩) انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٧/٣٤٩) ، البدر الطالع (٢/٢٦٣) .

(١٠) انظر ترجمته في : إنباء الغمر (٧/٤٠٤) ، البدر الطالع (٢/٣١٤) .

(١١) انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٧/٢٤٧) ، البدر الطالع (١/٤٧٦) .

(١٢) انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٧/٢٧٤) ، الأعلام (٣/٢٧) .

المبحث الثالث

مكانة الحافظ ابن حجر العلمية ، والنقد الموجه إليه

إن الحديث عن المكانة التي تبوّأها هذا الإمام الجهبذ مِمَّا يطول ، وتؤلف فيه الأسفار الطوال ، وقد اكتفيتُ في ذلك بالحديث في نقاط محددة ، أورد تحتها ما أراه يفي بالغرض في بيان منزلة الحافظ ابن حجر العالية ، مقتصراً الحديث على النقاط التالية :

١ – مكانة الحافظ ابن حجر العلمية .

٢ – الانتقاد الموجه إليه .

٣ – مؤلفاته ، مع التعريف بالمطبوع منها والمخطوط .

فأقول مستعيناً بالله العلي القدير :

[١] – مكانة الحافظ ابن حجر العلمية :

لقد كان للحافظ ابن حجر يرحمه الله منزلة عليا عند أهل عصره ، فقد امتدحه كبار العلماء من شيوخه ، وغيرهم ، وتقلد لفضله عدة مناصب في الدولة ، كالقضاء والإفتاء والتدريس ، واجتمعت أقوالهم في وصفه بالحافظ والعالم والمفيد والثقة ، وغيرها من أوصاف الثناء .

ويدل على هذه المنزلة أمران :

أ – ثناء العلماء عليه : ومِمَّا جاء في الثناء عليه من قول شيوخه :

■ قال شيخه زين الدين العراقي : « ولما كان الشيخ العالم الكامل الفاضل ، المحدث المفيد المجيد ، الحافظ المتقن ، الضابط الثقة المأمون ، شهاب الدين أحمد أبو الفضل بن الشيخ الإمام العالم الأوحد المرحوم نور الدين علي »(١) .

(١) انظر : الجواهر والدرر (ص ٢١٠) .

وقال أيضاً : « جمع الرواة والشيوخ ، وميّز بين الناسخ والمنسوخ ، وجمع الموافقات والأبدال ، وميّز بين الثقات والضعفاء من الرجال ، وأفرط بجده الحثيث ، حتى انخرط في سلك أهل الحديث ، وحصل في الزمن اليسير على علم غزير »[1] .

قال ابن حجر في ترجمته لشيخه العراقي : « وشهد لي بالحفظ في كثير من المواطن ، وكتب لي خطه بذلك مراراً ، وسُئل عند موته عمن بقي بعده من الحفاظ ، فبدأ بي ، وثنى بولده ، وثلّث بالشيخ نور الدين »[2] .

■ وقال ابن حجر في ترجمة شيخه ابن جماعة : « وكان يودني كثيراً ، ويشهد لي في غيبتي بالتقدم ، ويتأدب معي إلى الغاية ، مع مبالغتي في تعظيمه حتى كنت لا أسميه في غيبته إلاّ إمام الأئمة »[3] .

■ وقال شيخه الأبناسي : « وكان ممن لاحظته عيون السعادة ، وسبقت له في الأزل والإرادة ، الشيخ الإمام العلامة ، المحدث المتقن المحقق ، الشيخ شهاب الدين ، أبو الفضل أحمد بن الشيخ ، الإمام العالم صدور المدرسين ، مفتي المسلمين ، أبي الحسن علي الشهير بابن حجر ، نور الدين الشافعي ، لما عنيت به عناية التوفيق ، ورعاية التحقيق ، نظر في العلوم الشرعية ، فأتقن جُلها ، وحل مشكلها ، وكشف قناع معظمها ، وصرف همته العلية إلى أشرفها ، علم الحديث ، وهو أفضلها »[4] .

■ وقال برهان الدين الحلبي : « وهذا الرجل في غاية ما يكون من استحضار الرجال والكلام فيهم ، وله مؤلفات كثيرة في تراجمهم ، وأمّا الحديث فله معرفة تامة برجاله المتقدمين والمتأخرين بتراجمهم ، وهو جملة حسنة ، لا أستحضر أني رأيت مثله في معرفة رجاله المتقدم

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : إنباء الغمر (١٧٢/٥) .

(٣) انظر : إنباء الغمر (٢٤٢/٧) .

(٤) انظر : الجواهر والدرر (ص ٢٠٥) .

والمتأخر ، والله أعلم »[١] .

■ وقال شيخه أبو بكر الدجوي : « فقد وقفت على هذا التخريج[٢] البديع مثالاً ، المنيع منالاً ، الفائق حسناً وجمالاً ، فلم يدع لقائل مقالاً ، إلاَّ أن يقول : هكذا هكذا ، وإلاَّ فلا ، فلقد أُوتي هذا بسطة في العلم واللّسن ، وكيف لا ؟ وهو الإمام ابن الإمام ، أبو الفضل بن أبي الحسن ، لقد بهر ابن حجر بفضله العقول والأفكار »[٣] .

وقال ابن الجزري إمام القراءات لما أهدى أحد مصنفاته للحافظ ابن حجر : « هدية من العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن محمد بن محمد الجزري مؤلفه – عفا الله تعالى عنه – لخزانة مولانا الشيخ الإمام العلامة حافظ عصره ، وشيخ مصره ، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن الشيخ الإمام ، المرحوم نور الدين أبي الحسن علي بن محمد العسقلاني ، المعروف بابن حجر ، أجلَّه الله تعالى ، وأدام نفع المسلمين بمؤلفاته المفيدة ، وفضائله العديدة ، وأيامه السعيدة »[٤] .

وقد أثنى عليه أيضاً معاصروه وتلاميذه ، ومن ذلك :

قال أبو زرعة العراقي عندما أثنى على بعض تصانيفه : « وقفت على هذا التخريج الذي لا مثيل له ، ووقفت عند ما تضمنه من المحاسن المجملة والمفصلة ، واعترفت بأنه المجموع الجامع للفوائد ، والبحر الحاوي للفرائد ، وقضيت العجب مِمَّا حواه لما أمنعت النظر فيما رواه ، وكيف لايكون بهذه الأوصاف الزاهرة ، وهو صادر عن صاحب الفضائل الباهرة ، الشيخ ، الإمام ، والسيد الهمام ، ذي الأوصاف الحميدة ، والمناقب العديدة ، جمال المحدثين ، مفيد الطالبين ، شهاب الدين أبي الفضل ، أفاض الله عليه من فضله ، وجمع له بين وابل الخير وطَلِّه »[٥] .

---

(١) انظر : الجواهر والدرر (ص ٢٣٤) .

(٢) انظر : قصد بهذا بعض تخاريج ابن حجر .

(٣) انظر : الجواهر والدرر (ص ٢١٣) .

(٤) انظر : الجواهر والدرر (ص ٢٢٩) .

(٥) انظر : الجواهر والدرر (ص ٢٢٢) .

ويقول تلميذه السخاوي : ((إمام الأئمة ، أملى ما ينيف على ألف مجلس من حفظه ، واشتهر ذكره ، وبَعُد صيته ، وارتحل الأئمة إليه ، وتبجح الأعيان بالوفود عليه ، وكثر طلبته حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى ، وألحق الأبناء بالآباء ، والأحفاد ، بل وأبناؤهم بالأجداد ، وامتدحه الكبار ، وتبجح الشعراء بمطارحته))(١) .

وقال عنه تلميذه محمد بن فهد المكي : ((الإمام العلامة الحافظ فريد الوقت ، مفخر الزمان ، بقية الحفاظ ، علم الأئمة الأعلام ، عمدة المحققين ، خاتمة الحفاظ المبرزين ، والقضاة المشهورين))(٢) .

وقال عنه تلميذه ابن تَغري بردي : ((شيخ الإسلام ، حافظ المشرق والمغرب ، أمير المؤمنين في الحديث ، علامة الدهر ، شيخ مشايخ الإسلام ، حامل لواء سنة سيد الأنام ، قاضي الديار المصرية ، وعالمها وحافظها وشاعرها ، لم يخلف بعده مثله شرقاً ولا غرباً ، ولا نظر هو مثل نفسه في علم الحديث))(٣) .

وقال عنه السيوطي : ((شيخ الإسلام ، وإمام الحفاظ في زمانه ، وحافظ الديار المصرية ، بل حافظ الدنيا مطلقاً ، قاضي القضاة))(٤) .

وقال عنه ابن العماد الحنبلي : ((شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، أمير المؤمنين في الحديث ، حافظ العصر ، المعول عليه في هذا الشأن في سائر الأقطار ، وقدوة الأمة ، وعلامة العلماء ، وحجة الأعلام ، ومحي السنة))(٥) .

---

(١) انظر بتصرف : الضوء اللامع (٣٦/٢) .
(٢) انظر بتصرف : لحظ الألحاظ (ص ٣٢٦) .
(٣) انظر بتصرف : النجوم الزاهرة (٥٣٣/١٥) .
(٤) انظر بتصرف : ذيل طبقات الحفاظ (ص ٣٨٠) .
(٥) انظر : شذرات الذهب (٢٧٠/٧) .

قلتُ : والأقوال في بيان فضل هذا الإمام وعلمه لاتنتهي ، وهذا باب واسع يطول الحديث عنه ، ولعل فيما مضى من أقوال النقاد السابقين ما يفي بالغرض في بيان مكانة الحافظ ابن حجر بين علماء عصره ، فقد أجمعوا على وصفه بحافظ العصر ، وأمير المؤمنين في الحديث .

ب – مناصبه :

لعل مِمَّا يدل على مكانة الحافظ ابن حجر العلمية ، ما تولاه من مناصب ، فقد أذن له البلقيني بالإفتاء والتدريس ، وقد قام بالتدريس في عدد من المدارس المشهورة بمصر(١) ، وقام أيضاً بإملاء الحديث ، كما تولى الحافظ ابن حجر الخطابة في الأزهر وغيره .

كما تولى وظيفة مهمة وهي القضاء ، وكان قد امتنع في أول الأمر عن قبول هذا الأمر ، ثم عدل عن ذلك ، وقبل به ، وقد صُرف عن القضاء سنة اثنين وخمسين وثمانمائة للهجرة(٢) .

قلتُ : كل هذا الأمور التي سبقت من ثناء ، ومناصب تولاها هذا الأمام دليل على مكانته العلمية العظيمة في ذلك الزمن ، حتى صار عَلَماً من أعلام الأمة الإسلامية .

[٢] – الانتقاد الموجه إليه :

لقد انتقد محمد بن محمد بن فهد المكي على شيخه الحافظ ابن حجر توليه القضاء ، وتكرار عودته إليه بعد صرفه منه ، فقال في ترجمته : « وكان يتخلله في غضون ذلك من الملك قلة رضي ، ويشاع صرفه ، فيهدي إليه ما يليق به من المال ، فيرده في المنصب ، فلو تنزه عنه ، ولزم الاشتغال بالعلم ليلاً ونهاراً ، وحج إلى بيت الله وزار قبر نبيه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وجاور بالحرمين الشريفين ، لازداد بذلك رفعة ووجاهة عند الله تعالى ، والمسلمين ، لكنه عجن قلبه

---

(١) من المدارس التي درس فيها الحافظ ابن حجر المدرسة الشيخونية ، والجمالية الجديدة ، والمدرسة البيبرسية ، والمؤيدية . انظر : ابن حجر ودراسة مصنفاته (١/٢٠٧) .

(٢) انظر : الضوء اللامع (٢/٣٨) .

بمحبة ذلك ، وفتن فيه بولده فأوقعه في المهالك ، فالله تعالى يلهمه طريق الخير ، ويصرف عنه كل ضير ، ويديم تقاه ، ويحفظه من جميع الأسواء ، ويتولاه »[1] .

قلتُ : لايسلم لابن فهد هذا الاعتراض ، فقبول ابن حجر لمنصب القضاء كان لعدة أسباب منها :

أ – طلب شيخه البلقيني منه أن يعمل بالقضاء ، وهو الذي أذن له بالإفتاء والتدريس[2] .

ب – طلب أمير مصر ذلك منه ، وقد جرت العادة ألا ترد شفاعة الأمير[3] .

جـ – ما يكون قد رآه الحافظ ابن حجر من أن المصلحة الشرعية لعامة المسلمين هي في توليه هو ومن في درجته منصب القضاء ، لعموم المنفعة من ذلك ، فلاشك أن المسلمين ينتفعون بتوليه هو ومن مثله القضاء أكثر من انتفاعهم بانقطاع مثل هؤلاء إلى العلم والمجاورة .

وكذلك فلم يمنع توليه للقضاء من انتفاع الناس بعلمه ، وبمؤلفاته ، فقد برع في الأمرين ، ولو رفض الحافظ ابن حجر ، ومن هو مثله منصب القضاء ، لتعطلت كثير من المصالح الشرعية المترتبة على هذا المنصب الهام في الشريعة الإسلامية .

[٣] – مؤلفاته :

يُعد الحافظ ابن حجر – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى – من أكثر العلماء توسعاً في التصنيف ، فقد أثرى المكتبة الإسلامية بتلك المصنفات ، ولعله لم يدع باباً من أبواب العلم إلاَّ وطرقه ، وكان له فيه مصنفات تقرأ ، وكتب تُدرس ، سارت بكتبه الركبان ، وتهادتها الأيدي ، وقد كان من أسباب ذلك سعة إطلاع ابن حجر ، وقوة حافظته ، مع ما أوتي من بصيرة نافذة ، وفكر حاذق ، وأسلوب قوي ، وقد مر في الحديث عن مكانة الحافظ ابن حجر العلمية ثناء الأئمة على مصنفاته .

---

(١) انظر : لحظ الألحاظ (ص ٣٣١) .

(٢) انظر : الضوء اللامع (٢/٣٨) .

(٣) انظر : الذيل على رفع الأصر (ص ٢٧٤) .

ومع ذلك فقد جاء عنه أنه لم يكن راضياً عن كل تصانيفه ، حيث قال : « لست راضياً عن شيء من تصانيفي ، لأني عملتها في ابتداء الأمر ، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي ، سوى شرح البخاري ومقدمته ، والمشتبه ، والتهذيب ، ولسان الميزان »[1] .

وقد علق السخاوي على ذلك بقوله : « وليس ذلك إلاّ لتواضعه ، وكثرة معارفه المتجددة »[2] .

ومِمّا جاء في فضل مصنفاته قول تلميذه ابن فهد : « وكان أحسن الله تعالى إليه في حال طلبه مفيداً في زي مستفيد ، إلى أن انفرد في الشبوبية بين علماء زمانه بمعرفة فنون الحديث ، لاسيما رجاله ، وما يتعلق بهم ، فألف التآليف المفيدة المليحة الجليلة السائرة ، الشاهدة له بكل فضيلة ، الدالة على غزارة فوائده ، والمعربة عن حسن مقاصده ، جمع فيها فأوعى ، وفاق أقرانه جنساً ونوعاً ، التي تشنفت بسماعها الأسماع ، وانعقد على كمالها لسان الإجماع ، فرُزق فيها الحظ السامي عن اللمس ، وسارت بها الركبان سير الشمس »[3] .

وقد عدّ السخاوي مصنفاته ابن حجر فوصل بها سبعين ومائتين مصنفاً[4] .
وعدها السيوطي ثمانية وتسعين ومائة مصنفاً[5] .

ومن العلماء من عدد أكثر من ذلك أو أقل ، وسأقوم بسرد هذه الكتب بحسب العلم الذي تصنف فيه ، متبعاً في ذلك الاختصار قدر الإمكان مع بيان المطبوع منها والمخطوط ، وهي كالتالي :

---

(١) انظر : البدر الطالع (٨٩/١) .
(٢) انظر : لحظ الألحاظ (ص ٣٣٤) .
(٣) انظر : لحظ الألحاظ (ص ٣٣٢) .
(٤) انظر : الجواهر والدرر (ص ٤٤٤) .
(٥) انظر : ابن حجر ودراسة مصنفاته (٢٧٤/١) .

أ) - مصنفاته في الحديث وعلومه :

١ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، وقد أطبقت أقوال من جاء بعده على أنه لم يؤلف مثله ، قال السيوطي : « لم يصنف أحد من الأولين ، ولا في الآخرين مثله »[1] ، وهو مطبوع .

٢ - هدي الساري : مقدمة فتح الباري ، وتحدث فيه عن صاحب الصحيح ، ودافع عن رجال الصحيح ، إلى غير ذلك من المسائل ، وهو مطبوع .

٣ - الأمالي الحديثية ، وفيه ألف ومائة وخمسون مجلساً حديثياً ، وهو مخطوط .

٤ - إتحاف المهرة بأطراف العشرة ، جمع فيه أطراف عشرة كتب من كتب الحديث ، وهي الموطأ ، ومسند الشافعي ، ومسند أحمد ، ومسند الدارمي ، وصحيح ابن خزيمة ، ومنتقى ابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، ومستخرج أبي عوانة ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ، وسنن الدارقطني ، وهو مطبوع .

٥ - الإصابة في تمييز الصحابة ، وهو مطبوع .

٦ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، وهو مطبوع .

٧ - تهذيب التهذيب ، وفيه تلخيص لكتاب تهذيب الكمال ، وهو مطبوع .

٨ - تقريب التهذيب ، وفيه اختصر تهذيب التهذيب ، وهو مطبوع .

٩ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، وهو مطبوع .

١٠ - إنباء الغُمر بأنباء العمر ، وهو مطبوع .

١١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، وهو مطبوع .

١٢ - لسان الميزان ، وهو مطبوع .

١٣ - النكت على ابن الصلاح ، وهو مطبوع .

١٤ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، وهو مطبوع .

(١) انظر : ذيل طبقات الحفاظ (ص ٣٨١) .

١٥ – تغليق التعليق ، وهو مطبوع .

١٦ – التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، وهو مطبوع .

١٧ – جزء الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف ، وهو مطبوع .

١٨ – الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، وهو مطبوع .

١٩ – نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، وهو مطبوع .

٢٠ – القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد ، وهو مطبوع .

٢١ – المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، وهو مطبوع .

٢٢ – نزهة الألباب في الألقاب ، وهو مطبوع .

٢٣ – المؤسس للمعجم المفهرس ، وهو مطبوع .

٢٤ – رفع الإصر عن قضاة مصر ، وهو مطبوع .

وله أيضاً كتب مخطوطة كثيرة[١] .

ب) – مصنفاته في علوم القرآن :

١) – الإتقان في جمع أحاديث فضائل القرآن ، وهو مخطوط .

٢) – الإحكام لبيان ما وقع في القرآن من الإبهام ، وهو مخطوط .

٣) – تجريد التفسير من صحيح البخاري ، وهو مخطوط .

٤) – الإعجاب ببيان الأسباب ، وهو مخطوط .

جـ) – مصنفاته في العقيدة :

١ – الآيات النيرات في معرفة الخوارق والمعجزات ، وهو مخطوط .

٢ – البحث في أحوال البعث ، وهو مخطوط .

٣ – الغنية في مسألة الرؤية ، وهو مطبوع .

---

(١) انظر : ابن حجر ودراسة مصنفاته (١/٢٧٤ ، ٢٨٨) ، وابن حجر العسقلاني ، أمير المؤمنين في الحديث (ص ٣٧٩ – ٤٧٠) .

د) – مصنفاته في الفقه :

١ – تبيين العجب بما ورد في فضل رجب ، وهو مطبوع .

٢ – تحفة المستريض بمسألة الحيض ، وهو مطبوع .

٣ – التعليق النافع في النكت على جمع الجوامع لابن السبكي ، وهو مطبوع .

٤ – شرح الروضة ، وهو مطبوع .

٥ – شرح الإرشاد ، وهو مطبوع .

٦ – شرح مناسك « المنهاج » للنووي ، وهو مطبوع .

٧ – قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج ، وهو مطبوع .

٨ – مختصر الروض ، وهو مطبوع .

٩ – عجب الدهر في فتاوى شهر ، وهو مطبوع .

١٠ – كشف الستر بركعتين بعد الوتر ، وهو مطبوع .

هـ) – مصنفاته في الآداب :

١ – بذل الماعون بفضل الطاعون ، وهو مطبوع .

٢ – الخصال الواردة بحسن الاتصال ، وهو مخطوط .

٣ – ردع المجرم في الذب عن عرض المسلم ، وهو مخطوط .

٤ – المجموع العام في آداب الشرب والطعام ودخول الطعام ، وهو مخطوط .

٥ – الشمس المنيرة في معرفة الكبيرة وتمييزها من الصغيرة ، وهو مخطوط .

٦ – معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال ، وهو مطبوع .

٧ – الدرر في نفقة قليلة ، وهو مطبوع .

٨ – ذكر الباقيات الصالحات ، وهو مطبوع .

و) – مصنفاته في اللغة :

١ – مسامر الساهر ومساهر السامر ، وهو مخطوط .

٢ – تقريب الغريب الواقع في الصحيح ، وهو مخطوط .

٣ – السهل المنيع في شواهد البديع ، وهو مخطوط .

٤ – ضوء الشهاب ، وهو ديوان شعري ، وهو مخطوط .

قلتُ : ومصنفات الحافظ ابن حجر كثيرة جداً ، فله في كل باب من أبواب العلم مصنفاته عجيبة[١] .

* * *

(١) انظر المزيد منها في : ابن حجر العسقلاني ، لعبدالستار الشيخ (ص ٣٦٧ – ٤٨٩) .

الفصل الثاني
التعريف بكتاب تقريب التهذيب

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : سبب تأليفه .

المبحث الثاني : مكانة الكتاب بين أمثاله من المختصرات والمقارنة بينه وبين كتاب الكاشف للذهبي .

المبحث الثالث : منهج ابن حجر في تقريب التهذيب .

المبحث الرابع : مدلول لفظ « مقبول » عند ابن حجر ومرتبته في التقريب ، ودرجة الموصوف بذلك حسب اصطلاح المؤلف ، مع ذكر ما يُتوصل إليه من خلال الدراسة عند غيره .

المبحث الأول
سبب تأليف تقريب التهذيب

لقد دَرَجَ كثير من المصنفين على التقديم لمصنفاتهم بمقدمات ، يتحدثون من خلالها عن الأسباب الداعية إلى تصنيف كتبهم ، ومدى الحاجة إلى ذلك ، وأهمية تلك المواضيع ، والمناهج التي سلكوها في تصنيف تلك الكتب .

وكان الحافظ ابن حجر من أولئك المصنفين ، فقد أبان في مقدمة تقريب التهذيب عن سبب تصنيفه لهذا الكتاب ، متبعاً في ذلك طريق من سبقه ، ولعله قد اجتمعت في ذلك أسباب عدة ، منها ما هو ظاهر ، ومنها ما هو محل اجتهاد ، وتلك الأسباب هي :

السبب الأول : أنه صنف تقريب التهذيب استجابة لطلب بعض أصحابه ، حيث طُلب منه اختصار كتابه تهذيب التهذيب الذي طال فبلغ ثلث كتاب تهذيب الكمال أو يزيد ، ورأى ذلك كثيراً ، وقد قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - في ذلك : « فإني لما فرغت من تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الذي جمعت فيه مقصود التهذيب لحافظ عصره أبي الحجاج المزي ، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه ، وضممت إليه مقصود إكماله للعلامة علاء الدين مغلطاي ، مقتصراً منه على ما اعتبرته عليه ، وصححته من مظانه ، من بيان أحوالهم أيضاً ، وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما ، ويُستغربُ خفاؤه عليهما ، وقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعاً حسناً عند المميز البصير ، إلاَّ أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل ، والثلث كثير ، فالتمس مني بعض الأخوان أن أجرد له الأسماء خاصة ، فلم أُوثر ذلك ، لقلة جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته ، وأسعفه بطلبته ، على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة »(1) .

فأشار إلى أنه قد طلب بعض أصحابه ذلك ، ولم تنشرح نفسه إلى ذلك ، لعدم اقتناعه بجدوى ذلك ، ثم شُرح صدره لذلك ، ورأى وضعه على صفة يستفيد منها الناظر إليه من طلبة العلم .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٣) .

السبب الثاني : يظهر من كلام الحافظ ابن حجر السابق ، الذي صدر به كتابه تقريب التهذيب ، أنه قد طال عليه كتاب تهذيب التهذيب ، الذي أراد بتصنيفه اختصار كتاب تهذيب الكمال للمزي .

فلما بلغ تهذيب التهذيب ثلث تهذيب الكمال ، انتفى المقصد الذي ابتغاه بالاختصار الأول ، فاختصره مرة ثانية ، وقصد أن يكون مختصراً مفيداً .

السبب الثالث : وهو سبب اجتهدته بالنظر في فعل ابن حجر في بعض مصنفاته و لم أقف على من نص على شيء من ذلك ، وهو أن الحافظ ابن حجر كان في بعض حياته ، بل في أول حياته العلمية ، يتمنى أن يبلغ درجة الذهبي ، فصار يتابع الذهبي في كتبه ، فاختصر تهذيب الكمال ، وتابعه على ميزان الاعتدال ، وفي ظني أنه أيضاً أراد أن يضع كتاباً مختصراً في رجال الكتب مثل ما فعل الذهبي ، بعدما وضع الذهبي كتاب الكاشف .

ومِمّا يدل على إعجاب ابن حجر بالذهبي قول السخاوي ، حيث قال : « سأله بعض أصحابه : أنت أحفظ أم الذهبي ؟ ، فسكت ، وكان ذلك تواضعاً منه ؛ لأنه - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - حكى لنا أنه شرب ماء زمزم لما حجّ لينال مرتبة الحافظ الذهبي » ، قال : « ثم حججت بعد مدة تقرب من عشرين سنة ، فوجدت في نفسي طلب المزيد على تلك المنزلة ، فسألت رتبة أعلى منها »(١) .

فهذا دليل على إعجابه بالذهبي ، وقد ثبتت متابعته للذهبي ، ومن أمثلة ذلك أنه لما علق على ميزان الاعتدال ، خرج بأربعة كتب على ميزان الاعتدال ، وهي لسان الميزان ، وتقويم اللسان ، وتحرير الميزان ، وذيل الميزان(٢) ، وفي هذا دليل على مدى اهتمام الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - بمتابعة الذهبي على أعماله ، والسير على منهجه .

***

---

(١) انظر : الجواهر والدرر (ص ١٠٦) .

(٢) انظر : ابن حجر العسقلاني ، لعبدالستار الشيخ (ص ٤٣٦) .

المبحث الثاني

مكانة الكتاب بين أمثاله من المختصرات والمقارنة بينه وبين كتاب الكاشف للذهبي

لقد حظيت الكتب الستة بمكانة خاصة عند علماء الأمة ، على اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم ، وذلك لما حوته هذه الكتب من أحاديث نقية ، هي في عمومها أصول الشريعة الإسلامية ، فمنهم من اهتم بدراسة فقه أحاديث تلك الكتب ، وربط الأحكام الشرعية بأحاديثها ، فراحوا يبدعون باستخراج الفوائد والدرر ، حتى كانت هذه الكتب الجليلة هي أكثر الكتب التي تم شرحها من كتب الحديث ، ومنهم من اهتم باستخراج أحاديث الكتب الستة بأسانيد لنفسه ، ومنهم من استدرك عليهم أحاديث فاتتهم على شروطهم ، ومنهم من اهتم بالبحث عن رجال هذه الكتب ، ودراسة أحوالهم ، وسبر رواياتهم ، وإصدار الأحكام عليهم ، ليُميز بين الثقاتَ منهمَ والضعفاء ، قاصدين بذلك تنقية تلك الكتب مِمَّا قد يشوبها من رواية المجروحين ، والكتب التي اهتمت برجال هذه الكتب فاقت في عددها ومناهجها غيرها من كتب الرجال التي اهتمت بالبحث في أحوال رجال كتب بعينها .

لقد تقدم أن من أبرز ما صُنف في رجال الكتب الستة ، سلسلة الكمال ، وقد سبق الحديث عن تسلسل أهم تلك الكتب ، وقد اهتم كثير من المصنفين بكتاب تهذيب الكمال ، مِمَّا دلّ على أهمية هذا الكتاب وما حواه ، فقام بعضهم باختصاره ، ومنهم من هَذَّبه بزيادة فائدة ، أو نقص ما لا فائدة من ذكره .

ومن أولئك شمس الدين الحسيني[1] في كتاب مختصر سماه « التذكرة في رجال العشرة »[2] ، وسراج الدين ابن الملقن في كتابه أسماه « إكمال تهذيب الكمال في أسماء

(١) تقدمت ترجمته (ص) .

(٢) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٢٠٩) .

الرجال))[1] ، وسبط ابن العجمي الحلبي[2] في كتاب ((نهاية السُّول في رواة الستة الأصول))[3] ، وكان من أهم تلك التهذيبات ((تذهيب تهذيب الكمال)) و ((الكاشف)) للإمام الذهبي و ((إكمال تهذيب الكمال)) لعلاء الدين مغلطاي[4] ، و ((تهذيب التهذيب)) و ((تقريب التهذيب)) للحافظ ابن حجر ، و ((الخلاصة)) للخزرجي[5] .

والمختصر من هذه الكتب ثلاثة كتب وهي : الكاشف ، وتقريب التهذيب ، والخلاصة ، وهي في مرتبة واحدة من ترتيب هذه السلسلة ، وهذه الكتب الثلاثة أشهر المختصرات ، وتتقدم على غيرها من المختصرات ، لأمور كثيرة منها حسن اختصارها ، مع استيعابٍ لأسماء الرواة ، وبيان الراجح في أحوالهم .

ومع أن هذه الكتب بمنزلة واحدة من حيث التسلسل إلاَّ أن الكاشف والتقريب يتقدمان على الخلاصة ، من حيث بيان أحوال الرواة ، وإصدار حكم على حال الراوي ، وهذا ما يندر وجوده في الخلاصة ، فهما من الكتب التي لايستغني عنهما طالب علم ، أو باحث في رجال الإسناد ، بل لعله لايكاد باحث في الحديث ورجاله إلاَّ وقد أفاد منهما ، لذا فقد عقدت العزم على إجراء مقارنة بين كتاب الكاشف للذهبي ، وكتاب تقريب التهذيب لابن حجر ، مستعرضاً فيها الوجوه التي اتفق عليها الكتابان ، وما اختلفا فيه ، وما تميز به كل كتاب .

---

(١) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٢٠٩) .

(٢) إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ، ولد سنة ٧٥٣ هـ ، عالم بالحديث ، توفي سنة ٨٤١ هـ .
انظر ترجمته في : لحظ الألحاظ (ص ٣١٤) ، البدر الطالع (٢٨/١) .

(٣) انظر : الرسالة المستطرفة (ص ٢٠٨) .

(٤) علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري ، المصري ، ولد سنة ٦٨٩ هـ ، عالم بالحديث مؤرخ ، توفي سنة ٧٦٢ هـ .
انظر ترجمته في : لحظ الألحاظ (ص ١٣٣) ، الدرر الكامنة (٣٥٢/٤) ، شذرات الذهب (١٩٧/٦) .

(٥) أحمد بن عبدالله بن أبي الخير الخزرجي ، ولد سنة ٩٠٠ هـ ، عالم بالرجال والحديث ، توفي بعد سنة ٩٢٣ هـ .
انظر ترجمته في : الأعلام (١٦٠/١) .

أ) – الأوجه التي اتفق عليها الكتابان :

لقد اتفق الكتابان على أوجه عدّة ، منها :

١ – لقد قصد الحافظان بكتابيهما الاختصار لكتبهم السابقة التي صنفوها تهذيباً لتهذيب الكمال ، فقد اختصر الذهبي كتابه تذهيب التهذيب في كتابه الكاشف ، كما اختصر الحافظ ابن حجر تهذيب التهذيب في كتاب تقريب التهذيب ، وقد قصدا بذلك التسهيل على طلبة العلم ، والوصول إلى حكم مختصر في حال الراوي .

قال الذهبي في مقدمة الكاشف : هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة[1] .

وأشار ابن حجر إلى أنه عمد إلى تجريد الأسماء خاصة ، وذكر ما يتعلق بها بناءً على طلب بعض تلاميذه ، فاختصر كتابه التهذيب في كتاب آخر سماه تقريب التهذيب[2] .

٢ – اتفق الحافظان على بيان حال الراوي باختصار ، في حكم يختارانه بحسب ما أوصلهما إليه اجتهادهما ، بعد النظر في أقوال النقاد المتقدمين ، وسبر أحوال الرواة ورواياتهم ، وإن كان ذلك الأمر لم يظهر في كل التراجم عند الذهبي ، فإنه تمر تراجم عند الذهبي لايحكم عليها ، أمّا ابن حجر فقد حكم على أغلب التراجم .

٣ – اتفاقهما على كثير من عناصر الترجمة ، ومنها ذكر اسم الراوي ونسبه وكنيته ولقبه ، والحكم عليه ، ووفاته .

٤ – اتفق الحافظان على رموز أصحاب الكتب الستة الذين أخرجوا أحاديث الرواة ، فقد رمزا للجماعة بـــ ((ع)) ، وللبخاري بـــ ((خ)) ، ولمسلم ((م)) ، ولأبي داود ((د)) ، وللترمذي ((ت)) ، وللنسائي ((س)) ، ولابن ماجة ((ق)) ، ولأصحاب السنن الأربعة مجتمعين ((٤)) .

---

(١) انظر : الكاشف (١/١٨٧) .

(٢) انظر بتصرف : تقريب التهذيب (ص ٧٢) .

٥ – اعتمد الحافظان في ترتيب أسماء الرواة على الترتيب الهجائي للحروف مبتدئين بالألف ، ومنتهين بحرف الياء .

٦ – اتفق الحافظان على تقديم بعض الأسماء عن مواقعها في الترتيب الهجائي ، فقدما من كان اسمه « أحمد » على كل من كان اسمه يبدأ بحرف الألف ، وقدما أيضاً من اسمه « محمد » على كل من بُدئ اسمه بحرف الميم .

وذلك لأن هذين الاسمين من أسماء الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فقدماهما على غيرهما ، كما قدما من اسمه « عبدالله » على كل من فيه تعبيد لله – عَزَّوَجَلَّ – كعبدالجليل وعبدالرحمن ، وقد اتبعا في ذلك كتاب المزي .

٧ – كان من منهجهما في ترتيب الحروف الهجائية تقديم حرف الهاء على حرف الواو ، وهذا هو المعروف في الترتيب الهجائي للحروف ، وقد خالفهما البعض فقدم الواو على الهاء في كتبهم(١) .

٨ – أفرد الحافظان حرف « لا » بباب ، يذكران فيه من بدأ اسمه بهذا الحرف ، خلافاً لبعض من لم يعتبره حرفاً أصلاً(٢) .

٩ – يتفق الحافظان أيضاً على بعض ألفاظ الجرح والتعديل ، ومِمَّا اتفقا عليه من الألفاظ : الصحبة ، فهما يشيران إليهم لعلو منزلتهم وقدرهم .

والوصف بالثقة مع التكرار مثل « ثقة ثقة » أو « ثقة ثبت » أو من دونه .

والوصف بصدوق ، وما في حكمه مثل : لابأس به ، ليس به بأس .

والوصف بقولهم : محله الصدق .

والوصف بمقبول ، وإن كان هذا اللفظ يندر استخدامه عند الذهبي .

---

(١) من أولئك : السمعاني في الأنساب ، فقد قدم الواو على الهاء .

(٢) ممن لم يعتبر لام ألف حرفاً : ياقوت الحموي في معجم البلدان .

والوصف بالجهالة ، إمَّا جهالة العين ، أو جهالة الحال .

والوصف بصالح الحديث .

والوصف بالضعف ، كضعيف ، وليّن .

والوصف بالكذب أو الاتهام به ، مثل كذاب ، وضاع ، دجّال(١) .

١٠ – ومِمَّا اتفق عليه الحافظان في كتابيهما ، ذكر تاريخ الوفاة ، وإن كان ذلك بدرجة أقل في تقريب التهذيب .

١١ – وأخيراً فمما اتفق عليه الحافظان استدراكهما على المزّي ، ومنه استدراكهما على المزّي ترجمة الحجاج بن يوسف الثقفي(٢) ، ولهما استدراكات كثيرة .

ب) – الأوجه التي اختلف فيها الكتابان :

لقد كان الاختلاف بين الكتابين جلياً في الأوجه التالية :

[١] – اختلف الكتابان في بعض عناصر الترجمة ، التي يذكرانها في كتابيهما ، فعناصر الترجمة عند الذهبي هي كالتالي : اسم الراوي ونسبه ونسبته ، وأسماء بعض شيوخه وتلاميذه ، إلاَّ أن يكون المترجم له صحابياً ، وذكر بعض المعلومات العامة كعلمه أو حياته ، ونقل بعض أقوال النقاد في جرحه أو تعديله .

وإصدار حكمه على الراوي ، وإن كان لايفعل ذلك في بعض التراجم ، وذكر وفاة الراوي ، ثم ذكر رموز مخرجي حديث الراوي .

أمَّا عناصر الترجمة عند ابن حجر فهي كالتالي : اسم الراوي ونسبه ونسبته ، الحكم عليه ، طبقته ، وقد يذكر تاريخ وفاته ، ورموز مخرجي حديثه .

ومن أمثلة ذلك ما ترجم به الذهبي للأعمش حيث قال : ((سليمان بن مهران الحافظ ، أبو محمد الكاهلي الأعمش ، أحد الأعلام ، عن ابن أبي أوفى ، وزِرّ ، وأبي وائل ، وعنه

---

(١) انظر : مزيداً من هذه الألفاظ في الكاشف (٢٣/١ – ٧٧) ، وتقريب التهذيب (ص ٣٩ ، ٧٥ – ٧٦) .

(٢) انظر ترجمته في : الكاشف (٣١٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٥٣) .

شعبة ، ووكيع ، قال ابن المديني : له ألف وثلاثمائة حديث ، عاش ثمانياً وثمانين سنة ، قال أبو نعيم : مات في ربيع الأول ١٤٨ . ع »[١] .

ويلاحظ في الترجمة السابقة حرصه على استعراض العناصر السابقة كتحقيق اسم الراوي ونسبه ، وبيان شيوخه وتلاميذه باختصار ، ونقل بعض أقوال النقاد عنه ، والحكم عليه ، والحديث عن بعض ما يتعلق به ، وقد ذكر هنا عدد أحاديثه ، ومقدار عمره ، وبيان تاريخ وفاته ، ورمز من خرج حديثه .

أمّا ابن حجر فقد ترجم لإسحاق بن إبراهيم الشهيد بقوله : « إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد ، أبو يعقوب البصري الشهيدي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ، مد ت س ق »[٢] .

ويلاحظ هنا تركيز ابن حجر على تحقيق اسم الراوي ونسبه ، والحكم عليه ، وذكر طبقته ووفاته ، ثم رموز مخرجي حديثه .

[٢] – يلاحظ أيضاً أنّ الحافظين قد عنيا ببعض عناصر الترجمة ، وأولياها مزيداً من الاهتمام ، ومن ذلك :

أ) – **عند الذهبي** : اهتم الذهبي في ترجمته للرواة بيان بعض شيوخ الراوي وتلاميذه ، وهذا وارد في كل تراجم الكتاب باستثناء الصحابة – رضوان الله عليهم – ، كما اهتم ببيان تاريخ وفاة الراوي ، فلاتكاد تَمُرُّ ترجمة إلاّ ويذكر تاريخ وفاة صاحبها ، ثم حرصه على ذكر بعض المعلومات عن الراوي كعمره ، أو علمه ، أو عدد أحاديثه ، وهذا ظاهر في الترجمة التي ذكرتها سابقاً من الكاشف .

ب) – **أمّا الحافظ ابن حجر** : فقد اهتم أولاً بتحقيق اسم الراوي ، وذلك من خلال ضبط الأسماء بالأحرف والشكل ، فتجده يقول في ترجمة أحد الرواة : « عمر بن جُعْثُم ، بضم

(١) انظر ترجمته في الكاشف (٤٦٤/١) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٩٨) .

الجيم ، وسكون المهملة ، وسكون المثلثة »[١] .

كذلك يهتم بذكر حقيقة انتماء الراوي إلى قبيلته ، هل ينتمي إليها أصلاً ، أم التحق بها بولاء أو غيره ، ومن ذلك قوله في ترجمة عبدالرزاق الصنعاني : « عبدالرزاق بن همام ابن نافع الحميري مولاهم ، ... »[٢] .

كما يهتم ببيان الاختلاف في الأسماء ، فيورد ما يكون قد ورد من اختلاف في اسم راوٍ أو نسبته ، مثال ذلك قوله : « عبدالله بن عَتيك ، ويقال : عَتيق ، ويقال : ابن عبيد ، بالتصغير ، وهو الأرجح »[٣] ، وقوله : « سيف بن سليمان ، أو ابن أبي سليمان »[٤] .

[٣] – اختلف الكتابان أيضاً في التراجم الواردة فيهما ، فقد اكتفى الذهبي في الكاشف بذكر رجال الكتب الستة ، الذين لهم رواية فيها ، فحذف كل من له رواية في كتب أخرى لأصحاب الكتب الستة ، و لم يخالف في ذلك إلاَّ قليلاً ، ومثالاً لذلك قال في إحدى التراجم : سمية ، عن جابر ، وعنها كثير بن زياد « فق » اهـ .

كما أن الذهبي حذف أيضاً من ذُكر في تهذيب الكمال تمييزاً ، وحذف أيضاً التراجم المكررة ، التي كررها المزي لبيان وَهْم ما أو فائدة ما .

بينما أورد ابن حجر التراجم كما جاءت عند المزي في تهذيب الكمال ، بل أضاف إليها بعض التراجم للتمييز ، وقد استفاد الحافظ ابن حجر من علاء الدين مغلطاي في كتابه « إكمال تهذيب الكمال » .

[٤] – اهتم ابن حجر بطبقات الرواة ، فوضع لهم طبقاتٍ من تقسيمه ، فلاتخلو ترجمة

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤١٠) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٥٤) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣١٣) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٦٢) .

في تقريب التهذيب من بيان طبقة الراوي ، بينما اهتم الذهبي ببيان تاريخ وفاة الراوي ، وتقسيم ابن حجر لهذه الطبقات هو كالتالي :

الطبقة الأولى : الصحابة ، على اختلاف طبقاتهم ، مع تمييز من ليس له منهم إلاَّ مجرد الرؤية من غيره .

الطبقة الثانية : طبقات كبار التابعين ، كسعيد بن المسيب ، مع التصريح بالمخضرم منهم .

الطبقة الثالثة : الطبقة الوسطى من التابعين ، كالحسن البصري .

الطبقة الرابعة : وهي طبقة تلي الطبقة السابقة ، فهؤلاء أكثر روايتهم عن كبار التابعين ، ومن أولئك الزهري .

الطبقة الخامسة : الطبقة الصغرى من التابعين ، وهؤلاء رأوا الواحد والاثنين من الصحابة ، وإن لم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة ، ومنهم سليمان بن مهران الأعمش .

الطبقة السادسة : وهي طبقة عاصروا أصحاب الطبقة الخامسة ، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة ، ومن أولئك عبدالملك بن جريج .

الطبقة السابعة : وهي كبار أتباع التابعين ، ومنهم الإمام مالك ، وسفيان الثوري .

الطبقة الثامنة : وهي الطبقة الوسطى من أتباع التابعين ، ومنهم سفيان بن عيينة .

الطبقة التاسعة : وهي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين ، ومنهم الشافعي وعبدالرزاق .

الطبقة العاشرة : وأصحاب هذه الطبقة هم كبار الآخذين عن تبع الأتباع ، ممن لم يلق التابعين ، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل .

الطبقة الحادية عشرة : وهي الطبقة الوسطى من الآخذين عن تبع الأتباع ، ومنهم البخاري .

الطبقة الثانية عشرة : وهم صغار الآخذين عن تبع الأتباع ، ومنهم الترمذي[1] .

---

(١) انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٧٥) .

[٥] – يهتم الذهبي في الكاشف بذكر فضائل بعض الرواة ، خلافاً لابن حجر في التقريب ، ومن ذلك قوله في ترجمة سهل بن حنيف – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – : ((بدريٌّ جليل))(١) ، وقوله في ترجمة عبدالله بن عروة : ((من نبلاء قريش))(٢) ، وهذا الأمر قليل عند ابن حجر .

[٦] – يهتم الذهبي أيضاً بذكر الفوائد المتعلقة بالرواة ، ومنها :

أ – يشير الذهبي إلى من روى له مسلم متابعة ، ومثل هؤلاء لم يشر إليهم المزّي أو ابن حجر ، ومن أولئك الرواة سليمان بن قرم ، حيث قال في ترجمته عند ما ذكر رموز مخرجي حديثه : ((خت م تبعاً د س))(٣) .

ب – يهتم الذهبي كثيراً ببيان تحقق اللقيا والسماع ، ومن ذلك قوله في ترجمة ممطور الحبشي : ((وعنه ابنه سلام ، وحفيده زيد ، والأوزاعي ، وما أراه لقيه)) ، ثم قال : ((غالب رواياته مرسلة ، ولذا ما أخرج له البخاري))(٤) .

فيلاحظ في هذه الترجمة اهتمامه ببيان الاتصال والانقطاع ، وسبب عدم إخراج البخاري لحديث الراوي .

[٧] – يصح أن يقال إن الكاشف من الكتب التي يستطيع طالب العلم بواسطتها أن يتدرب على الترجمة للرواة ، فالذهبي يبدأ الترجمة للراوي بذكر اسم الراوي ونسبه ، ثم شيوخه وتلاميذه ، ثم أقوال النقاد في الراوي ، ثم فضائل الراوي ، ثم حكمه على الراوي ، ثم وفاة الراوي ، وأخيراً رموز مخرجي حديث الراوي ، فيما يُمكن للباحث أن يستفيد من تقريب التهذيب في معرفة كيفية اختصار الأحكام على الرواة ، والنظر في الطبقات ، التي هي باب من أبواب العلم . والحافظ ابن حجر لايدع ترجمة إلاّ ويطلق عليها حكماً مختصراً ، بخلاف الذهبي الذي يترك جزءاً من التراجم بلا حكم .

---

(١) انظر : الكاشف (٤٦٩/١) .
(٢) انظر : الكاشف (٥٧٤/١) .
(٣) انظر : الكاشف (٤٦٣/١) .
(٤) انظر : الكاشف (٢٩٣/٢) .

[٨] – من أوجه الخلاف بين الكتابين بعض ألفاظ الجرح والتعديل ، التي وُجدت في أحدهما ، ولم توجد في الآخر ، ومن ذلك :

أ – عند الحافظ ابن حجر :

من الألفاظ التي تفرد بها ابن حجر قوله : صدوق سيء الحفظ ، صدوق يهم ، صدوق له أوهام ، صدوق يخطيء ، صدوق تغير بآخره ، واهي الحديث ساقط ، لايُعرف ، لايُعرف حاله ، منكر الحديث .

ب – عند الحافظ الذهبي :

ومن الألفاظ التي كثر استخدامها عند الذهبي ، وهي قليلة عند ابن حجر : موثق ، وُثق ، صُدق ، ضُعف ، لُيّن ، محله الصدق ، مشهور ، مشهور الحديث ، شيوخ فلان ثقات ، مشّاه فلان ، لايُعرف ، جُهل ، يُجهل ، لا أعرفه . كما أنه قد يورد بعض أقوال النقاد في حال الراوي ، ولايحكم عليه بحكم من عنده ، وهذا ليس عند ابن حجر(١) .

[٩] – اختلف الكتابان في مسألة تاريخ الوفاة ، فالذهبي يذكر في الراوي تاريخ وفاته صراحة ، فيقول مثلاً في ترجمة الزهري : « مات في رمضان ١٢٤ هـ »(٢) ، بينما يهتم الحافظ ابن حجر ببيان طبقة الراوي ، فإذا أراد الإشارة إلى تاريخ الوفاة ، ذكر من التاريخ مازاد على المائة أو المائتين ، فقد قال في ترجمة الزهري أيضاً : « وهو من رؤوس الطبقة الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين »(٣) ، وقد ربط الحافظ ابن حجر في مقدمة التقريب بين الطبقات وبين سنة الوفاة ، فمن كان من الأولى والثانية ، فهؤلاء ممن قبل المائة من الهجرة ، وإن كان من الثالثة وحتى الثامنة ، فهؤلاء فوق المائة ودون المائتين ، ومن كان من التاسعة حتى الثانية عشرة ، فهؤلاء من بعد المائتين(٤) .

---

(١) انظر : الكاشف (٢٣/١ – ٧٧) ، تقريب التهذيب (ص ٣٩ ، ٧٥ – ٧٦) .
(٢) انظر : الكاشف (٢١٩/٢) .
(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٠٦) .
(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٥) .

[١٠] – يكثر عند ابن حجر الإحالات ، وذلك مثلاً عند الاختلاف على اسم الراوي على أكثر من قول ، ومن ذلك قوله : « علي بن الحسن بن نشيط ، يأتي في علي بن حفص »[(١)] ، وهذا الأمر كثير في تقريب التهذيب ، وليس كذلك في الكاشف .

[١١] – فيما يتعلق بترتيب فصول الكتابين ، فهي كالتالي :

أ) – ترتيب كتاب تقريب التهذيب ، جاء ترتيب فصول الكتاب على النحو التالي :

١ – مقدمة الكتاب .

٢ – تراجم الرجال مرتبة على الأحرف الهجائية .

٣ – ثم ذكر ختم الكتاب بالتاريخ .

٤ – كنى الرجال ، ورتبها بما بعد أداة الكنية .

٥ – ثم ذكر الأبناء في باب من نسب إلى أبيه ، أو جده ، أو أمه ، أو عمه ، وألحق به من قيل فيه : ابن أخي فلان ، وابن أم فلان .

٦ – باب الأنساب إلى القبائل والبلاد والصنائع .

٧ – باب الألقاب ، وألحق به الكنى من الألقاب ، والأنساب من الألقاب .

٨ – باب المبهمات مبتدئاً بأسماء من روى عنهم ، ثم كناهم .

٩ – ثم تراجم النساء .

١٠ – كنى النساء .

١١ – باب ابنة فلان .

١٢ – الألقاب .

١٣ – المبهمات .

وعليه فالكتاب ينقسم إلى مقدمة ، وقسمين ، قسم للرجال ، وآخر للنساء .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٩٩) .

ب) – ترتيب كتاب الكاشف : سار على نفس منهج ابن حجر ، وإن كان هو المتقدم وقد اختلف معه في أمور فلم يذكر الكنى من الألقاب ، والأنساب من الألقاب ، ثم ذكر بعض فصول النساء بدون تفصيل ، أو ذكر عناوين ، بل سردها .

فهذه أبرز الوجوه التي اختلف فيها الكتابان ، بحسب ما أوصلني إليه اجتهادي ، معترفاً فيه بالتقصير ، والله أعلم .

جـ) – مميزات الكتابين :

لقد كان لهذين الكتابين مميزات قدمتهما على غيرهما من كتب الرجال ، ومِمَّا تميز به هذان الكتابان :

١ – مميزات تقريب التهذيب :

أ – حسن الاختصار ، فقد اهتم في ترجمة الراوي ، بأهم عناصرها من ذكر اسم الراوي ، وبيان الراجح في حاله ، وبيان طبقته ، ثم بيان من أخرج حديثه ، ومِمَّا أفاد في ذلك الإحالات التي تغني عن كثرة التكرار والإطالة .

ب – اهتمامه بضبط الأسماء بالأحرف والشكل ، لئلا يحصل الخلط بين الأسماء ، وإن غفل عن ذلك ، فهو قليل .

جـ – من أهم ما يُميّز هذا الكتاب اهتمام الحافظ ابن حجر بالطبقات ، فقد قسم الرواة إلى اثني عشرة طبقة ، وقد أجاد في ذلك ، فقد كان دقيقاً في تحديد أوصاف أصحاب كل طبقة ، كما تبين ذلك عند سرد طبقاته ، وكان مبتكراً لذلك التقسيم ، فأغنى بفعله ذلك عن ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه .

د – تَميّز الكتاب بحرص الحافظ ابن حجر على إصدار حكم مختصر في حال الراوي ، فكان جهده مركزاً على استخلاص القول الراجح في حال الراوي بحسب أقوال النقاد فيه ، وسبر مروياته ، والموازنة بين كل تلك الأمور ، واستطاع بفعله هذا الجمع بين الأقوال المختلفة في الرواة جرحاً وتعديلاً .

٢ – مميزات كتاب الكاشف للذهبي :

أ – اهتمامه بالاختصار ، حيث أنه أراد استحضار عناصر الترجمة كاملة ، وذلك في صورة مختصرة ، مع الحرص على بيان حال الراوي في أوضح عبارة وأوجزها وإن تجاوز الحكم على بعض الرواة بحكم من عنده ، بل اعتمد على أقوال غيره .

ب – حرص الحافظ الذهبي على استحضار جميع عناصر الترجمة ، فيذكر الاسم والنسبة واللقب والكنية ، والشيوخ والتلاميذ ، وأقوال النقاد في الراوي ، والحكم على الراوي ، وتاريخ وفاته ، ثم رموز مخرجي حديث الراوي .

جـ – حرصه على إضافة الفوائد العلمية إلى الترجمة ، ومن ذلك بيان اللقيا والسماع ، وبيان فضائل الراوي أو مناصبه ، والاستدراك على المزّي في تهذيب الكمال ، وذكر وفاة الراوي .

د – قدم الذهبي بكتابه هذا خدمة جليلة لطلاب العلم ، فقد وضع كتاباً مختصراً يستطيع المبتدئ في هذا العلم التدرب على كيفية الترجمة للرواة ، مستخدماً ومستفيداً من منهجية المؤلف في هذا الكتاب .

وبعد فهذه مقارنة بسيطة بين كتابين مهمين من كتب الجرح والتعديل ، واللذين أظنّ أنه لايستغني عنهما طالب علم في هذا العصر ، والله أعلم .

* * *

ما هي اهميتها بالنسبة
الى موضوعك .

المبحث الثالث
منهج الحافظ ابن حجر في التقريب

لما كان تقريب التهذيب مختصراً من كتب سابقة من سلسلة الكمال ، فإن البحث في منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب يستلزم النظر السريع في الكتب التي اختصر منها هذا الكتاب ؛ لأنه لابد أن يكون هناك أوجه اجتمعت فيها هذه الكتب ، ويُمكن أيضاً بهذا النظر أن يتم التعرف على المراحل والنقاط التي تم اختصارها في هذه السلسلة .

ويُمكن القول في هذا الاتجاه :

[١] – تهذيب الكمال في أسماء الرجال :

لقد اتجه الحافظ المزي إلى نقد وتهذيب كتاب الكمال في أسماء الرجال للمقدسي ، بعدما رأى فيه بعض الخلل ، مِثل ذكر بعض الرواة الذين ليسوا من رجال الكتب الستة ، وفاته آخرون ، وقد أبان عن مراده بهذا التهذيب ، فبعدما استعرض جهود العلماء في هذا الشأن ، قال : « وكان من جملة ذلك كتاب الكمال ، الذي صنفه الحافظ أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور المقدسي ، رحمة الله عليه ، في معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة ، وهو كتاب نفيس ، كثير الفائدة ، لكن لم يصرف مصنفه – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – عنايته إليه حق صرفها ، ولا استقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تاماً ، ولاتتبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبعاً شافياً ، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال »(١) .

وقد لاحظ المزّي على الكمال حصول بعض الخلل فيه من إغفال بعض الأسماء ، وعدم إدراج أسماء الرجال الذين روى لهم أصحاب الكتب الستة في كتبهم الأخرى غير الكتب

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١/١٤٧ – ١٤٨) .

الستة ، حيث قال : « فلما وقفت على ذلك أردت تهذيب الكتاب ، وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال ، واستدراك ما حصل فيه من النقص والإخلال ، فتتبعت الأسماء التي حصل إغفالها منهما جميعاً ، فإذا هي أسماء كثيرة تزيد على مئات عديدة من أسماء الرجال والنساء ، ثم وقفت على عِدّة مصنفات لهؤلاء الأئمة الستة غير هذه الكتب الستة ، ... ، فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكر في الكتب الستة ، ولا في شيء منها ، فتتبعتها تتبعاً تاماً ، وأضفتها إلى ما قبلها ، فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبع مائة اسم من الرجال والنساء »[(١)] .

قلتُ : والحقيقة أن حجم التهذيب قد زاد عن الكمال بكثير ، وقد كان عمله عموماً منحصراً في النقاط التالية :

١ - بدأ الكتاب بثلاثة فصول ، وهي فصل في شروط الأئمة الستة ، وفصل في الحث على الرواية عن الثقات ، وفصل في الترجمة النبوية .

٢ - إضافة أسماء فاتت المقدسي في الكمال من رجال الكتب الستة .

٣ - إضافة أسماء لرواة أخرج لهم الأئمة في غير الكتب الستة .

٤ - رمز للكتب التي تخرج حديث الراوي برموز من عنده ، وهي كالتالي :

« ع » للجماعة ، و « ٤ » لأصحاب السنن الأربعة ، و « خ » للبخاري ، و « ز » لجزء القراءة خلف الإمام للبخاري ، و « عخ » في خلق أفعال العباد ، و « خت » للمعلقات في صحيح البخاري ، و « م » في صحيح مسلم ، و « مق » في مقدمة صحيح مسلم ، و « د » لسنن أبي داود ، و « مد » للمراسيل لأبي داود ، و « قد » في كتاب القدر ، و « خد » في الناسخ والمنسوخ لأبي داود ، و « ف » في التفرد ، و « صد » في فضائل الأنصار ، و « ل » في مسائل الإمام أحمد لأبي داود ، و « كد » في مسند حديث مالك بن أنس ، و « ت » لجامع الترمذي ، و « تم » في كتاب الشمائل للترمذي ، و « ن » لسنن النسائي ، و « سي » لعمل اليوم والليلة ، و « ص » لخصائص علي بن أبي طالب للنسائي ، و « عس » لمسند

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٤٨/١) .

علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - للنسائي ، و « كن » لمسند مالك بن أنس ، و « ق » لسنن ابن ماجة ، و « فق » لتفسير ابن ماجة(١) .

٥ - ينص المزي على معنى هذه الرموز في آخر الترجمة ، وهذا ظاهر في كل تراجم تهذيب الكمال .

٦ - ذكر تراجم أخرى للتمييز بين أصحابها وبين رواة أخرى من رجال أصحاب الكتب الستة ، وليس لهؤلاء الرواة أحاديث في كتب الأئمة الستة .

٧ - أضاف المزي إلى الترجمة بعض المعلومات الإضافية ، فحاول استيعاب شيوخ الراوي المترجم له وتلاميذه ، وما قيل فيه من جرح وتعديل ، وتاريخ ولادته ووفاته ، وشيئاً من فضائله .

٨ - أضاف في آخر الكتاب فصولاً يذكر فيها من اشتهر بكنيته ، والنسبة إلى أبيه أو جدّه أو أمه أو عمه ، والنسبة إلى قبيلة أو بلد أو صناعة ، كذلك من اشتهر باللقب ، كما ذكر فصلاً في المبهمات .

فهذه الأمور هي أبرز ما أضافه المزّي في تهذيب الكمال .

وقد أثنى الحافظ ابن حجر على المزي في كتابه تهذيب الكمال ، فقال بعدما امتدح الكمال وتهذيبه : « ولاسيما التهذيب ، فهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه ، وألف بين لفظه ومعناه ، بيد أنه أطال وأطاب ، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب ، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله »(٢) .

وقد أبان الحافظ ابن حجر عن الأسباب في توجهه إلى تهذيب كتاب المزّي ، وكان من تلك الأسباب طول الكتاب ، كما تبين ذلك في العبارة السابقة ، وكذلك فإنه رأى في

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١/١٤٩ - ١٥٠) .
(٢) انظر : تهذيب التهذيب (١/٥) .

تهذيبات الذهبي على تهذيب الكمال شيئاً من الخلل والغفلة ، فعزم على تهذيب تهذيب الكمال على صورة أكمل من التي هذبه عليها الذهبي ، حيث قال : « فاقتصر بعض الناس على الكشف من الكاشف الذي اختصره منه الحافظ أبو عبدالله الذهبي ، ولما نظرت في هذه الكتب ، وجدت تراجم الكاشف إنَّما هي كالعنوان ، تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه تذهيب التهذيب ، أطال فيه العبارة ، ولم يعد ما في التهذيب غالباً ، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالنطق والتخمين ، أو مناقب لبعض المترجمين ، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح ، اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح . هذا وفي التهذيب عدد من الأسماء لم يُعرف الشيخ بشيء من أحوالهم ، بل لايزيد على قوله : روى عن فلان ، روى عنه فلان ، أخرج له فلان ، وهذا لايروي الغلة ، ولايشفي العلة ، فاستخرت الله تعالى في اختصار التهذيب على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة »(١) .

وقد بيّن أن من أسباب تهذيبه لتهذيب الكمال :

١) – طول الكتاب ، فقصرت الهمم عن تحصيل المراد منه .

٢) – أن المزي قد فاته بعض التراجم ، فلم يعرف بشيء من أحوال أصحابها ، لذلك قال : « وهذا لايروي الغلة ، ولايشفي العلة » .

وقد عمد الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب إلى فعل ما يلي :

١ – حذف الفصول الثلاثة التي بدأ بها المزّي كتاب تهذيب الكمال ، والمتعلقة بشروط الأئمة الستة ، وفصل في الحث على الرواية عن الثقات ، وثالث في ترجمة الرسول – صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – .

٢ – أضاف تراجم أخرى لرواة الكتب الستة ، وميّز هذه الزيادات مِمَّا في أصل الكتاب .

٣ – حذف الأحاديث التي رواها المزّي بأسانيده العالية .

(١) انظر : تهذيب التهذيب (٥/١) .

٤ – حذف بعض التراجم التي ليس لأصحابها رواية في الكتب الستة .)

٥ – اقتصر من شيوخ وتلاميذ الراوي على الأشهر والأحفظ ، وذلك في التراجم الطويلة دون القصيرة .

٦ – أضاف بعض الأقوال في جرح الراوي وتعديله .

٧ – استفاد الحافظ ابن حجر في بعض إضافاته من كتاب إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين مغلطاي .

وكان هذا أبرز ما صنعه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ، وقد جاء تهذيب التهذيب على قدر الثلث من تهذيب الكمال ، وقد رأى الحافظ أن ذلك كثير ، فأراد اختصاره ، وزاد من رغبته تلك طلب بعض أصحابه منه أن يختصره ، فعمل على اختصاره ، بحيث لاتزيد ترجمة الراوِي على سطر واحد ، وقد قال في ذلك : « إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل ، وأعدل ما وُصف به ، بألخص عبارة ، وأخلص إشارة ، بحيث لاتزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً ، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجدّه ، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه ، وكنيته ولقبه ، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم ، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلاَّ من لايؤمن لبسه »[1] .

وقد أبان بهذه الكلمات منهجه في اختصاره تهذيب التهذيب ، وقد تركز ذلك في النقاط التالية :

١ – ذكر اسم الراوي واسم أبيه وجدّه ، والراجح في نسبته ونسبه وكنيته ولقبه ، ويحذف الوجوه المختلفة التي لايترجح أحدها .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٣) .

٢ – يذكر كل راوٍ بالكنية التي اشتهر بها ، لكنه في بعض الأسماء وضع كنية من عنده بحسب ما اشتهر به من تسمى بذلك الاسم من الكنى ، وتلك الأسماء هي :

أ – علي ، وفيه قال : ذكر من اسمه علي ، وكل من لم أذكر له كنيته فهو أبو الحسن(١) .

ب – عمر ، وفيه قال : ذكر من اسمه عمر ، كل من لم أذكر كنيته فهو أبو حفص(٢) .

جـ – محمد ، وفيه قال : ذكر من اسمه محمد على ترتيب الحروف في آبائهم ، وكل من لم تُذكر له كنية فهو أبو عبدالله(٣) .

٣ – وقد اهتم الحافظ ابن حجر بضبط الأسماء بالأحرف والشكل ، وقد تقدم الحديث عن هذه النقطة عند المقارنة بين الذهبي وابن حجر في كتابيهما الكاشف والتقريب(٤) .

٤ – حذف الحافظ ابن حجر من ترجمة الراوي ذكر شيوخه وتلاميذه ، واستخدم عوضاً عن ذلك الطبقات ، وأراد بذلك معرفة عصر الراوي ، وقد تقدم ذكر هذه الطبقات(٥) .

٥ – ربط الحافظ ابن حجر بين هذه الطبقات وبين التاريخ الهجري ، فجعل الطبقة الأولى والثانية قبل المائة الأولى ، ومن الطبقة الثالثة إلى آخر الثامنة ، فهؤلاء من بعد المائة إلى المائتين ، ومن التاسعة إلى الثانية عشرة ، فأصحابها هم من بعد المائتين .

٦ – عمد الحافظ ابن حجر إلى الحكم على الراوي بأقل عبارة ، وأعدل وصف ، وقد نص هو على ذلك فقال : « إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به »(٦) .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٩٨) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤١٠) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٦٥) .

(٤) تقدم الحديث عن ذلك (ص ١١١) .

(٥) انظر : (ص ١١٢) .

(٦) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٣) .

قلتُ : هذا بعض الجهد الذي أضافه الحافظ ابن حجر في تصنيفه لتقريب التهذيب ، وأمّا منهجه في هذا الكتاب ؛ فيمكن حصره في النقاط التالية :

أ – موضوعه :

لقد تقدم أن كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر من أهم الكتب المختصرة في رجال الكتب الستة ، فموضوعه : هو جمع رواة الكتب الستة ، ورواة الكتب الأخرى التي صنفها أصحاب الكتب الستة ، والرواة الذين ربَّمَا تشابهت أسماؤهم مع أسماء الرواة الذين اهتم بجمعهم ابتداءً ، مع إصدار حكم مختصر على الراوي ، وذلك من خلال النظر في أقوال النقاد المتقدمين في الراوي ، وأيضاً من خلال سبر مرويات الراوي .

وهذا المقصد الشريف من بيان أسماء الرواة وأحوالهم ، هو موضوع جُلّ كتب الرجال المصنفة في هذا الشأن .

ب – ترتيبه :

لقد تقدم أيضاً الحديث على النهج الذي رتب به الحافظ ابن حجر كتابه تقريب التهذيب ، وقد قسم الحافظ ابن حجر كتابه إلى مقدمة وقسمين ، وبيان هذا التقسيم كالتالي .

١ – مقدمة الكتاب :

لقد سار الحافظ ابن حجر – رَحِمَهُ اللهُ – في كتابه تقريب التهذيب على نهج من سبقه من المصنفين ، وهو أن يبدأ كتابه بمقدمة يتحدث فيها عن سبب تصنيفه للكتاب ، ثم طريقته في تصنيفه ، ومنهجه فيه .

ومن أبرز النقاط التي تحدث عنها في هذه المقدمة ، بعد أن بدأها بحمد الله والثناء عليه كما جرت عليه العادة في خطب الكتب ، النقاط التالية :

النقطة الأولى : بيان السرد التاريخي لاشتغاله بكتاب تهذيب الكمال للمزي ، وذلك في صورة مختصرة ، بدأها بالحديث عن مرحلة تهذيب التهذيب ، وبيان جهده فيه ، وما اعتمد

عليه فيه ، فقال : « أمَّا بعد : فإنني لما فرغت من تهذيب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) الذي جمعت فيه مقصود (التهذيب) لحافظ عصره أبي الحجاج المزّي ، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه ، وضممت إليه مقصود (إكماله) للعلامة علاء الدين مُغلطاي ، مقتصراً منه على ما اعتبرته عليه ، وصححته من مظانه ، من بيان أحوالهم أيضاً ، وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما ، ويُستغرب خفاؤه عليهما ، وقع الكتاب المذكور من طلبة العلم موقعاً حسناً عند المميز البصير »[1] .

النقطة الثانية : بيان السبب الباعث على تأليفه لتقريب التهذيب ، وقد تقدم الحديث عن هذه النقطة[2] .

النقطة الثالثة : بيان منهجه في الكتاب ، وطريقة حكمه على الرواة بحكم يستخلصه من النظر في أقوال النقاد .

النقطة الرابعة : أشار في مقدمته إلى استعماله الطبقات عوضاً عن بيان شيوخ الراوي وتلاميذه ، وقد تقدم الحديث عن هذه الطبقات[3] .

النقطة الخامسة : الإشارة إلى مراتب الجرح والتعديل عنده ، وسيأتي الحديث عنها مفصلة في باب اصطلاحات الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب .

النقطة السادسة : الإشارة إلى الرموز التي استخدمها في كتابه لمعرفة مخرجي الحديث .

(١) ـ القسم الأول :

واختص هذا القسم بتراجم الرجال ، وقد جعله مرتباً على النحو التالي :

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٣) .

(٢) تقدم الحديث عن هذه النقطة (ص ١٠٤) .

(٣) تقدم الحديث عن هذه النقطة (ص ١١٢) .

[أ] – الأسماء :

وقد ذكر في هذا الفصل تراجم الرواة الذين عُرفوا بأسمائهم ، وقد اعتمد في ترتيبهم على الأحرف الهجائية : أ ، ب ، ت ... ، وهكذا .

ويلاحظ في ترتيبه للأسماء على هذا النحو ما يلي :

■ إفراده حرف « اللام ألف » بفصل مستقل ، يذكر فيه الرواة الذين بدأت أسماؤهم بهذا الحرف ، وهذا ظاهر في كتابه[1] ، لكن الإشكال عند الحافظ ابن حجر في هذا الحرف ، هو عندما يأتي هذا الحرف في وسط الاسم ، فإنه أحياناً لايلتزم بوضعه في موضعه .

■ جعل حرف الهاء عقب حرف النون ، خلافاً لمن قدم الواو على الهاء ، وقد تقدم الحديث عن هذه النقطة[2] .

■ عَمَدَ الحافظ ابنَ حجرَ إلى تقديم بعض الأسماء عن مواضعها ، وذلك لعلة في هذه الأسماء ، وهذه الأسماء هي :

أ – أحمد : فقد قَدَّم هذا الاسم على كل اسم يتقدم أحمد من حيث الترتيب الهجائي كإبراهيم وغيره ، والعلة في هذا التقديم هو شرف هذا الاسم[3] .

ب – عبدالله : وقد قدمه على كل من في اسمه وصف بالعبادة لله ، كعبدالجليل وعبدالإله ، وغيرهما[4] ، وذلك لأنه صفة من صفات الرسول – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – فهو عبدالله ورسوله .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٨٦) .

(٢) تقدم الحديث عن هذه النقطة (ص ١٠٩) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٧) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص٢٩٥) .

جـ – **محمد** : وقد قدمه على كل من يبدأ اسمه بالميم ، كمالك ومثنى ، وذلك لشرف هذا الاسم[1] .

يلاحظ على الحافظ ابن حجر في هذا الترتيب أنه قد يقدم اسماً بعينه أو يؤخره عن موضعه .

د – قدم في بقية في الأسماء من كان اسم أبيه (عبدالله) على من كان اسمه عبدالرحمن أو عبدالجليل ، و لم يتبع الترتيب الهجائي .

[ب] – الكنى :

وقد جعل ترتيب الكنى مبنياً على ما بعد أداة الكنية ، وهذا ما نص عليه بنفسه[2] ، والترتيب لما بعد الكنية يكون بحسب ترتيب الأحرف الهجائية .

معتمداً على نفس الترتيب الذي اعتمده في ترتيب الأحرف الهجائية في الأسماء .

[جـ] – النسبة إلى الأب أو الأم ، أو الجد ، أو العم :

وقد اعتمد في ترتيب ما بعد هذه النسب على الأحرف الهجائية[3] .

[د] – فصل فيمن قيل فيه : ابن أخي فلان ، وفصل آخر فيمن قيل فيه : ابن أم فلان :

وهما فصلان مختصران ، وذكر فيهما ثماني تراجم فقط[4] .

[هـ] – الأنساب :

وفيه ذكر من اشتهر بنسبته إلى قبيلة ، أو بلد ، أو صنعة[5] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٦٥) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٦١٥) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٦٨٦) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٠٤) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٠٥) .

[و] – الألقاب :

وذكر فيه الألقاب التي يشتهر بها بعض الرواة كالأثرم ، والأعرج ، ونحو ذلك[١] .

[ز] – الكنى من الألقاب :

وفيه يذكر الراوي بكنيته ، ويكون ما بعد أداة الكنية لقباً ، كأبي المساكين ، وأبي الزناد[٢] .

[ح] – الأنساب من الألقاب :

وفيه يذكر بعض الألقاب التي اشتهر بها بعض الرواة ، وهي في الأصل نسبة ، كالذهلي والعجلي[٣] .

[ط] – المبهمات :

وهو باب ذكر فيه مَن أُبهِم اسمه من الرواة ، وجعل ترتيبهم مرتبطاً بأسماء من روى عن هؤلاء المبهمين ، فيقول مثلاً : إبراهيم النخعي عن خاله[٤] .

فإن لم يكن لمن روى عن المبهم اسم اشتهر به ، ذكره بما اشتهر به كالكنية ، ثم ختمه بمبهمين روى عنهما ابنتيهما[٥] .

(٢) ـ القسم الثاني :

وقد اختص هذا القسم بتراجم النساء ، وقد جعله مرتباً على النحو التالي :

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧١٦) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٢٧) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٢٨) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٣٠) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٣٩ – ٧٤٠) .

[أ] - الأسماء :

وفيه ذكر تراجم الراويات اللاتي ذُكرنَ بأسمائهن ، ورتب أسمائهن على الأحرف الهجائية ، ووضع كل اسم في مكانه دون تقديم اسم عن مكانه ، كما حدث في أسماء الرجال[1] .

[ب] - الكنى من النساء :

وقد رتبها بحسب أداة الكنية « أم » وذلك حسب الأحرف الهجائية[2] .

[ج] - فصل فيمن قيل لها : ابنة فلان :

وقد ذكر في هذا الفصل أسماء لراويات قيل فيهن : ابنة فلان ، مثل : ابنة الحارث ابن عامر[3] .

[د] - فصل في الألقاب :

وذكر فيه راويات عُرفن ببعض الألقاب ، مثل ذات النطاقين ، والحميراء[4] .

[هـ] - فصل في المبهمات :

وقد رتبهن بحسب من روى عنهن ، ابتداء بمن روى عنهن من الرجال ، ثم من النساء[5] .

وقد ختم الكتاب ببيان تاريخ فراغه من هذا الكتاب ، وذلك في الأربعاء ، الرابع عشر من جمادى الآخرة ، سنة سبع وعشرين وثمانمائة للهجرة[6] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٤٣) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٥٥) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٦٠) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٦٠) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٦١ ، ٧٦٤) .

(٦) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٦٥) .

[جـ] - اصطلاحات الحافظ ابن حجر في التقريب :

يُمكن للناظر في تقريب التهذيب ، ومنهج مؤلفه الحافظ ابن حجر فيه ، أن يتبين أن لابن حجر مصطلحاته الخاصة به في هذا الكتاب ، وهذه المصطلحات الخاصة يُمكن ملاحظتها في أمرين هامين ، وهما :

١ - الطبقات .

٢ - الجرح والتعديل .

وبيان اصطلاحه في هذين الأمرين كالتالي :

١ - الطبقات :

لقد سار المصنفون في علم الرجال على منهج واحد من حيث ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه ، ومن أولئك الحافظ ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب ، فهم يترجمون للراوي باسمه ، ونسبه ، وما يعرِف به ، ثم يذكرون شيوخه وتلاميذه ، وهذا مِمَّا اتفقت عليه كتب الرجال المطولة والمختصرة ، لكن الحافظ ابن حجر لما أراد اختصار تهذيب التهذيب ، عَمَدَ إلى الاستغناء عن ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه ، واستبدل ذلك بتقسيم الرواة إلى طبقات ، تجمع كل طبقة رواةً بعينهم ، من حيث الزمن والصفات .

وقد أوضح في مقدمة كتابه إلى أنه قد عمد إلى ابتكار هذه الطبقات ، لتقوم مقام ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه ، حيث قال : « ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم ، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلاَّ من لايؤمن لبسه ، وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة ، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة »[1] .

فالشيء الذي ابتكره الحافظ ابن حجر هنا هو تقسيم الطبقات إلى اثنتي عشرة طبقة ، أمَّا الطبقات فهي موجودة من قبل ، ومن أشهر ما صُنف فيها الطبقات الكبرى لابن سعد .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٣ ، ٧٤) .

ويُمكن للناظر في تقسيم ابن حجر للطبقات أن يتبين أنه قد قسّم هذه الطبقات في الأصل إلى أربع طبقات رئيسة ، ثم قسم بعض هذه الطبقات إلى عدة طبقات ، حتى بلغت اثنتي عشرة طبقة ، وهذه الطبقات الأربع هي كالتالي :

أ – طبقة الصحابة .

ب – طبقة التابعين .

جـ – طبقة أتباع التابعين .

د – طبقة الآخذين عن أتباع التابعين .

ثم قسم هذه الطبقات : فجعل الصحابة طبقة واحدة لتميزهم عن غيرهم .

وقسم التابعين إلى أربع طبقات ، ثم جعل هناك طبقة مستقلة بعد التابعين وقبل تبع الأتباع ، ثم قسم تبع الأتباع إلى ثلاث طبقات ، وأخيراً قسّم الآخذين عن تبع الأتباع إلى ثلاث طبقات .

فصار المجموع اثنتا عشرة طبقة ، ومِمّا يلفت النظر في هذا التقسيم هو حسن صنيع الحافظ ابن حجر فيه ، حيث لم يُغْفِل ربط هذه الطبقات بالتاريخ الهجري ، حيث قسم الطبقات على حسب القرون الثلاثة الأولى ، حيث جعل الطبقة الأولى والثانية مختصة بالقرن الأول ، ولعله ربط ذلك بكون آخر الصحابة توفي في حدود المائة أو بعد ذلك بقليل ، لما ورد عن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أنه قال قبل موته بشهر أو نحو ذلك : « ما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة ، وهي حية يومئذٍ »[1] .

أمّا القرن الثالث فأدخل فيه من الطبقة التاسعة وحتى نهاية الثانية عشرة ، ولم يستوعب القرن كله ، فكان عن أواخر من ضمهم إلى هذه الطبقات تراجم شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفياتهم .

---

(١) هذا حديث جابر بن عبدالله – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وقد أخرجه مسلم (١٦/٣٢٤) رقم (٢٥٣٨) ، (٤٤) كتاب فضائل الصحابة (٥٣) باب قوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « لاتأتي مائة سنة ، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم » .

ومع هذا التقسيم إلاَّ أنه لم يغفل ذكر تاريخ وفاة الراوي ، إذا ثبتت عنده ، وله في ذكرها طريقته الخاصة ، فإنه لايذكر في تاريخ الوفاة المائة والمائتين ، بل يقول مثلاً ، من الثالثة ، توفي سنة خمسين ، وهذا يعني أنه توفي سنة خمسين ومائة للهجرة ، فإن قال مثلاً : من التاسعة ، توفي سنة عشرين ، فهذا يعني أن الراوي توفي سنة عشرين ومائتين .

أمَّا هذه الطبقات فقد نص عليها الحافظ ابن حجر عليها في مقدمة تقريب التهذيب ، فقال : « وأمَّا الطبقات :

فالأولى : الصحابة ، على اختلاف مراتبهم ، وتمييز من ليس له منهم إلاَّ مجرد الروية من غيره .
الثانية : طبقة كبار التابعين ، كابن المسيب ، فإن كان مخضرماً صرحت بذلك .
الثالثة : الطبقة الوسطى من التابعين ، كالحسن وابن سيرين .
الرابعة : طبقة تليها ، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين ، كالزهري وقتادة .

الخامسة : الطبقة الصغرى منهم ، الذين رأوا الواحد والاثنين ، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة ، كالأعمش .

السادسة : طبقة عاصروا الخامسة ، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة ، كابن جريج .
السابعة : كبار أتباع التابعين ، كمالك والثوري .
الثامنة : الطبقة الوسطى منهم ، كابن عيينة وابن علية .

التاسعة : الطبقة الصغرى من أتباع التابعين ، كيزيد بن هارون ، والشافعي ، وأبي داود الطيالسي ، وعبدالرزاق .

العاشرة : كبار الآخذين عن تَبَع الأتباع ، ممن لم يلق التابعين ، كأحمد بن حنبل .
الحادية عشرة : الطبقة الوسطى من ذلك ، كالذهلي والبخاري .

الثانية عشرة : صغار الآخذين عن تبع الأتباع ، كالترمذي ، وألحقت بها شيوخ الأئمة الستة ، الذين تأخرت وفاتهم قليلاً ، كبعض شيوخ النسائي »[1] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٥) .

قلتُ : والذي يظهر لي أن تقسيمه لهذه الطبقات قد بناها على عدة اعتبارات منها :

١ - إفراد الصحابة بطبقة خاصة بهم ، لعلو منزلتهم ، ولأن غالب رواياتهم هي عن رسول الله - صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - ، أو عن كبار الصحابة .

٢ - قسم الحافظ ابن حجر التابعين بحسب سماعهم من الصحابة ، فجعل الطبقة الثانية لكبار التابعين ، الذين جُلُّ روايتهم عن الصحابة ، ثم ذكر طبقة وسطى استوت روايتهم عن الصحابة ، وعن غيرهم من كبار التابعين ، ثم طبقة غلب على روايتهم أنها عن كبار التابعين ، ثم الطبقة الأخيرة من التابعين الذين لم يكن لهم رؤية إلاَّ لعدد قليل جداً من الصحابة ، فرأوا الواحد والاثنين من الصحابة ، وهنا انتهت طبقات التابعين .

٣ - أفرد بعد الطبقات السابقة طبقة سادسة ، وهذه الطبقة تتشابه مع الطبقة الخامسة في المعاصرة وغير ذلك ، إلاَّ في قضية لقاء الصحابة ، فلم يثبت لهم لقاء أحد الصحابة .

٤ - سار الحافظ ابن حجر على نفس الأساس السابق في ترتيب طبقات أتباع التابعين ، فمن كانت جُلّ روايته عَن التابعين ، فهو من كبار أتباع التابعين ، وهكذا في سائر الطبقات التالية ، والله أعلم .

٢ - الجرح والتعديل :

يَحْسُنُ قبل الحديث عن اصطلاحات الحافظ ابن حجر في الجرح والتعديل التي ضمها كتاب تقريب التهذيب ، أن نتعرض بعض النقاط التي تعين على فهم منهج ابن حجر في هذا الكتاب في باب الجرح والتعديل .

ومن تلك النقاط :

١ - لقد ظهر جلياً من كلام الحافظ في مقدمته لهذا الكتاب ، أنه أراد الوصول إلى حكم مختصر في حال الراوي ، بحسب ما يوصله إليه اجتهاده ، بعد النظر في أقوال النقاد ، وسبر روايات الراوي .

وأراد في حكمه أن يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به[١] .

وعليه فلم يكن مقصده من تهذيب ((تهذيب التهذيب)) مجرد الاختصار ، بل أراد قدراً زائداً وهو النظر في الأقوال ، ونقد الروايات ، والبحث عن أقرب الأقوال في حال الراوي .

٢ – يتبين من فعل ابن حجر في هذا الكتاب حرصه على التوفيق بين الأقوال المتعارضة الدلالة من جرح أو تعديل ، فتجده في كثير من التراجم يصف الراوي بوصفين متناقضين في ظاهرهما ، ومن ذلك قوله عن بعض الرواة :

أ – محمد بن سليمان بن عبدالله الكوفي ، أبو علي الأصبهاني ، صدوق يخطيء[٢] .

ب – عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني ، أبو صالح المصري ، كاتب الليث ، صدوق كثير الغلط[٣] .

جـ – محمد بن عبدالله الرُّزّي ، ... ، أبو جعفر البغدادي ، ثقة يهم[٤] .

وينطبق على هذا الراوي ما سبق الحديث عنه في الراوي السابق .

٣ – يهتم الحافظ ابن حجر بأقوال المتقدمين من النقاد ، دون المتأخرين ، فتجده مثلاً ينقل قولاً لابن القطان ، ومع هذا لايعمل بقوله مع نقله لقوله في كتبه ، وهذا يرد في الرواة موضع الدراسة .

٤ – التفريق بين التعديل الصريح ، والتعديل أو التوثيق الفعلي ، كإخراج البخاري أو مسلم لحديث الراوي ، أو رواية بعض الأئمة كمالك بن أنس عن بعض الرواة .

---

(١) انظر بتصرف : تقريب التهذيب (ص ٧٣) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٨١) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٠٨) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٩٠) .

٥ – عدم التسليم المطلق بتوثيق من عُرف بالتساهل ، وذلك من باب الاحتياط ، وقد يعمل به إذا اعتضد بغيره ، أو ترجح عنده قبوله .

٦ – يحرص الحافظ ابن حجر على الاستدراك على من سبقه ، ومن ذلك قوله في بعض تراجم الكتاب :

أ – محمد بن أفلح ، عن أبي هريرة ، يحتمل أن يكون الذي قبله[١] .

ب – قال في ترجمة ديلم الحميري : وأخطأ من قال : هو أبو وهب الجيشاني[٢] .

جـ – أسيد بن أبي أسيد ، شيخ لحجاج عامل عمر بن عبدالعزيز ، قال المزي : كأنه غير الأول ، قلتُ : بل هو هو[٣] .

٧ – يَعْمَد الحافظ إلى استخدام الإحالات ، وذلك من باب الاختصار ، وعدم التكرار ، وهذا ظاهر في تقريب التهذيب ، ومن ذلك قوله في بعض التراجم :

أ – عبدالله بن معدان ، أبو معدان ، في الكنى[٤] .

ب – محمد بن أبي الحسين السمناني ، هو ابن جعفر ، تقدم[٥] .

جـ – نصر بن أبي ضمرة ، هو : ابن محمد ، يأتي[٦] .

وبعد فهذه بعض النقاط التي ينبغي مراعاتها عند النظر في مصطلحات الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ، وقد نص الحافظ ابن حجر على مصطلحاته في هذا الجانب ، وذلك في مقدمة الكتاب ، حيث قال : « فأمَّا المراتب :

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٦٩) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٠١) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ١١١) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٢٤) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٧٤) .

(٦) انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٦٠) .

فأولها : الصحابة ، فأصرح بذلك لشرفهم .

الثانية : من أُكِّدَ مدحه ، إمَّا بأفعل : كأوثق الناس ، أو بتكرير الصفة لفظاً : كثقة ثقة ، أو معنى : كثقة حافظ .

الثالثة : من أُفرد بصفة ، كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو عَدْل .

الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلاً ، وإليه الإشارة : بصدوق ، أو لابأس به ، أو ليس به بأس .

الخامسة : من قصر عن الرابعة قليلاً ، وإليه الإشارة ، بصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم ، أو له أوهام ، أو يخطيء ، أو تغير بأخرة ، ويلتحق بذلك من رُمِي بنوع من البدعة ، كالتشيع والقدر ، والنصب ، والإرجاء ، والتجهم ، مع بيان الداعية من غيره .

السادسة : من ليس له من الحديث إلاَّ القليل ، ولم يثبت ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بقوله : مقبول ، حيث يُتابع ، وإلاَّ فلين الحديث .

السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ، ولم يُوثَّق ، وإليه الإشارة بلفظ : مستور ، أو مجهول الحال .

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه إطلاق الضعف ، ولو لم يُفسر ، وإليه الإشارة بلفظ : ضعيف .

التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول .

العاشرة : من لم يوثق البتة ، وضعف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة : بمتروك ، أو متروك الحديث ، أو واهي الحديث ، أو ساقط .

الحادية عشرة : من اتُّهم بالكذب .

الثانية عشرة : من أُطلق عليه اسم الكذب ، والوضع »[1] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٤ ، ٧٥) .

قلتُ : بالنظر إلى اصطلاحات الحافظ ابن حجر في الجرح والتعديل ، في كتابه تقريب التهذيب ، يُمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

١ – أن حكم الحافظ ابن حجر على الراوي لايخرج عن ثلاث حالات :

أولاً : أن ينظر في أقوال النقاد في الراوي صاحب الترجمة ، فيختار قولاً من هذه الأقوال ، ويحكم عليه به ، وهذا كثير من كتاب التقريب ، ومن أمثلة ذلك قوله :

أ – حفص بن عنان ، بنونين ، اليمامي ، ثقة ، من الثالثة ، س[1] .

قلتُ : يلاحظ بالرجوع إلى ترجمة حفص بن عنان اليمامي ، أنه قد قال فيه يحيى بن معين : « ثقة » ، وذكره ابن حبان في ثقاته[2] .

فحكم عليه الحافظ ابن حجر بقول ابن معين فيه .

ب – عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت الأسدي ، الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، م س[3] .

قلتُ : بالرجوع إلى ترجمته يلاحظ أن يحيى بن معين ، وأبو القاسم الطبراني قد قالا عنه : ثقة[4] .

جـ – مخلد بن مالك بن شيبان الحراني ، أبو محمد ، مولى قريش ، لابأس به[5] .

قلتُ : قال أبو زرعة الرازي عن هذا الراوي : « لابأس به » [6] ، فاختار الحافظ هذا القول ، وجعله حكماً له على هذا الراوي .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٧٣) .

(٢) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٤/٧) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٩٩) .

(٤) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٠٦/١٤) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٢٤) .

(٦) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٤٢/٢٧) .

ثانياً : أن ينظر في أقوال النقاد في الراوي ، فيوازن بينها ، ويستخلص منها حكماً ، ويصوغ لهذا الحكم كلمات من عنده ، وهذا كثير أيضاً ، ومن ذلك :

أ – قوله في جملة من رواة الكتاب مقبول .

ب – قوله في بعض التراجم مثلاً : عباد بن عباد بن علقمة المازني المصري ، المعروف بابن أخضر ، ... ، صدوق ، من السابعة[1] .

قلتُ : وقد جاء في ترجمة هذا الراوي قول أحمد : ما أرى به بأساً ، وقال ابن معين : شيخ بصري ، ثقة ثقة ، وقال أبو داود : ثقة[2] .

وقد استخلص الحافظ ابن حجر هذا الحكم من خلال النظر في أقوال النقاد ، وبعد سبر مرويات الراوي .

جـ – حفص بن حميد القُمّي ، ... ، أبو عبيد ، لابأس به ، من السابعة ، فق[3] .

قلتُ : جاء في بيان حال هذا الراوي قول ابن معين : صالح . وقول ابن المديني : مجهول ، وقول النسائي : ثقة[4] . نظر الحافظ ابن حجر في كل هذه الأقوال ، ثم قال عنه : لابأس به .

قلتُ : فلعله لايختار اللفظ المناسب في الحكم على الراوي ، فيُخالف في حكمه .

ثالثاً : وفي هذه الحالة ؛ يعمد الحافظ ابن حجر إلى ذكر قول لأحد النقاد في الراوي ، مع ذكر اسم الناقد ، فيقول مثلاً : قال ابن معين .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٩٠) .

(٢) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٤/١٣٢) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٧٢) .

(٤) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٧/٨) .

ومن ذلك :

أ – عباد بن زياد ، أخو عبيدالله ، يكنى أبا حرب ، وثقه ابن حبان[١] .

فلم يحكم على الراوي بحكم من عنده ، بل ذكر فقط ذكر ابن حبان له في الثقات ، وتوثيقه له .

ب – أحمد بن الخليل بن حرب القومسي ، نسبه أبو حاتم إلى الكذب[٢] .
قلتُ : فذكر هنا نسبة أبي حاتم لهذا الراوي إلى الكذب ، ولم يحكم عليه بحكم من عنده .

جـ – أحمد بن عاصم ، أبو محمد البلخي ، ... ، وما عرف أبو حاتم حاله في الحديث[٣] .

قلتُ : لم يحكم على هذا الراوي أيضاً ، بل لم يذكر له حكماً لغيره ، ولذلك أيضاً نظائر في تقريب التهذيب .

٢ – يظهر من اصطلاحات الحافظ ابن حجر في الجرح والتعديل ؛ أن له بعض المصطلحات الخاصة التي لايشاركه فيها أحدٌ من النقاد ، سواءً في ذلك المتقدمين أو المتأخرين ، ومن تلك الاصطلاحات :

أ – الصحبة : فقد جعل الحافظ ابن حجر هذه الصفة التي وهبها الله عزّوجل لأصحاب الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مرتبة من مراتب التعديل ، وفي ظنّي أنه لم يسبقه أحد إلى ذلك ، وقد مرّ تقسيم الأئمة لمراتب الجرح والتعديل[٤] ، فلم أقف على شيء من ذلك في تقسيماتهم ، حتى الحافظ ابن حجر نفسه لم يذكر هذه المرتبة في كتبه الأخرى ، ومنها نزهة النظر[٥] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٩٠) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٩) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٨١) .

(٤) انظر : (ص ٣٩) .

(٥) انظر : نزهة النظر (ص ١٧٥ – ١٧٦) .

ب – من الاصطلاحات التي تميز بها ابن حجر في تقريب التهذيب ، هو جمعه في الحكم على بعض الرواة بين بعض الأحكام المتناقضة في دلالتها ، مثل : ثقة يهم ، صدوق يخطئ ، صدوق له أوهام ، وما تميز به هنا هو كثرة مثل هذه المصطلحات في هذا الكتاب ، وكأنه أراد بذلك جمع الأقوال الواردة في حال الراوي من تعديل أو جرح .

جـ – ومن الاصطلاحات التي اختص بها الحافظ ابن حجر لفظ « مقبول » ، وسيأتي الحديث عن هذا اللفظ في المبحث التالي .

د – جعل الحافظ ابن حجر البدعة في مرتبة سوء الحفظ ، ولم يسبقه إلى ذلك أحد من العلماء قبله ، وهذا ما نصّ عليه في سرده لمراتب الجرح والتعديل .

هـ – خالف الحافظ في تعريفه للمتروك ، فالمتروك عند أهل المصطلح هو ما رواه الراوي كثير الغفلة أو الفسق ، أو الغفلة ، وقيل فيه أيضاً ما فيه راوٍ متهم بالكذب[1] ، وقد جعل الحافظ ابن حجر المتروك من لم يوثق البتة ، وضُعف مع ذلك بقادح .

٣ – يلاحظ أيضاً على اصطلاحات ابن حجر في التقريب أنه قد جعل بعض المراتب في مرتبة واحدة ، ومن ذلك جعله مرتبة التوثيق بأفعل التفضيل ، والتوثيق بتكرار لفظ التوثيق في مرتبة واحدة[2] ، بينما تقدم جعلهما في مرتبتين مختلفين[3] .

كذلك جمع في المرتبة الثانية عشرة مرتبتين من مراتب الجرح عنده في غير هذا الكتاب ، وعنده غيره كما تقدم[4] ، فقد جعل مرتبة الوصف بالكذب والوضع ، ومرتبة المبالغة في الوصف بالكذب مرتبةً واحدةً .

---

(١) انظر : تدريب الراوي (٢٤١/١) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

(٣) انظر : الحديث عن مراتب الجرح والتعديل (ص

(٤) انظر : الحديث عن مراتب الجرح والتعديل (ص

٤ - يختلف حكم الحافظ ابن حجر على بعض الرواة بين كتابه التقريب ، وكتبه الأخرى ، ومن ذلك عبدالله بن عميرة ، فقد قال عنه في التقريب : مقبول[١] . وقال عنه في تعجيل المنفعة : مجهول[٢] .

ونظائر هذا كثيرة .

وللحافظ ابن حجر ألفاظ كثيرة لم يشر إليها في مقدمته ، ولا أبان عن اصطلاحه فيها وربَّما كانت هذه الألفاظ ناتجة عن منهجه في الحكم على الراوي ، إذ قد تبين أنه يحاول التوفيق بين الأقوال المتعارضة في حال الراوي ، وهي كثيرة ، لكن يُمكن الإشارة إلى أبرزها ، ومنها : ثقة حافظ له غرائب ، صدوق حافظ له أغلاط ، صدوق له أفراد ، ثقة له أفراد ، صدوق في حفظه لين ، ثقة يغرب ، صدوق يغرب ، حافظ له أوهام ، صدوق ضعيف الحفظ ، صدوق في حفظه شيء ، مستقيم الحديث ، صدوق أخطأ في أحاديث ، صدوق يرسل ، منكر الحديث .

وله من الألفاظ غير ذلك الكثير ، وفي ظني أن السبب الذي أدّى إلى كثرتها هو محاولة الحافظ ابن حجر الموصول إلى قول جامع في حال الراوي ، مِمَّا جعله في بعض الأحكام يجمع بين ألفاظ متناقضة الدلالة .

قلتُ : فهذه بعض الملاحظات التي ظهرت لي على منهج الحافظ ابن حجر في الجرح والتعديل .

د) - رموز الحافظ ابن حجر في التقريب :

لقد وضع الحافظ ابن حجر رموزاً لكتابه ، استغنى بها عن الإطالة في ذكر من أخرج حديث الراوي ، وقد أبان عن مراده بهذه الرموز في مقدمة كتابه ، حيث قال : ((وقد اكتفيتُ بالرقم على أول اسم كل راوٍ ، إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة ، فالبخاري في

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣١٦) .

(٢) انظر : تعجيل المنفعة (ص ٤٠٨) .

صحيحه خ ، فإن كان حديثه عنده معلقاً خت ، وللبخاري في الأدب المفرد بخ ، وفي خلق أفعال العباد عخ ، وفي جزء القراءة ر ، وفي رفع اليدين ي ، ولمسلم م ، ولأبي داود د ، وفي القدر قد ، وفي التفرد ف ، وفي المسائل ل ، وفي مسند مالك كد ، وللترمذي ت ، وفي الشمائل له تم ، وللنسائي س ، وفي مسند على له عس ، وفي مسند مالك كن ، ولابن ماجة ق ، وفي التفسير له فق ، فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة ، أكتفي برقمه ، ولو أخرج له في غيرها ، وإذا اجتمعت فالرقم ع ، وأمَّا علامة ٤ ، فهي لهم سوى الشيخين ، ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه تمييز ، إشارةً إلى أنه ذُكر ليتميز عن غيره . ومن ليست له علامة نُبّه عليه ، وتُرجم قبل أو بعد وسميته))[1] .

قلتُ : هذا ما ضمته المقدمة من رموز أشار إليها الحافظ ابن حجر ، لكنه أضاف في أثناء التراجم رموزاً أخرى ، وهي ((مق)) لمقدمة صحيح مسلم ، و ((ص)) لكتاب خصائص سيدنا علي بن أبي طالب للنسائي ، و ((سي)) لعمل اليوم والليلة للنسائي . فيكون مجموع هذه الرموز ثمانية وعشرين رمزاً . للبخاري ستة رموز ، ولمسلم رمزين ، ولأبي داود ثمانية رموز ، وللترمذي رمزين ، وللنسائي خمسة رموز ، ولابن ماجة اثنين ، وواحد للتمييز ، وواحد للجماعة ، وواحد لأصحاب السنن الأربعة .

هـ) – عناصر الترجمة في تقريب التهذيب :

من خلال استعراض كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر – رَحِمَهُ اللهُ – يُمكن استنتاج أن الترجمة عنده تتكون من العناصر التالية :

١ – اسم الراوي : وفيه يذكر اسم الرجل ونسبه وكنيته ، ونسبته ، وحقيقة انتسابه لقبيلته ، أهو صليبة أو بالولاء ، وفي هذا الجانب فإن الحافظ ابن حجر يذكر في بداية كل اسم من أسماء الرواة ، اسم الراوي باسمه واسم أبيه وجده ومن فوقه ، فإذا انتهى ممن ذكر

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٥ – ٧٦) .

بهذه الصفة ، نزل إلى من ذُكر باسمه واسم أبيه فقط ، فإذا انتهى من هؤلاء ، ذكر من عُرف باسمه فقط مع نسبته ، وأخيراً من عُرف باسمه فقط .

٢ – يذكر بعد الاسم ونسبته التي عُرف بها ، النسب التي انتسب إليها ، سواءً كانت إلى بلدان انتقل إليها ، أو مناصب تولاها .

٣ – الإشارة إلى الاختلاف الذي قد يحدث في اسم الراوي أو نسبه ، أو نسبته ، مع الترجيح إذا أمكن .

٤ – ضبط اسم المترجم له أو نسبته ، متى ما احتاج إلى ذلك ، للتمييز بين الأسماء أو النسب ، وذلك بالأحرف والشكل .

٥ – بيان درجة الراوي من حيث الجرح والتعديل ، مستخدماً في ذلك ما ألزم نفسه به في مقدمته من الاقتصار على أوجز عبارة .

٦ – تحديد طبقة الراوي ، وذلك حسب الطبقات التي وضعها وابتكرها ، وربَّما حدد تاريخ وفاته وعمره ، إذا تسنى له معرفة ذلك .

فهذا الترتيب الذي التزمه في منهجه ، فقد قال عندما استعرض منهجه في الترجمة : « يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه ، وكنيته ولقبه ، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم ، بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلاَّ من لايُؤمن لبسه »(١) .

وقد التزم بهذا الترتيب في غالب التراجم ، وخالف في بعضها ، ومِمَّا خالف فيه ترجمة حماد بن أبي سليمان ، حيث قال : حماد بن أبي سليمان ، مسلم الأشعري ، أبو إسماعيل

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٣) .

الكوفي ، فقيه صدوق له أوهام ، من الخامسة ، ورمي بالإرجاء ، مات سنة عشرين أو قبلها ، بخ م ٤[١] .

قلتُ : أدخل الحافظ ابن حجر ذكر الطبقة في حكمه على هذا الراوي .

و) – ملحوظات على كتاب تقريب التهذيب :

لقد كان الحديث في النقاط السابقة من هذا المبحث متعلقاً بالنظر في منهج الحافظ ابن حجر في جزئيات تقريب التهذيب ، وظهر ما للحافظ ابن حجر من منزلة علمية مرموقة ، وجهد وافر في خدمة العلم ، فاق به أقرانه ، وتميز بهذا الجهد العلمي عن سابقه في هذا الباب ، وقد سبق الحديث في المبحث السابق عن مكانة هذا الكتاب العلمية .

ومع ذلك فمن المؤكد أن جهد البشر قد يشوبه بعض الخلل أو الخطأ ، رُبَّمَا نشأ عن الوهم أو النسيان ، أو غير ذلك ، وليس لمثلي أن ينتقد الحافظ ابن حجر ، أو يلاحظ عليه ، ولكنها تساؤلات عنّت ليَ ، فأردت البوح بها ، بعد أن رأيت من تكلم عنها غيري ، أو أشار إليها ، وقد تقدم الحديث عن بعضها بالتفصيل في مواضع سابقة ، ومثل هذه الملاحظات أكتفي هنا بذكرها ، مع الإحالة على الموضع الذي وردت فيه تلك الملاحظات ، فأقول مستعيناً بالعلي القدير : إن هذه الملاحظات هي كالتالي :

١ – مخالفته لبعض المصطلحات التي استقر عليها الاصطلاح عند أهل هذا الشأن ، من علماء مصطلح الحديث ، مثل المتروك ، وإدخال الصحبة في مراتب الجرح والتعديل ، وضمه بعض مراتب الجرح والتعديل في مرتبة واحدة ، وقد تقدم الحديث عن هذه النقاط[٢] .

٢ – استعماله لبعض المصطلحات الغير واضحة الدلالة ، مِمَّا يستلزم النظر في أحوال من أطلقها عليهم ، وسبر مروياتهم ، لاستخراج الخلاصة في أحوالهم ، ومن تلك الألفاظ :

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٧٨) .

(٢) سبق الحديث عن هذه النقاط (ص ١٤٠) .

أ – لفظ المقبول الذي هو موضوع هذه الرسالة ، وستظهر نتائج دراسته في نهاية المبحث إن شاء الله .

ب – بعض الألفاظ المتقاربة مثل : صدوق يهم ، صدوق له أوهام ، وقد استعرض هذه الألفاظ الدكتور عبدالعزيز بن سعد التخيفي في الرسالة التي قدمها لنيل درجة الدكتوراة ، وقد استعرض في الرسالة ثلاثة ألفاظ ، وهي : ثقة يهم ، وصدوق يهم ، وصدوق له أوهام ، وقد خرج في نهاية بحثه بمخالفة للحافظ ابن حجر في كثير من أحكامه ، بعد دراسة أحوال الرواة ثم دراسة مروياتهم[١] .

وفي ظنّي أن هنالك من الألفاظ ما يحتاج إلى بحث واستقراء ، لمعرفة منهج الحافظ في تلك الألفاظ ، ومنها : ثقة يُغرب ، أو صدوق لين الحفظ .

٣ – عدم الالتزام بالمنهجية التي التزمها في مصطلحاته ، فإنك تجد الحافظ ابن حجر يضع مصطلحاً من مصطلحاته ، ويُعرف به ، ثم يخالفه في بعض الرواة ، ومن أولئك :

أ – إبراهيم بن مسلم العبدي الهجري ، قال في ترجمته له في التقريب : لين الحديث رفع موقوفات[٢] .

قلتُ : نصّ الحافظ ابن حجر في مقدمته لهذا الكتاب على أن لين الحديث عنده هو من كان قليل الحديث ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وأن ينفرد بالحديث فلايتابع[٣] ، وبالنظر إلى ترجمة هذا الراوي يلاحظ أنه قد تكلم جماعة من النقاد المعتبرين ، ومن ذلك[٤] :

---

(١) هذه الرسالة موجودة في قسم السنة ، في كلية أصول الدين بالرياض .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٩٤) .

(٣) انظر بتصرف : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

(٤) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢/٢٠٣) .

■ قال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة : كان إبراهيم الهجري لايحفظ حديثين على ما هو فيه .

■ وقال عبدالله بن محمد المسندي عن سفيان : إنه كان يُضعف الهجري .

■ وقال عباس الدوري ، عن يحيى بن معين : ضعيف ليس بشيء .

■ وقال أبو حاتم : لين الحديث ، ليس بقوي .

■ وقال النسائي : ضعيف .

قلتُ : وعليه فقد ناقض الحافظ نفسه في شرطه الثاني ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فقد وردت في الراوي أقوال كثيرة توجب ردّ حديث الراوي .

ب – ضبارة بن عبدالله بن مالك الحضرمي ، قال عنه في التقريب : مجهول[(١)] .

قلتُ : نص الحافظ ابن حجر فيما ساقه من مراتبه في الجرح والتعديل في تقريب التهذيب على أن المجهول من لم يرو عنه غير واحد ، و لم يوثق[(٢)] .

وبالعودة إلى ترجمة هذا الراوي ، يلاحظ ما يلي :

١ – روى ثلاثة رواة عن ضبارة هذا ، وقد أشار الحافظ نفسه إلى ذلك في تهذيب التهذيب[(٣)] .

٢ – وردت أقوال في جرح الراوي ، منها قول الجوزجاني : روى حديثا معضلاً .

وذكره ابن حبان في ثقاته ، وقال : يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه .

قلتُ : والمعنى إنه إذا لم يرو عنه ثقة ، فحديثه ضعيف . وقال الذهبي : لين الحديث[(٤)] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٧٩) .

(٢) انظر بتصرف : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب (٢/٥٦٥) .

(٤) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٣/٢٥٤) ، ميزان الاعتدال (٢/٣٢٢) .

وبهذا يكون الحافظ ابن حجر قد خالف شرطه في المجهول .

جـ - عبدالرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث الكندي ، قال عنه في التقريب : مجهول الحال(١) .

قلتُ : ومجهول الحال عند ابن حجر في التقريب هو « من روى عنه أكثر من واحد ، ولم يوثق »(٢) ، ويلاحظ في ترجمة الراوي أنه لم يرو عنه غير واحد(٣) ، وهذا في اصطلاح ابن حجر في المقبول يُسمّى مجهول .

د - تختل شروط الحافظ ابن حجر أيضاً فيمن سماه مقبول ، وسيظهر هذا جلياً عند دراسة الموصوفين بلفظ « مقبول » .

٤ - يلاحظ أيضاً أن الحافظ يختلف حكمه على الراوي الواحد في كتابه تقريب التهذيب ، إذا كرره ، ومن أولئك :

أ - بشر بن قرة الكلبي : وقد ترجم له في موضعين ، وهما كالتالي :

- في حرف الباء ، وقد قال عنه : بشر بن قرة ، وقيل : قرة بن بشر الكلبي ، الكوفي ، صدوق ، من السادسة(٤) .
- وفي حرف القاف ، قال : قرة بن بشر الكلبي ، ويقال : بشر بن قرة ، مجهول ، من الخامسة(٥) .

قلتُ : في الحكمين تناقض ظاهر ، والأرجح من أحكامه الثاني ، فهذا الراوي لم يرو

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٤٨) .

(٢) انظر بتصرف : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

(٣) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٥٩/١٧) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٢٤) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٥٥) .

عنه غير إسماعيل بن أبي خالد ، ولم يوثق[١] .

قلتُ : والشاهد هنا اختلاف الحافظ في أحكامه على الراوي الواحد .

ب - حرملة بن إياس ، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في موضعين ، وهما كالتالي :

■ في حرف الحاء ، وفيه قال : حرملة بن إياس ، ويقال : إياس بن حرملة ، ويقال : أبو حرملة ، والأول أشهر ، مقبول[٢] .

■ وفي الكنى : أبو حرملة الشيباني : اسمه إياس بن حرملة ، وقيل : حرملة بن إياس مجهول[٣] .

قلتُ : التناقض بين الحكمين ظاهر ، وأقرب الأقوال في حاله أنه مجهول الحال ، فقد روى عنه اثنان من الثقات ، ولكنه لم يوثق[٤] .

قلتُ : والأعجب من ذلك أن الحافظ ابن حجر قد يحكم على الراوي بحكمين متناقضين في موضع واحد ، مع إقراري بأن الأمر يحتاج إلى مزيد مراجعة لنسخ الكتاب المخطوطة ، فربّما كان ذلك سبق قلم ، أو خطأ غير مقصود مع أني قد اطلعت على أكثر من نسخة للتقريب ، والأمر كما ذكرت واقع في هذه النسخ ، ومن أولئك : عبدالله بن يونس الحجازي ، حيث قال في ترجمته : عبدالله بن يونس ، حجازي ، مجهول الحال ، مقبول ، من السادسة[٥] .

٥ - يختلف أيضاً حكم الحافظ ابن حجر على الراوي من كتاب إلى آخر له ، وهذا ممّا لايستبعد ، لاختلاف منهجية المؤلف من كتاب إلى آخر ، وقد يطلع المصنف على جديد ، فيضيفه إلى كتابه الجديد ، وعموماً فالاختلاف حاصل ، ومنه :

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٤٠/٤) ، (٥٧٣/٢٣) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٥٥) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٦٣٢) .

(٤) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٤١/٥) ، (٢٣٩/٣٣) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٣٠) .

حكمه على عبدالله بن عميرة ، فقد حكم عليه في التقريب بأنه مقبول[1] ، وحكم عليه في تعجيل المنفعة بأنه مجهول[2] .

٦ – يقع للحافظ وهم ونسيان ، وفاتته أشياء لم يذكرها ، وكان وهمه وغفلته في الأمور التالية :

أ – فات الحافظ ابن حجر إدراج بعض تراجم رواة الكتب الستة ، وقد ترجم لهم في تهذيب التهذيب[3] ، ومن أولئك :

■ ترجمة عبدالله بن الحكم البلوي ، وقد ترجم له في تهذيب التهذيب ، وأشار إليه في التقريب في ترجمة الحكم بن عبدالله ، فقال : الحكم بن عبدالله البلوي ، المصري ، وقيل : عبدالله بن الحكم ، وهو الصواب ، كما سيأتي ، ق[4] .

قلتُ : ولعل السبب في غفلته هذه أن في أثناء اختصاره لتهذيب التهذيب ، تجاوز الاسم في باب الحاء على أن يعيد الترجمة له في باب العين ، بعدما تأكد له صحة الاسم الثاني ، وكان قد ذكر هذا الراوي في باب الحاء في تهذيب التهذيب ، فلما جاء موضعه في التقريب لم يذكره نسياناً ؛ لأنه ليس له ذكر أصلاً في باب العين من تهذيب التهذيب .

ب – يحدث للحافظ ابن حجر الوهم في طبقة الراوي أو من أخرج حديث الراوي ، خاصة عند الراوي الذي تتكرر ترجمته ، ومن التراجم التي حدث فيها ذلك :

■ ترجمة بشر بن قرة التي تقدم الحديث عن اختلاف حكم الحافظ عليه في الموضعين ، حيث قال في الموضع الأول : من السادسة ، د[5] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣١٦) .

(٢) انظر : تعجيل المنفعة (ص ٤٠٨) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب (٥٧٦/١) في ترجمة الحكم بن عبدالله البلوي .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٥) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٢٤) .

وقال في الموضع الثاني : من الخامسة ، س[1] .

- كذلك ترجمة حرملة بن إياس ، فقد قال في الموضع الأول : من الرابعة[2] .
وقال في الموضع الثاني : من الثالثة[3] .

- في ترجمة عباد بن عباد بن علقمة المازني ، زاد المصري في نسبة الراوي[4] .
والصحيح أنه البصري[5] .

٧ - وهي ملاحظة عامة في الجرح والتعديل ، وهو أن يجمع للراوي بين أكثر من لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل ، كصدوق يخطئ ، وثقة يهم ، وصدوق له غرائب ، وفي ورود مثل هذا الألفاظ ما يجعل الباحث المتبدئ يلتبس عليه الأمر في حال الراوي .

وبعد فهذه أبرز الملاحظات على منهج الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - ، ومن كان مثل الحافظ ابن حجر فإنه لايستبعد أن يحدث له بعض الوهم والخطأ ، والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٥٥) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٥٥) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٦٣٢) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٩٠) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (١٤/١٣٢) .

المبحث الرابع

مدلول لفظ ((مقبول)) عند ابن حجر ، ومرتبته في التقريب ، ودرجة الموصوف بذلك حسب اصطلاح المؤلف ، مع ذكر ما يُتوصل إليه من خلال الدراسة عند غيره

لقد سبق الحديث عما اختص به الحافظ ابن حجر من اصطلاحات ، ذكرها في كتابه تقريب التهذيب ، ومن تلك الاصطلاحات التي أكثر الحافظ ابن حجر من استخدامها لفظ ((مقبول)) ، وقد تكرر هذا اللفظ في كثير من التراجم ، مِمَّا يشكل نسبة لايستهان بها من هذا الكتاب ، لذا كان من الواجب النظر في تعريف هذا المصطلح عند ابن حجر وغيره ، والبحث في مرتبته ، وعليه فسوف يكون الحديث عن هذا الموضوع مرتكزاً على النقاط التالية :

أ - دراسة المقبول عند الحافظ ابن حجر من حيث التعريف ، وشروطه فيه ومرتبته ودرجته .

ب - دراسة المقبول عند غير ابن حجر من أئمة هذا الشأن .

جـ - تساؤلات ترد حول هذا الموضوع .

[أ] - دراسة المقبول عند الحافظ ابن حجر :

تسلتزم دراسة المقبول عند الحافظ ابن حجر النظر في الأمور التالية :

١ - تعريف المقبول عند ابن حجر :

جعل الحافظ ابن حجر المقبول مرتبة من مراتب الجرح والتعديل ، وقال فيه : ((السادسة : من ليس له من الحديث إلاَّ القليل ، و لم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يُتابع))(١) .

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

فالمقبول عند الحافظ ابن حجر هو الراوي قل حديثه ، و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وتوبع على حديثه .

والقبول في أصل اللغة : مأخوذ من قبلت الخبر إذا صدقته ، وقَبِلَ الشيءَ : إذا أخذه ، والله عزّوجل يقبل الأعمال من عباده ويتقبلها ، قال تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا** ﴾[1] ، وقَبِلت الشيء قبولاً إذا رضيته ، والعمل المقبول هو الذي يُقابل بالبر والثواب ، ويقال للشاهد التي ترضى شهادته : مقبول الشهادة[2] .

وعليه فالمقبول في الحديث هو الذي يُرضى حديثه ويؤخذ به ، والراوي المقبول الذي نصّ عليه الحافظ هو من اجتمعت فيه الشروط السابقة .

ولفهم المزيد عن هذا الاصطلاح ، ينبغي النظر في حقيقة الشروط التي اشترطها الحافظ ابن حجر في المقبول وضوابطها ، وبيان ذلك بالتالي :

أولاً : اشتراط أن يكون الراوي قليل الحديث :

يتبين من خلال النظر في كتب الرجال ، وما اشترطوه في الرواة ، أو كشفوا عنه من أحوالهم – ومن أولئك الحافظ ابن حجر في مصنفاته الكثيرة – أنهم لم ينصوا على مصطلح محدد في تعريف أو تحديد القلة ، وهذا ما ينطبق على الحافظ ابن حجر في هذا الباب ، لذا كان من المفيد النظر في كتب الحافظ ابن حجر ، لمعرفة ما استخدم الحافظ ابن حجر هذا اللفظ فيه ، ومنها تقريب التهذيب ، وكان نتاج ذلك ما يلي :

- **النظر في تقريب التهذيب :**

من خلال البحث في كتاب تقريب التهذيب عمن صرح الحافظ ابن حجر بأنه قليل

---

(١) سورة الأحقاف : الآية رقم (١٦) .

(٢) راجع مادة ((قَبِل)) من غريب الحديث لابن قتيبة (١٤٤/٢) ، النهاية في غريب الحديث (١١٧/١) ، لسان العرب (٥٣٧/١١) ، (٦١٩/١١) .

الحديث ، تبين لي أنهم عدد قليل جداً ، خاصة إذا استثنينا منهم الصحابة - رضوان الله عليهم - فقد وقفت على ستة رواة فقط صرح الحافظ ابن حجر بأنهم قليلو الحديث ، لذا رأيت أنه من المفيد البحث في مروياتهم لعله يُمكن تحديد عدد بعينه ، يكون فاصلاً بين القلة والكثرة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصحيح أن لا علاقة بين الحكم على حال الراوي وبين عدد أحاديثه ، فقد يروى الراوي أحاديث قليلة ، وهو ثقة ، ويروي آخر أحاديث كثيرة ، وهو ضعيف ، وهؤلاء الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب بأنهم قليلو الحديث هم :

أ) - **سلم بن أبي الذيال** : قال الحافظ عنه في التقريب : « ثقة قليل الحديث »[1] ، وقد وقفت لهذا الراوي على عدد من الأحاديث :

١ - حديث أبي ذر - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « الكلب الأسود شيطان »[2] .

٢ - حديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لايجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبداً »[3] .

٣ - حديث عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا مساعاة في الإسلام »[4] .

٤ - حديث مرسل عن قتادة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي بأصحابه فجاء ضرير فتردى في بئر فضحك القوم فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذين ضحكوا أن

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٤٥) .

(٢) أخرج هذا الحديث مسلم (٤٧٣/٤) رقم (٥١٠) ، (٤) كتاب الصلاة ، (٥٠) باب قدر ما يستر المصلي .

(٣) أخرج هذا الحديث الحاكم في مستدركه (٢٠١/١) رقم (٣٩٥) ، (٢) كتاب العلم .

(٤) أخرج هذا الحديث الطبراني في المعجم الكبير (٤٩/١٢) رقم (١٢٤٣٨) .
والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٩/٦) ، كتاب الفرائض ، باب ميراث ولد الملاعنة .

يعيدوا الوضوء والصلاة[1] .

٥ – حديث عمران بن حصين والحكم الغفاري – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : « لا طاعة في معصية الله »[2] .

٦ – حديث جابر بن عبدالله وشهاب الأنصاري – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : « من ستر على مؤمن عورة فكأنّما أحيا ميتاً »[3] .

ولم أقف على أحاديث أخرى لهذا الراوي سوى ما سبق ، وقد روى آثاراً عن الحسن البصري .

ب) – **عبدالله بن غالب الحداني** : قال عنه الحافظ في التقريب : « صدوق قليل الحديث »[4] ، وقد وقفت لهذا الراوي على حديث واحد فقط ، حديث أبي سعيد الخدري – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : « خصلتان لاتجتمعان في مؤمن البخل وسوء الخلق »[5] .

قلتُ : ولم أقف له على غير هذا الحديث .

جـ) – **عبدالله بن معبد بن العباس بن عبدالمطلب** : قال عنه الحافظ في التقريب : « ثقة قليل الحديث »[6] ، وقد وقفت لهذا الراوي على حديثين فقط ، وهما :

---

(١) أخرجه هذا الحديث الدارقطني (١٦٣/١) كتاب الطهارة ، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها .

(٢) أخرج هذا الحديث البزار في مسنده (٨١/٩) رقم (٣٦١٤) .
والطبراني في المعجم الكبير (٢١١/٣) رقم (٣١٦٠) ، وفي (١٨٤/١٨) رقم (٤٣٢) .

(٣) أخرجه هذا الحديث الطبراني في المعجم الكبير (٣١٢/٧) رقم (٧٢٣١) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣١٧) .

(٥) أخرج هذا الحديث الترمذي (٣٠٢/٤) رقم (١٩٦٢) ، (٢٨) كتاب البر والصلة ، (٤) باب ماجاء في البخيل .
والطيالسي في مسنده (ص ٢٩٣) رقم (٢٢٠٨) ، وأبو يعلى (٥٥٨/١) رقم (١٣٢٣) .

(٦) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٢٤) .

١ – حديث عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – قال : كشف رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الستارة ، والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : ((أيها الناس ، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلاّ الرؤية الصالحة ، يراها المسلم أو تُرى له))[١] .

٢ – وهو أثر موقوف عن ميمونة – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – ، وفيه عن العباس بن عبدالله بن معبد عن أبيه قال : خرجت مع خالتي ميمونة ، فلبدت رأسي بعسل أو بغرا[٢] وأنا محرم ، فتنشر علي ، فسألتها ، فقالت : اغمس رأسك في الماء مراراً[٣] .

د) – **عبيد بن حنين المدني** : قال الحافظ ابن حجر عنه : ((ثقة قليل الحديث))[٤] ، وقد وقفت له على الأحاديث التالية :

١ – حديث عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وفيه سأل عمر بن الخطاب عن اللتين تظاهرتا من أزواج النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٥] – .

٢ – حديث أبي سعيد الخدري – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –

---

(١) أخرج هذا الحديث مسلم (٤٤٢/٤) رقم (٤٧٩) ، (٤) كتاب الصلاة ، (٤١) باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود .

وأبو داود (٥٤٥/١) رقم (٨٧٦) ، (٢) كتاب الصلاة ، (١٥٢) باب في الدعاء في الركوع والسجود .

والنسائي (١٨٩/٢) ، كتاب الصلاة ، باب تعظيم الرب في الركوع .

وابن ماجة (٣٥٦/٢) رقم (٣٩٤٥) ، (٣٠) أبواب تعبير الرؤيا ، (١) باب الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له .

(٢) **غرا** : هو المادة التي تلصق بها الأشياء ، وكان يتخذ من أطراف الجلود والسمك ، وفي الحديث ((لاتذبحها وهي صغيرة ، لم يصلب لحمها ، فيلصق بعضها ببعض كالغراء)) راجع مادة (غرا) من النهاية في غريب الحديث (٣٦٤/٣) ، لسان العرب (١٢١/١٥) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢١٣/٤) رقم (٣) ، كتاب الحج ، (٢٦) باب في المحرم يغتسل أو يغسل رأسه .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٧٦) .

(٥) أخرج هذا الحديث البخاري (٥٢٥/٨) رقم (٤٩١٣) ، (٦٥) باب التفسير ، (٢) باب ﴿ **تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ** ... ﴾ ، ومسلم (٣٤٠/١٠) رقم (١٤٧٩) ، (١٨) كتاب الطلاق ، (٥) باب في الإيلاء واعتزال النساء .

جلس على المنبر فقال : ((عبد خيّره الله بين أن يؤتيه زهرة الدنيا ، وبين ما عنده ...))[١] الحديث .

٣ – حديث أبي هريرة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وفيه قال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ، ثم لينزعه ، فإن في إحدى جناحيه داء ، والأخرى شفاء))[٢] .

٤ – حديث أبي هريرة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وفيه أقبلت مع رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فسمع رجلاً يقرأ (قل هو الله أحد الله الصمد) فقال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((وجبت)) الحديث[٣] .

قلتُ : وقد وقفت له على ما يقارب العشرة أحاديث أو يزيد ، وقد أخرج حديثه الجماعة .

هـ) – مُعَلَّى بن زياد القُرْدوسي : قال عنه الحافظ ابن حجر : ((صدوق قليل الحديث))[٤] ، وقد وقفت له على أحاديث عدة ، ومنها :

١ – حديث أم سلمة – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – ، وفيه أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : ((إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون ...))[٥] .

---

(١) أخرج هذا الحديث مسلم (١٥٨/١٥) رقم (٢٣٨٢) ، (٤٤) كتاب فضائل الصحابة ، (١) باب من فضائل أبي بكر الصديق – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

(٢) أخرج هذا الحديث البخاري (٤١٤/٦) رقم (٣٣٢٠) ، (٥٩) كتاب بدء الخلق ، (١٧) باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ، فإن في إحدى جناحيه داء ، وفي الأخرى شفاء .

وابن ماجة (٢٧٨/٢) رقم (٣٥٥٠) ، (٢٦) أبواب الطب ، (٣١) باب الذباب يقع في الإناء .

(٣) أخرج هذا الحديث (١٥٤/٥) رقم (٢٨٩٧) ، (٤٦) كتاب فضائل القرآن ، (١١) باب ماجاء في سورة الإخلاص .

والنسائي (١٧١/٢) كتاب الافتتاح ، باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٤١) .

(٥) أخرج هذا الحديث مسلم (٤٨٥/١٢) رقم (١٨٥٤) ، (٣٣) كتاب الإمارة ، (١٦) باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع ، وترك قتالهم ما صلوا ، ونحو ذلك . = =

٢ – حديث معقل بن يسار – رضي الله عنه – ، وفيه أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : ((العبادة في الهرج كهجرة إليّ))[1] .

٣ – حديث أبي بكرة – رضي الله عنه – ، وفيه قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : ((إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ، فقتل أحدهما صاحبه ، فالقاتل والمقتول في النّار ...))[2] .

٤ – حديث عائشة – رضي الله عنها – ، وفيه قالت : دعوات كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يكثر يدعو بها : ((يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك))[3] .

٥ – حديث أنس بن مالك – رضي الله عنه – ، وفيه قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : ((إن الله يؤيد هذا الدين بقوم لا خلاق لهم))[4] .

قلتُ : ولهذا الراوي أحاديث أخرى .

و) – **يحيى بن يحيى بن كثير الليثي** : قال الحافظ ابن حجر في التقريب : ((صدوق فقيه قليل الحديث))[5] .

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ، وتقريب التهذيب تمييزاً[6] ، وقد أشار إلى أنه كان يحدث بموطأ مالك ، و لم أقف له على أحاديث .

= وأبو داود (١١٩/٥) رقم (٤٧٦٠) ، (٣٤) كتاب السنة ، (٣٠) باب في قتل الخوارج .

(١) أخرج هذا الحديث مسلم (٢٩٩/١٨) رقم (٢٩٤٨) ، (٥٢) كتاب الفتن وأشراط الساعة ، (٢٦) باب فضل العبادة في الهرج .

والترمذي (٤٢٤/٤) رقم (٢٢٠١) ، (٣٤) كتاب الفتن ، (٣١) باب ماجاء في الهرج والعبادة فيه .

وابن ماجة (٣٧٦/٢) رقم (٤٠٣٣) ، (٣١) أبواب الفتن ، (١٤) باب الوقوف عند الشبهات .

وأحمد (٢٥/٥) .

(٢) أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده (٤٣/٥) .

(٣) أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده (٩١/٦) .

(٤) أخرج هذا الحديث الطبراني في المعجم الصغير (٥١/١) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٩٨) .

(٦) انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب (١٩٠/٦) .

قلتُ : استخدم الحافظ ابن حجر لفظ القلة أيضاً في كتبه الأخرى ، ومن ذلك :

١ – قوله عن معن بن محمد المدني : « مدني ثقة قليل الحديث »[١] .

٢ – قوله عن الحسن بن أبجر : « قليل الحديث »[٢] .

٣ – قوله عن شعيب بن زريق الكلفي : « بل هو تابعي قليل الحديث صدوق »[٣] .

٤ – قوله عن يعقوب بن أبي سلمة : « قليل الحديث جداً »[٤] .

ونظائر ذلك كثيرة في كتب الحافظ ابن حجر وغيره من المصنفين ، وممن كان يُكثر من ذلك ابن سعد في الطبقات .

قلتُ : والذي يظهر من النظر في مصطلحات العلماء في كتبهم ، والنظر في أحاديث الرواة الذين وصف الحافظ ابن حجر أحاديثهم بالقلة ، يتبين أنه لايُمكن وضع حد فاصل بين القلة والكثرة في الرواية ، بل الأمر نسبي ، مرتبط بطبقة الراوي ، ففي كل طبقة هنالك مُقِلٌّ ومُكثر ، ومن أوائل أولئك الصحابة ، فقد كان لأحدهم من الأحاديث المئات ، وليس للآخر سوى الحديث والحديثين ، وقد يكون الحكم على أحاديث راوٍ بعينه نسبة إلى حديث غيره ، فقد توصف أحاديث بعضهم بالقلة نسبة إلى غيرهم ، وتكون في نفس الوقت كثيرة ، بالنسبة إلى آخرين ، فمن يروي عشرة أحاديث فقط مثلاً ، تكون أحاديثه كثيرة لمن يروي حديثاً واحداً فقط ، لكنها تكون قليلة بالنظر إلى من يروي مائة حديث .

يُمكن كذلك ملاحظة الاختلاف بين من يمكث عمره وليس له إلاَّ الحديث والحديثين وبين من له مئات الأحاديث ، فمن يروي عشرة أحاديث مثلاً في حياته ، فإنها تعتبر قليلة بالنظر إلى أنه لم يروِ في حياته سوى هذه الأحاديث .

---

(١) انظر : فتح الباري (١/١١٧) .

(٢) انظر : لسان الميزان (٢/١٩٠) .

(٣) انظر : الإصابة (٢/١٧٢) .

(٤) انظر : تلخيص الحبير (١/٧٢) .

فالشاهد من كل هذا أن القلة والكثرة هي أمر نسبي ، ليس لها ضابط محدد ، وقد يحتج قائل بأن أقل الجموع مثلاً ثلاثة ، فيقع التسليم له بذلك ، لكن ذلك غير معتبر عند المحدثين ، فقد وصف البزار حديث سلمة بن أبي الذيال – الذي سبق تخريجه عن عمران بن حصين[1] – بأنه قليل ، حيث قال : « وهذا الكلام قد أخرجناه عن عمران من وجه آخر حسن ، وإنّما أعدناه هاهنا لمكان سلم بن أبي الذيال ؛ لأن سلماً لم يسند إلاّ خمسة أحاديث أو ستة ، فأردنا أن نخرجه عن سالم لعزة حديث سلم »[2] ؛ لذا فالذي ترجح عندي أنه لايوجد قاعدة لهذا الأمر ، يُمكن الحكم بناءً عليها بأن أحاديث الراوي قليلة أو كثيرة ، بل الأمر نسبي ، وقد كانت هذه صفة غالبة على من وصفه الحافظ ابن حجر بأنه مقبول .

ثانياً : اشتراط ألا يثبت في الراوي ما يُترك حديثه من أجله :

لقد اشترط الحافظ ابن حجر في الراوي المقبول ألا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، ولم يتحدث الحافظ ابن حجر عن حقيقة هذا الشرط ، ومراده به ، وعند النظر في هذا الشرط تتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية :

أ – ما مراد الحافظ ابن حجر بقوله في هذا الشرط : « ألا يثبت فيه » ؟ .

لم يفصح الحافظ عن المقصود بثبوت الترك في الراوي ، ولكن الذي يظهر أن مراده بذلك أن يرد القول الجارح في الراوي بالطريقة التي يعتد بها بهذا القول في جرحه ، مع الأخذ بعين الاعتبار النظر في قواعد الجرح والتعديل المعتبرة ، والاهتمام بقول من يُعتمد على قوله في الجرح والتعديل ، وقد سبق الحديث عن هذه النقاط[3] .

ب – ما المقصود بقول الحافظ ابن حجر : « ما يترك حديثه من أجله » ؟ .

---

(١) سبق تخريج حديث عمران بن حصين (ص ١٥٥) .

(٢) انظر : مسند البزار (٩/٨٢) .

(٣) انظر : الحديث عن مراتب الجرح والتعديل (ص ٣٩) .

لم يبين الحافظ ابن حجر عن مقصوده بالترك هنا ، والترك هنا يحتمل عدة معان ، وهي كالتالي :

المعنى الأول : وهو المعنى الذي اصطلح عليه أهل هذا الشأن في كتب المصطلح ، ومنهم الحافظ ابن حجر في كتبه في المصطلح ، وهو أن المتروك : ما يرويه من يتهم بالكذب على رسول الله – صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – ، أو أن يكون كذبه في كلام الناس خاصة ، ويُعرف به[1] .

المعنى الثاني : لقد خص الحافظ ابن حجر المتروك بمعنى ذكره في مراتب الجرح والتعديل ، فالمتروك عنده في التقريب : من لم يوثق البتة وضُعِّف مع ذلك بقادح »[2] .

المعنى الثالث : وهو معنى عام للترك ، المقصود به نبذ حديث الراوي ، وعدم الأخذ به ، وهو معنى دارج عند علماء الحديث في مختلف العصور ، يقال : تركوا حديثه ، إذا لم يأخذوا به ، ولم يلتفتوا إليه ، فالترك عند هؤلاء عام ، وأمثلته في كلام العلماء كثيرة ، ومنها :

■ قال عبدالرحمن بن مهدي لمحمد بن المثنى : احفظ عن الرجل الحافظ المتقن ، فهذا لايختلف فيه ، وآخر يهم ، والغالب على حديثه الصحة ، فهذا لايُترك حديثه ، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، وآخر يهم ، والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يُترك حديثه ، يعني لايحتج بحديثه[3] .

■ قال ابن أبي حاتم في معرض سرد أنواع الرواة : « ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ، ودلّسها بينهم ، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب ، فهذا يترك حديثه ، ويطرح روايته ، ويسقط ، ولايشتغل به »[4] .

---

(١) انظر : شرح نخبة الفكر (ص ٨٦) ، نزهة النظر (ص ١٠٢) ، تدريب الراوي (١/٢٩٥) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

(٣) انظر : الجرح والتعديل (٢/٣٨) .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (١/٧) .

■ قال الترمذي : « قال البخاري : ما أعرف لمالك رجلاً يروى عنه ، يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني ، قلتُ[1] : ما شأنه ؟ قال : عامة أحاديثه مقلوبة »[2] .

قلتُ : ونظائر ذلك كثيرة في كتب أهل العلم ، وقد أرادوا به عدم الأخذ بحديث الراوي ، وقد يكون ذلك لأكثر من سبب من أسباب الضعف ، كالوهم ، أو الخطأ ، أو الكذب ، أو قلب الأحاديث ، وغير ذلك ، فليس هذا متعلقاً بنوع من أنواع الضعف ، بل متعلق بالترك في اللغة .

بيان الراجح من هذه الأقوال :

يظهر من النظر في الأقوال السابقة ، وبعد النظر في هذا الشرط للحافظ ابن حجر أن الراجح من هذه الأقوال هو القول الثالث ، وهو أن المراد بالترك المتروك اللغوي ، وذلك للأسباب التالية :

١ – أن شرط الحافظ ابن حجر : « ما يترك حديثه من أجله » لفظ عام ، يشمل كل سبب يضعف الحديث ، وليس مختصاً بالاتهام بالكذب .

٢ – أنه قوله : « يثبت فيه » يعني ورود القول الثابت في جرح الراوي ، وهذا المعنى يرد في شتى فروع العلم الشرعي ، يقال في الفقه مثلاً : لم يثبت في هذه المسألة شيء ، أي لم يرد فيها ما يؤكد حكماً بعينه ، ومن ذلك :

■ ما نقل الحافظ ابن حجر في الفتح ، حيث قال : « ونقل الكرماني عن بعض أهل الشام أن البخاري بوّب الأبواب ، وترجم التراجم ، وكتب الأحاديث ، وربَّما بيّض لبعضها ليلحقه ، وعن بعض أهل العراق أنه تعمد بعد الترجمة عدم إيراد الحديث إشارة إلى أنه لم يثبت

(١) القائل هو الإمام الترمذي .

(٢) انظر : علل الترمذي للقاضي (ص ٢٧١) .

فيه شيء عنده على شرطه[1] ، قلت[2] : والذي يظهر أن هذا محله حيث لايورد فيه آية أو أثراً ، أمّا إذا أورد آية أو أثراً ، فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية ، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه))[3] .

■ جاء عنه أيضاً قوله في الصيام ، وقضاء الأيام التي أفطرها : ((ولكن إنّما يَقْوي ما احتج به إذا لم يصح في السنة دليل الإطعام ، إذ لايلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لايثبت بالسنة ، و لم يثبت فيه شيء مرفوع[4] ، وإنّما جاء فيه عن جماعة من الصحابة))[5] .

قلتُ : قوله : ((وإنّما جاء فيه عن جماعة من الصحابة)) دليل على أن المراد بالثبوت ، هو مجيء الدليل الثابت ، أو القول الثابت عن الصحابة ، من قولهم أو فعلهم .

فهذه بعض الأدلة من قول ابن حجر تدل على أن المراد من الثبوت ورود القول الثابت بأسبابه وشروطه ، وهذا أمر دارج في كتب العلم المتنوعة .

فإذا تأكد أن مراده هو ورود القول الجارح ، فهذا لايتفق مع وصف الراوي بالاتهام بالكذب ، ولا مع اصطلاح الحافظ ابن حجر في المتروك في المقبول ، إذ إن اصطلاحه في المتروك مقطوع عنده بثبوت الجرح فيه .

٣ – يؤيد هذا أيضاً ما جاء عن الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة ، حيث قال عن شيوخ عبدالله بن أحمد : ((قلت : حكم شيوخ عبدالله بن أحمد القبول ، إلاّ أن يثبت فيه جرح مفسر))[6] .

---

(١) أي : لم يرد عنده شيءٌ ثابت على شرطه .

(٢) القائل هنا هو ابن حجر .

(٣) انظر : فتح الباري (١/١٧١) .

(٤) أي : لم يرد فيه شيء مرفوع .

(٥) انظر : فتح الباري (٤/٢٢٤) .

(٦) انظر : تعجيل المنفعة (ص ٣٦٠) .

قلتُ : هذا القول يدل دلالة صريحة على أن الترك الذي قصده الحافظ ابن حجر هو ما كان بسبب قول جارح ورد في الراوي ، لكن من خلال عمل ابن حجر في هذا الكتاب يلاحظ أن الحافظ ابن حجر قد أغفل في تراجم المقبولين أمرين هامين :

الأول : ورود بعض تراجم المقبولين ، وقد انفرد عنهم واحد فقط ، وليس فيهم توثيق معتبر ، وهذا ما سمّاه المجهول في مصطلحاته ، ومع ذلك لم يسمهم مجاهيل ، فحتى مع عدم وجود قول جارح ، فلايُمكن إغفال تفرد أحد الرواة عن شيخه ، بل كان بعض المتفردين مجهول أو ضعيف ، ومن أولئك عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت الأنصاري ، وقد روى عنه إبراهيم ابن إسماعيل الأشهلي ، وهو ضعيف[1] .

الثاني : يغفل الحافظ ابن حجر في بعض التراجم أقوال معتبرة في بيان حال الراوي جرحاً أو تعديلاً ، ومن ذلك أول راوي في هذه الدراسة ، وهو عبدالله بن الحارث المكي ، حيث قال أبو حاتم عنه : شيخ لابأس ا هـ .

قلتُ : لم يعتبر الحافظ ابن حجر هذا القول عند حكمه على هذا الراوي[2] .

جـ - ما مقصود الحافظ ابن حجر بمتابعة الراوي على حديثه ؟ .

من المعلوم أن المتابعة عند أهل الاصطلاح هي : أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث مع الاتفاق في الصحابي[3] ، أو هو الحديث الذي يشارك رواته رواة الحديث الذي يظن أنه فرد ، سواء اختلف اللفظ أو اتحد ، مع الاتحاد في الصحابي والمعنى[4] .

فالظاهر من شرط الحافظ أنه يشترط أن يتابع الراوي المقبول على حديثه ، سواء كانت

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٨٧) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (١٤٥/٥) .

(٣) انظر : نزهة النظر (ص ٧٦) .

(٤) انظر : شرح نخبة الفكر (ص ٤٦) .

المتابعة تامة أو كانت قاصرة ، لكن الحافظ ابن حجر يرى أن التفريق بين المتابعة والشاهد ليس بالأمر المهم .

والشاهد هو : أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث ، مع الاختلاف في الصحابي[1] ، بل قد نص على ذلك صراحة ، حيث قال : « وقد يطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس ، والأمر فيه سهل »[2] .

وعند التطبيق يلاحظ أن الحافظ ابن حجر لم يفرق بينهما ، ففي هذه الرسالة رواة لم أقف لهم على متابعات ، بل على شواهد على أحاديثهم ، وعليه فالراجح أن الحافظ ابن حجر لم يرد المتابعة على معناها الاصطلاحي ، بل أراد مجرد المشاركة في رواية لفظ الحديث ، مع الإشارة إلى أن بعض الرواة لم يتابع على حديثه .

وبعد : فكان هذا استعراضاً لشروط الحافظ ابن حجر في المقبول ، وقد جرى البحث عن حقيقة تلك الشروط ، ومراد الحافظ ابن حجر بهذه الشروط .

أمّا مرتبة المقبول في الجرح والتعديل ، فهي آخر مرتبة من مراتب التعديل عنده[3] .

وقد أشار السيوطي إلى هذا اللفظ لابن حجر ، وجعله في المرتبة السادسة من مراتب التعديل[4] ، وحديث أصحاب هذه المرتبة يكتب حديثهم للاعتبار .

ويلاحظ من خلال النظر في كتب الحافظ ابن حجر الأخرى أنه قد ورد لفظ المقبول في تلك الكتب ، وله فيها استخدامات مختلفة ، ومن ذلك :

---

(١) انظر : شرح نخبة الفكر (ص ٤٩) .

(٢) انظر : نزهة النظر (ص ٨٠) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

(٤) انظر : تدريب الراوي (١/٣٤٥) .

أ - كتاب فتح الباري :

١ - قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عن راشد الحماني : « وراشد مقبول ، لكن الراوي عنه مجهول »(١) .

قلتُ : راشد الحماني هذا قال فيه أبو حاتم : صالح الحديث . وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق رُبَّمَا أخطأ(٢) . اهـ .

والظاهر أن قول ابن حجر : رُبَّمَا أخطأ ، كان بناءً على قول ابن حبان عن هذا الراوي في ثقاته : رُبَّمَا أخطأ ، وقد سبق أن الحافظ من عادته الجمع بين الأقوال المختلفة في نقد الراوي بقول واحد جامع للأقوال ، وعليه فقد أطلق المقبول هنا على الصدوق .

٢ - قوله عن قيس بن أبي حازم : « والمعتمد عليه أنه ثقة ثبت مقبول الرواية ، وهو من كبار التابعين »(٣) .

قلتُ : قال الحافظ ابن حجر عن هذا الراوي في التقريب : « ثقة »(٤) ، وهنا أطلق المقبول على الثقة الثبت .

ب - كتاب لسان الميزان :

١ - قال الحافظ ابن حجر : « أحمد بن عامر الطائي ، آخر دمشقي ، مقبول »(٥) .
قلتُ : لم أقف له على ترجمة .

٢ - وقال أيضاً في اللسان : « أبو عبدالله القرشي المصري ، وقيل : بالتصغير ، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وعنه شعيب بن أبي أيوب ، مقبول ، من السادسة »(٦) .

---

(١) انظر : فتح الباري (٧/١٢) .
(٢) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٩/١٦) ، تقريب التهذيب (ص ٢٠٤) .
(٣) انظر : فتح الباري (١٠/٤٣٤) .
(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٥٦) .
(٥) انظر : لسان الميزان (١/١٩٠) .
(٦) انظر : لسان الميزان (٧/٤٧٢) .

جـ - كتاب تلخيص الحبير :

قال الحافظ ابن حجر : « والواقدي إذا لم يخالف الأخبار الصحيحة ، ولا غيره من أهل المغازي ، مقبول في المغازي عند أصحابنا »[1] ، وقد حكم الحافظ عليه في التقريب بأنه متروك مع سعة علمه[2] .

د - كتاب طبقات المدلسين :

قال في هذا الكتاب عن إسماعيل بن عياش : « وحديثه عن الشاميين مقبول عند الأكثر »[3] .

قلتُ : وقد قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب : « صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم »[4] .

قلتُ : يلاحظ أن الحافظ ابن حجر قد أطلق لفظ المقبول فيما تقدم من كتبه على الثقة والضعيف ، مع اختلاف أقسامهما ، فقد أطلقه على مختلف المراتب .

[ب] - دراسة المقبول عند غير ابن حجر من أئمة هذا الشأن .

لعله من المفيد النظر في إطلاقات أئمة هذا الشأن لهذا اللفظ في كتبهم ، ومنهم :

[أ] - الإمام الذهبي :

لقد استخدم الذهبي هذا اللفظ في بعض كتبه ، وإن كان استخدامه له كان على نطاق ضيق ، ولم يكن متوسعاً في ذلك كابن حجر ، ومن المواضع الذي استخدم فيها هذا اللفظ ما يلي :

---

(١) انظر : تلخيص الحبير (٢/٢٩١) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٩٨) .

(٣) انظر : طبقات المدلسين (ص

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٠٩) .

١ – قال في السير عن راوي مسند السمرقندي : « وراوي مسنده شيخ مقبول ، لانعلم شيئاً من أمره »[١] .

٢ – قال في الميزان : « فأعلى العبارات في الرواة المقبولين ثبت حجة ، وثبت حافظ ، وثقة متقن ، وثقة ثقة ، ثم ثقة ، ثم مقبول ، ثم صدوق ، ولابأس به ، ... »[٢] .

قلتُ : جعل الذهبي المقبول في مرتبة بين الثقة والصدوق ، وهذا يعني أن المقبول صفة تعديل .

٣ – وقال أيضاً : « أحمد بن جعفر بن حمدان أبو بكر القطيعي ، صدوق في نفسه ، مقبول ، تغير قليلاً »[٣] .

٤ – قال عن أحمد بن زيدان المقري : « قلتُ : هذا رجل مجهول ، غير مقبول »[٤] .

٥ – قال في المغني : « إبراهيم بن نافع المكي عن عطاء ، صدوق مقبول »[٥] .

٦ – قال في المغني أيضاً : « أحمد بن جعفر القطيعي صدوق مقبول »[٦] .

٧ – وقال في الكاشف[٧] : « إسحاق بن جعفر الصادق ، ... ، مقبول »[٨] .

٨ – وقال أيضاً فيه : « إسحاق بن عبدالله بن أبي مليكة ، ... ، مقبول »[٩] .

٩ – وقال أيضاً : « إسماعيل بن عبيد بن رفاعة الزرقي ، ... ، مقبول لم يترك »[١٠] .

---

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (٤٨٧/١٤) .

(٢) انظر : ميزان الاعتدال (١١٤/١) .

(٣) انظر : ميزان الاعتدال (٢٢١/١) .

(٤) انظر : ميزان الاعتدال (٢٣٦/١) .

(٥) انظر : المغني في الضعفاء (٢٨/١) .

(٦) انظر : المغني في الضعفاء (٣٥/١) .

(٧) قلت : استخدم الذهبي المقبول في الكاشف في ثلاثة مواضع ، والمقبول عنده معتبر .

(٨) انظر : الكاشف (٢٣٥/١) .

(٩) انظر : الكاشف (٢٣٧/١) .

(١٠) انظر : الكاشف (٢٤٨/١) .

ب – أحمد بن حنبل :

قال أحمد بن حنبل : ((عبدالرحمن بن إسحاق المديني رجل صالح أو مقبول))[1] .

وقال أحمد بن صالح المصري : ((أحمد بن حنبل وعلي بن المديني لايرويان إلاّ عن مقبول))[2] .

قلتُ : عُرِف عن الاثنين حسن اختيارهما لشيوخهما .

قال ابن رجب : ((والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لايروي إلاّ عن الثقة ، فروايته عن إنسان تعديل له))[3] .

جـ – محمد بن عبدالله الحاكم :

١ – قال الحاكم عن بقية بن الوليد في المستدرك : ((فأمَّا بقية بن الوليد فإنه إذا روى عن المشهورين فإنه مأمون مقبول))[4] .

قلتُ : بقية بن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[5] .

٢ – وقال أيضاً في المستدرك : ((وأبو حاضر شيخ من أهل اليمن ، مقبول صدوق))[6] .
وقد قال عنه الحافظ في التقريب : ((صدوق))[7] .

قلتُ : ورد هذا اللفظ عند كثير من العلماء ، فمنهم من قصد به الثقة ، ومنهم من الصدوق ، ومنهم من قصد الضعيف المُتَابع ، وكان الذهبي من أكثر من استخدم هذا اللفظ

---

(١) انظر : الكامل في الضعفاء (٤/٣٠٠) .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب (٥/٧٦) .

(٣) انظر : شرح علل الترمذي (ص ٧٩) .

(٤) انظر : مستدرك الحاكم (١/٤٠٦) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٢٦) .

(٦) انظر : مستدرك الحاكم (١/٦٦٠) .

(٧) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٨٢) .

بعد الحافظ ابن حجر ، وقد جعله في مرتبة أعلى من مرتبة الصدوق ، فكان ذلك نصاً منه على أن لفظ المقبول من ألفاظ التعديل المعتبرة ، بينما جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل .

[جـ] - تساؤلات ترد حول هذا الموضوع :

بعد سوق هذه الأقوال والأمثلة على إطلاق المقبول من عدة علماء ، فإن هنالك تساؤلات وملاحظات يُمكن التنبه لها عند النظر في كتاب تقريب التهذيب لابن حجر ، وكذلك في الموصوفين بلفظ مقبول .

١ - يلاحظ في الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بلفظ « مقبول » عدة أمور تجتمع في كثير منهم ، ومنها :

(أ) - قلة الرواة عنهم ، فلاتجده يروي عن أحدهم إلاَّ الواحد والاثنين ، وقليل منهم من يكثر عنهم الرواة ، وبهذا الأمر ربَّمَا يدخل كثيراً منهم في قضية الجهالة ، كما سيتبين في من مثل هؤلاء ، ومن أمثلة ذلك عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت الأنصاري ، قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب : « مقبول »(١) .

فهذا الراوي لم يرو عنه سوى إبراهيم بن إسماعيل ابن أبي حبيبة الأشهلي ، وهو ضعيف(٢) . ولم يرد في عبدالله هذا قول معتبر جرحاً أو تعديلاً . ومع هذا التفرد فلم يصفه الحافظ ابن حجر بالجهالة ، وإن كان توبع على حديثه . وفي ظني أن وصفه بالجهالة ظاهر ، إلاَّ أن يكون مقصد الحافظ ابن حجر أن ينص أحد من النقاد المتقدمين على جهالته ، فهذا غير موجود في هؤلاء ، فغالب الموصوفين بمقبول في هذا الجزء من البحث ، والذين ظهر من أحوالهم أنهم مجاهيل ، لم ينص أحد من المتقدمين على جهالتهم .

وإن كان مصطلح الحافظ في المجهول ظاهر ، لكنه لم ينص فيه على أنه يجب أن يصف

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣١٠) .

(٢) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٢/٢) ، الكاشف (٢٠٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٨٧) .

النقاد الراوي بالجهالة ، بل قال : ((من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول))[1] .

ويرد على هذا أيضاً من وصفه الحافظ ابن حجر بمجهول ، وقد توافرت فيه أوصاف المقبول لماذا لم يَسِمْهُم الحافظ بالمقبول ، ومن أولئك :

■ سلمة بن عبدالله أو عبيدالله الخطمي ، فهذا الراوي قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب : ((مجهول))[2] ، وبالنظر إلى ترجمته يلاحظ أن قد انفرد عنه راوٍ واحد هو عبدالرحمن ابن أبي شميلة الأنصاري ، وعبدالرحمن هذا قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب : ((مقبول))[3] ، فعلى اصطلاح الحافظ ابن حجر في المقبول لايخلو حال سلمة من أحد أمرين :

الأول : أن يصف الحافظ ابن حجر هذا الراوي بأنه مقبول ؛ لأنه قليل الحديث ، ولم يرد فيه جرح أياً كان ، وهو متابع على حديثه ، إذ أن الراوي عنه – وهو ابن أبي شميلة – مقبول بمعنى أنه متابع على حديثه ، وحديثهما واحد ، فكيف حكم لأحدهما بأنه متابع ، والآخر لم يتابع .

الثاني : أن يبقى الحكم على سلمة هذا بأنه مجهول ، وعليه فإن عبدالرحمن بن أبي شميلة إمّا أن يصفه بوصف من أوصاف التعديل لذكر ابن حبان له في الثقات ، وقول ابن معين : ((مشهور)) ، و قول أبي حاتم : ((مشهور برواية حماد بن زيد عنه))[4] .

أو ينزله إلى درجة المستور أو مجهول الحال ، للاصطلاح الذي ذكره هو في مقدمة التقريب ، حيث قال : ((من روى عنه أكثر من واحد ، ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ :

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٤٧) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٤٢) .

(٤) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٧/١٧٥) ، تقريب التهذيب (ص ٣٤٢) .

مستور ، أو مجهول الحال »[1] ، على اعتبار على أنه ليس في قول ابن معين وأبي حاتم ما يدل على التعديل ، وعلى اعتبار أنه لايعتبر ذكر ابن حبان له في الثقات تعديلاً ، فإمّا أن يعتبر هذه الأمور تعديلاً فينبغي رفعه ، أو لايعتبرها فيصفه بجهالة الحال على اصطلاحه .

والسؤال هنا لِمَ لَمْ يصف الحافظ ابن حجر هذا الراوي - وهو سلمة - بأنه مقبول ، مع توافر شروط المقبول فيه ؟ .

وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها :

١ - أحمد بن عبدالله بن يوسف العرعري ، شيخ ابن ماجة : قال عنه ابن حجر في التقريب : « مستور »[2] ، وعند النظر في ترجمته يلاحظ أنه لم يرو عنه سوى ابن ماجة ، وليس فيه توثيق ولا جرح معتبر من المتقدمين[3] ، وعليه فإن حكم هذا الراوي بحسب مصطلحات ابن حجر في التقريب ، لايخرج عن أحد حكمين :

الأول : أن يُحكم عليه بأنه مجهول ، لأن المجهول عند ابن حجر : من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق . وهذا متحقق في حال هذا الراوي ، فلم يرو عنه غير ابن ماجة ، ولم يرد فيه أي نوع من أنواع التعديل .

الثاني : أن يُحكم عليه بأنه مقبول ، لتحقق شروط الحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي ، فليس لهذا الراوي سوى هذا الحديث ولم يرد فيه شيء من الجرح ، أياً كان نوعه ، ولهذا الراوي حديث واحد هو حديث عبدالله بن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - مرفوعاً : « العائد في هبته ، كالكلب يعود في قيئه »[4] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٧٤) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٨١) .

(٣) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٧٥/١) .

(٤) أخرج حديثه ابن ماجة في سننه (٥٢/٢) رقم (٢٤٠٨) ، (١٤) أبواب الأحكام ، (٣٨) باب الرجوع في الهبة .

وللحديث متابعات وشواهد صحيحة[1] ، وبهذا تكون قد تحققت فيه شروط المقبول .

أمّا وصفه بالمستور فهو غير متحقق كما في ترجمته ، فالمستور عند ابن حجر من روى عنه أكثر من واحد ، ولم يوثق ، فليس لهذا الراوي سوى ابن ماجة يروي عنه .

٢ – **إبراهيم بن إسماعيل الصائغ** : قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب : ((مجهول الحال))[2] ، وعند النظر في ترجمة هذا الراوي يلاحظ أنه لم يرو عنه سوى يحيى بن يحيى النيسابوري ، ولم يرد فيه ما يبين حاله من الجرح والتعديل ، وله حديث واحد ، وهو حديث عثمان بن عفان – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وفيه : ((من قال حين يمسي وحين يصبح ثلاث مرات : سبحان الله العظيم وبحمده ، لا حول ولا قوة إلاّ بالله ، لم يصبه شيء يضره))[3] ، وللحديث متابعات وشواهد[4] .

وعليه فحال هذا الراوي كحال الراوي السابق ، فإمّا أن يوصف بأنه مجهول ، حيث لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، وإمّا إنه مقبول ، لتحقق شروط الحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي .

---

(١) له متابعة قاصرة ، وقد أخرجها الترمذي (٥٩٣/٣) رقم (١٢٩٩) ، (١٢) كتاب البيوع ، (٦٢) باب ماجاء في الرجوع في الهبة .

وله شاهد من حديث عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وقد أخرجه : البخاري (٢٧٧/٥) رقم (٢٦٢١) ، (٥١) كتاب الهبة ، (٣٠) باب لايحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته .

ومسلم (٧١/١١) رقم (١٦٢٢) ، (٢٤) كتاب الهبات ، (٢) باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض ، إلاّ ما وهبه لولده وإن سفل .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٨٨) .

(٣) أخرج حديثه هذا النسائي في السنن الكبرى (٨/٦) رقم (٩٨٤٦) ، كتاب عمل اليوم والليلة ، (٣) باب لمن قال : لا حول ولا قوة إلاّ بالله .

(٤) للحديث متابعات عند أحمد في مسنده (٦٢/١ ، ٦٦) ، والترمذي (٤٣٤/٥) رقم (٣٣٨٨) ، (٤٩) كتاب الدعوات ، (١٣) باب ماجاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب .

٣ – **إبراهيم بن عبدالرحمن بن يزيد بن أمية المدني** : قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب : « مجهول »[١] ، وهذا الراوي قد انفرد بالرواية عنه سلم بن قتيبة ، فلم يرو عنه غيره ، فمن هذه الناحية ينطبق اصطلاح المجهول عند ابن حجر على هذا الراوي ، لأنه لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ، لكنه من جهة أخرى تنطبق عليه شروط الحافظ في المقبول .

فهذا الراوي ليس له سوى حديث واحد ، وهو حديث عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما – مرفوعاً : في ما كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يفعل إذا ودع رجلاً ، وكان يقول : « أستودعُ الله دينك وأمانتك وآخر عملك »[٢] ، ولم يثبت في الراوي قول جارح ، وقد توبع على حديثه[٣] ، فما المانع من أن يصفه بأنه مقبول ، خاصة وأنّ كثيراً من الرواة الموجودين في هذه الرسالة بهذه الصفة ، وقد أطلق عليهم ابن حجر لفظ « مقبول » .

قلتُ : والأمثلة على هذا الأمر كثيرة ، مِمَّا يوحي بشيء من الاضطراب في بعض مصطلحات الحافظ ابن حجر ، أو عدم تطبيقه لشروطه .

(ب) – يلاحظ في بعض رواة المقبول أنه قد ورد فيهم بعض الأقوال المعتبرة في بيان أحوالهم جرحاً أو تعديلاً ، ومع ذلك فلم يأخذ بها الحافظ ابن حجر في حكمه على هؤلاء الرواة ، وهذه الأقوال أو الأحكام على قسمين :

القسم الأول : أقوال منقولة من بعض ألفاظ الجرح والتعديل المعتبرة ، عن بعض أئمة الجرح والتعديل ، ومن ذلك :

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن الحارث بن أبزى ، قال أبو حاتم : شيخ لابأس به[٤] .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٩١) .

(٢) أخرج حديثه هذا الترمذي (٤٦٥/٥) رقم (٣٤٤٢) ، (٤٩) كتاب الدعوات ، (٤٤) باب ما يقول إذا ودّع إنساناً ، وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

(٣) للحديث متابعة قاصرة أخرجها الترمذي (٤٦٦/٥) رقم (٣٤٤٣) ، الموضع السابق ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث سالم .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٣٢/٥) .

ومع أن أبا حاتم من الموصوفين بالتشدد في الجرح والتعديل ، إلاَّ أنه قد عدّل هذا الراوي ، ومع هذا فإنّ الحافظ ابن حجر لم يعتمد قوله .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن رجاء الشيباني ، حيث قال أبو حاتم : مجهول[1] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن الزبير الباهلي ، حيث قال أبو حاتم : مجهول لايُعرف[2] .
وقال الدارقطني : شيخ بصري صالح[3] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن سعد البجلي ، حيث قال عنه دحيم : لا أعرفه[4] .
وقال أبو حاتم : مجهول[5] . وقال ابن حبان : يخطئ[6] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن سُليم الجزري ، حيث قال أبو حاتم عنه : شيخ ليس بالمشهور[7] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى الخزاعي ، قال عنه أحمد بن حنبل : حسن الحديث[8] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، حيث قال يحيى بن معين عنه : ما أعرفه[9] .

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال (٢/٤٢١) .
(٢) انظر : الجرح والتعديل (٥/٥٦) .
(٣) انظر : سؤالات البرقاني (ص ٣٩) .
(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٥/٢٠) .
(٥) انظر : الجرح والتعديل (٥/٩٤) .
(٦) انظر : ثقات ابن حبان (٧/٣٩) .
(٧) انظر : الجرح والتعديل (٥/٧٧) .
(٨) انظر : تهذيب الكمال (٥/١٩٤) .
(٩) انظر : تاريخ الدارمي (ص ١٧٩) .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن عبيدالله بن عمر بن الخطاب ، حيث قال أبو حاتم : لا أعرفه[1] .

■ ماجاء في ترجمة عبدالله بن عمر السعيدي ، حيث قال النسائي عنه : لا أعرفه[2] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن عمران التيمي ، حيث قال أبو حاتم عنه : شيخ[3] . وقال العقيلي : لايتابع على حديثه عن مالك بن دينار[4] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن عنبسة ، حيث قال أبو زرعة : مدني لا أعرفه إلاَّ في هذا الحديث[5] . وقال ابن معين : لما سُئل عنه : لا أدري[6] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن كثير بن جعفر ، قال يحيى بن معين عنه : صاحب مُعَمّيات ، ليس بشيء[7] . وقال ابن حبان : قليل الحديث ، كثير التخليط[8] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن محمد بن عبدالملك الرقاشي ، حيث قال عنه البخاري : فيه نظر[9] . وقال أبو حاتم : في حديثه نظر[10] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، حيث قال علي

---

(١) الجرح والتعديل (١٠٠/٥) .

(٢) انظر : سنن النسائي الكبرى (٢٣٥/٥) .

(٣) انظر : الجرح والتعديل (١٣٠/٥) .

(٤) انظر : ضعفاء العقيلي (٢٨٧/٢) .

(٥) انظر : الجرح والتعديل (١٣٢/٥) .

(٦) انظر : تاريخ الدوري (٣٢٤/٢) .

(٧) انظر : تهذيب الكمال (٤٦١/١٥) .

(٨) انظر : المجروحين لابن حبان (١٠/٢) .

(٩) انظر : التاريخ الكبير (١٨٩/٥) .

(١٠) انظر : الجرح والتعديل (١٥٧/٥) .

ابن المديني : هو وسط[1] . وقال الدارقطني : ثقة[2] .

■ ما جاء في ترجمة عبدالله بن المساور ، حيث قال عنه علي بن المديني : مجهول ، لم يرو عنه غير عبدالملك[3] .

قلتُ : هذه تراجم بعض الرواة الموصفين بلفظ « مقبول » في تقريب التهذيب ، وقد جاء في أحوالهم وصف بعضهم بالتعديل ، وآخرين بالجرح ، وكانت الأقوال فيهم معتبرة ، وفق ضوابط الجرح والتعديل ، ولم أقف على ما يصرف الناظر من أن يأخذ بها ، فلا أدري لماذا أغفلها الحافظ ابن حجر ، ولها نظائر أخرى في بقية الرواة الذين تم دراسة أحوالهم في هذه الرسالة ، فضلاً عن وجود ذلك في بقية الكتاب .

القسم الثاني : قوم ارتفعت عنهم الجهالة بالأسباب التي نص عليها علماء الحديث بأنها ترفع الجهالة عن الراوي[4] ، ولم يرد في بيان أحوالهم إلاَّ ذكر ابن حبان لهم في الثقات أو العجلي . وهم كثر في تقريب التهذيب ، وقد وصف الحافظ ابن حجر جُلّ هؤلاء بلفظ مقبول ، ولم يعتبر الحافظ ابن حجر فعل ابن حبان ، مع عدم وجود ما يعارضه ، معتمداً على ما قيل في تساهل ابن حبان في توثيق المجاهيل[5] .

قلتُ : والذي يظهر من فعل النقاد كالذهبي وابن حجر الاعتبار بذكر ابن حبان للراوي في الثقات في تعديل الراوي ، مع عدم وجود ما يعارضه من أقوال النقاد المعتبرين في جرح الراوي ، ومن أولئك :

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٦/٩٣) .

(٢) انظر : سؤالات البرقاني (ص ٢٢) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٦/١٢٠) .

(٤) **قلتُ** : ترتفع الجهالة برواية اثنين من الثقات المعروفين بالعلم .
قال ابن الصلاح : « وأقل ما يرتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم » .
انظر هذه المسألة : مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٤) ، المقنع لابن الملقن (١/٢٥٨) .

(٥) تقدم الحديث عن تساهل ابن حبان (ص ٦٥) .

أ – عند الذهبي :

١ – **ميمون بن الأصبغ بن الفرات النصيبي**[١] ، وقد روى عنه أكثر من ثلاثين راوياً ، فارتفعت عنه الجهالة ، وذكره ابن حبان في ثقاته ، قال عنه الذهبي في الكاشف : ثقة[٢] . وقد أخرج حديثه النسائي .

٢ – **عبد ربه بن خالد النميري**[٣] ، وقد روى عنه جماعة منهم ابن ماجة ، فارتفعت عنه الجهالة ، وذكره ابن حبان في ثقاته ، قال عنه الذهبي في الكاشف : صدوق[٤] . وقد روى له ابن ماجة .

٣ – **عبدالله بن عبدالمؤمن الأرحبي**[٥] ، وقد روى عنه جماعة منهم ابن ماجة ، فارتفعت عنه الجهالة ، وليس في بيان حاله إلاَّ ذكر ابن حبان له في الثقات ، قال عنه الذهبي في الكاشف : ثقة[٦] . وقد أخرج حديثه ابن ماجة .

٤ – **موسى بن جبير الأنصاري المدني**[٧] ، وقد روى عنه جماعة ، منهم الليث بن سعد ، وليس في بيان حاله سوى ذكر ابن حبان له في الثقات ، وقد ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة[٨] ، وقد روى له أبو داود والنسائي .

قلتُ : ولمثل هؤلاء نظائر كثيرة عند الذهبي في الكاشف .

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٩/٢٠٠) .

(٢) انظر : الكاشف (٢/٣١١) .

(٣) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٦/٤٧٥) .

(٤) انظر : الكاشف (١/٦١٩) .

(٥) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥/٢٤٥) .

(٦) انظر : الكاشف (١/٥٧٠) .

(٧) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٩/٤٢) .

(٨) انظر : الكاشف (٢/٣٠٣) .

ب – عند ابن حجر :

تكرر هذا الأمر عند الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ، ومن أولئك :

١ – عبدالله بن غالب الحداني البصري[١] ، وقد روى عنه جماعة منهم قتادة بن دعامة ، وذكره ابن حبان والعجلي في ثقاتيهما ، وترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق قليل الحديث[٢] ، وحديثه في الأدب المفرد للبخاري والترمذي .

٢ – سعيد بن حفص النفيلي[٣] ، روى عنه جماعة من الرواة ، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته ، وقال الحافظ ابن حجر عنه في التقريب : صدوق تغير في آخر عمره[٤] . وقد روى له النسائي .

٣ – محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب القرشي[٥] ، وقد روى له جماعة من الرواة ، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته ، قال الحافظ ابن حجر في التقريب عنه : صدوق[٦] . وقد روى له الأربعة .

٤ – محمد بن عبدالرحمن بن عرق الحمصي[٧] ، روى عنه جماعة من الرواة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب : صدوق[٨] ، وقد روى له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة ، وابن ماجة .

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤١٩/١٥) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣١٧) .

(٣) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٩٠/١٠) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٣٤) .

(٥) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٧٢/٢٦) .

(٦) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٩٨) .

(٧) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٦١٦/٢٥) .

(٨) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٩٢) .

٥ - **عبدالرحمن بن الحباب الأنصاري السّلمي**[١] ، وقد روى عنه اثنان فقط ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب : ثقة[٢] . وقد روى له النسائي .

قلتُ : ولهذا نظائر أيضاً في تقريب التهذيب ، وهذا ما اعتمدته في الرواة الذين اتصفوا بهذه الصفات ، فمن ارتفعت عنه الجهالة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، فحاله أقرب إلى التعديل ، وهنالك في التراجم ((موضوع الدراسة)) ، من حاله كحال هؤلاء الذين عدّلهم الذهبي وابن حجر ، ومنهم من وصفه الذهبي بأنه ثقة ، وقد قال عنه ابن حجر مقبول ، ومثل هؤلاء لاتجد الذهبي يذكرهم في ميزان الاعتدال ، وكذلك ابن حجر في لسان الميزان .

جـ - يلاحظ أيضاً أن الحافظ ابن حجر قد جمع في بعض الرواة المقبولين ، أكثر من صفة ، ومن ذلك :

١ - حسان بن أبِي وجزة ، قال الحافظ ابن حجر في التقريب عنه : مقبول ، له مراسيل[٣] .

٢ - خالد بن عبدالله بن حرملة المدلجي ، قال الحافظ ابن حجر عنه : مقبول ، من السادسة ، وكان يرسل[٤] .

٣ - دويد بن نافع الأموي ، قال الحافظ ابن حجر عنه : مقبول ، وكان يرسل[٥] .

٤ - شدّاد ، مولى عياض الجزري ، قال الحافظ ابن حجر عنه : مقبول يرسل[٦] .

---

(١) انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٨/١٧) .

(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٣٨) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٥٨) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ١٨٨) .

(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٠١) .

(٦) انظر : تقريب التهذيب (ص ٢٦٤) .

٥ – عبدالله بن يونس ، قال عنه الحافظ ابن حجر : مجهول الحال مقبول[١] .

٦ – عمار بن رزيق العامري ، قال الحافظ ابن حجر عنه : مقبول ، من السادسة ، يروي المراسيل[٢] .

٧ – عمار بن سعد السلهمي ، قال الحافظ ابن حجر عنه في التقريب : مقبول ، من السادسة ، وقد أرسل عن عمر[٣] .

٨ – فضيل بن فضالة الهوزني ، قال عنه الحافظ ابن حجر : مقبول أرسل شيئاً[٤] .

٩ – النزال بن عمار ، قال عنه الحافظ ابن حجر : مقبول ، أرسل عن ابن عباس[٥] .

١٠ – أبو الأحوص ، مولى بني ليث ، قال الحافظ ابن حجر عنه : مقبول ، من الثالثة ، لم يرو عنه غير الزهري[٦] .

قلتُ : ومع هذا فلم يصفه الحافظ بأنه مجهول .

١١ – أبو الوليد المكي ، قال عنه الحافظ ابن حجر : شيخ مقبول[٧] .

قلتُ : يظهر من فعل ابن حجر في هذه التراجم أنه قد وصفهم بصفات متناقضة ، ومن ذلك أنه يحكم على الراوي بأنه مقبول ، ومن شروطه فيه أن تكون أحاديثه قليلة ، ثم يقول إنه مُرسل ، أو له مراسيل ، فعليه فمثل هذا حاله إلى الضعف أقرب إذا الإرسال ضعف ، فيكف جمع بين التعديل والجرح .

---

(١) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٣٠) .
(٢) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٠٧) .
(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٠٧) .
(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٤٨) .
(٥) انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٦٠) .
(٦) انظر : تقريب التهذيب (ص ٦١٧) .
(٧) انظر : تقريب التهذيب (ص ٦٨٢) .

■ قال عن أحدهم مقبول ، ثم قال : لم يرو عنه غير الزهري ، وهذا تناقض بين الحكمين ، إذا الظاهر وصف الراوي بالجهالة ، بل جاء تضعيفه عن ابن معين(١) .

■ وصفه لعبدالله بن يونس ، بجهالة الحال ، وبأنه مقبول ، وفي هذا تناقض ظاهر ، وهذا كثير في هذه الرسالة ، إذ إن هنالك رواة وصفهم الحافظ ابن حجر بلفظ مقبول ، وجهالتهم ظاهرة من خلال النظر في تراجمهم .

د – من خلال دراسة لفظ المقبول ، يظهر لي أن المقبول عند الحافظ حال التطبيق ، مرتبة أعلى من التي وضعه فيها ، فقد قال في لسان الميزان : « ألف الحفاظ في أسماء المجروحين كتاباً كثيرة ، كل منهم على مبلغ علمه ومقدار ما وصل إليه اجتهاده ، ومن أجمع ما وقفت عليه في ذلك كتاب الميزان الذي ألفه الحافظ أبو عبدالله الذهبي ، وقد كنت أردت نسخه على وجهه ، فطال عليّ ، فرأيتُ أن أحذف منه من أخرج له الأئمة الستة في كتبهم ، أو بعضهم ، فلما ظهر لي ذلك استخرتُ الله تعالى وكتبتُ منه ما ليس في تهذيب الكمال ، وكان لي في ذلك فائدتان : إحداهما الاختصار والاقتصار فإن الزمان قصير والعمر يسير ، والأخرى أن رجال التهذيب إمّا أئمة موثوقون ، أو ثقات مقبولون ، وأمّا قوم ساء حفظهم و لم يطرحوا ، وإمّا قوم تركوا وجرحوا »(٢) .

ويدل له أيضاً قوله في تقريب التهذيب في ترجمة كنانة مولى صفية ، حيث قال عنه : « مقبول ، ضعفه الأزدي بلا حجة »(٣) ، وقوله في ترجمة معقل بن مالك الباهلي : « مقبول ، من العاشرة ، زعم الأزدي أنه متروك فأخطأ »(٤) .

قلتُ : بناء على ما تقدم من الحديث عن لفظ المقبول يُمكن الخروج بالخلاصة التالية :

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٧/٣٣) .

(٢) انظر : لسان الميزان (٤/١) .

(٣) انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٦٢) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٤٠) .

١ - أن لفظ المقبول عند غير ابن حجر يطلق على الرواة الذين يقال عن أحدهم ثقة أو صدوق ، كما تبين ذلك من أقوال النقاد في المقبول ، وذلك في اصطلاحاتهم .

٢ - أن المقبول عند الحافظ ابن حجر هو اصطلاح خاص به ، أراد به من اجتمعت فيه الشروط التي وضعها في المقبول ، وهذا عند الاصطلاح فقط ، وقد وُجد ذلك في كثير من التراجم .

٣ - يلاحظ أنه قد تحققت شروط الحافظ ابن حجر في المقبول في حال كثير ممن وصفهم بالمقبول ، لكن مع ذلك يظهر أنه مع تحققها إلاَّ أن أحوال الرواة متنوعة بين مراتب الجرح والتعديل ، فمقبول ابن حجر يدخل تحته الثقة ، والصدوق ، والضعيف ، والمجهول ، فلم يراعي الحافظ الدقة في اصطلاحاته عند تطبيقها ، والله أعلم .

* * *

الباب الثاني

من وصف بلفظ « مقبول » في تقريب التهذيب من غير رجال الصحيحين

[١] - (٣٢٦١) - بخ : عَبْدُاللّٰهِ بن الْحَارِث بن أَبْزَى المكِّي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن الحارث بن أبزى ، مكي ، مقبول ، من السابعة . بخ .

---

[١] - (بخ) - عبدالله بن الحارث بن أَبْزَى[١] ، المكي[٢] .

شيوخه : أمه رائطة بنت مسلم .

تلاميذه : محمد بن سنان ، ومعاذ بن هانئ ، وأبو سعيد مولى بني هاشم .

قال أبو حاتم : شيخ لا بأس به .

وقال الهيثمي[٣] بعد إيراده لحديث الراوي : رواه الطبراني وأبو يعلى والبزار ، ورائطة لم يوثقها أحد ، ولم يضعفها أحد ، وبقية رجال أبي يعلى ثقات .

روى له البخاري في الأدب المفرد ، وذكره ابن حجر في الطبقة السابعة[٤] .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٦٦/٥) ، الجرح والتعديل (٣٢/٥) ، تهذيب الكمال (٣٩١/١٤) ، تهذيب التهذيب (١١٨/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٢٩٩) ، خلاصة الخزرجي (ص ١٩٤) .

---

(١) **أَبْزَى :** بفتح الهمزة ، وسكون الموحدة ، بعدها زاي معجمة مفتوحة .

انظر : تبصير المنتبه (٣١/١) .

(٢) **المكّي :** بفتح الميم ، وكسر الكاف المشددة ، نسبة إلى مكة المكرمة شرّفها الله .

انظر : الأنساب (٣٧٦/٥) ، لب اللباب (٢٧٣/٢) .

(٣) نور الدين ، أبو الحسن ، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ، الإمام الحافظ ، ولد سنة ٧٣٥ هـ ، وتوفي سنة ٨٠٧ هـ .

انظر ترجمته في : أنباء الغمر (١٧٢/٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠) ، الضوء اللامع (٢٠٠/٥) ، لحظ الألحاظ (ص ٢٣٩) ، حسن المحاضرة (٣٦٢/١) .

(٤) أصحاب هذه الطبقة هم كبار أتباع التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

الحكم على الراوي :

من خلال النظر في ترجمة عبدالله بن الحارث بن أبزى السابقة يتبين ما يلي :

١ - روى جمع من الرواة عن عبدالله بن الحارث بن أبزى ، وهم ثقات ، فارتفعت عنه جهالة العين ، ومن هؤلاء : معاذ بن هانئ القيسي[(١)] ، وأبو سعيد مولى بني هاشم[(٢)] .

٢ - يتبين أيضاً مِمَّا سبق أن أبا حاتم - مع ما قيل في تشدده - قد عدَّل هذا الراوي ، فقال : « شيخ لا بأس به » ، وهذا تعديل معتبر ، وقد أشار الهيثمي إلى توثيقه توثيقاً عاماً ، فالذي يظهر من حال هذا الراوي أنه لابأس به ، وحديثه حسن .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن الحارث بأنه لا بأس به ، وبين حكم الحافظ ابن حجر بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ - الاختلاف مع الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر أن الراوي لا بأس به ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة إلى مرتبة أدنى من التعديل .

٢ - يتبين عند النظر في حال هذا الراوي ، ومدى تحقق شروط الحافظ ابن حجر في حاله ، ما يلي :

أ - تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في حال هذا الراوي ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

ب - تحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في أقوال النقاد على ما يفيد جرح الراوي .

---

(١) معاذ بن هانئ القيسي ، قال عنه الذهبي وابن حجر : ثقة .
انظر ترجمته في : الكاشف (٢٧٣/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٣٦) .
(٢) أبو سعيد مولى بني هاشم ، ثقة .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢١٧/١٧) ، الكاشف (٦٣٣/١) .

جـ - أمّا شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، فسيكون الحديث عنه عند تخريج الحديث ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لعبدالله بن الحارث يرويه عن أمه ، عند البخاري في الأدب المفرد ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١] - (١) - الأدب المفرد (ص ٢٤٥) رقم (٨٢٤) قال : حدثنا محمد بن سنان ، حدثنا عبدالله ابن الحارث بن أبزى ، قال : حدثتني أمي رائطة بنت مسلم ، عن أبيها ، قال : شهدت مع النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حُنيناً[(١)] ، فقال لي : « ما اسمك ؟ » ، قلتُ : غراب ، قال : « لا ، بل اسمك مسلم » .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (خ د ت ق) : **محمد بن سنان الباهلي** ، أبو بكر البصري ، العَوَقي .

روى عن : إبراهيم بن طهمان ، وعبدالله بن الحارث بن أبزى ، وهشيم بن بشير ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : ثقة .

وقال أبو حاتم : صدوق .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، روى له البخاري وأبو داود والترمذي ، وابن ماجة ، توفي سنة ٢٢٣ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٣٠٢/٧) ، سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٥٧) ، تهذيب الكمال (٣٢٠/٢٥) ، سير أعلام النبلاء (٣٨٥/١٠) ، تقريب التهذيب (ص ٤٨٢) .

---

(١) **غزوة حُنين** : وقعت هذه الغزوة في السنة الثامنة من الهجرة ، وكانت بين المسلمين وبين ثقيف وغطفان من هوازن ، في موضع بين مكة والطائف .

انظر بتصرف : السيرة النبوية لابن هشام (٤٣٧/٣) ، السيرة النبوية الصحيحة (٤٨٩/٢) .

(٢) – (بخ) : **عبدالله بن الحارث بن أبزى** ، لا بأس به ، تقدمت ترجمته (ص ١٨٥) .

(٣) – (بخ) : **رَائِطة بنت مسلم** ، بفتح الراء المهملة ، ثم ألف ، ثم همزة مكسورة ، بعدها طاء مهملة مفتوحة ، وقيل : ريطة ، والصحيح رائطة .

روت عن : أبيها مسلم القرشي .

وعنها : ابنها عبدالله بن الحارث بن أبزى .

انفرد ابنها عبدالله بن الحارث بالراوية عنها ، فلم يرو عنها غيره ، ولم أقف على ما يفيد في بيان حالها جرحاً أو تعديلاً ، وذلك في أقوال النقاد المتقدمين ، لذلك فإن أقرب الأقوال في حالها أنها مجهولة ، وحديثها ضعيف .

ترجم لها الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : لاتعرف .

وكذلك ترجم لها ابن حجر في التقريب ، فقال : لاتعرف .

قلتُ : الراجح أنها مجهولة ، وقد روى لها البخاري في الأدب المفرد ، ذكرها ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمتها في : تهذيب الكمال (١٧١/٣٥) ، ميزان الاعتدال (٦٠٦/٤) ، لسان الميزان (٥٢٥/٧) ، تقريب التهذيب (ص ٧٤٧) .

(٤) – **مسلم القرشي** ، الأزدي ، والد رائطة ، صحابي ، شهد حُنيناً مع النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

قال ابن عبدالبر : لا أدري من أي قريش هو .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٤٥٣/٣) ، أُسد الغابة (١٦٨/٥) ، الإصابة (٤١٧/٣) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة رائطة بنت مسلم .

قلتُ : لم أقف لهذا الحديث على متابعات أو شواهد ، وقد أخرج الحديث أيضاً من طريق عبدالله ابن الحارث :

الطبراني[1] (١٩/٤٣٣) ، رقم (١٠٥٠) ، فذكر بمثله ، وفيه قال : « أنت مسلم » .

والحاكم[2] في مستدركه (٤/٣٠٧) رقم (٧٧٢٧) ، كتاب الأدب ، وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي[3] .

وأبو يعلى[4] في مسنده (١٢/٢٣١) رقم (٦٨٤٠) .

والبزار[5] (٢/٤١٥) رقم (١٩٩٥) ، كما في كشف الأستار .

ومع عدم وقوفي على ما يتقوى به هذا الحديث من متابع أو شاهد ، إلاّ أنه ينبغي التنبيه على أمرين هامين دل عليهما الحديث ، وهما :

الأمر الأول : أن في الحديث إثبات الصحبة لمسلم القرشي ، ومع ذلك ؛ فليس في ثبوت الصحبة له ، وورود اسمه في الكتب التي عُنيت بذكر أسماء الصحابة ما يقتضي تصحيح حديثه .

الأمر الثاني : دلّ الحديث وغيره من الأخبار المشابهة على قضية أخرى ، وهي أنه كان من عادة الرسول – صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – تغيير اسم كل من تسمى باسم قبيح من أصحابه ، أو كان في اسمه مخالفة لما دلت عليه الشريعة الإسلامية ، وممن أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر[6] .

---

(١) سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، أبو القاسم الشامي ، صاحب المعاجم ، ولد سنة (٢٠٦) ، وتوفي سنة ٣٦٠ هـ .
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٣/٩٣٧) ، السير (١٦/١١٩) .

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه ، تقدمت ترجمته (ص ٦٦) .

(٣) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، أبو عبدالله ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣) .

(٤) أحمد بن علي بن المثنى التميمي ، أبو يعلى الموصلي ، محدث الموصل ، ولد سنة ٢١٠ هـ ، وتوفي سنة ٣٠٧ هـ .
انظر ترجمته في : العبر (١/٤٥١) ، الوافي بالوفيات (٧/٢٤١) ، مرآة الجنان (٢/٢٤٩) .

(٥) أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار ، ولد سنة نيف عشرة ومائتين ، صاحب المسند ، توفي سنة ٢٩٠ هـ .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٤/٣٣٤) ، سير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٤) ، شذرات الذهب (٢/٢٠٩) .

(٦) انظر بتصرف : فتح الباري (١٠/٥٩٣) .

ولهذه القضية ما يشهد لها من الأحاديث الصحيحة ومنها :

■ حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وفيه أن زينب بنت جحش - رضي الله عنها - كان اسمها بَرّة ، فقيل : تزكي نفسها ، فسماها الرسول - صلى الله عليه وسلم - : زينب .

وقد أخرج هذا الحديث :

البخاري (١٠/٥٩١) رقم (٦١٩٢) ، (٧٨) كتاب الأدب ، (١٠٨) باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه .

ومسلم (١٤/٣٦٧) رقم (٢١٤١) ، (٣٨) كتاب الآداب ، (٣) باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن .

وقال النووي[١] في شرحه للحديث : « وقد ثبتت أحاديث بتغييره - صلى الله عليه وسلم - أسماء جماعة من الصحابة ، وقد تبين العلة في النوعين ، وما في معناهما ، وهما : التزكية ، أو خوف التطير »[٢] .

وقد قال أبو داود في سننه بعد سوقه لأحاديث الباب : « وغَيَّرَ النبي - صلى الله عليه وسلم - اسم العاص ، وعزيز ، وعتلة ، وشيطان ، والحكم ، وغراب ... » ، ثم قال : « تركت أسانيدها للاختصار »[٣] .

وقال الترمذي بعدما ساق أحاديث الباب : « وفي الباب عن عبدالرحمن بن عوف ، وعبدالله بن سلام ، وعبدالله بن مطيع ، وعائشة ، والحكم بن سعد ، ومسلم ، ... »[٤] .

---

(١) يحيى بن شرف بن مُري بن حسن الحزامي ، أبو زكريا النووي ، تقدمت ترجمته (ص ٤٢) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/٣٦٧) .

(٣) انظر بتصرف : سنن أبي داود (٥/٢٤١) .

(٤) انظر بتصرف : سنن الترمذي (٥/١٢٣) .

ثم ساق حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يغير الاسم القبيح[1] .
وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى قصة مسلم القرشي عند إشارته للأحاديث في ذلك[2] .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن الحارث بن أبزى ، وبعد دراسة حديثه ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول ، يُمكن استخلاص ما يلي :

١ - الاختلاف مع الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، فقد ظهر من ترجمته ارتفاع الجهالة عنه برواية جمع من الثقات عنه ، وقد عدّله أحد أئمة الجرح والتعديل المعروفين بالتشدد ، وهو أبو حاتم ، وذلك يعني أن أقل ما يُمكن أن يحكم به على هذا الراوي أنه لا بأس به ، وحديثه حسن .

٢ - تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو قلة أحاديث الراوي ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ - تحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يرد في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في أقوال النقاد ما يفيد جرح الراوي .

٤ - لم أقف على ما يتقوى به حديثُ الراوي ، وإن كان للقضية التي دلّ عليه الحديث شواهد صحيحة ، والله أعلم .

***

(١) انظر بتصرف : سنن الترمذي (١٢٣/٥) رقم (٢٨٣٩) .
(٢) انظر بتصرف : فتح الباري (٥٩٣/١٠) .

[٢] – (٣٢٦٧) – (د) : عَبْدُاللهِ بن الْحَارِث الكندي .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن الحارث الكِنْدِي ، مقبول ، من الثالثة ، د .

---

[٢] – (د) – عبدالله بن الحارث الكندي[(١)] ، الأزدي[(٢)] ، المصري[(٣)] .

شيوخه : غرفة بن الحارث ، وعروبة التجيبـــي .

تلاميذه : حرملة بن عمران التجيبـــي .

ذكره ابن حبان في الثقات .

وقد أشار إلى ذلك الذهبي في الكاشف ، فقال : وُثِّقَ .

وترجم له في ميزان الاعتدال ، فقال : ما روى عنه غير حرملة بن عمران .

روى له أبو داود ، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة[(٤)] .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٥/٤٠) ، ثقات ابن حبان (٥/٢٦) ، تهذيب الكمال (١٤/٤٠٢) ، الكاشف (١/٥٤٤) ، ميزان الاعتدال (٢/٤٠٥) ، تهذيب التهذيب (٣/١٢٠) ، تقريب التهذيب (ص ٢٩٩) ، خلاصة الخزرجي (ص ١٩٤) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن الحارث الكندي ، يُمكن استنتاج ما يلي :

١ – تفرد حرملة بن عمران بالرواية عن عبدالله بن الحارث الكندي ، فلم يرو عنه غيره ، وقد نص الذهبي على ذلك في ميزان الاعتدال ، فقال : ((ما روى عنه غير حرملة بن عمران)) ، وفي قوله

---

(١) **الكِنْدي** : بكسر الكاف ، وسكون النون ، وكسر الدال المهملة ، نسبة إلى كندة ، وهي قبيلة مشهورة ، تفرقت في البلاد .

انظر : الأنساب (٥/١٠٤) ، لب اللباب (٢/٢١٥) .

(٢) **الأَزْدي** : بفتح الهمزة ، وسكون الزاي المعجمة ، وكسر الدال المهملة ، نسبة إلى أزد شنوءة .

انظر : الأنساب (١/١٢٠) ، لب اللباب (١/٥٠) .

(٣) **المِصْري** : بكسر الميم وسكون الصاد المهملة ، وكسر الراء المهملة ، نسبة إلى مصر ، البلد الشهيرة .

انظر : الأنساب (٥/٣١٠) ، لب اللباب (٢/٢٦٠) .

(٤) أصحاب هذه الطبقة هم الطبقة الوسطى من التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

هذا إشارة إلى وصف عبدالرحمن بن الحارث الكندي بالجهالة ، وقد أشار الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب إلى أن ابن القطان[(١)] قد جَهَّلَ عبدالرحمن بن الحارث .

٢ - جاء في بيان حال الراوي ذكرُ ابن حبان له في الثقات ، ولا اعتبار بفعله هذا ، مع عدم ارتفاع الجهالة عن الراوي ، إذ يُعد ذلك مِمَّا قيل في تساهل ابن حبان في التعديل ، وقد أشار غير واحد إلى أن من صنيع ابن حبان في الثقات ، ذِكْرُ من وجد البخاري قد سماه في التاريخ[(٢)] .

قلتُ : والذي يظهر أن الجرح في هذا الراوي راجح ، ولم ينص أحدٌ على توثيقه ، وقد قال الإمام السيوطي[(٣)] : ((وإن خلا عن التعديل ، قُبل الجرح فيه غير مفسر ، إذا صدر من عارف ؛ لأنه إذا لم يُعدل ، فهو في حيز المجهول ، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله))[(٤)] .

وهذا هو اختيار الحافظ ابن حجر[(٥)] .

وقال المعلمي[(٦)] : ((فالتحقيق أنِ الجرح المجمل يثبت به جرح من لم يُعدل نصاً ولا حكماً))[(٧)] .

قلتُ : فالذي يظهر من حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن الحارث الكندي بأنه مجهول ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

---

(١) علي بن محمد بن عبدالملك المغربي الفاسي ، أبو الحسن ابن القطان ، إمام علامة ، توفي سنة ٦٢٨ هـ .
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (١٤٠٧/٤) ، سير أعلام النبلاء (٣٠٦/٢٢) .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب (١٢١/٣) .

(٣) جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر الأسيوطي الشافعي ، تقدمت ترجمته (ص ٥٤) .

(٤) انظر : تدريب الراوي (٣٠٨/١) .

(٥) انظر : نزهة النظر (ص ٧٣) .

(٦) عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المُعَلمي اليماني ، تقدمت ترجمته (ص ٦٥) .

(٧) انظر : التنكيل (٦١/١) .

١ - مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، إذ ظهر لي وصف الراوي بالجهالة ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من مراتب الجرح إلى مرتبة دنيا من مراتب التعديل .

٢ - يلاحظ من خلال ما سبق في ترجمة عبدالله بن الحارث ، أنه ليس له سوى حديث واحد ، وهذا ما وقفت عليه ، وفي ذلك موافقة للشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ - فيما يتعلق بالشرط الثاني لابن حجر في المقبول ، وهو ألا يرد في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، ففي تحققه نظر ، إذ قد نقل الحافظ ابن حجر نفسه تجهيل ابن القطان له ، وقد أشار الذهبي إلى ذلك ، وعليه فقد انتقض شرط الحافظ ابن حجر الثاني في المقبول .

٤ - أمّا شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، فيمكن التحقق منه عند دراسة حديث الراوي .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي عند أبي داود ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٢] - (١) - سنن أبي داود (٢/٣٧٠) رقم (١٧٦٦) ، (٥) كتاب المناسك ، (١٩) باب في الهدي إذا عطب قبل أن يبلغ ، قال :

ثنا محمد بن حاتم ، ثنا عبدالرحمن بن مهدي ، ثنا عبدالله بن المبارك ، عن حرملة بن عمران ، عن عبدالله بن الحارث الأزدي ، قال : سمعتُ غرفة[١] بن الحارث الكندي : قال : شهدت رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حجه ، وأُتي بالبُدن ، فقال : ((ادعوا لي أبا حسن)) ، فدُعي له علي

(١) غَرَفَة : بفتح الغين المعجمة ، والراء المهملة ، والفاء المهملة .

انظر : تبصير المنتبه (٣/٩٤٢) .

- رضي الله عنه - ، فقال له : ((خذ بأسفل الحربة)) ، وأخذ رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - بأعلاها ، ثم طعنا بها في البُدن ، فلما فرغ ركب بغلته ، وأردف علياً - رضي الله عنه - .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (م د) : محمد بن حاتم بن ميمون البغدادي ، أبو عبدالله ، المعروف بالسمين .

روى عن : عبدالرحمن بن مهدي ، ووكيع بن الجراح ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم .

وعنه : مسلم ، وأبو داود ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

اختلف النقاد في حاله ، فقد قال ابن عدي ، والدارقطني : ثقة .

وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال يحيى بن معين : ((كذاب)) ، وقال في موضع آخر : ((يكذب)) .

وقال عمرو بن علي الفلاس : ليس بشيء .

وقد ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق ربُّمَا وَهِمَ .

قلتُ : يظهر من حال هذا الراوي رجحان قول من وثقه ، حيث لم يتبين سبب جرحه ، والمعلوم أن الجرح لايقبل إلاّ مفسّراً[(١)] .

ومِمَّا يؤكد ذلك أن الإمام مسلم - رحمه الله - قد أكثر من الرواية عنه ، فقد روى عنه ثلاثمائة حديث في صحيحه ، وعليه فالراجح في حاله أنه ثقة ، توفي سنة ٢٣٥ هـ .

انظر ترجمته في : سؤالات ابن محرز (٩٣/١) ، التاريخ الكبير (٧٠/١) ، ثقات ابن حبان (٨٦/٩) ، تهذيب الكمال (٢٠/٢٥) ، الكاشف (١٦٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٧٢) .

(٢) - (ع) - عبدالرحمن بن مَهْدي بن حسان بن عبدالرحمن العَنْبَري ، أبو سعيد البصري .

روى عن : سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وعبدالله بن المبارك ، وغيرهم .

---

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٧) .

وعنه : أحمد بن حنبل ، ومحمد بن حاتم البغدادي ، ومحمد بن بشار ، وغيرهم .

قال علي بن المديني : أعلم الناس بالحديث عبدالرحمن .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الحافظ الكبير ، والإمام العلم الشهير .

وقال عنه في سير أعلام النبلاء : الإمام الناقد المجوّد .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث .

قلتُ : مجمع على إمامته ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٩٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٧/٤٣٠) ، تذكرة الحفاظ (١/٣٢٩) ، السير (٩/١٩٢) ، تقريب التهذيب (ص ٣٥١) .

(٣) – (ع) – عبدالله بن المبارك بن واضح الحَنْظَلي ، التميمي ، أبو عبدالرحمن المروزي .

روى عن : حرملة بن عمران التجيبـي ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم .

وعنه : سفيان بن عيينة وهو من شيوخه ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وعبدالرزاق الصنعاني ، وغيرهم .

قال عبدالرحمن بن مهدي : الأئمة أربعة ، وذكر منهم عبدالله بن المبارك .

ترجم له المزي في تهذيب الكمال ، فقال : أحد الأئمة الأعلام ، وحفاظ الإسلام .

وترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام الحافظ العلامة ، شيخ الإسلام .

قلتُ : إمام روى له الجماعة ، توفي سنة ١٨١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٦/٥) ، تذكرة الحفاظ (١/٢٧٤) ، تقريب التهذيب (ص٣٢٠) .

(٤) – (بخ م د س ق) – حرملة بن عمران بن قُراد التُجِيبـي ، أبو حفص المصري .

روى عن : عبدالله بن الحارث الأزدي ، وعبدالرحمن بن شماسة المهري ، وعقبة بن مسلم ، وغيرهم .

وعنه : عبدالله بن المبارك ، والليث بن سعد الفهمي ، وعبدالله بن وهب ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين : ثقة .
ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .
وترجم له ابن حجر في تقريب التهذيب ، فقال : ثقة .

قلتُ : حرملة ثقة ، روى له البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجة .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥/٥٤٦) ، الكاشف (١/٣١٧) ، تقريب التهذيب (ص ١٥٦) .

(٥) – (د) – عبدالله بن الحارث الكندي ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ١٩٢) .

(٦) – غرفة بن الحارث الكندي ، أبو الحارث ، له صحبة .
سكن مصر ، قاتل مع عكرمة في حروب الردة .
انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣/٣٢٠) ، أُسد الغابة (٤/٣٣٧) ، الإصابة (٣/١٨٥) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن الحارث الكندي .
وقد ضَعَّفَ ابن حزم[(١)] الحديث أيضاً لجهالة عبدالله بن الحارث[(٢)] .

وللحديث شاهد من حديث جابر بن عبدالله – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وقد أُخرج حديثه في :

صحيح مسلم (٨/٤٢٠) رقم (١٢١٨) ، (١٥) كتاب الحج ، (١٩) باب حجة النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وفيه عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، قال : دخلنا على جابر بن عبدالله ، فذكر حج النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وفيه : ثم انصرف إلى المنحر ، فنحر ثلاثاً وستين بيده ، ثم أعطى علياً ، فنحر ما غبر ، وأشركه في هديه .

وسنن أبي داود (٢/٤٥٥) رقم (١٩٠٥) ، كتاب المناسك ، (٥٧) باب حجة رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وذكر مثل حديث مسلم .

---

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد الأندلسي ، تقدمت ترجمته (ص ٥٢) .
(٢) انظر : حجة الوداع (ص ٣٠٠) .

وسنن ابن ماجة (١٩١/٢) رقم (٣١١٠) ، (٢٠) أبواب المناسك ، (٨٤) باب حجة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

وله شاهد أيضاً من حديث علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وهو في :

مسند أحمد (١/١٥٩) ، وفيه عن علي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال : نحر رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بُدنه ، نحر بيده ثلاثين ، وأمرني فنحرت سائرها .

وفي سنن أبي داود أيضاً (٣٦٩/٢) رقم (١٧٦٤) ، (٥) ، كتاب المناسك ، (١٩) باب في الهدي إذا عطب قبل أن يبلغ . وهو من طريق محمد بن إسحاق ، وابن أبي نجيح .

قلتُ : بالنظر إلى حديث غرفة بن الحارث وشواهده ، يتبين أن هذه الأحاديث قد اتفقت على رواية قضية واحدة ، وهي اشتراك علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - مع الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في نحر الهدي ، أمَّا اشتراكهمَا في النحر بحربة واحدة ، ونحر علي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أكثر من رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وإرداف الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لعلي على بغلته ، فلم تثبت في الحديث الصحيح .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن الحارث الكندي السابقة ، وبعد دراسة حديثه ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - ثبوت جهالة عبدالله بن الحارث الكندي ، وذلك بتفرد حرملة بن عمران بالرواية عنه ، وفي ذلك مخالفة لحكم الحافظ ابن حجر في التقريب على هذا الراوي بأنه مقبول ، إذ قد رفعه الحافظ ابن حجر عن المرتبة التي يستحقها .

٢ - تحقّق شرطين من شروط الحافظ في المقبول في حال هذا الراوي ، وهما الشرط الأول والثالث .

٣ – لم يتحقق في حال هذا الراوي الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك من أجله ، فقد ورد وصفه بالجهالة ، وقد نقل الحافظ ابن حجر بعض تلك الأقوال ، كقول ابن القطان في تجهيل الراوي ، فلا أعلم لِمَ أهمله الحافظ ابن حجر ، والله أعلم .

***

[٣] - (٣٢٧٢) - (بخ د ت) : عَبْدُاللهِ بن حسان التميمي .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن حسان التَمِيمي ، أبو الجنيد العَنْبَري ، لقبه عِتْرِيس ، مقبول ، من السابعة ، بخ د ت .

---

[٣] - (بخ د ت) - عبدالله بن حسان[١] التَمِيمي[٢] ، أبو الجُنَيْد[٣] العَنْبَري[٤] .

شيوخه : حبان بن عاصم ، وجدتاه صفية ودُحيبة ابنتا عليبة .

تلاميذه : أحمد بن إسحاق الحضرمي ، والحسين بن معمر بن عمرو المازني ، وعبدالله بن رجاء الغُداني ، وعبدالله بن سوار العنبري القاضي ، وعبيدالله بن محمد بن عائشة ، وعفان بن مسلم ، وعلي بن عثمان اللاحقي ، وموسى بن إسماعيل ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو عبدالرحمن المقرئ ، وأبو عمر الحوضي ، وأبو عمر الضرير ، والبصريون .

لَمْ أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد في بيان حال الراوي جرحاً أو تعديلاً .

وقد ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

روى له البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود والترمذي ، ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٥/٧٣) ، الكنى لمسلم (ص ٩٦) ، سؤالات الآجري لأبي داود (١٢/٤) ، الجرح والتعديل (٤٠/٥) ، تهذيب الكمال (٤١٤/١٤) ، الكاشف (٥٤٥/١) ، تهذيب التهذيب (١٢٣/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٠) ، خلاصة الخزرجي (ص ١٩٤) .

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه أن اسمه هو عبدالله بن حسان بن حرملة .
انظر : تبصير المنتبه (٢٧٨/١) .

(٢) **التَمِيمي** : بفتح التاء ، وكسر الميمين ، وبينهما ياء ، نسبة إلى تميم .
انظر : الأنساب (٤٧٨/١) .

(٣) **الجُنَيد** : بضم الجيم المهملة ، وفتح النون ، بعدها ياء ، ثم دال مهملة .
انظر : تبصير المنتبه (٢٧٠/١) .

(٤) **العَنْبَري** : بفتح العين المهملة ، سكون النون ، ثم باء موحدة ، نسبة إلى بني العنبر بن تميم .
انظر : الأنساب (٢٤٥/٤) ، لب اللباب (١٢٣/٢) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن حسان العنبري ، يتبين ما يلي :

١ – أشار غير واحد من المحققين المتأخرين إلى أن ابن حبان قد ذكر هذا الراوي في ثقاته ، مع أن المزي لَمْ يشر إلى ذلك في تهذيب الكمال ، وكذلك الحافظ ابن حجر ، والذي يظهر أنه قد التبس عليهم بعبدالله بن حسان القردوسي[(١)] .

ومِمَّا يورد مثل هذا الالتباس اشتراك موسى بن إسماعيل التبوذكي[(٢)] في الرواية عنهما ، والصحيح أنهما مختلفان ، ومِمَّا يؤيد ذلك أيضاً إفراد الإمام البخاري[(٣)] كل راوٍ منهما بترجمة مستقلة ، والتفريق بينهما[(٤)] ، والله أعلم .

٢ – روى جماعة من الثقات[(٥)] عن عبدالله بن حسان العنبري ، فارتفعت عنه جهالة عينه ، ومنهم

(١) عبدالله بن حسان القردوسي ، أخو هشام القردوسي ، يروي عن كثير مولاهم عن عكرمة ، وعنه موسى بن إسماعيل .
انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٧٣/٥) ، الثقات (٣٣٧/٨) ، الأنساب (٤٦٩/٤) .

(٢) موسى بن إسماعيل التبوذكي ، أبو سلمة المنقري ، شيخ للبخاري ، ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة . وستأتي ترجمته مفصلة قريباً عند دراسة حديث عبدالله بن حسان .
وترجمته في : تهذيب الكمال (٢١/٢٩) ، الكاشف (٣٠١/٢) ، التقريب (ص ٥٤٩) .

(٣) التاريخ الكبير (٧٣/٥) .

(٤) أشار إلى ذلك الدكتور بشير عواد في تحقيقه لتهذيب الكمال (٤١٤/١٤) ، حيث ذكر أن ابن حبان قد ترجم لعبدالله بن حسان العنبري في كتاب الثقات ، بل أشار في مراجع الترجمة إلى تاريخ بغداد ، وذلك فيما يظهر غير صحيح فالذي في تاريخ بغداد (٤٠٦/٩) هو : عبدالله بن إبراهيم بن حسان الفلاس ، وكذلك فعل محمد عوامة في تحقيقه للكاشف (٥٤٥/١) ، ولعله ومن حذا حذوه قد خلطوا بينه وبين القردوسي الذي في الثقات ، فالله أعلم .

(٥) ومن أولئك الثقات موسى بن إسماعيل التبوذكي ، وستأتي ترجمته قريباً ، وأبو داود الطيالسي ، قال عنه الحافظ ابن حجر : ((ثقة حافظ)) .
انظر ترجمته في : تقريب التهذيب (ص ٢٥٠) .
وعبدالله بن سوار العنبري ، قال الحافظ ابن حجر عنه : ((ثقة)) .
انظر ترجمته في : تقريب التهذيب (ص ٣٠٧) .

أحمد بن إسحاق[1] ، وعبدالله بن سوار العنبري[2] ، وغيرهما .

وأمّا حاله فقد وثقه الذهبي في الكاشف ، لذا فإن أقرب الأقوال في حاله أنه ثقة .

ولَمْ أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد في بيان حال هذا الراوي ، لكن قول الذهبي في تعديله معتبر ، وهو إمام من أئمة هذا الشأن المعتبرين .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن حسان العنبري ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول ، يتبيّن ما يلي :

١ - مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر توثيق عبدالله بن حسان العنبري ، بينما أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة إلى مرتبة أدنى من التعديل .

٢ - يظهر من الترجمة لهذا الراوي أن شرط الحافظ ابن حجر الأول في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، متحقق في حال هذا الراوي ، فقد وقفت للراوي على عدة أحاديث ، يُمكن وصفها بالقلة .

٣ - يلاحظ أيضاً تحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في حال هذا الراوي على ما يفيد جرح الراوي .

٤ - فيما يتعلق بالشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على مروياته ، فيمكن التحقق منه عند دراسة مروياته .

(١) أحمد بن إسحاق الحضرمي ، ثقة ، هذا ما ترجم به له الذهبي وابن حجر .
انظر ترجمته في : الكاشف (١/١٩٠) ، تقريب التهذيب (ص ٧٧) .

(٢) عبدالله بن سوار العنبري ، ثقة ، كما ترجم به له الذهبي وابن حجر .
انظر ترجمته في : الكاشف (١/٥٦٠) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٧) .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على عدة أحاديث لعبدالله بن حسان العنبري ، وتخريجها كالتالي :

١ - الحديث الأول : وهو حديث صفية ودحيبة ابنتي عليبة عند أبي داود ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٣] - (١) - سنن أبي داود (٣/٤٥١) رقم (٣٠٧٠) ، (١٤) كتاب الخراج والإمارة والفيء ، (٣٦) باب في إقطاع الأرضين ، قال :

حدثنا حفص بن عمر ، وموسى بن إسماعيل ، المعنى واحد ، قالا : حدثنا عبدالله بن حسان العنبري ، حدثتني صفية ودحيبة ابنتا عليبة - وكانتا ربيبتي قيلة بنت مخرمة - ، وكانت جدة أبيهما ، أنها أخبرتهما ، قالت : قدمنا على رسول الله - صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - ، قالت : تقدم صاحبي - تعنى حريث بن حسان ، وافد بكر بن وائل - فبايعه على الإسلام عليه وعلى قومه ، ثم قال : يا رسول الله ، اكتب بيننا وبين بني تميم بالدهناء[١] ، ألا يجاوزها إلينا منهم أحد إلاَّ مسافراً أو مجاوراً ، فقال : « اكتب له يا غلام بالدهناء » ، فلما رأيته قد أمر له بها شُخِصَ بي[٢] ، وهي وطني وداري ، فقلت : يا رسول الله إنه لم يسألك السَّوية من الأرض إذ سألك ، إنَّما هي هذه الدهناء ، عندك مُقَيَّدُ[٣]

(١) **الدَّهْنَاء** : بفتح الدال المهملة المشددة ، وسكون الهاء ، بعدها نون مفتوحة ، وهي سبعة أجبل من الرمل في عرضها ، وقيل : هي أكثر بلاد الله كلأً ، مع قلة أعذاء وماء ، وإذا أخصبت الدهناء ربَّعت العرب كلها لسعتها وكثرة شجرها .

انظر : معجم البلدان (٢/٥٦٠) .

(٢) **شُخِصَ بي** : أي أتاني ما يقلقني ، يقال للرجل إذا أتاه أمر يقلقه قد شُخِصَ به .

راجع مادة « شخص » من : غريب الحديث للهروي (٣/٥٨) .

(٣) **مُقَيَّد** : أي مرعى الجمل ومسرحه ، فهو لايبرح منه ولايتجاوز .

انظر : معالم السنن للخطابي - مع السنن - (٣/٤٥٢) .

الجمل ، ومرعى الغنم ، ونساء بني تميم وأبناؤها وراء ذلك ، فقال : ((أمسك يا غلام ، صدقت المسكينة ، المسلم أخو المسلم يسعهما الماء والشجر ، ويتعاونان على الفتّان[1])) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (د) - حفص بن عمر ، أبو عمر الضرير البصري .

روى عن : جرير بن خازم ، وحماد بن سلمة ، وعبدالله بن حسان العنبري ، وغيرهم .

وعنه : أبو داود ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم بن عبدالله الكجي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق ، صالح الحديث ، عامة حديثه يحفظه .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق عالم .

قلتُ : هو صدوق ، روى له أبو داود ، توفي سنة ٢٢٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٥/٧) ، الكاشف (٣٤٢/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٧٣) .

(٢) - (ع) - موسى بن إسماعيل المنقري ، مولاهم ، أبو سلمة التبوذكي ، البصري .

روى عن : حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وعبدالله بن حسان العنبري ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، وأبو داود ، وإبراهيم بن إسحاق الحربي ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : ثقة .

ووثقه كذلك محمد بن سعد ، وأبو حاتم ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة ثبت .

قلتُ : متفق على توثيقه ، روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٢٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢١/٢٩) ، الكاشف (٣٠١/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٤٩) .

(٣) - (بخ د ت) - عبدالله بن حسان العنبري ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٠٠) .

---

(١) **الفتّان** : وهو الشيطان ، سمي بذلك لأنه يفتن عن الحق .
راجع مادة ((فتن)) من غريب الحديث (٥٨/٣) .

(٤) - (بخ د ت) - **صفية بنت عُلَيْبَة ، جدّة عبدالله بن حسان العنبري .**

روت عن : جدها حرملة بن عبدالله العنبري ، وعن جدة أبيها قيلة بنت مخرمة .

وعنها : عبدالله بن حسان العنبري ، وكثير بن قيس بن الصلت العنبري .

ذكرها ابن حبان في الثقات .

وأشار إليها الذهبي في ميزان الاعتدال ، في قسم المجهولات .

قلتُ : والذي يظهر أن هذا هو الراجح في حالها ، إذ لم ترتفع عنها جهالة عينها ، حتى يقبل ذكر ابن حبان لها في الثقات ، ويعمل به ، فقد روى عنها اثنان ، أحدهما مجهول ، وهو كثير من قيس بن الصلت[(١)] ، فتبقى على جهالتها ، ويكون حديثها ضعيفاً .

روى لها : البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود ، والترمذي ، ذكرها ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمتها في : ثقات ابن حبان (٤٨٠/٦) ، تهذيب الكمال (٢١٧/٣٥) ، الكاشف (٥١٢/٢) ، ميزان الاعتدال (٦٠٨/٤) ، تقريب التهذيب (ص ٧٤٩) .

(٥) - (بخ د ت) - **دُحَيْبَة بنت عُلَيْبَة العنبرية ، جدة عبدالله بن حسان .**

روت عن : جدها حرملة بن عبدالله العنبري ، وجدة أبيها قيلة بنت مخرمة .

وعنها : عبدالله بن حسان العنبري ، وكثير بن قيس بن الصلت العنبري .

ذكرها ابن حبان في الثقات .

وقد ذكرها الذهبي في المجهولات في ميزان الاعتدال ، والقول فيها كالقول في صفية السابقة ، فهي أيضاً مجهولة ، وحديثها ضعيف .

روى لها البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود ، والترمذي ، ذكرها ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمتها في : ثقات ابن حبان (٢٩٥/٦) ، تهذيب الكمال (١٦٨/٣٥) ، الكاشف (٥٠٧/٢) ، ميزان الاعتدال (٦٠٦/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٧٤٦) .

---

(١) لم أقف له على ترجمة .

(٦) – **قَيْلَة بنت مخرمة الغنوية** ، وقيل : العنزية ، وقيل : التميمية ، وهي العنبرية ، لها صحبة ، وقد هاجرت إلى النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

انظر ترجمتها في : الاستيعاب (٤/٤٥٩) ، أُسد الغابة (٧/٢٤٥) ، الإصابة (٤/٣٩١) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة صفية ودحيبة ابنتي عليبة ، فهما مجهولتان ، وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد : « رواه الطبراني ، ورجاله ثقات »[١] .

وقال ابن عبدالبر[٢] : « وقد شرح حديثها أهل العلم ، فهو حديث حسن »[٣] .

والحديث أيضاً في :

جامع الترمذي (٥/١١١) رقم (٢٨١٤) ، (٤٤) – كتاب الأدب ، (٥٠) – باب ما جاء في الثوب الأصفر ، فذكر بمثله مختصراً ، وقال أبو عيسى : حديث قيلة لانعرفه إلاّ من حديث عبدالله ابن حسان .

وأخرجه أيضاً في الشمائل (ص ٣٢) ، (٨) باب ماجاء في لباس رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بسنده مختصراً .

ومعجم الطبراني الكبير (٢٥/٧) رقم (١) ، فذكر بنحوه في حديث طويل من طريق حفص بن عمر ، وعبدالله بن سوار العنبري ، وعفان بن مسلم ، وعبدالله بن رجاء الغداني ، وعبيدالله بن محمد بن عائشة التيمي ، كلهم عن عبدالله بن حسان العنبري .

قلتُ : ولم أقف لهذا الحديث على متابعات أو شواهد .

---

(١) مجمع الزوائد (٥/١٣٤) .

(٢) يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري ، أبو عمر القرطبي ، ولد سنة ٣٦٨ هـ ، قال عنه الحميدي : « أبو عمر فقيه حافظ مكثر » ، توفي سنة ٤٦٣ هـ .

انظر ترجمته في : جذوة المقتبس (٢/٥٨٦) ، الصلة (٣/٩٧٣) ، تذكرة الحفاظ (٣/١١٢٨) .

(٣) الاستيعاب (٤/٤٥٩) .

الحديث الثاني :

وهو حديث حرملة بن عبدالله العنبري عند البخاري في الأدب المفرد ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤] – (٢) – الأدب المفرد (ص ٧٥) ، رقم (٢٢٢) ، (١٤) باب أهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة ، قال :

حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا عبدالله بن حسان ، قال : حدثنا حبان بن عاصم – وكان حرملة أبا أمه – فحدثتني صفية ابنة عليبة ، ودحيبة ابنة عليبة – وكان جدهما حرملة أبا أبيهما – أنه أخبرهم عن حرملة بن عبدالله ، أنه خرج حتى أتى النبي – صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – فكان عنده حتى عرفه النبي – صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – فلما ارتحل قلت في نفسي : والله لآتينّ النبي – صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – حتى أزداد من العلم ، فجئت أمشي ، حتى قمت بين يديه ، فقلتُ : ما تأمرني أعمل ، قال : ((يا حرملة ، ائت المعروف ، واجتنب المنكر ، وانظر ما يعجب أذنك أن يقول لك القوم إذا قمت من عندهم ، فأته ، وانظر الذي تكرهه ، أن يقول لك القوم إذا قمت من عندهم ، فاجتنبه)) ، فلما رجعت تفكرت فإذا هما لم يدعا شيئاً .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – موسى بن إسماعيل التبوذكي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٢٠٤) .

(٢) – (بخ د ت) – عبدالله بن حسان العنبري ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٠٠) .

(٣) – (بخ) – حبّان بن عاصم التميمي العنبري ، البصري .

روى عن : جده لأمه حرملة بن عبدالله التميمي .

وعنه : عبدالله بن حسان العنبري .

ذكره ابن حبان في الثقات .

وترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : لايدرى من هو .

قلتُ : والذي يظهر رجحان وصفه بالجهالة ، إذ قد روى عنه راوٍ واحد فقط ، فلاينتفع بذكر ابن حبان له في الثقات ، إذ يُعد ذلك من تساهل ابن حبان في التعديل .

روى له البخاري في الأدب المفرد ، ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٣/٨٩) ، الجرح والتعديل (٣/٢٦٩) ، ثقات ابن حبان (٦/٢٤٠) ، تهذيب الكمال (٥/٣٣٨) ، ميزان الاعتدال (١/٤٤٩) ، تهذيب التهذيب (١/٤٢٦) ، تقريب التهذيب (ص ١٤٩) .

(٤) - (بخ) صفية بنت عليبة ، مجهولة ، تقدمت ترجمتها (ص ٢٠٥) .

(٥) - (بخ) دحيبة بنت عليبة ، مجهولة ، تقدمت ترجمتها (ص ٢٠٥) .

(٦) - (بخ) عُليبة بن حرملة بن عبدالله التميمي العنبري .

روى عن : أبيه حرملة بن عبدالله التميمي .

وعنه : ابنه ضرغامة بن عليبة ، وابنتاه صفية ودحيبة .

ذكره ابن حبان في الثقات .

قلتُ : والذي يظهر من حاله أنه مجهول ، فكل من روى عنه مجاهيل ، فلاينتفع بروايتهم عنه ، وهذا هو الراجح في حاله ، ويكون حديثه ضعيفاً .

روى له البخاري في الأدب المفرد(١) .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٧/٨٧) ، الجرح والتعديل (٧/٤٠) ، ثقات ابن حبان (٥/٢٨٤) ، تعجيل المنفعة (ص ٢٩٣) .

---

(١) ليس فيما ورد من نص الحديث عند الإمام البخاري في الأدب المفرد ما يفيد في ذكر اسمه ، لكن أشار الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة إلى أن حديثه عن أبيه في الأدب المفرد .

انظر بتصرف : تعجيل المنفعة (ص ٢٩٣) .

(٧) – **حرملة بن عبدالله بن إياس التميمي ، العنبري ، يُعد في البصريين .**

قال أبو حاتم : له صحبة .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١/٣٩٧) ، أُسد الغابة (١/٤٧٥) ، الإصابة (١/٣٢٠) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناده هذا الحديث ضعيف جداً ؛ لأن فيه أربعة مجاهيل .

قلتُ : وقد تابع ضرغامة بن عليبة أختيه صفية ودحيبة في الرواية عن أبيه ، وقد أخرج هذه المتابعة : أحمد في مسنده (٤/٣٠٥) ، قال :

ثنا روح ، ثنا قرة بن خالد ، عن ضرغامة بن عليبة بن حرملة العنبري ، قال حدثني أبي ، به ، فذكر بمثله .

أ – رجال إسناد المتابعة :

(١) – (ع) – **روح بن عبادة بن العلاء بن حسان بن عمرو القيسي ، أبو محمد البصري .**

روى عن : سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وقرة بن خالد ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن دينار ، وأحمد بن حنبل ، وأبو خيثمة زهير بن حرب ، وغيرهم .

قال يعقوب بن شيبة : كان سرياً مرياً ، كثير الحديث جداً ، صدوقاً .

وكذلك قال يحيى بن معين وغيره .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فاضل ، له تصانيف .

قلتُ : ثقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٠٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٩/٢٣٨) ، الكاشف (١/٣٩٨) ، تقريب التهذيب (ص ٢١١) .

(٢) – (ع) – **قُرّة بن خالد السدوسي ، أبو خالد ، ويقال : أبو محمد البصري .**

روى عن : الحسن البصري ، وضرغامة بن عليبة ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وغيرهم .

وعنه : روح بن عبادة ، وزيد بن الحباب ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم .

قال يحيى بن سعيد : كان قرة بن خالد عندنا من أثبت شيوخنا .

وقد وثقه كذلك أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثبت عالم .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ضابط .

قلتُ : ثقة روى له الجماعة ، توفي سنة ١٥٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٧٧/٢٣) ، الكاشف (١٦٣/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٥٥) .

(٣) – ضرغامة بن عليبة بن حرمة العنبري .

روى عن : أبيه عليبة بن حرملة .

وعنه : قرة بن خالد السدوسي .

قال علي بن المديني : لم يرو عنه غير قرة بن خالد .

ذكره ابن حبان في الثقات .

قلتُ : الذي يظهر من حال هذا الراوي أنه مجهول ، فقد تفرد بالرواية عنه قرة بن خالد ، ولا اعتبار بفعل ابن حبان ، إذ لم ترتفع عنه جهالة عينه أصلاً ، ويكون حديثه ضعيفاً .

انظر ترجمته في : العلل لابن المديني (ص ٨٨) ، التاريخ الكبير (٣٤٣/٤) ، ثقات ابن حبان (٤٨٥/٦) ، ذيل ميزان الاعتدال للعراقي (ص ٢٨٩) .

(٤) – (بخ) – عليبة بن حرملة العنبري ، مجهول ، تقدمت ترجمته في (ص ٢٠٨) .

(٥) – حرملة بن عبدالله العنبري ، صحابي ، تقدمت ترجمته (ص ٢٠٩) .

ب – الحكم على إسناد المتابعة :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة ضرغامة بن عليبة ، وعليبة بن حرملة ، وقد أخرج هذه المتابعة أيضاً :

أبو داود الطيالسي[1] في مسنده (ص ١٦٧) .

قلتُ : يبقى هذا الحديث على ضعفه ، فلايتقوى بهذه المتابعة ، ولم أقف له على متابعات أو شواهد أخرى .

٣ - الحديث الثالث :

وهو حديث قيلة بنت مخرمة ، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي ، وتخريجه كالتالي .

تخريج الحديث :

[٥] - (٣) - مسند أبي داود الطيالسي (ص ٢٣٠) ، قال :

حدثنا عبدالله بن حسان ، قال : حدثتني جدتاي دحيبة وصفية ، عن ربيبتهما ، وجدة أبيهما قيلة بنت مخرمة أنها قالت : صلى بنا رسولُ الله - صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الفجر حين انشق الفجر ، والنجوم شابكة في السماء ، والرجال ما تكاد تعارف .

وبالنظر إلى سند الحديث ، يتبين ضعفه لجهالة دحيبة وصفية بنتي عليبة .

وله شاهد من حديث حرملة العنبري ، وقد أخرجه :

أبو داود الطيالسي (ص ١٦٧) ، وهو ضعيف أيضاً لجهالة ضرغامة بن علية ، وأبيه عليبة بن حرملة .

٤ - الحديث الرابع :

وهو حديث قيلة بنت مخرمة عند الطبراني في المعجم الكبير ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٦] - (٤) - معجم الطبراني الكبير (١٢/٢٥) رقم (٣) ، قال :

---

(١) سليمان بن داود بن الجارود ، أبو داود الطيالسي ، الإمام صاحب المسند ، روى له الجماعة سوى البخاري ، توفي سنة ٢٠٤ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٠١/١١) ، الكاشف (٤٥٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٥٠) .

حدثنا معاذ بن المثنى ، ثنا عبدالله بن سوار العنبري (ح) ، وحدثنا عبدالله بن محمد بن عمران الأصبهاني ، حدثنا أبو حفص عمرو بن علي ، حدثني عبدالله بن سوار العنبري ، ثنا عبدالله ابن حسان ، عن جدتيه به ، فذكر حديثاً طويلاً ، وفيه : أن بنت رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أتته تستخدمه ، فقال : ((ألا أدلك على خير من خادم)) ؟ قالت : بلى ، فأمرها بهذه المائة عند المضجع ، بعد العتمة .

قلتُ : وهذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد ، لجهالة دحيبة وصفية ، وقد قال الهيثمي : ((وإسناده حسن))(1) .

قلتُ : وللحديث شاهد على فضل المائة الواردة في الحديث ، من حديث علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – وهو في :

صحيح البخاري (٦/٢٤٨) ، رقم (٣١١٣) ، (٥٧) كتاب فرض الخمس ، (٦) باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وذكر بمثله .

وأخرجه أيضاً (٧/٨٨) رقم (٣٧٠٥) ، (٦٢) كتاب فضائل الصحابة (٩) ، باب مناقب علي ابن أبي طالب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

وأيضاً (٩/٤١٦) ، رقم (٥٣٦١) ، (٦٩) كتاب النفقات ، (٦) باب عمل المرأة في بيت زوجها .
وأيضاً (٩/٤١٦) رقم (٥٣٦٢) ، (٦٩) كتاب النفقات ، (٧) باب خادم المرأة .

وفي صحيح مسلم (١٧/٤٨) ، رقم (٢٧٢٧) ، (٤٨) كتاب الذكر والتوبة والاستغفار ، (١٩) باب التسبيح أول النهار وعند النوم .

وسنن أبي داود (٥/٣٠٦) ، رقم (٥٠٦٢) ، (٣٥) كتاب الأدب ، (١٠٩) باب في التسبيح عند النوم .

---

(1) مجمع الزوائد (١٠/١٧٢) .

[٤] - (٣٢٩٤) - (فق) : عَبْدُاللهِ بن خليفة الهَمْدَاني .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن خليفة الهمداني ، مقبول ، من الثانية ، فق .

---

[٤] - (فق) - عبدالله بن خليفة[١] ، الهَمْدَاني[٢] ، الكُوْفي[٣] .

شيوخه : جابر بن عبدالله ، وعمر بن الخطاب .

تلاميذه : أبو إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي ، ويونس بن أبي إسحاق .

ذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : تابعي مخضرم لايكاد يعرف ، فالله أعلم .

روى له ابن ماجة في التفسير ، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية[٤] .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (١٢١/٦) ، تاريخ الدوري (٣٠٣/٢) ، التاريخ الكبير (٨٠/٥) ، الجرح والتعديل (٤٥/٥) ، ثقات ابن حبان (٢٨/٥) ، تهذيب الكمال (٤٥٦/١٤) ، تاريخ الإسلام (٢٦٤/٣) ، ميزان الاعتدال (٤١٤/٢) ، تهذيب التهذيب (٣١/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠١) .

---

(١) **خَلِيفَة** : بفتح الخاء المهملة ، بعد لام مكسورة ، ثم ياء ، بعدها فاء .

انظر : تبصير المنتبه (٥٣٦/٢) .

(٢) **الهَمْدَاني** : بفتح الهاء ، سكون الميم والدال المهملة ، ثم ألف ، بعدها نون ، نسبة إلى همدان ، قبيلة من اليمن ، نزلت الكوفة ، وهي من قحطان .

انظر : الأنساب (٦٤٧/٥) ، لب اللباب (٣٢٩/٢) .

(٣) **الكُوفي** : بضم الكاف والواو ، ثم فاء مهملة مكسورة ، نسبة إلى الكوفة ، بنيت في زمن عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .

انظر : الأنساب (١٠٩/٥) ، لب اللباب (٢١٦/٢) .

(٤) أصحاب هذه الطبقة هم كبار التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

الحكم على الراوي :

من خلال الترجمة السابقة لعبدالله بن خليفة الهمداني ، يتبين ما يلي :

١ – نص غير واحد من النقاد على أنّ هذا الراوي تابعي ، وثبوت هذه الصفة له يعني ارتفاع منزلته لقول الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم))[1] .

٢ – ارتفعت جهالة العين عن هذا الراوي برواية اثنين من العدول عنه[2] .

٣ – ذكر ابن حبان عبدالله بن خليفة في ثقاته ، ومع ما قيل في تساهل ابن حبان في ثقاته ، إلاَّ أن إعمال فعله أولى من إهماله ، خاصة مع عدم ورود المعارض له من أقوال النقاد المعتبر منهم والمتشدد ، وهذا ما قررته من قبل في فصل الدراسة ، أمَّا قول الذهبي عنه : ((تابعي مخضرم لايكاد يعرف)) فإنه أتبعه بقوله : ((فالله أعلم)) ، فلعله متردد في حاله ، فإنه قد سبق إن من فعل الذهبي تعديل من كان حاله كحال هذا الراوي .

لذا فإن الظاهر من حال هذا الراوي أنه صدوق ، وحديثه حسن ، وقد صحح الهيثمي حديثه[3] ، كما سيأتي عند دراسة مرويات عبدالله بن الحارث .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب يتبين ما يلي :

---

(١) أخرج هذا الحديث البخاري من حديث عمران بن حصين – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – في (٥/٧) رقم (٣٦٥٠) ، (٦٢) ، كتاب فضائل الصحابة (١) باب فضائل أصحاب النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وفيه : ((خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم)) .

والترمذي (٤/٤٣٣) رقم (٢٢٢١) ، (٣٤) كتاب الفتن (٥٤) باب ماجاء في القرن الثالث .

(٢) روى عنه أبو إسحاق السبيعي ، وهو ثقة وستأتي ترجمته قريباً ، وروى عنه يونس بن أبي إسحاق ، وهو صدوق . انظر ترجمته في : الكاشف (٢/٤٠٢) .

(٣) مجمع الزوائد (١/٢٥٨) .

١ – مخالفة ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر لي أن الراوي صدوق ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة إلى مرتبة أدنى من التعديل .

٢ – لقد وقفت على حديثين لهذا الراوي ، وهذا موافق للشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – لم أقف في ترجمة عبدالله بن خليفة على ما يفيد جرح الراوي ، وذلك في أقوال النقاد المتقدمين ، وفي هذا موافقة للحافظ ابن حجر في شرطه الثاني في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

٤ – يُمكن التحقق من الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند دراسة مروياته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديثين لعبدالله بن خليفة الهمداني ، وتخريجهما كالتالي :

١ – الحديث الأول :

وهو حديث عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند ابن ماجة في تفسيره ، كما ذكر ذلك المزي وابن حجر ، ولم أقف على هذا الكتاب مخطوطاً أو مطبوعاً ، وقد أخرج هذا الحديث البزار وغيره ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٨] – (١) – مسند البزار (١/٤٥٧) رقم (٣٢٥) ، قال :

حدثنا الفضل بن سهل ، قال : نا يحيى بن أبي بكير ، قال : نا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عبدالله بن خليفة ، عن عمر ، أنّ امرأة أتت النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فقالت : ادع الله أن يدخلني الجنّة ، فَعَظَّم الربُّ تبارك وتعالى ، فقال : ((إن كرسيه وسع السموات والأرض ، وإن له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد ، إذا رُكب من ثقله)) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (خ م د ت س) - الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج ، أبو العباس ، البغدادي .

روى عن : الحسن بن موسى الأشيب ، وزيد بن الحباب ، ويحيى بن أبي بكير ، وغيرهم .
وعنه : الجماعة سوى ابن ماجة ، وأبو بكر البزار ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق .
وقال النسائي : ثقة .
ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق .

قلتُ : والذي يظهر من حاله أنه ثقة ، فقد وثقه أحد الأئمة الموصوفين بالتشدد في الجرح ، وهو الإمام النسائي ، ومثل هذا الفعل يُعتد به ، أمّا قول الحافظ ابن حجر عنه : صدوق ، فربُّما قاله اعتماداً على قول أبي حاتم فيه : ((صدوق)) ، روى له الجماعة سوى ابن ماجة ، توفي سنة ٢٥٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٢٣/٢٣) ، الكاشف (١٢٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٤٦) .

(٢) - (ع) - يحيى بن أبي بكير ، واسمه نسر ، ويقال : بشر ، ويقال : بشير بن أسيد العَبْدي القيسي ، أبو زكريا الكرماني .

روى عن : إبراهيم بن طهمان ، وإبراهيم بن نافع المكي ، وإسرائيل بن يونس ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن الحارث البغدادي ، وعبدالله بن عامر الأشعري ، والفضل بن سهل الأعرج ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : ثقة .
وقال العجلي : كوفي ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة .
قلتُ : ثقة ، روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٠٨ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٤٥/٣١) ، الكاشف (٣٦٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٨٨) .

(٣) – (ع) – **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني ، أبو يوسف السبيعي .**

روى عن : سليمان بن مهران الأعمش ، وعمرو بن عبدالله السبيعي ، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وغيرهم .

وعنه : عبدالرحمن بن مهدي ، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني ، ويحيى بن أبي بكير ، وغيرهم .

اُختلف في حاله ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثّقُون :

قال حرب بن إسماعيل ، عن أحمد بن حنبل : كان شيخنا ثقة . وجعل يعجب من حفظه .

وقال أبو داود : قلتُ لأحمد بن حنبل : إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتج به ، قال : إسرائيل ثبت الحديث .

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم ، وأبو بكر بن أبي خيثمة ، عن يحيى بن معين : ثقة .

ووثقه كذلك العجلي ، وأبو حاتم ، ويعقوب بن شيبة ، وغيرهم .

المجرّحُون :

قال صالح بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه : إسرائيل عن أبي إسحاق ، فيه لين ، سمع منه بأخرة .

وقال أيضاً : كان يحيى – يعني القطان – يحمل عليه في أبي يحيى القتات ، وقال : روى عنه مناكير .

وقال يحيى بن معين : كان إسرائيل لايحفظ ، ثم حفظ بعد .

وقال يعقوب بن شيبة : صالح الحديث ، وفي حديثه لين .

وقال في موضع آخر : ثقة صدوق وليس بالقوي في الحديث ، ولا بالساقط .

وقال علي بن المديني : إسرائيل ضعيف .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال النقاد في إسرائيل بن يونس ؛ يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد كأحمد ابن حنبل ، ويحيى بن معين ، والنسائي ، وغيرهم ، ووصفه بالضعف آخرون ، ويظهر من كلام من تكلم فيه ما يلي :

أن يحيى بن سعيد القطان كان يحمل عليه ، ووجه ذلك من يحيى هو رواية إسرائيل عن أبي يحيى القتات ، ولعل العلة في هذه الرواية ليست من إسرائيل ، وإنَّما هي من أبي يحيى .

ويؤيد هذا قول الحافظ ابن حجر : ((وقد بحثت عن ذلك ، فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف عن علة ذلك ، وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف ، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه : قيل ليحيى بن معين : إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة ، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة - يعني مناكير - فقال : لم يأت منه ، أتي منهما ، قلتُ[1] : وهو كما قال ابن معين ، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدث بها إسرائيل عن أبي يحيى ، فظن أن النكارة من قِبَله ، وإنَّما هي من قِبَل أبي يحيى ، كما قال ابن معين ، وأبو يحيى ضَعَّفَه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه))[2] ؛ لذلك ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة تُكلم فيه بلا حجة .

قلتُ : والذي يظهر أن هذا هو الراجح في حاله ، ولا عبرة بقول من جرحه .

وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٦٠ هـ .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٢/٣٣١) ، تهذيب الكمال (٢/٥١٥) ، ميزان الاعتدال (١/٢٠٨) ، تقريب التهذيب (ص ١٠٤) ، هدي الساري (ص ٤٠٩) .

(١) عبارة ((قلت)) هنا تعود للحافظ ابن حجر .

(٢) انظر : هدي الساري (ص ٤٠٩) .

(٤) – (ع) – **عمرو بن عبدالله بن عبيد الهمداني ، أبو إسحاق السبيعي .**

روى عن : البراء بن عازب ، وسعيد بن جبير ، وعبدالله بن خليفة الهمداني ، وغيرهم .

وعنه : إسرائيل بن يونس ، وسفيان الثوري ، وابنه يونس بن أبي إسحاق ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين : ثقة .

وقد وثقه كذلك النسائي ، وغيره .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : أحد الأعلام .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة مكثر عابد .

قلتُ : هو ثقة إمام ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٢٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٠٢/٢٢) ، الكاشف (٨٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٢٣) .

(٥) – (فق) – **عبدالله بن خليفة الهمداني ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٢١٤) .**

(٦) – **عمر بن الخطاب** بن نفيل بن رباح القرشي ، أبو حفص العدوي ، – رضي الله عنه – ، أمير المؤمنين ، الفاروق ، ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة ، سماه الرسول – صلى الله عليه وسلم – الفاروق ، وقال عليه الصلاة والسلام عنه : ((إن الشيطان ليفرق منك يا عمر)) استشهد في ذي الحجة سنة ٢٣ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢٣٥/٣) ، أُسد الغابة (٢٥٤/٤) ، الإصابة (٥١٨/٢) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ؛ لأن فيه عبدالله بن خليفة ، وهو صدوق ، وقد أخرج الحديث أيضاً : الطبري[١] في جامع البيان (١٢/٣) .

---

(١) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ، أبو يزيد ، الطبري ، ولد سنة ٢٢٤ هـ ، الإمام المفسر ، صاحب جامع البيان ، توفي سنة ٣١٠ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١٦٢/٢) ، تذكرة الحفاظ (٧١٠/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤) .

والدارقطني[1] في كتابه الصفات (٢/٢٩) .

وأبو الشيخ[2] في العظمة (ص ١٩٣) .

والمقدسي[3] في المختارة (١/٢٦٣) .

وابن كثير[4] في تفسيره (١/٣١١) .

وقد صحح الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٢٥٨) .

قلتُ : وللحديث شاهد من حديث جبير بن مطعم - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وقد أخرجه :

أبو داود (٥/٩٤) رقم (٤٧٢٦) ، (٣٤) كتاب السنة ، (١٩) باب في الجهمية ، وفيه : « أتدري ما الله ، إن عرشه على سمواته لهكذا » ، وقال بإصبعه مثل القبة عليه ، « وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب » .

وأخرجه أيضاً الدارمي[5] (٢/٣٢٥) ، كتاب الرقائق ، باب في شأن الساعة ونزول الرب تعالى ، من حديث عبدالله بن مسعود بنحوه .

---

(١) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ، أبو الحسن ، تقدمت ترجمته (ص ٦٤) .

(٢) أبو الشيخ ، عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان ، الأصبهاني ، ولد سنة ٢٧٤ هـ ، محدث أصبهان ، توفي سنة ٣٦٩ هـ .

انظر ترجمته في : ذكر أخبار أصبهان (٢/٩٠) ، تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٥) ، سير أعلام النبلاء (١٦/٢٧٦) .

(٣) محمد بن عبدالواحد بن أحمد السعدي ، أبو الضياء المقدسي ، صاحب المختارة ، ولد سنة ٥٦٩ هـ ، وتوفي سنة ٦٤٣ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٥) ، سير أعلام النبلاء (٢٣/١٢٦) .

(٤) إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن كثير القرشي ، أبو الفداء الدمشقي ، ولد سنة ٧٠١ هـ ، الحافظ المفسر ، توفي سنة ٧٧٤ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الحفاظ للذهبي (٤/٢٩) ، الدرر الكامنة (١/٣٩٩) .

(٥) عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي ، أبو محمد التميمي ، الإمام الحافظ ، توفي سنة ٢٥٥ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١٠/٢٩) ، طبقات الحنابلة (١/١٨٨) ، سير أعلام النبلاء (١٢/٢٢٤) .

٢ - الحديث الثاني :

وهو أثر عن عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عند الدارمي في سننه ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الأثر :

[٩] - (٢) - سنن الدارمي (٢/٤٥٣) كتاب فضائل القرآن ، باب فضل الأنعام والسورا، قال :

حدثنا أبو نعيم ، ثنا زهير ، عن أبي إسحاق ، عن عبدالله بن خليفة ، عن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال : الأنعام من نواجب القرآن .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - الفضل بن دكين ، وهو لقب ، واسمه : عمرو بن حماد بن زهير بن درهم القرشي أبو نعيم الملائي ، الكوفي .

روى عن : زهير بن حرب ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، وإسحاق بن راهويه ، وعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ، وغيرهم .

وثقه أحمد بن حنبل ، ويعقوب بن شيبة ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : هو ثقة ثبت ، روى له الجماعة ، توفي سنة ٢١٩ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٣/١٩٧) ، الكاشف (٢/١٢٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٤٦) .

(٢) - (خ م د س ق) - زهير بن حرب بن شداد الحرشي ، أبو خيثمة النسائي .

روى عن : إسماعيل بن علية ، وسفيان بن عيينة ، وأبي إسحاق السبيعي ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : ثقة .

ووثقه كذلك أبو داود والنسائي والخطيب ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، روى له الجماعة سوى الترمذي ، توفي سنة ٢٣٤ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٠٢/٩) ، الكاشف (٤٠٧/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢١٧) .

(٣) – (ع) عمرو بن عبدالله السبيعي ، أبو إسحاق ، ثقة مكثر ، تقدمت ترجمته (ص ٢٢٠) .

(٤) – (فق) – عبدالله بن خليفة الهمداني ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٢١٤) .

(٥) – عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، الخليفة الراشد ، تقدمت ترجمته (ص ٢٢٠) .

ب – الحكم على إسناد الأثر :

إسناد هذا الأثر حسن ؛ لأن فيه عبدالله بن خليفة الهمداني ، وهو صدوق ، ولم أقف له على متابعات أو شواهد .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن خليفة الهمداني ، وبعد دراسة حديثيه ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر ، يُمكن استخلاص ما يلي :

١ – الاختلاف مع الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث أن الراجح في حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة إلى مرتبة أدنى من التعديل .

٢ – تحقق شروط الحافظ ابن حجر في المقبول في حال عبدالله بن خليفة الهمداني ، باستثناء الشرط الثالث له في الآثر الذي يرويه عن عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، والله أعلم .

***

[٥] – (٣٢٩٦) – (٤) : عَبْدُاللهِ بن الخليل الحضرمي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن الخليل ، أو ابن أبي الخليل الحضرمي ، أبو الخليل الكوفي ، مقبول ، من الثانية ، وفرّقَ البخاري وابن حبان بين الراوي عن عليّ ، فقال فيه : ابن أبي الخليل ، والراوي عن زيد بن أرقم ، فقال فيه : ابن الخليل . ٤ .

---

[٥] – (٤) – عبدالله بن الخليل ، بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام ، ويقال : ابن أبي الخليل ، ويقال : ابن الخليل بن أبي الخليل ، الحَضْرمي[1] ، أبو الخليل الكوفي ، تابعي .

شيوخه : زيد بن أرقم ، وعبدالله بن عباس ، وعلي بن أبي طالب ، وعمر بن الخطاب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ – .

تلاميذه : إسماعيل بن رجاء ، سليمان بن مهران الأعمش ، وعامر بن شراحيل الشعبي ، وأبو إسحاق السبيعي .

قال محمد بن سعد : كان قليل الحديث .

وقال البخاري عن حديثه عن زيد بن أرقم : لايتابع عليه .

وقال العقيلي : الحديث مضطرب الإسناد ، متقارب في الضعف .

ذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

روى له الأربعة ، وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٦/٢٣٠) ، تاريخ الدوري (٢/٣٠٣) ، التاريخ الكبير (٥/٧٩) ، الكنى لمسلم (ص ٣٣) ، ضعفاء العقيلي (٢/٢٤٤) ، الجرح والتعديل (٥/٤٥) ، ثقات

---

(١) **الحَضْرَمي** : بفتح الحاء المهملة ، بعد ضاد معجمة ساكنة ، ثم راء مهملة مفتوحة ، وفي آخرها ميم ، نسبة إلى حضرموت البلد المشهور باليمن .

انظر : الأنساب (٢/٢٣٠) ، لب اللباب (١/٢٤٩) .

ابن حبان (١٣/٥ ، ٢٩) ، الكامل لابن عدي (١٧٦/٤) ، تهذيب الكمال (٤٥٧/١٤) ، الكاشف (٥٤٨/١) ، المغني في الضعفاء (٣٣٦/١) ، ميزان الاعتدال (٤١٤/٢) ، تهذيب التهذيب (١٣١/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠١) .

الحكم على الراوي :

من خلال النظر في ترجمة عبدالله بن الخليل الحضرمي السابقة يتبين ما يلي :

١ - ارتفاع جهالة العين عن حال هذا الراوي برواية جمع من الثقات عنه ، ومنهم الأعمش(١) والشعبي(٢) .

٢ - بالنظر إلى الأقوال الواردة في بيان حاله ، يلاحظ أنه قد ذكره ابن حبان في كتابه الثقات ، وعليه فقد ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

قلتُ : وهذا هو الأقرب في حاله ، أمّا ما ورد من تضعيف فإنه عام ، وليس فيه تنصيص على تضعيف هذا الراوي بعينه ، بل التضعيف للحديث بعمومه ، وإعمال فعل ابن حبان أولى من إهماله ، مع عدم وجود ما يعارضه من أقوال النقاد ، وسيأتي تفصيل ذلك عند دراسة إسناد الحديث .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن الخليل الحضرمي بأنه ثقة ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ - مخالفة ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، إذ الظاهر من حاله أنه ثقة ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن المرتبة العليا من التعديل إلى مرتبة أدنى من التعديل .

---

(١) سليمان بن مهران الأعمش ، ثقة ثبت .

انظر ترجمته في : الكاشف (٤٦٤/١) ، تقريب التهذيب (٢٥٤) .

(٢) عامر بن شراحيل الشعبي ، ثقة إمام ، ستأتي ترجمته قريباً ، وذلك عند دراسة حديث الراوي .

٢ – لقد وقفت على عدة أحاديث لهذا الراوي ، وهي قليلة ، بحيث يُمكن وصف عبدالله بن الخليل بأن له أحاديث قليلة ، وهذا يوافق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – تحقق في حال هذا الراوي ، الشرط الثاني للحافظ ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف على جرح في هذا الراوي خصوصاً .

٤ – يُمكن التحقق من الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على أحاديثه ، وذلك عند دراسة مروياته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على عدة أحاديث لعبدالله بن الخليل الحضرمي ، وتخريجها كالتالي :

الحديث الأول :

وهو حديث زيد بن أرقم – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند أبي داود وغيره ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١٠] – (١) – سنن أبي داود (٢/٧٠٠) رقم (٢٢٦٩) ، (٧) كتاب الطلاق ، (٣٢) باب من قال بالقرعة إذا تنازعوا في الولد ، قال :

حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى ، عن الأجلح ، عن الشعبي ، عن عبدالله بن الخليل ، عن زيد بن أرقم ، قال : كنتُ جالساً عند النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فجاء رجل من اليمن ، فقال : إن ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا علياً يختصمون إليه في ولد ، وقد وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فقال لاثنين منهما : طيبا بالولد لهذا ، فغليا ، ثم قال لاثنين : طيبا بالولد لهذا ، فغليا ، ثم قال لاثنين : طيبا بالولد لهذا ، فغليا ، فقال : أنتم شركاء متشاكسون ، إني مُقرع بينكم ، فمن قرع فله الولد ، وعليه لصاحبيه ثلثا الدية ، فأقرع بينهم ، فجعله لمن قَرَع ، فضحك رسولُ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حتى بدت أضراسه أو نواجذه .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (خ د ت س) – مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مَسَرْبَل الأسدي ، أبو الحسن البصري .

روى عن : إسماعيل بن علية ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، وأبو داود ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : صدوق . وقال في موضع آخر : فما كتبته فلاتعده .

وقال يحيى بن معين : صدوق . وقال في موضع آخر : ثقة ثقة .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الحافظ الحجة .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : ثقة حافظ ، روى له الجماعة سوى مسلم وابن ماجة ، توفي سنة ٢٢٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٤٣/٢٧) ، تذكرة الحفاظ (٤٢١/٢) ، الكاشف (٥٦٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٢٨) .

(٢) – (ع) – يحيى بن سعيد بن فُرُوخ القَطَّان التميمي ، أبو سعيد البصري .

روى عن : الأجلح بن عبدالله الكندي ، وسفيان بن سعيد الثوري ، ومحمد بن عجلان القرشي ، وغيرهم .

وعنه : أحمد بن حنبل ، وسفيان بن عيينة ، ومسدد بن مسرهد ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ما رأت عيناي مثله .

وقال علي بن المديني : لم أر أحداً أثبت من يحيى بن سعيد القطان .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ الكبير .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة متقن حافظ .

قلتُ : ثقة إمام ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٩٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٢٩/٣١) ، الكاشف (٣٦٦/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٩١) .

(٣) - (بخ ع) - أجلح بن عبدالله بن حُجية ، ويقال : ابن عبدالله بن معاوية الكندي ، أبو حجية الكندي .

روى عن : عامر بن شراحيل الشعبي ، ونافع مولى ابن عمر ، وأبي إسحاق السبيعي ، وغيرهم .

وعنه : سفيان الثوري ، وشعبة بن الحجاج ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم .

اختلف النقاد في بيان حال الراوي ، وتفصيل ذلك كالتالي :

الموثّقُون :

قال يحيى بن معين : ثقة . وقال في موضع آخر : ليس به بأس .

ووثقه كذلك العجلي .

وقال عمرو بن علي : مستقيم الحديث صدوق .

المجرّحُون :

قال يحيى بن سعيد القطان : في نفسي منه شيء .

وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، ولايحتج به .

وقال النسائي : ضعيف ليس بذاك .

وقال الجوزجاني : مفتري .

وقال الساجي : ضعيف .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال النقاد في هذا الراوي ، يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد كيحيى بن معين والعجلي ، وروى عنه يحيى بن سعيد ، وكان لايروى إلاَّ عن ثقة .

وتكلم فيه آخرون ، ومنهم أبو حاتم والنسائي ، وغيرهما ، والذي يظهر أن من جَرَحه إنَّما جرحه بسبب نسبته إلى البدعة ، فقد قال النسائي بعدما ضَعَّفه : وكان له رأي سوء .

وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة ، يروى عن الكوفيين وغيرهم ، و لم أجد له حديثاً منكراً مجاوزاً للحد ؛ لا إسناداً ولا متناً ، إلاّ أنه يُعد في شيعة الكوفة ، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق .

قلتُ : حتى اتهامه بالبدعة جاء ما يناقضه من قوله هو ، حيث قال : سمعنا أنه ما سب أبا بكر وعمر أحدٌ ، إلاّ مات قتلاً أو فقراً . ا هـ ، فهذا يدل على اعتدال مذهبه ، وقد قال الحافظ ابن حجر : ((التشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة ، فمن قَدّمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ، ويطلق عليه رافضي وإلاّ فشيعي ، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبعض فغال في الرفض ، فإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو))(1) ، فالذي يظهر أنه ليس من الغالين ، وقد ذكره الإمام الذهبي في الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد .

وعليه فإن أقرب الأقوال فيه : أنه لابأس به ، كما قال يحيى بن معين ، ويكون حديثاً حسناً .
روى له البخاري في الأدبَ المفرد والأربعة ، توفي سنة ١٤٥ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ الدارمي (ص ٧٧) ، ثقات العجلي (ص ٥٧) ، الجرح والتعديل (١/٣٤٧) ، تهذيب الكمال (٢/٢٧٥) ، الكاشف (١/٢٢٩) ، الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد (ص ٥٨) ، تقريب التهذيب (ص ٩٦) .

(٤) – (ع) – عامر بن شراحيل بن عبد ، ويقال : ابن عبدالله الشّعْبِي الحميري ، أبو عمرو الكوفي .

روى عن : علي بن أبي طالب ، وزيد بن أرقم – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وعبدالله بن الخليل ، وغيرهم .
وعنه : أجلح بن عبدالله الكندي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وأبو إسحاق السبيعي ، وغيرهم .
قال الحسن البصري : كان والله كثير العلم .

---

(١) انظر : هدي الساري (ص ٤٨٣) .

وقال أبو زرعة : كوفي ثقة .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : علامة التابعين ، كان إماماً حافظاً فقيهاً متقناً .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فقيه مشهور فاضل .

قلتُ : ثقة إمام ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٠٣ هـ .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٦/٣٢٣) ، تهذيب الكمال (١٤/٢٨) ، تذكرة الحفاظ (١/٧٩) ، تهذيب التهذيب (٣/٤٦) ، تقريب التهذيب (ص ٢٨٧) .

(٥) – (٤) – عبدالله بن الخليل الحضرمي ، أبو الخليل ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٢٤) .

(٦) – **زيد بن أرقم بن زيد** بن قيس بن النعمان الأنصاري الخزرجي ، أبو عمر ، نزل الكوفة ، وسكنها ، توفي سنة ٦٨ هـ ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢/١٠٩) ، أُسد الغابة (٢/٢٧٦) ، الإصابة (١/٥٦٠) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ؛ لأنه فيه أجلح بن عبدالله الكندي ، وهو لابأس به ، وقد أخرج هذا الحديث أيضاً :

النسائي (٦/١٨٢) ، كتاب الطلاق ، باب القرعة في الولد إذا تنازعوا فيه .

وقد اُختلف على الشعبي فيه ، فرُوي من وجه آخر موقوفاً ، وقد أخرج الموقوف :

أبو داود (٢/٧٠٢) رقم (٢٢٧١) ، الموضع السابق ، قال :

حدثنا عبيدالله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن سلمة ، سمع الشعبي ، عن الخليل ، أو ابن الخليل ، قال : أُتي علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – في امرأة ولدت من ثلاثة ... ، فذكر نحوه ، ولم يذكر فيه النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، ولا اليمن ، ولا قوله : طيبا بالولد .

وأخرجه أيضاً : النسائي (٦/١٨٤) ، الموضع السابق .

النظر في الاختلاف :

من خلال النظر في روايات هذا الحديث نجد أنه قد اختلف فيها على وجهين : الرفع والوقف . وبالنظر في طرق الحديث نرى أن طريق الوقف أقوى لما يلي :

تقديم رواية سلمة بن كهيل عن الشعبي على رواية غيره ، ومِمَّا يدل على ذلك قول عبدالرحمن ابن مهدي ، حيث قال : أربعة في الكوفة لايختلف في حديثهم ، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ ليس هم ، وذكر منهم سلمة بن كهيل(١) .

وقال ابن أبي حاتم : قال أبي : قد اختلفوا في هذا الحديث ، فاضطربوا ، والصحيح حديث سلمة ابن كهيل(٢) .

وقال الإمام النسائي - بعد سود الروايتين - : « هذا صواب »(٣) ؛ يعني الوجه الثاني . وقال المنذري(٤) : غير أن الصواب فيه الإرسال(٥) .

قلتُ : ومع تقديم الوجه الثاني لهذا الحديث ، إلاَّ أنه لايمتنع القول بصحة الوجه الأول ، ويكون الحديث قد روى بالوجهين ، وتكون رواية الرفع زيادة ثقة . وذلك للأمور التالية :

(أ) - تابع عبد خير بن يزيد الهمداني(٦) عبدَالله بن الخليل في رواية هذا الحديث عن زيد بن أرقم ،

(١) انظر : تهذيب الكمال (٣١٧/١١) .

(٢) انظر : العلل لابن أبي حاتم (٤٠٢/١) .

(٣) انظر : سنن النسائي (١٨٤/٦) .

(٤) عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة ، أبو محمد ، المنذري ، ولد سنة ٥٨١ هـ ، الإمام الحافظ ، توفي سنة ٦٥٦ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (١٤٣٦/٤) ، سير أعلام النبلاء (٣١٩/٢٣) .

(٥) انظر : مختصر سنن أبي داود (١٧٨/٣) .

(٦) عَبد خَيْر بن يزيد بن يحمد بن خولي الهمداني ، أبو عمارة الكوفي .

روى عن زيد بن أرقم ، وعبدالله بن مسعود ، وعلي بن أبي طالب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - وغيرهم . = =

ورجال حديثه ثقات ، فلايمتنع أن يكون الحديث قد ورد على الوجهين .

وقد أخرج الحديث :

أبو داود (٢/٧٠١) رقم (٢٢٧٠) ، الموضع السابق ، قال :

حدثنا خشيش بن أصرم ، حدثنا عبدالرزاق ، أخبرنا الثوري ، عن صالح الهمداني ، عن الشعبي ، عن عبد خير به ، فذكر نحوه مرفوعاً .

والنسائي (٦/١٨٢) ، الموضع السابق ، فذكر بنحوه .

وابن ماجة[1] (٢/٤٥) رقم (٢٣٧٠) ، (١٤) أبواب الأحكام (٢٠) ، باب القضاء بالقرعة .

(ب) – قال أحمد شاكر[2] : ((إسناد هذا الحديث صحيح ، رجاله ثقات ، وادعاء أن المرسل أرجح دعوى لا دليل عليها ، والرفع زيادة ثقة ...)) ، ثم قال : ((ثم إن الحديث من هذا الطريق يؤيد الذي قبله ، وكفى بكل منهما متابعة للآخر))[3] .

قلتُ : وهذا يدل على صحة الوجهين .

وأخرج الحديث أيضاً الحاكم في مستدركه (٢/٢٢٥) رقم (٢٨٢٩) ، (٢٤) كتاب الطلاق .

= وعنه : حصين بن عبدالرحمن ، وعامر بن شراحيل الشعبي ، وأبو إسحاق السبيعي ، وغيرهم .

وثقه يحيى بن معين والعجلي ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة مخضرم .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : مخضرم ثقة .

روى له الأربعة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٦/٤٦٩) ، الكاشف (١/٦١٩) ، تقريب التهذيب (ص ٣٣٥) .

(١) محمد بن يزيد بن ماجة الربعي ، أبو عبدالله ، القزويني ، ولد سنة ٢٠٩ هـ ، الإمام الحافظ ، توفي سنة ٢٧٣ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٧/٤٠) ، تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٦) .

(٢) أحمد بن محمد بن شاكر ، عالم الحديث ، المحقق المصري ، ولد سنة ١٣٠٩ هـ ، وتوفي سنة ١٣٧٧ هـ .
انظر ترجمته في : الأعلام (١/٢٥٣) .

(٣) مختصر سنن أبي داود (٣/١٧٨) .

وأخرجه أيضاً في (١٤٦/٣) رقم (٤٦٥٩) ، (٣١) كتاب معرفة الصحابة ، وفي (١٠٨/٤) رقم (٧٠٣٧) ، (٣٢) كتاب الأحكام .

٢ - الحديث الثاني :

وهو حديث علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - عند الترمذي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١١] - (٢) - جامع الترمذي (٢٦٢/٥) ، رقم (٣١٠١) ، (٤٨) كتاب تفسير القرآن ، (١٠) باب ومن سورة التوبة ، قال :

حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الخليل ، كوفي عن علي ، قال : سمعت رجلاً يستغفر لأبويه ، وهما مشركان ، فقلت له : أتستغفر لأبويك وهما مشركان ؟ فقال : أو ليس استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك ، فذكرت ذلك للنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فنزلت : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾(١) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (خ م ت س ق) - محمود بن غَيْلان العدوي ، مولاهم ، أبو أحمد المَرْوَزي .
روى عن : سفيان بن عيينة ، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني ، ووكيع بن الجراح الرؤاسي ، وغيرهم .
وعنه : الجماعة سوى أبي داود ، وغيرهم .

قال النسائي : ثقة .
وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

---

(١) سورة التوبة ، آية رقم (١١٣) .

قلتُ : هو ثقة ، روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٣٩ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٧/٣٠٥) ، الكاشف (٢/٢٤٦) ، تقريب التهذيب (ص ٥٢٢) .

(٢) - (ع) - وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي ، أبو سفيان الكوفي .

روى عن : إسرائيل بن يونس السبيعي ، وسفيان الثوري ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وغيرهم .

وعنه : إسحاق بن راهويه ، وأحمد بن حنبل ، ومحمود بن غيلان العدوي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ما رأيت أوعى للعلم ، ولا أحفظ من وكيع .

وقال يحيى بن معين : الثبت بالعراق وكيع .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ عابد .

قلتُ : ثقة حافظ ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٩٦ هـ ، وقيل : ١٩٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٠/٤٦٢) ، الكاشف (٢/٣٥٠) ، تقريب التهذيب (ص ٥٨١) .

(٣) - (ع) - سفيان بن سعيد بن مَسْرُوق الثوري ، أبو عبدالله الكوفي .

روى عن : أيوب السختياني ، وحصين بن عبدالرحمن السُّلمي ، وأبي إسحاق السبيعي ، وغيرهم .

وعنه : سفيان بن عيينة الهلالي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، ووكيع بن الجراح الرؤاسي ، وغيرهم .

قال شعبة بن الحجاج ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن معين ، وغيرهم : سفيان أمير المؤمنين في الحديث .

وقال النسائي : هو أجَلّ من أن يقال : ثقة .

ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء ، فقال : شيخ الإسلام ، إمام الحفاظ ، سيد العلماء العاملين .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ عابد إمام حجة .

قلتُ : سفيان إمام الحديث ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٦١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١١/١٥٤) ، سير أعلام النبلاء (٧/٢٢٩) ، تقريب التهذيب (ص ٢٤٤) .

(٤) – (ع) – **عمرو بن عبدالله السبيعي ، أبو إسحاق ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٢٠) .**

(٥) – (ع) – **عبدالله بن الخليل الحضرمي ، أبو الخليل ، الكوفي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٢٤) .**

(٦) – **علي بن أبي طالب** بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي ، أبو الحسن الهاشمي – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، أول من أسلم من الصبيان ، وولد قبل البعثة بعشر سنين ، وقد تربى في حجر النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، شهد المشاهد كلها ، إلاَّ غزوة تبوك ، رابع الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، استشهد سنة ٤٠ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٩٧/٣) ، أُسد الغابة (٩١/٤) ، الإصابة (٥٠٧/٢) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث صحيح ، وقد قال الترمذي بعد إخراجه للحديث : ((هذا حديث حسن))[١] .

وقد أخرج الحديث أيضاً :

النسائي (٩١/٤) ، كتاب الجنائز ، باب النهي عن الاستغفار للمشركين .

قلتُ : وللحديث شاهد من حديث المسيب بن حزن المخزومي ، وقد أخرجه :

البخاري (١٩٢/٨) رقم (٤٦٧٥) ، (٦٥) كتاب التفسير ، (١٦) باب قوله : ﴿ **مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ** ﴾ .

ومسلم (٣٢٧/١) رقم (٢٤) ، (١) كتاب الإيمان ، (٩) ، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ، ما لم يشرع في النزع وهو الغرغرة ، ونسخ جواز الاستغفار للمشركين .

والنسائي (٩٠/٤) الموضع السابق .

وأحمد (٩٩/٢ ، ١٣٠) .

---

(١) انظر : جامع الترمذي (٢٦٢/٥) .

٣ – الحديث الثالث :

وهو حديث آخر عن علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – عند النسائي في السنن الكبرى ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١٢] – (٣) – السنن الكبرى للنسائي (٤١٧/٣) رقم (٥٨٠٧) ، (٤٨) كتاب اللقطة ، (١) باب النهي عن لقطة الحاج ، قال :

أخبرنا محمود بن غيلان به ، وفيه عن علي – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قال : كان المغيرة بن شعبة إذا غزا مع النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حمل معه رمحاً ، فإذا رجع طرحه كيما يحمل ، فقال له علي : لأذكرن هذا للنبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فإنك إذا فعلت بها ، فلم تُحْمل ضالة .

قلتُ : رجال إسناد هذا الحديث هم رجال الحديث السابق عند الترمذي ، لذا فسأقتصر على الحكم على هذا الحديث ، فهو صحيح ، وقد أخرجه أيضاً :

ابن ماجة (١٣٨/٢) رقم (٢٨٣٧) ، (١٩) أبواب الجهاد ، (١٨) باب السلاح .

قلتُ : وقد وقفت لهذا الراوي على مرويات أخرى منها :

١ – أثر عن علي بن أبي طالب عند البيهقي في السنن الكبرى (٢٨٥/٩) ، كتاب الضحايا ، باب ماجاء في ذبيحة المجوس .

والدارقطني (٢٩٦/٤) ، باب الصيد والذبائح والأطعمة .

٢ – أثر آخر عن عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – عند البيهقي (٤٧٦/٧) ، كتاب النفقات ، باب من قال لها النفقة .

والدارقطني (٢٦/٤) ، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره .

قلتُ : ولايبعد وجود غير هذه المرويات لكثرة شيوخه وتلامذته .

خلاصة القول في حال الراوي :

بعد النظر في حال عبدالله بن الخليل ، وبعد دراسة بعض مروياته ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن استخلاص ما يلي :

١ – الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، فقد ترجح كون الراوي ثقة ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة .

٢ – تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

***

[٦] – (٣٣١٤) – عَبْدُاللهِ بن رجاء الشامي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن رجاء بن صبح الشامي ، مقبول ، من السابعة ، تَمْيِيز .

---

[٦] – (تَمييز) – عبدالله بن رجاء بن صبح ، وقيل : ابن صبيح(١) **، الشيباني**(٢) **، الشامي الحمصي**(٣) **.**

شيوخه : السَّفر بن نسير الأزدي الحمصي ، وشرحبيل بن الحكم ، وأبو عبدالله مريح بن مسروق الهوزني .

تلاميذه : إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي المعروف بابن زبريق ، وأبو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني .

ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ، وقال : روى الكتاني ، عن أبي حاتم : أنه مجهول .
ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٠٤/١٤) ، ميزان الاعتدال (٤٢١/٢) ، تهذيب التهذيب (١٤٠/٣) ، لسان الميزان (٢٨٥/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٢) ، خلاصة الخزرجي (ص ١٩٧) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن رجاء الشيباني ، يتبين ما يلي :

١ – تفرد اثنان من الرواة بالرواية عن عبدالله بن رجاء ، أحدهما ثقة ، وهو عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني(٤) ، وأمَّا الآخر فقد تكلم فيه بعض النقاد ، وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال .

---

(١) **صبيح** : بفتح الصاد المهملة ، وكسر الباء الموحدة ، هكذا ضبطه في تهذيب الكمال (٥٠٤/٤) .

(٢) **الشَّيْبَاني** : بفتح الشين المعجمة ، وسكون الياء ، بعدها باء موحدة مفتوحة ، وفي آخرها نون ، نسبة إلى شيبان ، وهي قبيلة معروفة في بكر بن وائل ، وإلى شيبان بن ذُهل بن ثعلبة .
انظر ترجمته في : الأنساب (٤٨٢/٣) ، لب اللباب (٦٤/٢) .

(٣) **الحِمْصِي** : بكسر الحاء المهملة ، وسكون الميم ، وكسر الصاد المهملة ، نسبة إلى حَمص ، من بلاد الشام .
انظر : الأنساب (٢٦٣/٢) ، لب اللباب (٢٥٨/١) .

(٤) انظر : تقريب التهذيب (ص ٣٦٠) .

قلتُ : حتى مع ثبوت تعديل هذا الراوي - أي الراوي عن عبدالله بن رجاء - فإنه فقط ترتفع جهالة العين عن الراوي صاحب الترجمة .

٢ - جاء في بيان حال عبدالله بن رجاء الشيباني ، قول أبي حاتم عنه : مجهول . وليس هناك ما يعارضه من توثيق ، لذا فالظاهر أن أقرب الأقوال في حاله : أنه مجهول الحال ، ويكون حديثه ضعيفاً .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة حال عبدالله بن رجاء الشيباني ، وبين حكم الحافظ ابن حجر بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ - مخالفة ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث يظهر أن الحافظ ابن حجر قد رفع هذا الراوي عن مرتبة الوصف بالجهالة إلى مرتبة أعلى ، وجعله في مرتبة من مراتب التعديل .

٢ - تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف له سوى على حديثين .

٣ - جاء في بيان حال هذا الراوي قول أبي حاتم : ((مجهول)) ، وهذا يعارض اشتراط الحافظ ابن حجر في الراوي المقبول ، ألا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله .

٤ - يُمكن التحقق من الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على مروياته ، وذلك عند تخريج أحاديثه ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديثين لهذا الراوي ، وتخريجهما كالتالي :

١ - الحديث الأول :

وهو حديث أبي أمامة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١٣] – (١) – معجم الطبراني الكبير (١٠٤/٨) ، رقم (٧٥٠٤) ، قال :

حدثنا عبدالرحمن بن معاوية العتبي المصري ، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي ، ثنا عبدالله بن رجاء ، الشيباني ، عن السفر بن نسير ، عن ضمرة بن حبيب ، عن أبي أمامة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : ((قال ربكم تعالى : إذا قبضت كريمة عبدي ، وهو بها ضنين ، فحمدني على ذلك ، لم أرض له ثواباً دون الجَنَّة)) .

أ – رجال الإسناد :

(١) – عبدالرحمن بن معاوية بن أبي عبدالرحمن بن أبي القاسم العُتبي ، أبو القاسم المصري .

روى عن : إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ، وسعيد بن كثير بن عفير ، ويحيى بن بكير ، وغيرهم .

وعنه : الطبراني ، وابن الوَرد ، وَابنه أبو سفيان محمد .

لَمْ أقف على غير هذا في ترجمته ، وعليه فالظاهر من حاله أنه مجهول الحال ، وحديثه ضعيف .

انظر ترجمته في : الأنساب (١٤٩/٤) ، بغلة القاضي والداني (ص ٢٠٥) .

(٢) – (بخ) – إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر الزبيدي ، أبو يعقوب .

روى عن : إسماعيل بن يوسف الأزدي ، وعبدالله بن رجاء الشيباني ، وعمرو بن الحارث الحمصي ، وغيرهم .

وعنه : البخاري في الأدب المفرد ، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وعبدالرحمن بن معاوية العتبي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : شيخ ، سمعت يحيى بن معين أثنى على إسحاق بن الزبريق خيراً ، وقال : الفتى لابأس به ، ولكنهم يحسدونه .

وقال النسائي : ليس بثقة .

قلتُ : قد اختلف النقاد في بيان حاله بين موثق ومجرح ، والذي يظهر أن الراجح الميل إلى قول من وثقه ، والأخذ بقول ابن معين لاعتداله ، خلافاً لأبي حاتم والنسائي المتشددين ، وعليه فأقرب الأقوال في حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن .

روى له البخاري في الأدب المفرد ، توفي سنة ٢٣٨ هـ .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٢٠٩/١) ، تهذيب الكمال (٣٦٩/٢) ، تهذيب ابن بدران (٤٠٧/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٩٩) .

(٣) – عبدالله بن رجاء بن صبح الشامي ، مجهول الحال ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٨) .

(٤) – (ق) – السَّفْر بن نُسير الأزدي الشامي ، الحمصي .

روى عن : ضمرة بن حبيب ، ويزيد بن شريح .

وعنه : عبدالله بن رجاء الشامي ، وعمر بن عمرو الأحموسي ، ومعاوية بن صالح الحضرمي ، وغيرهم .

قال الدراقطني : السفر بن نسير حمصي ، ولايعتبر به .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ضعيف .

قلتُ : هو ضعيف ، روى له ابن ماجة ، وذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٥) ، تهذيب الكمال (١٣٤/١٢) ، الكاشف (٤٤٧/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٤٣) .

(٥) – (٤) – ضَمْرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي ، أبو عتبة الشامي الأشجعي .

روى عن : أبي أمامة صدي بن عجلان ، وعبدالرحمن بن عمرو السلمي ، وعوف بن مالك الأشجعي ، وغيرهم .

وعنه : أرطأة بن المنذر ، والسفر بن نسير ، ومعاوية بن صالح الحضرمي ، وغيرهم .

قال عثمان بن سعيد الدارمي ، عن يحيى بن معين : ثقة .

وقال محمد بن سعد : كان ثقة إن شاء الله .

وقال أبو حاتم : لابأس به .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، روى له الأربعة ، توفي سنة ١٠٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣١٤/١٣) ، الكاشف (٥١٠/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٨٠) .

(٦) – **أبو أمامة الباهلي** صُدَي بن عجلان بن الحارث بن وهب ، صحابي جليل ، غلبت عليه كنيته ، سكن الشام ومصر ، وكان من المكثرين في الرواية ، توفي سنة ٨١ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٦٥/٤) ، أُسد الغابة (١٦/٣) ، الإصابة (١٨٢/٢) .

الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف لجهالة حال عبدالرحمن بن معاوية ، وعبدالله بن رجاء الشيباني ، وضعف السفر بن نسير ، وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وقد أخرجه :

أبو يعلى في مسنده (٤٣٧/٣) رقم (٤٢٢٢) ، قال :

حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا سعيد بن سليم الضبي ، حدثنا أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((قال الله : إذا أُخذت كريمتي عبدي ، لم أرض له ثواباً دون الجنّة)) ، قال : قلت : يارسول الله ، وإن كانت واحدة ، قال : ((وإن كانت واحدة)) .

أ – رجال إسناد الشاهد :

(١) – (م د س) – شَيْبَان بن فَرْوخ الحيطي ، مولاهم ، أبو محمد الأُيلي .

روى عن : جرير بن حازم ، وحماد بن سلمة ، وسعيد بن سُليم الضبي ، وغيرهم .

وعنه : مسلم ، ، وأبو داود ، وأبو يعلى الموصلي ، وغيرهم .

قال أبو إبراهيم أحمد بن سعد بن إبراهيم الزهري ، عن أحمد بن حنبل : ثقة .

وقال أبو زرعة : صدوق .

وقال أبو حاتم : كان يرى القدر ، واضطر الناس إليه بأخرة .

وقال أبو داود : صدوق .

وقد أُخذ عليه القول بالقدر ، لكن الذي يظهر من حاله حتى مع ثبوت ذلك عنه ، أنه لم يكن داعياً إلى بدعته ، والصحيح من أقوال النقاد هو قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعياً إلى البدعة[1] . وقد قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال : أحد الثقات .

وقد أخرج له الإمام مسلم الكثير من الأحاديث ، روى له مسلم وأبو داود والنسائي ، توفي سنة ٢٣٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٩٨/١٢) ، الكاشف (٤٩١/١) ، ميزان الاعتدال (٢٨٥/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٢٦٩) .

(٢) – سعيد بن سليم الضبي ، أبو عثمان ، عداده في أهل البصرة .

روى عن : أنس بن مالك .

وعنه : شيبان بن فروخ ، وأبو عامر العقدي .

ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ .

وذكره ابن عدي في الكامل ، وقال : وهو في عداد الضعفاء الذين يروون عن أنس .

قلتُ : فالذي يظهر من حاله أنه ضعيف ، ويكون حديثه أيضاً ضعيف .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٢٠/٣) ، الثقات (٢٨١/٤) ، الكامل لابن عدي (٤٠٢/٣) ، ميزان الاعتدال (١٤٢/٢) ، لسان الميزان (٣٢/٣) .

---

(١) قال السيوطي في تدريب الراوي (٣٢٥/١) : وقيل : يحتج به إن لم يكن داعية إلى بدعته ، ولايحتج به إن كان داعية ، وهذا هو الأظهر الأعدل .

(٣) – **أنس بن مالك** بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري ، الخزرجي النجاري ، صاحب رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وخادمه ، يكنى أبا حمزة ، قدم النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – المدينة وهو ابن عشر سنين ، وقد دعا له الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بالبركة في المال والولد ، توفي سنة ٩١ هـ ، وقيل : ٩٢ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١/١٩٨) ، أُسد الغابة (١/٢٥١) ، الإصابة (١/٧١) .

ب – الحكم على إسناد الشاهد :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لضعف سعيد بن سليم الضبي .

قلتُ : ويبقى الحديث الأول على ضعفه ، فلاينتفع بهذا الشاهد الضعيف .

٢ – الحديث الثاني :

وهو حديث آخر لأبي أمامة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١٤] – (٢) معجم الطبراني الكبير (٨/١٠٤) رقم (٧٥٠٥) ، قال :

حدثنا يحيى بن عبدالباقي المصيصي ، ثنا محمد بن عوف الحمصي ، ثنا أبو المغيرة ، ثنا عبدالله بن رجاء الشيباني ، عن السفر بن نسير ، عن ضمرة بن حبيب بن صهيب ، عن أبي أمامة ، عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : ((من كان يشهد أني رسولُ الله فلايشهد الصلاة حاقنًا حتى يتخفف ، ومن كان يشهد أني رسولُ الله فأم قوماً ، فلايختص نفسه بالدعاء ، ومن كان يشهد أني رسول الله فلايدخل على أهل بيت حتى يستأنس ويسلم ، فإذا نظر في قعر البيت فقد دخل)) .

أ – رجال الإسناد :

(١) – **يحيى بن عبدالباقي بن يحيى بن يزيد بن إبراهيم بن عبدالله ، أبو القاسم الثغري .**

روى عن : إبراهيم بن سعيد الجوهري ، ومحمد بن عوف الحمصي ، ويحيى بن عثمان الحمصي ، وغيرهم .

وعنه : الطبراني ، وعبدالباقي بن قانع ، ويحيى بن محمد بن صاعد ، وغيرهم .
قال الخطيب البغدادي : كان ثقة . وقال عنه أيضاً : كتب عنه الناس فأكثروا ، لثقته وضبطه .
ترجم له الذهبي في السير ، فقال المحدث الثقة .
قلتُ : هو ثقة ، توفي سنة ٢٩٣ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٢٢٧/١٤) ، سير أعلام النبلاء (٤٥/١٤) ، بلغة القاصي والداني (ص ٣٤٣) .

(٢) – (د) – محمد بن عوف بن سفيان الطائي ، أبو جعفر ، الحمصي .

روى عن : الحكم بن نافع البهراني ، وأبي المغيرة عبدالله بن الحجاج الخولاني ، وعبيدالله بن موسى العبسي ، وغيرهم .

وعنه : أبو داود ، والنسائي ، ويحيى بن عبدالباقي الثغري ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ما كان بالشام من أربعين سنة مثل محمد بن عوف .
وقال أبو حاتم : صدوق .
وقال النسائي : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : هو ثقة ، روى له أبو داود ، توفي سنة ٢٧٥ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٣٦/٢٦) ، الكاشف (٢٠٨/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٠٠) .

(٣) – (ع) – عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني ، أبو المغيرة الشامي الحمصي ، وغيرهم .

روى عن : حريز بن عثمان الرحبي ، وعبدالله بن رجاء الشيباني ، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، وإسحاق بن منصور الكوسج ، ومحمد بن عوف الحمصي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : كان صدوقاً .

وقال العجلي والدارقطني : ثقة .

وقال النسائي : ليس به بأس .

قلتُ : والذي يظهر من حاله أنه ثقة ، أمّا قول أبي حاتم والنسائي ، فإنه من تشددهما ، فقد أنزلاه عن المرتبة التي يستحقها ، لذلك ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة .

روى له الجماعة ، توفي سنة ٢١٢ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٣٧/١٨) ، الكاشف (٦٦٠/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٦٠) .

(٤) – عبدالله بن رجاء الشيباني ، مجهول الحال ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٨) .

(٥) – (ف) – السفر بن نسير الأزدي ، ضعيف ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤١) .

(٦) – (٤) – ضمرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤١) .

(٧) – أبو أمامة الباهلي ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤٢) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف لجهالة عبدالله بن رجاء الشامي ، وضعف السفر بن نسير ، وقد تابع يزيدُ بن شريح ضمرة بن حبيب في الرواية عن أبي أمامة ، وقد أخرج هذه المتابعة أحمد في مسنده (٢٦١/٥) ، قال :

ثنا عبدالرحمن بن مهدي ، عن معاوية بن صالح ، عن السفر بن نسير ، عن يزيد بن شريح به ، فذكر بنحوه .

أ – دراسة إسناد المتابع :

(١) – (ع) – عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ١٩٥) .

(٢) – (م ٤) – **معاوية بن صالح بن حُدير بن سعيد الحضرمي ، أبو عبدالرحمن الحمصي .**

روى عن : السفر بن نسير ، والعلاء بن الحارث ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .

وعنه : زيد بن الحباب ، وسفيان الثوري ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وغيرهم .

أُختلف في حاله ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثّقُون :

روى عن عبدالرحمن بن مهدي ، وكان لايروى إلاّ عن ثقة .

وقال أحمد بن حنبل : خرج من حمص ، وكان ثقة .

ووثقه كذلك يحيى بن معين والعجلي والنسائي ، وأبو زرعة ، ومحمد بن سعد ، وغيرهم .

المجرّحُون :

قال يحيى بن معين : كان يحيى بن سعيد لايرضاه .

وقال يحيى بن معين في موضع آخر : ليس برضي .

وقال علي بن المديني : ما كنا نأخذ عنه ذلك الزمان ولا حرف .

وقد ذكر له الذهبي أحاديث أفراد .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال النظر في الأقوال السابقة ، يُمكن القول بأن الجرح الذي ورد في هذا الراوي غير مفسر ، وبعض من ردّ حديثه يُعد من المتشددين في الجرح ، فيقدم على قولهم قول المعتدل ، وعليه فالراجح في حاله أنه ثقة .

روى له الجماعة سوى البخاري ، توفي سنة ١٥٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٨٦/٢٨) ، الكاشف (٢٧٦/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٣٨) .

(٣) – (ق) – السفر بن نسير الأزدي ، ضعيف ، تقدمت ترجمت (ص ٢٤١) .

(٤) - (د ت ق) - **يزيد بن شريح الحضرمي ، الحمصي .**

روى عن : ثوبان مولى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وأبي أمامة الباهلي ، وعائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - ، وغيرهم .

وعنه : ثور بن يزيد ، وحبيب بن صالح ، والسفر بن نسير ، وغيرهم .

قال حبيب بن صالح : هو من صالحي أهل الشام .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، وقد روى له أبو داود والترمذي وابن ماجة ، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥٩/٣٢) ، الكاشف (٣٨٤/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٦٠٢) .

(٥) - أبو أمامة الباهلي ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤٢) .

ب - الحكم على الإسناد :

إسناد هذا المتابع ضعيف ، لضعف السفر بن نسير .

وقد أخرجه أحمد أيضاً في (٢٥٠/٥) ، وفي (٢٦٠/٥) .

قلتُ : وللحديث شواهد عدة ، ومنها :

١ - حديث ثوبان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وقد أخرجه :

أبو داود (٦٩/١) رقم (٩٠) ، (١) كتاب الطهارة ، (٤٣) باب أيصلي الرجل وهو حاقن ، قال : حدثنا محمد بن عيسى ، حدثنا ابن عياش ، عن حبيب بن صالح ، عن يزيد بن شريح الحضرمي ، عن أبي حي المؤذن ، عن ثوبان به ، فذكر بمثله ، مع تقديم وتأخير في ألفاظه .

أ - رجال إسناد الشاهد :

(١) - (د س ق) - **محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي ، أبو حفص ، ابن الطَّبَّاع .**

روى عن : إسماعيل بن عياش ، وحماد بن زيد ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم .

وعنه : أبو داود ، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع ، الثقة المأمون ، ما رأيت من المحدثين أحفظ للأبواب منه .

وقال النسائي : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : كان حافظاً مكثراً فقيهاً .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فقيه ، كان من أعلم الناس بحديث هشيم .

قلتُ : محمد بن عيسى ثقة ، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة ، توفي سنة ٢٢٤ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٦/٢٥٨) ، الكاشف (٢/٢٠٩) ، تقريب التهذيب (ص ٥٠١) .

(٢) – (٤) – إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي ، أبو عتبة الحمصي .

روى عن : حبيب بن صالح ، وسهيل بن أبي صالح ، وعثمان بن أبي شيبة ، وغيرهم .

وعنه : الحكم بن نافع البهراني ، والحسن بن عرفة العبدي ، ومحمد بن عيسى البغدادي ، وغيرهم .

أُختلف في حاله ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثّقون :

قال يحيى بن معين ، وعمرو بن على الفلاس : ثقة فيما روى عن الشاميين .

وقال يزيد بن هارون : ما رأيت شامياً ولا عراقياً أحفظ منه ، وما سفيان الثوري ؟ .

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثقة فيما روى عن الشاميين .

وقال البخاري : إذا حدث عن أهل بلده فصحيح ، وإذا حدث عن غيرهم ، ففيه نظر .

المجرّحُون :

قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : وأمّا روايته عن أهل الحجاز ، فإن كتابه ضاع .

وسبق قول البخاري : وإن حدث عن غيرهم – أي عن غير أهل الشام – ففيه نظر .

وقال أبو حاتم : ليّن .

وضَعّفَه النسائي ، وابن خزيمة ، وغيرهما .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال النقاد في إسماعيل بن عياش ، يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد توثيقاً مقيداً ، فمجمل أقوالهم : أنه ثقة فيما يرويه على أهل بلده الشاميين ، وضعيف فيما عدا ذلك .

وهذا ما يُحمل عليه وصف بعض النقاد له بالضعف .

قال الشيخ أحمد شاكر - وذلك بعد شهادة يزيد بن هارون له - : هذه الشهادة من يزيد بن هارون غاية في التوثيق ، إذ فضله على سفيان الثوري .

روى له الأربعة ، توفي سنة ١٨١ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ ابن معين للدوري (٣٦/٢) ، التاريخ الكبير (٣٦٩/١) ، سنن الترمذي (٢٣٧/١) ، ضعفاء النسائي (ص ٤٩) ، ضعفاء العقيلي (٨٨/١) ، الجرح والتعديل (١٩١/٢) ، المجروحين (١٢٤/١) ، الكامل في الضعفاء (٢٩١/١) ، تهذيب الكمال (١٦٣/٣) ، السير (٣١٢/٨) ، تقريب التهذيب (ص ١٠٩) ، الاغتباط (ص ٣٩) ، الكواكب النيرات (ص ٩٨) .

(٣) - (د ت ق) - حبيب بن صالح الطائي ، أبو موسى الشامي الحمصي .

روى عن : عمرو بن شعيب ، ويحيى بن جابر الطائي ، ويزيد بن شريح الحضرمي ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن عياش ، وبقية بن الوليد ، وحريز بن عثمان ، وغيرهم .

قال أبو زرعة : لانعلم أحداً من أهل العلم طعن عليه في معنى من المعاني ، وهو مشهور في بلده بالفضل والعلم .

وقال يزيد بن عبد ربه : ثقة .

ترجم له ابن حجر في التقريب : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، وقد روى له أبو داود والترمذي وابن ماجة ، توفي سنة ١٤٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٨١/٥) ، الكاشف (٣٠٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٥١) .

(٤) - (د ت ق) - يزيد بن شريح الحضرمي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤٨) .

(٥) - (د ت ق) - شَدَّاد بن حَيّ ، أبو حيّ المؤذن الحمصي .

روى عن : ثوبان مولى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وأبي هريرة ، وذي مخبر الحبشي .

وعنه : راشد بن سعد ، وشرحبيل بن مسلم الخولاني ، ويزيد بن شريح .

ذكره ابن حبان في الثقات .

وقال العجلي : شامي ثقة .

قلتُ : والذي يظهر من حال هذا الراوي أنه ثقة ، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال(٣٩٢/١٢) ، الكاشف (٤٨١/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٦٤) .

(٥) - ثوبان مولى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، أبو عبدالله ، وهو ابن بُجْدُد ، وقيل : ابن جحدر ، اشتراه رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، ثم أعتقه ، وبقي على ولاء رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وبقي معه حتى وفاته ، ثم خرج إلى الشام ، توفي سنة ٥٤ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢٩٠/١) ، أُسد الغابة (٢٩٦/١) ، الإصابة (٢٠٤/١) .

ب - الحكم على إسناد الشاهد :

إسناد هذا الشاهد صحيح ، وقد أخرج هذا الشاهد أيضاً :

الترمذي (١٨٩/٢) رقم (٣٥٧) ، أبواب الصلاة ، (٢٦٥) باب ماجاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعاء .

وابن ماجة (١٦٧/١) رقم (٩١٠) ، (٦) أبواب إقامة الصلاة ، (٣١) باب لايخص الإمام نفسه بالدعاء .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن رجاء الشيباني بالمتابعات والشواهد إلى درجة الصحيح لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن رجاء الشيباني ، وبعد دراسة مروياته ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول ، يُمكن استخلاص ما يلي :

١ – ترجح في حال هذا الراوي أنه مجهول الحال ، وحديثه ضعيف ، وهذا مخالف لما حكم به الحافظ ابن حجر في التقريب ، فقد رفعه الحافظ ابن حجر عن مرتبة الوصف بالجهالة .

٢ – تحقق في حال هذا الراوي الشرط الأول للحافظ ابن حجر وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديثين .

وتحقق كذلك الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه .

بينما انتفى شرطه الثاني في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فقد جاء قول أبي حاتم عنه : ((مجهول)) ، والله أعلم .

* * *

[٧] - (٣٣١٦) - (عس) : عَبْدُاللهِ بن أبي رزين الأسدي .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن أبي رزين ، مسعود بن مالك الأسدي ، الكوفي ، مقبول ، من السادسة . عس .

---

[٧] - (عس) - عبدالله بن أبي رَزِين[١] ، مسعود بن مالك الأسدي[٢] ، المكي .

شيوخه : أبوه مسعود بن مالك الأنصاري .

تلاميذه : موسى بن أبي عائشة .

قال البخاري في التاريخ الكبير : عبدالله بن أبي رزين عن أبيه ، قال قبيصة : عن سفيان ، عن موسى بن أبي عائشة : مرسل .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : لايدرى من هو .

روى له النسائي في مسند علي ، وذكره ابن حجر في الطبقة السادسة[٣] .

انظر ترجمته في : تاريخ الدوري (٣٠٦/٣) ، التاريخ الكبير (٩١/٥) ، المعرفة ليعقوب (٥١٤/١) ، الجرح والتعديل (٥٥/٥) ، ثقات ابن حبان (٣٧/٧) ، تهذيب الكمال (٥٠٥/١٤) ، ميزان الاعتدال (٤٢٢/٢) ، تهذيب التهذيب (١٤٠/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٣) ، خلاصة الخزرجي (ص ١٩٧) .

---

(١) **رَزِين** : بفتح الراء المهملة ، وكسر الزاي المعجمة ، بعدها ياء ، ثم نون .

انظر : تبصير المنتبه (٦٠٢/٢) .

(٢) **الأسَدي** : بفتح الهمزة ، وفتح السين المهملة ، ثم دال مهملة مكسورة ، نسبة إلى أسد ، وهم اسم لعدة قبائل .

انظر : الأنساب (١٣٨/١) ، لب اللباب (٥٤/١) .

(٣) أصحاب هذه الطبقة هم الطبقة الصغرى من التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

الحكم على الراوي :

يتبين عند النظر فيما تقدم في ترجمة عبدالله بن أبي رزين ، الأمور التالية :

١ - تفرد موسى بن أبي عائشة بالرواية عن عبدالله بن أبي رزين ، فلم يرو عنه غيره ، لذلك فإن عبدالله بن أبي رزين فيما يظهر مجهول ، بسبب هذا التفرد .

٢ - ذكر ابن حبان هذا الراوي في ثقاته ، ولا اعتبار بفعله هذا مع عدم ارتفاع جهالة عين هذا الراوي ، إذ ربَّمَا عُدّ ذلك ممَّا قيل في تساهل ابن حبان في توثيق المجاهيل .

٣ - ذكر البخاري أن حديثه مرسل ، وهذا صحيح في بعض مروياته ، إذ يروى أبوه أبو رزين خبراً عن الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن أبي رزين بأنه مجهول ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ - الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، إذ يظهر أن الأقرب في حاله أنه مجهول ، وهذه مرتبة من مراتب الجرح ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة ، إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ - لقد وقفت على خبرين لعبدالله بن أبي رزين ، وهذا موافق للشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ - لم أقف على قول معتبر من أقوال الأئمة المتقدمين في جرح هذا الراوي ، وهذا موافق لشرط الحافظ ابن حجر الثاني في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

٤ - يُمكن التحقق من شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند دراسة مروياته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديثين لعبدالله بن أبي رزين ، وتخريجهما كالتالي :

١ - الحديث الأول :

وهو حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عند النسائي في كتابه مسند علي ، و لم أقف على هذا الكتاب مخطوطاً أو مطبوعاً ، وقد وقفت على الحديث في مسند البزار من طريق عبدالله ابن أبي رزين ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١٥] - (١) - مسند البزار (١٠٩/٣) ، رقم (٨٩٥) ، قال :

حدثنا محمد بن عمارة بن صبيح ، قال : نا قبيصة بن عقبة ، عن سفيان ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبدالله بن أبي رزين ، عن أبيه ، عن علي قال : قلتُ للعباس : سل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لنا الحجابة ، فسأله ، فقال : « أعطيكم السقاية ترزؤكم[١] ، ولاترزؤنها » ، قال : سل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليستعملك على الصدقات ، فقال : « ما كنت لأستعملك على غُسَالة[٢] ذنوب الناس » .

قال البزار : وهذا الحديث لانعلم له إسناداً عن علي إلاَّ هذا الإسناد .

أ - رجال الإسناد :

(١) - محمد بن عمارة بن صبيح الكوفي .

روى عن : إسماعيل بن أبان ، وطلق بن غنام ، وقبيصة بن عقبة ، وغيرهم .

وعنه : البزار ، وعلي بن العباس البجلي ، ويحيى بن محمد بن صاعد[٣] ، وغيرهم .

---

(١) **ترزؤكم** : مأخوذة من رزأ بمعنى نقص ، ولاترزؤكم : أي تأخذ منكم شيئاً .
راجع مادة « رزأ » من النهاية في غريب الحديث (٢١٨/٢) ، لسان العرب (٨٥/١) .

(٢) **غُسَالة** : أصله من غسل ، وهو ما يخرج من الثوب بالغسل من الأوساخ وغيرها ، وأطلقت هنا على الذنوب .
راجع مادة « غسل » من لسان العرب (٤٩٤/١١) .

(٣) لقد وقفت على أسماء شيوخه وتلاميذه من مسند البزار ومعاجم الطبراني بالإضافة إلى ثقات ابن حبان .
انظر : مسند البزار (٣٠٨/٤) ، (١١٩/٥) ، المعجم الأوسط (٢٧٢/٤) .

ذكره ابن حبان في الثقات .

قلتُ : والذي يظهر من حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن ، فقد ارتفعت عنه جهالة عينه ، وذكره ابن حبان في ثقاته ، والأخذ بفعل ابن حبان هذا أولى من تركه ، مع عدم وجود ما يعارضه من أقوال النقاد المعتبرين .

انظر ترجمته في : ثقات ابن حبان (٩/١١٣) .

(٢) - (ع) - قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي ، أبو عامر الكوفي .

روى عن : إسرائيل بن يونس ، وحماد بن سلمة ، وسفيان الثوري ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، وأحمد بن حنبل ، ومحمد بن عمارة ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق ، لم أر أحداً من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لايغيره سوى قبيصة ، وأبي نعيم في حديث الثوري ، وقال يحيى بن معين : قبيصة ثقة في كل شيء إلاَّ في حديث سفيان ، ليس بذاكِ القوي ، فإنه سمع منه وهو صغير .

وقال النسائي : ليس به بأس .

وقال عبدالرحمن بن يوسف بن خراش : صدوق .

وقد تُكلم في روايته عن سفيان الثوري ، بسبب سماعه منه وهو صغير .

قلتُ : ولايضر ذلك ، فسماعه صحيح ما دام مُمَيزاً ، والراجح في حاله أنه ثقة ، وقد ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : حافظ عابد .

روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٠٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٣/٤٨١) ، الكاشف (٢/١٣٣) ، تقريب التهذيب (ص ٤٥٣) .

(٣) - (ع) - سفيان بن سعيد الثوري ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٤) .

(٤) - (ع) - موسى بن أبي عائشة الهمداني ، أبو الحسن الكوفي .

روى عن : سعيد بن جبير ، وعبدالله بن أبي رزين ، وعمرو بن شعيب ، وغيرهم .

وعنه : إسرائيل بن يونس ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم .

قال سفيان بن عيينة : حدثنا موسى بن أبي عائشة ، وكان من الثقات .

وقال يحيى بن معين : ثقة .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة عابد .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حاله ، وهو أنه ثقة . وقد روى له الجماعة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٩/٩٠) ، الكاشف (٢/٣٠٥) ، تقريب التهذيب (ص ٥٥٢) .

(٥) – (عس) – عبدالله بن أبي رزين الأسدي ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٢٥٣) .

(٦) – (بخ م ٤) – مسعود بن مالك ، أبو رزين الأسدي .

روى عن : عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن مسعود ، وعلي بن أبي طالب – رضي الله عنهم – ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن أبي خالد ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وابنه عبدالله ، وغيرهم .

قال أبو زرعة : كوفي ثقة .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فاضل .

قلتُ : يظهر من هذه الترجمة أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة سوى البخاري ، وروى له البخاري في الأدب المفرد ، توفي سنة ٨٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٧/٤٧٧) ، الكاشف (٢/٢٥٧) ، تقريب التهذيب (ص ٥٢٨) .

(٧) – علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – الخليفة الراشد ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٥) .

(٨) – العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف ، عم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، يكنى أبا الفضل ، كان أسن من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بسنتين ، وقد كان رئيساً في قريش في الجاهلية ، وقد كان النبي يكرم العباس بعد إسلامه ويجله ، توفي – رضي الله عنه – سنة ٣٣ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢/٣٥٨) ، أُسد الغابة (٣/١٦٤) ، الإصابة (٢/٣٣٠) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن أبي رزين الأسدي .

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً من طريق عبدالله بن أبي رزين الحاكم في مستدركه (٣/٣٧٥) رقم (٥٤٣٠) ، وصححه ، ووافقه على ذلك الذهبي .

والمقدسي في المختارة (٢/٤١٥) .

قلتُ : و لم أقف له على متابعات أو شواهد على هذا الحديث ، وقد أشار البزار إلى أنه ليس لهذا الحديث سوى هذا الإسناد(١) .

٢ - الحديث الثاني :

وهو حديث مرسل عن أبي رزين عند ابن أبي شيبة في مصنفه ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١٦] - (٢) - مصنف ابن أبي شيبة (٤/٦١٣) ، رقم (٢) ، (١٤) كتاب الصيد (١٦) باب الرجل يرمي الصيد ، ويغيب عنه ، ثم يجد سهمه فيه ، قال :

نا ابن نمير ، ويحيى بن آدم ، عن سفيان ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن عبدالله بن أبي رزين ، عن أبيه ، قال : جاء رجل إلى النبي - صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - بأرنب ، فقال : إني رميت أرنباً فأعجزني طلبها ، حتى أدركني الليل ، فلم أقدر عليها حتى أصبحت ، فوجدتها وفيها سهمي ، فقال : « أصميت(٢) أو أنميت(٣) » قال : لا ، بل أنميت ، قال : « إن الليل خلق من خلق الله عظيم لايَقْدر خَلْقَه إلاَّ الذي خَلَقَه ، لعله أعان على قتلها شيءٌ ، انبذها عنك » .

---

(١) مسند البزار (٣/١٠٩) .

(٢) **أصْمَيْت** : فعل ماض من صما ، وهو أن يرمي الصيد ، فيموت بين يديه ، ولايغيب عنه .
راجع مادة « صما » من غريب الحديث للهروي (٤/٢١٧) ، النهاية في غريب الحديث (٣/٥٤) .

(٣) **أنْمَيْت** : فعل ماض من نما ، وهو أن يرمي الصيد فلايموت بين يديه ، ويغيب عنه ، ثم يجده بعد ذلك ميتاً .
راجع مادة « نَمَا » من غريب الحديث (٤/٢١٧) ، النهاية في غريب الحديث (٥/١٢١) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - عبدالله بن نمير الهمداني ، أبو هشام الكوفي .

روى عن : سفيان الثوري ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وعبيدالله بن عمر العمري ، وغيرهم .

وعنه : أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وغيرهم .

قال عنه يحيى بن معين : ثقة .

وقال أبو حاتم : كان مستقيم الأمر .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : حجة .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ، صاحب حديث من أهل السنة .

قلتُ : هو ثقة كما دلت عليه الأقوال السابقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٩٩ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٢٥/١٦) ، الكاشف (٦٠٤/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٢٧) .

(٢) - (ع) - يحيى بن آدم بن سليمان القرشي ، الأموي ، أبو زكريا الكوفي .

روى عن : زهير بن معاوية ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم .

وعنه : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : كان يتفقه ، وهو ثقة .

وقال يعقوب بن شيبة : ثقة كثير الحديث .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : أحد الأعلام .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ فاضل .

قلتُ : الصحيح في حاله أنه ثقة ، روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٠٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٨٨/٣١) ، الكاشف (٣٦٠/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٨٧) .

(٣) - (ع) - سفيان بن سعيد الثوري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٥) .

(٤) - (ع) - موسى بن أبي عائشة ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٥٦) .

(٥) – (عس) – **عبدالله بن أبي رزين ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٢٥٣) .**

(٦) – (بخ م ٤) – **مسعود بن مالك ، أبو رزين الأسدي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٥٧) .**

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، وذلك للأسباب التالية :

١ – جهالة عبدالله بن أبي رزين .

٢ – الحديث مرسل ، فأبو رزين تابعي ، وقد أرسله عن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

وقد أخرج الحديث من طريق عبدالله بن أبي رزين أيضاً :

الطبراني في المعجم الكبير (٢١٤/١٩) رقم (٤٧٨) .

والبيهقي[١] في السنن الكبرى (٢٤١/٩) ، كتاب الصيد والذبائح ، باب الإرسال على الصيد يتوارى عنك ، ثم تجده مقتولاً .

قلتُ : وللحديث شاهد من حديث عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٧/١٢) رقم (١٢٣٧٠) ، قال :

حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، ثنا عباد بن زياد ، ثنا عثمان بن عبدالرحمن ، عن الحكم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أن عبداً أسود جاء النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فقال : يمر بي ابن السبيل ، وأنا في ماشية لسيدي ، فأسقي من ألبانها بغير إذنهم ، قال : ((لا)) ، قال : فإني أرمي فأصمي وأنمي ، قال : ((كُلْ ما أصميت ، ودع ما أنميت)) .

أ – رجال إسناد المتابع :

(١) – **محمد بن عثمان بن أبي شيبة الإمام .**

روى عن : أبيه عثمان بن أبي شيبة ، وعباد بن زياد ، وعلي بن المديني ، وغيرهم .

---

(١) أحمد بن حسين بن علي البيهقي ، أبو بكر الخراساني ، ولد سنة ٣٨٤ هـ ، الحافظ العلامة ، توفي سنة ٤٥٨ هـ .
انظر ترجمته في : المنتظم (٢٤٢/٨) ، تذكرة الحفاظ (١١٣٢/٣) ، سير أعلام النبلاء (١٦٣/١٨) .

وعنه : الطبراني ، وابن صاعد ، وابن السماك ، وغيرهم .

قال صالح جزرة : ثقة .

وقال ابن عدي : لَمْ أرَ له حديثاً منكراً ، فأذكره .

وقال عبدان : لابأس به .

وقال أبو الحسين بن المنادي : كنا نسمع الشيوخ يقولون : مات حديث الكوفة لموت محمد بن عثمان بن أبي شيبة ومطين وموسى بن إسحاق وعبيد بن غنام .

وقد تكلم فيه بعضهم ، فقال عبدالله بن أحمد بن حنبل : كذاب .

وقال مطين : هو عصا موسى يتلقف ما يأفكون .

وقال الدارقطني : إنه أخذ كتاب غير محدث .

وقال البرقاني : لَمْ أزل أسمع الشيوخ يذكرون أنه مقدوح فيه .

قلتُ : خلاصة القول في حاله أنه ثقة ، وأمّا من جرحه ، فإنه جرحه غير مفسر ، وقد تكلم فيه بعضهم كمطين لما حدث بينهما من اختلاف وخصومة ، كما قال الخطيب البغدادي ، حيث قال : ((وقد كنت وقعت على تعصب وقع بينهما بالكوفة سنة سبعين)) ، وقد ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الحافظ البارع محدث الكوفة . وقال عنه في السير : الإمام الحافظ المسند .

توفي سنة ٢٩٧ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٤٢/٣) ، تذكرة الحفاظ (٦٦١/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢١/١٤) .

(٢) – (كد) – عباد بن زياد بن موسى الأسدي ، الساجي .

روى عن : سفيان بن عيينة ، وعثمان بن عبدالرحمن ، ويحيى بن العلاء الرازي ، وغيرهم .

وعنه : أبو داود في حديث مالك ، والبزار ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ، وغيرهم .

قال أبو عبيد الآجري : سُئل أبو داود عن عباد بن زياد الساجي ، فقال : صدوق ، أراه كان يتهم بالقدر .

وقد نسبه أبو حاتم أيضاً إلى البدعة .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق ، رُمي بالقدر وبالتشيع .

قلتُ : وخلاصة القول في حاله أنه صدوق ، وأمَّا ما اتهم به من بدعة ، فلايضر ، لأنه لم يثبت أنه كان داعية إلى البدعة .

روى له أبو داود في كتاب حديث مالك ، ذكره ابن حجر في الطبقة العاشرة .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٦/٩٧) ، تهذيب الكمال (١٤/١٢٢) ، تقريب التهذيب (ص ٢٩٠) .

(٣) - عثمان بن عبدالرحمن ، لم أقف على ترجمة له ، فليس في شيوخ عباد بن زياد راوٍ اسمه عثمان بن عبدالرحمن ، وليس في تلاميذ الحكم بن عتيبة راوٍ اسمه عثمان بن عبدالرحمن ، فلا أدري من هو ، لذلك توقفت في ترجمته ويكون مجهولاً .

(٤) - (ع) - الحكم بن عُتيبة الكندي ، أبو عمر ، وقيل : أبو محمد الكوفي .

روى عن : زيد بن أرقم ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم .

وعنه : شعبة بن الحجاج العتكي ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .

اُختلف في حاله ، مع أن حديثه في الصحيحين ، وبيان ذلك الاختلاف كالتالي :

الموثّقُون :

قال الأوزاعي : حججت فلقيت عبدة بن أبي لبابة بمنى ، فقال لي : هل لقيت الحكم ، قلتُ : لا . قال : فالقه ، فما بين لابتيها أفقه من الحكم .

وقال عبدالرحمن بن مهدي : ثبت ثقة .

وقال ابن عيينة : ما كان بالكوفة بعد إبراهيم والشعبي مثل الحكم وحماد .

وقال علي بن المديني : قلتُ ليحيى القطان ، أي أصحاب إبراهيم أحب إليك ؟ ، قال : الحكم ومنصور ، قلتُ : فأيهما أحب إليك ؟ قال : ما أقربهما .

ووثقه كذلك يحيى بن معين والنسائي ، وغيرهما .

المجرِّحُون :

عدّه البخاري هو والحكم بن عتيبة بن نهاس واحداً ، وابن نهاس هذا ليس له رواية .
وجَهّله أبو حاتم ، وقد وصف أيضاً بالتدليس .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال النقاد فيه ، يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد ، كابن مهدي وابن عيينة وابن معين ، وغيرهم ، وتكلّم فيه البخاري وأبو حاتم .

والذي يظهر من حاله أنه ثقة ، فأمّا فعل البخاري حيث عدّه هو والحكم بن عتيبة بن نهاس واحداً ، فهو وهم ، حيث قال الذهبي : فقد جعل البخاري هذا[1] ، والحكم ابن عتيبة الإمام المشهور واحداً ، فَعُدَّ من أوهام البخاري .

وأمّا قول أبي حاتم : ((مجهول)) ، فلا عبرة به ، إذ قصد به الحكم بن عتيبة بن نهاس ، وكان قاضياً بالكوفة ، ولم يكن يروي الحديث .

وأمّا وصفه بالتدليس ، فهو ليس ممن يضر تدليسهم ، وقد وضعه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين ، وأصحاب هذه الطبقة هم من احتمل الأئمة تدليسهم ، وأُخرج حديثهم في الصحيحين ، وعلى هذا فهو ثقة .

روى له الجماعة ، توفي سنة ١١٥ هـ .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٣٣٢/٢) ، الجرح والتعديل (١٢٣/٣) ، موضح أوهام الجمع والتفريق (٨٨/١) ، تهذيب الكمال (١١٤/٧) ، ميزان الاعتدال (٥٧٧/١) ، تذكرة الحفاظ (١٨٧/١) ، الكاشف (٣٤٤/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٧٥) ، طبقات المدلسين (ص ٣٠) .

(٥) – (ع) – سعيد بن جبير بن هشام الأسدي ، أبو محمد ، ويقال : أبو عبدالله الكوفي .
روى عن : أنس بن مالك ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن عباس ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – ، وغيرهم .

(١) قصد بهذا الحكم بن عتيبة بن نهاس .

وعنه : أيوب السختياني ، والحكم بن عتيبة ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وغيرهم .

قال أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري : هو ثقة ، إمام ، حجة على المسلمين .

ترجم له الذهبي في السير ، فقال : الإمام الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت فقيه .

قلتُ : سعيد بن جبير تابعي جليل ، من أئمة التابعين ، وثقاتهم .

روى له الجماعة ، استشهد سنة ٩٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٥٨/١٠) ، تذكرة الحفاظ (٧٦/١) ، سير أعلام النبلاء (٣٢١/٤) ، تقريب التهذيب (ص ٢٣٤) .

(٦) – **عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب** بن هاشم بن عبد مناف ، أبو العباس القرشي ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، ابن عم رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، كان يسمى البحر لكثرة علمه ، وهو حبر الأمة ، وإمام التفسير ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، دعا له الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فقال : ((اللهم علمه الحكمة)) ، توفي سنة ٦٨ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٦٦/٣) ، أُسد الغابة (٢٩٠/٣) ، الإصابة (٣٣٠/٢) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

رجال هذا الحديث ثقات إلاَّ عباد بن زياد ، فهو صدوق ، وعثمان بن عبدالرحمن ، لم أقف على ترجمته ، فيكون الحديث ضعيفاً للجهالة بعثمان هذا .

قلتُ : وهناك أثر عن ابن عباس بلفظ : ((ما أصيمت فكل ، وما أنميت فلاتأكل)) وهو في مصنف عبدالرزاق (٤٦٠/٤) رقم (٨٤٥٥) ، كتاب المناسك ، باب الصيد يغيب مقتله .

قلتُ : يبقى حديث عبدالله بن أبي رزين على ضعفه ، إذ لايرتقي بشواهده الضعيفة ، فهو في الأحكام .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن أبي رزين الأسدي ، وبعد دراسة مروياته ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ - الاختلاف مع الحافظ ابن حجر في الحكم على هذا الراوي ، حيث إن الراجح في حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، لتفرد موسى بن أبي عائشة بالرواية عنه ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة ، إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ - تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، باستثناء الشرط الثالث ، فلم يتحقق في حديثه الأول ، وتحقق في الثاني ، والله أعلم .

* * *

[٨] - (٣٣٢١) - (تم ق) : عَبْدُاللهِ بن الزبير الباهلِي .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن الزُّبَير الباهلي ، مقبول ، من الثامنة ، تم ق .

---

[٨] - (تم ق) - عبدالله بن الزبير بن مَعْبَد[١] الباهلي[٢] ، أبو الزبير ، ويقال : أبو معبد البصري[٣] .

شيوخه : أيوب السختياني ، وثابت بن أسلم البناني ، وحفص بن الحارث ، وخالد بن مهران الحذاء .

تلاميذه : زيد بن الحريش الأهوازي ، وعمار بن طالوت ، ونصر بن علي الجهضمي .

قال أبو حاتم : مجهول لايُعرف .

وقال الدارقطني : شيخ بصري صالح .

وقد أشار بعض من ترجم للرجال إلى أن ابن حبان قد ذكره في الثقات ، ولم أقف على ذلك في الثقات[٤] .

ترجم له الذهبي في المغني في الضعفاء ، فقال : حسن الحديث .

وقال عنه في ميزان الاعتدال : مجهول .

---

(١) **مَعْبَد** : بفتح الميم ، بعدها عين مهملة ساكنة ، ثم باء موحدة مفتوحة ، وفي آخره دال مهملة .
انظر : تبصير المنتبه (١٢٩٧/٤) .

(٢) **البَاهلي** : بفتح الباء الموحدة ، بعدها ألف ، ثم هاء مكسورة ، وفي آخرها لام مكسورة ، نسبة إلى قبيلة باهلة ، وهي تنتسب إلى باهلة بن أعصر .
انظر : الأنساب (٢٧٥/١) ، لب اللباب (١٠١/١) .

(٣) **البَصْري** : بفتح الباء الموحدة ، بعدها صاد مهملة ساكنة ، ثم راء مهملة مكسورة ، نسبة إلى البصرة ، البلدة المشهورة بالعراق ، كان يقال لها : قبة الإسلام وخزانة العرب .
انظر : الأنساب (٣٦٣/١) ، لب اللباب (١٣٢/١) .

(٤) ذكر ذلك الحافظ في تهذيب التهذيب ، فلعله رآه في نسخة غير ما حقق عليه المطبوع .
انظر : تهذيب التهذيب (١٤٢/٣) .

وقال في الكاشف : ليس بالحافظ .

روى له الترمذي في الشمائل ، وابن ماجة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثامنة[(١)] .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٥/٥٦) ، الكامل لابن عدي (٤/١٧٥) ، سؤالات البرقاني (ص ٣٩) ، تهذيب الكمال (١٤/٥١٦) ، الكاشف (١/٥٥٢) ، ميزان الاعتدال (٢/٤٢٣) ، المغني في الضعفاء (١/٣٣٨) ، تهذيب التهذيب (٣/١٤٢) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٣) ، خلاصة الخزرجي (ص ١٩٧) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن الزبير الباهلي ، يلاحظ ما يلي :

١ – وصف أبو حاتم هذا الراوي بأنه مجهول لايُعرف ، وبناءً على هذا قال الذهبي في ميزان الاعتدال : مجهول . قلتُ : لكن لايُسلم لهما بهذا الحكم ، إذ من المعلوم أن جهالة العين – وهي التي وصفه بها أبو حاتم بقوله : مجهول لايُعرف – ترتفع برواية اثنين من الثقات[(٢)] . وقد روى عنه جماعة من الثقات منهم نصر بن علي الجهضمي ، وقد أخرج حديثه الجماعة ، وستأتي ترجمته مفصلة قريباً ، ومنهم أيضاً عمار بن طالوت ، وهو ثقة أيضاً[(٣)] .

وقد عَرَّفَه الترمذي وغيره ، فقد قال عند إخراج حديثه : شيخ بصري باهلي قديم[(٤)] .

وأيضاً فلاينبغي إغفال ما قيل في تشدد أبي حاتم .

وقال الدارقطني : شيخ بصري صالح[(٥)] .

---

(١) أصحاب هذه الطبقة هم الطبقة الوسطى من أتباع التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٥) ، المقنع لابن الملقن (١/٢٥٨) .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب عنه : ثقة .

انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٠٧) .

(٤) الشمائل المحمدية (ص ١٤٨) .

(٥) سؤالات البرقاني (ص ٣٩) .

٢ – ذكر الحافظ ابن حجر أن ابن حبان قد ذكر عبدالله بن الزبير بن ثقاته ، وقال عنه الدارقطني : صالح ، وعليه فبإعمال هذه الأمور ، مع ارتفاع جهالة عينه ، وعدم ثبوت ما يناقضه ، فإن أقرب الأقوال في حال هذا الراوي ، أنه صدوق ، وحديثه حسن .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

يتبين عند الموازنة بين الحكمين الأمور التالية :

١ – الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، فأقرب الأقوال في حال عبدالله بن الزبير الباهلي أنه صدوق ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة .

٢ – لقد وقفت لهذا الراوي على ثلاثة أحاديث ، وأشار ابن عدي بعدما ساق بعض أحاديثه ، إلى أن له أحاديث أخرى[(١)] .

قلتُ : ومع كثرة شيوخ هذا الراوي وتلاميذه ، فإنه لايُمكن وصف أحاديثه بالقلة ، وفي هذا مخالفة للحافظ ابن حجر في شرطه الأول في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – لم يتحقق في حال هذا الراوي الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يرد في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فقد نقل الحافظ ابن حجر نفسه كلام أبي حاتم في تهذيب التهذيب .

٤ – يُمكن التحقق من الشرط الثالث لابن حجر في المقبول ، وهو المتابعة على أحاديث الراوي ، وذلك عند تخريج مروياته ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على عدة أحاديث لعبدالله بن الزبير الباهلي ، وتخريجها كالتالي :

١ – الحديث الأول :

وهو حديث أنس بن مالك – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند الترمذي في الشمائل ، وتخريجه كالتالي :

---

(١) الكامل لابن عدي (١٧٥/٤) .

تخريج الحديث :

[١٧] – (١) – الشمائل المحمدية للترمذي (ص ١٤٨) ، رقم (٣٩٥) ، (٥٣) باب ما جاء في وفاة رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قال :

حدثنا نصر بن علي ، حدثنا عبدالله بن الزبير – شيخ باهلي قديم بصري – حدثنا ثابت ، عن أنس بن مالك ، قال : لما وجد رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من كرب الموت ما وجد ، قالت فاطمة – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا – : وا كرباه ، فقال النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((لا كرب على أبيك بعد اليوم ، إنه قد حضر من أبيك ما ليس بتارك منه أحداً ، الموافاة يوم القيامة)) .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – نَصْر بن علي بن نصر بن علي بن صُهبان بن أُبي الأزدي الجهضمي ، أبو عمرو البصري .

روى عن : إسماعيل بن علية ، وسفيان بن عيينة ، وعبدالله بن الزبير الباهلي ، وغيرهم .

وعنه : الجماعة ، وغيرهم .

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن نصر بن علي الجهضمي ، فقال : ما به بأس . ورضيه .

وقال النسائي وابن خراش : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : القول في هذا الراوي أنه ثقة ، وهو من رجال الصحيحين .

روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٥٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٥٥/٢٩) ، الكاشف (٣١٩/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٦١) .

(٢) – (تم ق) – عبدالله بن الزبير الباهلي ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٢٦٦) .

(٣) - (ع) - ثابت بن أسلم البُناني ، أبو محمد البصري .

روى عن : أنس بن مالك ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن عمر ، - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - ، وغيرهم .

وعنه : حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وعبدالله بن الزبير الباهلي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : وكان محدثاً من الثقات المأمونين ، صحيح الحديث .

وقال العجلي : ثقة ، رجل صالح .

ووثقه كذلك النسائي وغيره .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : وكان رأساً في العلم والعمل .

وترجم له ابن حجر في تقريب التهذيب ، فقال : ثقة عابد .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حال ثابت بن أسلم البناني ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٢٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٤٢/٤) ، تذكرة الحفاظ (١٢٥/١) ، الكاشف (٢٨١/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٣٢) .

(٤) - أنس بن مالك بن النضر الأنصاري ، - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤٤) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ؛ لأنه فيه عبدالله بن الزبير الباهلي ، وهو صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

وقد أخرج حديث أنس بن مالك - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - هذا أيضاً :

البخاري (٧٥٥/٧) ، رقم (٤٤٦٢) ، (٦٤) كتاب المغازي ، (٨٣) ، باب مرض النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ووفاته .

وابن ماجة (٢٩٩/١) ، رقم (١٦٢٩) ، (٧) أبواب ماجاء في الجنائز ، (٦٥) باب ذكر وفاته ودفنه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

وأحمد (١٤١/٣) .

وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٢٧٢) .

وأبو يعلى في مسنده (٣/٢٢١) رقم (٣٤٢٨) .
وابن حبان في صحيحه (١٤/٥٨٢) رقم (٦٦١٣) ، باب وفاته - صلى الله عليه وسلم - .
والطبراني في المعجم الأوسط (١٠/١٤٦) رقم (٩٣٠٩) .

٢ - الحديث الثاني :

وهو حديث آخر عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، وهو عند أبي يعلى ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١٨] - (٢) - مسند أبي يعلى (٣/٢٢١) رقم (٣٤٢٩) ، قال :

حدثنا نصر بن علي ، به - فذكر بمثل السند السابق - وفيه : قال رجل : يا رسول الله إني أحب فلاناً في الله ، فقال : ((أعلمته)) قال : لا ، قال : ((فأعلمه)) فأتاه فأعلمه ، فقال : أحبك الله الذي أحببتني له .

(١) - (ع) - نصر بن عَلي الجَهضمي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٦٩) .
(٢) - (تم ق) - عبدالله بن الزبير الباهلي ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٢٦٦) .
(٣) - (ع) - ثابت بن أسلم البناني ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٠) .
(٤) - أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤٤) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ؛ لأن فيه عبدالله بن الزبير الباهلي ، صدوق .
وبقية رجاله ثقات ، وقد أخرج هذا الحديث أيضاً :

أحمد (٣/١٤٠) ، قال : ثنا زيد بن الحباب ، ثنا حسين بن واقد ، حدثني ثابت به ، فذكر بمثله .

أ - رجال إسناد المتابع :

(١) - (م ٤) زيد بن الحباب بن الريان التميمي ، أبو الحسين الكوفي .
روى عن : أسامة بن زيد الليثي ، والحسين بن واقد المروزي ، وسفيان الثوري ، وغيرهم .
وعنه : أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وغيرهم .

اُختلف في حاله ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثّقُون :

قال عنه أحمد بن حنبل : كان صاحب حديث ، كَيّساً . وقال في موضع : زيد بن حباب كان صدوقاً .

ووثقه كذلك يحيى بن معين وعلي بن المديني والعجلي ، وغيرهم .

وقال أبو حاتم : صدوق صالح .

ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني : ثقة حافظ .

المجرّحُون :

قال أحمد بن حنبل : كان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح ، ولكن كان كثير الخطأ .

وقال يحيى بن معين : كان يقلب حديث الثوري .

خلاصة الأقوال في حاله :

من خلال النظر في أقوال النقاد ، يتضح أنه قد وثقه جماعة من النقاد ، كأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وغيرهما ، وقد تُكلم في روايته عن سفيان الثوري ، وقد قال يحيى بن معين بعدما تكلم في حديثه عن سفيان الثوري : لم يكن به بأس .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حاله ، وهو أنه لابأس به ، وحديثه حسن ، ويخطئ في حديث الثوري ، وقد روى له الجماعة سوى البخاري ، توفي سنة ٢٠٣ هـــ .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٣/٥٦١) ، تهذيب الكمال (١٠/٤٠) ، تذكرة الحفاظ (١/٣٥٠) ، تقريب التهذيب (ص ٢٢٢) .

(٢) – (م ٤) – الحسين بن واقد المروزي ، أبو عبدالله القرشي .

روى عن : أيوب السختياني ، وثابت بن أسلم البناني ، وعبدالله بن بريدة الأسلمي ، وغيرهم .

وعنه : زيد بن الحباب الكوفي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وعبدالله بن المبارك ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : لابأس به .

وقال يحيى بن معين : ثقة .

وقال أبو زرعة والنسائي : ليس به بأس .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الإمام الكبير .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة له أوهام .

قلتُ : الظاهر من حال هذا الراوي أنه ثقة ، فقد وثقه إمام من أئمة النقد المعتدلين وهو يحيى بن معين ، وأثنى عليه أحمد بن حنبل في أكثر من موضع ، أمّا قول ابن حجر : له أوهام . فإنه ليس من شرط الثقة ألا يخطئ ، فقد يقع الخطأ والوهم من الثقة ، وعليه فالراجح أنه ثقة ، روى له الجماعة سوى البخاري ، توفي سنة ١٥٩ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٩١/٦) ، سير أعلام النبلاء (١٠٤/٧) ، الكاشف (٣٣٧/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٦٩) .

(٣) – (ع) – ثابت بن أسلم البناني ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٠) .

(٤) – أنس بن مالك – رضي الله عنه – الصحابي الجليل ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤٤) .

ب – الحكم على إسناد المتابع :

إسناد هذا المتابع حسن ؛ لأن فيه زيد بن الحباب الكوفي ، وهو صدوق ، وقد أخرج هذه الطريق للحديث أيضاً :

النسائي في عمل اليوم والليلة – من السنن الكبرى – (٥٤/٦) رقم (١٠٠١٠) ، (٥٠) باب ما يقول لأخيه إذا قال : إني أحبك .

وقد أخرج أبو داود الحديث من طريق المبارك بن فضالة ، عن ثابت ، وتخريجه كالتالي :

سنن أبي داود (٣٤٤/٥) رقم (٥١٢٥) ، (٣٥) كتاب الأدب ، (١٢٢) باب إخبار الرجل بمحبته إياه .

وأخرجه أيضاً أحمد (٣/١٥٠) و (٣/١٥٦) .

قلتُ : يرتقي هذا الحديث بكل طرقه إلى درجة الصحيح لغيره .

ولعبدالله بن الزبير الباهلي حديث آخر عند ابن حبان في صحيحه ، وتخريجه كالتالي :

صحيح ابن حبان (٤/١٧٥) رقم (١٣٤٥) ، باب ذكر الإباحة للمرء أن يمسح على عمامته كما كان يمسح على خفيه سواء دون الناصية .

وأخرجه أيضاً الطبراني في المعجم الكبير (٦/٢٦٢) رقم (٦١٦٥) .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن الزبير الباهلي ، وبعد دراسة بعض مروياته ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر على الراوي في التقريب بأنه مقبول يتبين ما يلي :

١ - الاختلاف بين الحكم الراجح في حال هذا الراوي ، وبين ما حكم به الحافظ ، فقد أنزله الحافظ ابن حجر عن المرتبة التي يستحقها ، وهي أنه صدوق .

٢ - لم يتحقق في حال الراوي الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فقد وقفت على عدة أحاديث لهذا الراوي .

٣ - لم يتحقق كذلك في حال هذا الراوي الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فقد نقل الحافظ نفسه بعض أقوال من جرحه .

٤ - تحقق الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي ، فقد توبع الراوي على أحاديثه ، والله أعلم .

* * *

[٩] – (٣٣٣٤) – (ت ق) : عَبْدُاللهِ بن زيد الأزرق .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن زيد الأزرق ، مقبول ، من الرابعة ، ت ق .

---

[٩] – (ت ق) – عبدالله بن زيد الأزرق .

شيوخه : عقبة بن عامر الجهني .

تلاميذه : زيد بن سلام بن أبي سلام ، وأبو سلّام الأسود .

ذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : كان قاصاً[(١)] .

روى له الترمذي وابن ماجة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة[(٢)] .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٩٣/٥) ، جامع الترمذي (١٤٩/٤) ، الجرح والتعديل (٥٨/٥) ، ثقات ابن حبان (١٥/٥) ، تهذيب الكمال (٥٤٨/١٤) ، الكاشف (٥٥٥/١) ، ميزان الاعتدال (٤٢٦/٢) ، تهذيب التهذيب (١٤٩/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٤) ، خلاصة الخزرجي (ص ١٩٨) .

الحكم على الراوي :

من خلال النظر في ترجمة عبدالله بن زيد الأزرق السابقة ، وباستعراض أقوال النقاد فيه يتبين ما يلي :

١ – فَرَّقَ البخاري وغيره بين عبدالله بن زيد الأزرق هذا ، وبين عبدالله بن زيد قاص مسلمة بن عبدالملك بالقسطنطينية[(٣)] ، وقد جعلهما ابن حبان واحداً ، والصحيح التفريق بينهما ، فعبدالله بن زيد القاص يروى عن عوف بن مالك ، وهذا يروي عن عقبة بن عامر الجهني .

---

(١) ليس هو عبدالله بن زيد الأزرق ، وقد فرق بينهما البخاري .

انظر بتصرف : التاريخ الكبير (٩٣/٥) .

(٢) أصحاب هذه الطبقة هم الطبقة الصغرى من التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

(٣) **القسطنطينية** : مدينة رومية ، وهي مدينة ملكهم ، وهي اسطنبول .

انظر : معجم البلدان (٣٩٥/٤) .

٢ – ذكرت كتب الرجال راوياً واحداً فقط يروي عن عبدالله بن زيد ، وهو أبو سلام الأسود ، واسمه ممطور الحبشي ، مِمّا يعني وصف الراوي بالجهالة ، ولذلك ذكره الذهبي في المجهولين في ميزان الاعتدال .

قلتُ : وقفت في مصنف عبدالرزاق على حديث لعبدالله بن زيد يرويه عنه زيد بن سلام ، وقد أشار المزّي وابن حجر وغيرهما ، إلى أن زيد بن سلام قد روى عن عبدالله بن زيد الأزرق ، وذلك في ترجمة زيد بن سلام ، فلا أدري لماذا لم يبينوا ذلك في ترجمة عبدالله بن زيد .

٣ – يتبين من فعلهم هذا ابتداءً أنه قد روى عنه اثنان من الثقات ، وعليه ترتفع عنه جهالة عينه ، لكن يرد على ذلك ما قرره ابن حبان في ترجمة عبدالله بن زيد الأزرق ، مع أنه جعله هو وعبدالله ابن زيد القاص واحداً ، إلاَّ أن الظاهر أنه أراد بالترجمة عبدالله ابن زيد الأزرق ، وليس الآخر ، فقد نص على اسمه ، وعلى الراوي عنه ، بل إن ابن حبان قد قرر أمراً مهماً ، رُبّمَا يفسر عدم ذكر المزّي وغيره لزيد بن سلام في تلاميذ عبدالله الأزرق ، وهو أن زيد بن سلام لم يرو مباشرة عن عبدالله بن زيد مباشرة ، بل روى عن جده أبي سلام عن عبدالله بن زيد ، حيث قال ابن حبان : روى زيد بن سلام عن أبي سلام عنه(١) .

٤ – بناءً على ما تقدم يتبين أن جهالة العين لم ترتفع عن عبدالله بن زيد الأزرق ، إذ لم يرو عنه غير أبي سلام ، فيبقى على جهالته ، ويكون حديثه ضعيفاً .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكمين ، يُمكن استنتاج ما يلي :

١ – مخالفة ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر وصفه بالجهالة ، وقد رفعه الحافظ عن هذه المرتبة من مراتب الجرح إلى مرتبة دنيا من مراتب التعديل .

٢ – اشترط الحافظ في الراوي المقبول أن يكون قليل الحديث ، وقد وقفت على ثلاثة أحاديث لهذا الراوي ، فالذي يظهر تحقق شرط الحافظ ابن حجر الأول في المقبول .

---

(١) الثقات لابن حبان (٥/١٥) .

٣ – لم يرد في حال هذا الراوي ما يفيد جرحه ، وذلك في أقوال النقاد المتقدمين ، لكن لايُمكن إغفال وصف الراوي بالجهالة لتفرد أبي سلام عن عبدالله بن زيد الأزرق .

٤ – اشترط الحافظ ابن حجر في الراوي المقبول أن يتابع على أحاديثه ، وهو شرطه الثالث ، ويُمكن التحقق من وجود هذا الشرط عند تخريج أحاديث الراوي ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على عدة أحاديث لعبدالله بن زيد الأزرق ، وتخريجها كالتالي :

١ – الحديث الأول :

وهو حديث عقبة بن عامر الجهني – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند الترمذي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[١٩] – (١) – سنن التِرمذيِ (١٤٩/٤) رقم (١٦٣٧) ، (٢٣) كتاب فضائل الجهاد ، (١١) باب ماجاء في فضل الرمي في سبيل الله ، قال :

حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلام ، عن عبدالله بن الأزرق ، عن عقبة بن عامر الجهني ، عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : « إن الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثةً الجَنَّة ، صانعه يحسب في صنعته الخير ، والرامي به ، والممد به » ، وقال : « ارموا واركبوا ؛ ولأن ترموا أحب إليّ من أن تركبوا ، كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل إلاَّ رميه بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنهن من الحق » .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (م ٤) – **أحمد بن مَنْيع بن عبدالرحمن البغوي ، أبو جعفر الأصم .**

روى عن : إسماعيل بن عُلية ، وسفيان بن عيينة ، ويزيد بن هارون ، وغيرهم .

وعنه : الجماعة سوى البخاري ، وغيرهم .

قال النسائي ، وصالح بن محمد البغدادي : ثقة .

ووثقه ابن حبان وغيره .
ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : أحمد بن منيع ثقة ، وهذا الراجح في حاله ، وقد روى له الجماعة سوى البخاري ، توفي سنة ٢٤٤ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١/٤٩٥) ، الكاشف (١/٢٠٤) ، تقريب التهذيب (ص ٨٥) .

(٢) – (ع) – يزيد بن هارون بن زاذي بن ثابت السُّلمي ، أبو خالد الواسطي .
روى عن : حماد بن زيد ، وسفيان بن سعيد الثوري ، وهشام الدستوائي ، وغيرهم .
وعنه : أحمد بن حنبل ، وأحمد بن منيع البغوي ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : كان حافظاً متقناً للحديث .
وقال علي بن المديني : هو من الثقات .
ووثقه كذلك العجلي وأبو حاتم ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : أحد الأعلام .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة متقن عابد .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حال يزيد بن هارون ، فهو ثقة أخرج حديثه الجماعة ، توفي سنة ٢٠٦ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٢/٢٦١) ، الكاشف (٢/٣٩١) ، تقريب التهذيب (ص ٦٠٧) .

(٣) – (ع) – هشام بن أبي عبدالله الدستوائي ، أبو بكر البصري .
روى عن : أيوب السختياني ، ومعمر بن راشد الصنعاني ، ويحيى بن أبي كثير الطائي ، وغيرهم .
وعنه : إسماعيل بن عُلية ، وعبدالله بن المبارك ، ويزيد بن هارون السِّلمي ، وغيرهم .

قال أبو داود : كان هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث .
وقال العجلي : هشام الدستوائي بصري ثقة ثبت .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت ، وقد رُمي بالقدر .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، أمّا ما رُمي به من بدعة ، فعلى افتراض ثبوت نسبته إلى البدعة عنه ، فلم يثبت أنه كان داعية إلى البدعة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٥٤ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢١٥/٣) ، الكاشف (٣٣٧/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٧٣) .

(٤) - (ع) - يحيى بن أبي كثير الطائي ، أبو نصر اليمامي .

روى عن : عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وعروة بن الزبير ، وأبي سلام الأسود ، وغيرهم .

وعنه : أيوب السختياني ، وهشام الدستوائي ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .

قال أيوب : ما أعلم أحداً بعد الزهري أعلم بحديث أهل المدينة من يحيى بن أبي كثير .

وقال أحمد بن حنبل : يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس ، إنّما يُعد مع الزهري ، ويحيى بن سعيد ، فإذا خالفه الزهري ، فالقول قول يحيى بن أبي كثير .

وقد وثقه كذلك العجلي وأبو حاتم ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : كان من العباد العلماء الأثبات .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت ، لكنه يرسل ويدلس .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، أمّا التدليس ، فقد وضعه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ، وهؤلاء لايضر تدليسهم[١] .

أمّا الإرسال ، فقد ثبت عدم سماعه من أبي سلام ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٢٩ هـ .

انظر ترجمته في : المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٨٦) ، تهذيب الكمال (٥٠٤/٣١) ، الكاشف (٣٧٣/٢) ، جامع التحصيل (ص ٢٩٩) ، تقريب التهذيب (ص ٥٩٦) .

---

(١) طبقات المدلسين (ص ٣٦) .

(٥) – (م ٤) – أبو سلاّم الأسود ، مَمْطُور الحبشي .

روى عن : ثوبان مولى رسول الله – صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وحذيفة بن اليمان ، وعبدالله بن زيد الأزرق ، وغيرهم .

وعنه : مكحول الشامي ، ويحيى بن أبي صالح ، ويحيى بن أبي كثير ، وغيرهم .

قال العجلي : شامي تابعي ثقة ، لم يسمع من يحيى بن أبي كثير .
ووثقه كذلك الدارقطني وغيره .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة يرسل .

قلتُ : والراجح في حال أبي سلام أنه ثقة ، لكن رواية يحيى بن أبي كثير عنه رواية مرسلة ، وقد صرح يحيى بن أبي كثير بذلك ، فقال : كل شيء عن أبي سلام ، فإنّما هو كتاب . وقد روى لأبي سلام الجماعة سوى البخاري ، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تاريخ الدوري (٢/٥٨٥) ، المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٦٦) ، تهذيب الكمال (٢٨/٤٨٤) ، جامع التحصيل (ص ٢٨٦) ، تقريب التهذيب (ص ٥٤٥) .

(٦) – (ت ق) – عبدالله بن زيد الأزرق ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٥) .

(٧) – **عقبة بن عامر** بن عبس بن عمرو بن عدي الجهني ، أبو حماد ، – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، صحابي جليل ، كان من أصحاب معاوية ، ولي له مصر وسكنها ، وتوفي بها سنة ٥٨ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣/١٨٣) ، أُسد الغابة (٤/٥٣) ، الإصابة (٢/٤٨٩) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ؛ وذلك للأسباب التالية :

١ – جهالة عبدالله بن زيد الأزرق ، وذلك لتفرد أبي سلام بالرواية عنه .
٢ – ثبوت عدم سماع يحيى بن أبي كثير من أبي سلام ، فروايته عنه مرسلة .

وقد أخرج الحديث من هذه الطريق أيضاً :

ابن ماجة (١٣٨/٢) رقم (٢٨٣٨) ، (١٩) أبواب الجهاد ، (١٩) باب الرمي في سبيل الله عزّوجل .
وأحمد بن حنبل في مسنده (١٤٤/٤) .

قلتُ : وقد تابع خالدُ بن زيد عبدَالله بن الأزرق في رواية هذا الحديث عن عقبة بن عامر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وقد أخرج هذه المتابعة :

أبو داود (٢٨/٣) رقم (٢٥١٣) ، (٩) كتاب الجهاد ، (٢٤) باب في الرمي ، قال :

حدثنا سعيد بن منصور ، حدثنا عبدالله بن المبارك ، حدثني عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، حدثني أبو سلام ، عن خالد بن زيد به ، فذكر بمثله ، وزاد : ((ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه ، فإنها نعمة تركها)) أو قال : ((كفرها)) .

أ – رجال إسناد المتابعة :

(١) – (ع) – **سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، أبو عثمان المروزي ، الطالقاني** .
روى عن : إسماعيل بن عُلية ، وسفيان بن عيينة ، وعبدالله بن المبارك ، وغيرهم .
وعنه : مسلم ، وأبو داود ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وغيرهم .

قال محمد بن عبدالله بن نمير ، ومحمد بن سعد ، وأبو حاتم ، وعبدالرحمن بن يوسف بن خراش : ثقة . زاد أبو حاتم : من المتقنين الأثبات ، ممن جمع وصنف .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ الإمام الحجة .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة مصنف ، وكان لايرجع عما في كتابه ، لشدة وثوقه به .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة حافظ ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٢٧ هـ .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٢٨٤/٤) ، تهذيب الكمال (٧٧/١١) ، تذكرة الحفاظ (٤١٦/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٢٤١) .

(٢) – (ع) – عبدالله بن المبارك ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ١٩٦) .

(٣) – (ع) – عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ، أبو عتبة السُّلمي .

روى عن : بسر بن عبيدالله الحضرمي ، وعمير بن هانئ العنسي ، وأبي سلام الأسود ، وغيرهم .

وعنه : عبدالله بن المبارك ، وعيسى بن يونس ، والوليد بن مسلم ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ليس به بأس .

ووثقه يحيى بن معين والعجلي ومحمد بن سعد والنسائي ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، وليس هناك ما يدعو إلى إنزاله عن هذه المرتبة إلى مرتبة الصدوق ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٥٣ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٨/٥) ، الكاشف (٦٤٨/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٣٥٣) .

(٤) – (م ٤) – أبو سلام الأسود ، ممطور الحبشي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٨٠) .

(٥) – (د س) – خالد بن زيد ، ويقال : ابن يزيد الجهني .

روى عن : عقبة بن عامر الجهني .

وعنه : أبو سلام الحبشي .

لم أقف في أقوال النقاد على ما يفيد في بيان حاله جرحاً أو تعديلاً ، والظاهر أن الراجح في حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، وذلك لتفرد أبي سلام بالرواية عنه ، فلم يرو عنه غيره .

روى له أبو داود النسائي ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٥٠/٣) ، المعرفة ليعقوب (٥٠١/٢) ، الجرح والتعديل (٣٣١/٣) ، موضح أوهام الجمع والتفريق (١١٢/١) ، تهذيب الكمال (٧١/٨) ، تقريب التهذيب (ص ١٨٨) .

(٦) – عقبة بن عامر الجهني – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٢٨٠) .

ب – الحكم على إسناد المتابعة :

إسناد هذه المتابعة ضعيف ، وذلك لجهالة خالد بن زيد .

وقد أخرج حديث خالد بن زيد أيضاً :

النسائي (٢٨/٦) ، كتاب الجهاد ، باب ثواب من رمى بسهم في سبيل الله عزّوجل .

وأخرجه أيضاً في (٢٢٢/٦) ، كتاب الخيول ، باب تأديب الرجل فرسه .

قلتُ : اُختلف في حديث يحيى بن أبي كثير على عدة أوجه ، وهي كالتالي :

أ – **الوجه الأول** : عن يحيى ، عن أبي سلام ، عن عبدالله بن زيد .

ب – **الوجه الثاني** : عن يحيى ، عن زيد بن سلام ، عن أبي سلام ، عن عبدالله بن زيد .

فأمّا الوجه الأول ، فقد ذكرتُ تخريجه ، ودرست سنده ، وأمّا الوجه الثاني ، فقد أخرجه أحمد (١٥٤/٤) ، قال : ثنا معمر عن يحيى بن أبي كثير به ، فذكر بنحوه .

وأمّا الوجه الثالث ، فقد أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٥٠/٣) .

النظر في هذه الأوجه :

من خلال النظر في الأوجه السابقة ، يتبين أن من أسباب ضعف الوجه الأول الإرسال ، فيحيى ابن أبي كثير لم يسمع من أبي سلام ، كذلك لم يثبت سماع زيد بن سلام من عبدالله بن زيد الأزرق ، والراجح في هذه الأوجه الوجه الثالث ، وهو ما أشار إليه ابن حبان من أن زيد بن سلام يروي عن جده أبي سلام(١) ، ويحيى بن أبي كثير روى عن زيد بن سلام(٢) ، وقد أشار إلى هذا الاختلاف العراقي(٣) في المغني(٤) .

---

(١) الثقات (١٥/٥) .

(٢) تهذيب الكمال (٥٠٥/٣١) .

(٣) عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي ، أبو الفضل ، ولد سنة ٧٢٥ هـ ، المحدث الحافظ ، توفي سنة ٨٠٦ هـ .

انظر ترجمته في : الضوء اللامع (١٧١/٤) ، لحظ الألحاظ (ص ٣٨٢) ، كشف الظنون (٤٧٧/١) .

(٤) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار – بهامش إحياء علوم الدين – (٢٥٢/٦) .

قلتُ : وللحديث شاهد من حديث عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين ، وقد أخرجه :

الترمذي (١٤٩/٤) رقم (١٦٣٧) ، (٢٣) ، كتاب فضائل الجهاد ، (١١) باب ماجاء في فضل الرمي في سبيل الله ، قال :

حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا محمد بن إسحاق ، عن عبدالله بن عبدالرحمن ابن أبي حسين أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : ((إن الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجَنَّة ...)) فذكر الحديث .

أ – رجال إسناد الشاهد :

(١) – (م ٤) – أحمد بن منيع البغوي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٧) .

(٢) – (ع) – يزيد بن هارون السُّلمي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٨) .

(٣) – (٤) – محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي ، أبو عبدالله المدني .

روى عن : أيوب السختياني ، وبكير بن عبدالله الأشج ، وعبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين ، وغيرهم .

وعنه : سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة الهلالي ، ويزيد بن هارون السلمي ، وغيرهم .

اختلف النقاد في حاله بين مُعَدِل ومُجَرّح ، وبيان ذلك بالتالي :

الموّثِقُون :

قال يحيى بن معين : كان ثقة ، وكان حسن الحديث .

وقال علي بن المديني : مدار حديث رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – على ستة ، فذكرهم ، ثم قال : فصار علم الستة عند اثني عشر ، أحدهم محمد بن إسحاق .

وقال الزهري : لايزال بالمدينة علم جم ، ما كان فيهم ابن إسحاق .

وقال أحمد بن حنبل : حسن الحديث .

وقال شعبة : محمد بن إسحاق أمير المحدثين بحفظه .

وقد وثقه العجلي وغيره .

المجرّحُون :

عند النظر في أقوال من تكلم في محمد بن إسحاق ، يتبين أن التهم الموجهة إليه كالتالي :

١ - رميه بالبدعة ، وقد اتهم بعدة بدع منها :

أ - **التشيع** : قال الخطيب البغدادي : وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غير واحد من العلماء لأسباب منها أنه كان يتشيع .

وقال الجوزجاني : محمد بن إسحاق الناس يشتهون حديثه ، وكان يرمي بغير نوع من البدع .

ب - **القدر** : ذكر ذلك الخطيب البغدادي ، ويشهد له قول الجوزجاني السابق .

وروى عبدالعزيز بن محمد الدراوردي ، قال : كنا في مجلس محمد بن إسحاق نتعلم ، فأغفى إغفاءة ، فقال : إني رأيت في المنام الساعة كأن إنساناً دخل المسجد ، ومعه حبل ، فوضعه في عنق حمار ، فأخرجه ، فما لبثنا أن دخل المسجد رجل معه حبل ، فوضعه في عنق ابن إسحاق ، فأخرجه ، فذهب به إلى السلطان فجُلد .

قال الزبيري : من أجل القدر .

٢ - الضعف : كان مالك سيء الرأي فيه .

وقال أحمد بن حنبل : ليس بحجة . وقال عنه في موضع آخر : كان رجلاً يشتهي الحديث ، فيأخذ كتب الناس ، فيضعها في كتبه .

وسئل أيضاً : ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبله ؟ قال : لا ، والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث ، ولايفصل كلام ذا من ذا .

وقد ضَعَّفَه كذلك يحيى بن معين وعلي بن المديني والنسائي ، وغيرهم .

٣ - وقد رُمي أيضاً بكثرة التدليس .

خلاصة الأقوال فيه :

عند استعراض أقوال النقاد السابقة فيه ، يتبين أنه قد وثقه جماعة ، وتكلم فيه آخرون ، وقد اتُّهم بعدة تهم .

فأمَّا اتّهامه بالتشيّع ، فمع افتراض ثبوته ، فلم يظهر منه ما يدل على أنه كان داعية إلى البدعة .

وأمَّا اتّهامه بالقدر ، فالذي يظهر أنه لم يتفق الجميع على أنه ثبت قوله بالقدر ، والدليل ما قال محمد بن عبدالله بن نمير ، حيث قال : كان محمد بن إسحاق يُرمى بالقدر ، وكان أبعد الناس عنه .

قلتُ : حتى وإن ثبت ذلك ، فهو لم يكن داعية إلى البدعة ، فيما يظهر والله أعلم .

وأمَّا تهمة الضعف ، فيمكن أن يجاب عليها بالتالي :

بالنسبة لسوء رأي مالك فيه ، فقد قال إبراهيم بن حمزة : لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان ، فيرمي صاحبه بشيء ، ولايتهمه في كل الأمور .

وقال علي بن المديني لما سئل عن كلام مالك فيه : مالك لم يجالسه و لم يعرفه .
وقال أيضاً : وأمَّا ما جاء في تضعيفه ، فيمكن أن يُرد عليه بأحد أمرين :

الأول : أن من أنكر عليه أحاديث إنَّما كان بسبب سعة ما يرويه ، ويدل لهذا قول البخاري : محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها ، لايشاركه فيها أحد .

الثاني : أن يُحمل هذا الضعف على التدليس ، فقد كان كثير التدليس .

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين ، وأصحاب هذه الطبقة هم من اتفق الأئمة على أنه لايحتج بحديثهم إلاَّ بما صرحوا فيه بالسماع ، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل .

قلتُ : فالذي يترجح في حاله أنه صدوق يدلس كثيراً ، وهو إمام في المغازي .
روى له مسلم مقروناً ، والأربعة ، توفي سنة ١٥١ هـ ، وقيل : ١٥٢ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٣٢١/٧) ، تاريخ الدارمي (ص ٤٤ ، ٧١ ، ١٩٩) ، التاريخ الكبير (٤٠/١) ، أحوال الرجال للجوزجاني (ص ١٣٦) ، ضعفاء النسائي (ص ٢١١) ، ضعفاء العقيلي (٢٣/٤) ، الجرح والتعديل (١٩١/٧) ، الكامل في الضعفاء (١٠٢/٦) ، سنن الدارقطني (٣١٩/١) ، تاريخ بغداد (٢١٤/١) ، تهذيب الكمال (٤٠٥/٢٤) ، الكاشف (١٥٦/٢) ، ميزان الاعتدال (٤٦٨/٣) ، تهذيب التهذيب (٢٨/٥) ، تقريب التهذيب (ص ٤٦٧) ، طبقات المدلسين (ص ٥١) .

(٤) – (ع) – عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر القرشي ، النوفلي المكي .
روى عن : الحسن البصري ، وأبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم .
وعنه : إسماعيل بن عياش ، وسفيان بن سعيد الثوري ، ومحمد بن إسحاق ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل وأبو زرعة والنسائي : ثقة .
وقال محمد بن سعد : كان ثقة ، قليل الحديث .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ، عالم بالمناسك .
قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة .

انظر ترجمته في : طبقات خليفة (ص ٢٨٤) ، علل أحمد (١٣٠/١) ، تهذيب الكمال (٢٠٥/١٥) ، تقريب التهذيب (ص ٣١١) .

ب – الحكم على إسناد الشاهد :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، للأسباب التالية :

١ – هذا الحديث مرسل ، فعبدالله بن عبدالرحمن أرسل الحديث عن الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

٢ – الحديث من رواية محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، فلايقبل حديثه إلاّ إذا صرح ، و لم يصرح هنا بسماعه .

قلتُ : يرتقي هذا الحديث بمجموع طرقه إلى الحسن لغيره .

٢ – الحديث الثاني :
وهو حديث آخر لعقبة بن عامر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند عبدالرزاق في مصنفه ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٢٠] – (٢) – مصنف عبدالرزاق (٤٠٩/١٠) رقم (١٩٥٢٢) ، كتاب الجامع ، باب الغيرة ، قال : عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن زيد بن سلام ، عن عبدالله بن زيد الأزرق ، عن عقبة بن عامر الجهني ، قال : قال رسول الله – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – : « غيرتان إحداهما أحب إلى الله عزّوجل ، والأخرى يبغضها الله ، ومخيلتان إحداهما يحبها الله عزّوجل ، والأخرى يبغضها الله ، الغيرة في الريبة يحبها الله عزّوجل ، والغيرة في غير الريبة يبغضها الله ، والمخيلة إذا تصدق يحبها الله ، والمخيلة في الكِبْر يبغضها الله » .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – معمر بن راشد الأزدي ، أبو عروة البصري .

روى عن : أيوب السختياني ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، ويحيى بن أبي كثير ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن عُلية ، وسفيان بن عيينة الهلالي ، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني ، وغيرهم .

قال علي بن المديني : نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة ، وذكر منهم معمر بن راشد . وقد وثقه ابن معين والنسائي ، وغيرهما .

وقال أبو حاتم : انتهى الإسناد إلى ستة نفر ، أدركهم معمر ، وكتب عنهم ، لا أعلم اجتمع لأحد غير معمر .

وقد ذكره ابن حبان في ثقاته ، وحديثه في الصحيحين ، وإن كان قد تُكلم في روايته عن ثابت البناني والأعمش وهشام بن عروة ، وإن كانت روايته عن الأخير في الصحيح ، وتُكلم في رواية أهل البصرة عنه .

لذلك ترجم له الذهبي في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لايُوجب الرد ، فقال : ثقة حافظ ، وله مناكير .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت فاضل ، إلاّ في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذلك فيما حدث به بالبصرة .

• •

قلتُ : الراجح فيه أنه ثقة ، والجرح فيه مقيد بمن ذُكر ، وروايته في هذا الحديث مِمَّا وُثِّق فيه ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٥٣ هـ .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٣٧٨/٧) ، الجرح والتعديل (٢٥٥/٨) ، تهذيب الكمال (٣٠٢/٢٨) ، تذكرة الحفاظ (١٩٠/١) ، معرفة الرواة المتكلم بما لايوجب الرد (ص ١٧٧) ، هدي الساري (ص ٤٦٧) ، تقريب التهذيب (ص ٥٤١) .

(٢) – (ع) – يحيى بن أبي كثير الطائي ، ثقة ثبت ، يرسل ويدلس ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٩) .

(٣) – (م ٤) – زيد بن سلام بن أبي سلام الدمشقي .

روى عن : عبدالله بن زيد الأزرق ، وعلي بن أرطأة ، وجده أبي سلام الأسود ، وغيرهم .

وعنه : الحضرمي بن لاحق ، ومعاوية بن سلام ، ويحيى بن أبي كثير ، وغيرهم .

قال أبو زرعة الدمشقي ، ويعقوب بن شيبة ، والنسائي ، والدارقطني : ثقة . زاد يعقوب : صدوق .

وقال عباس الدوري ، عن يحيى بن معين : لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام ، وقدم معاوية ابن سلام ، فلم يسمع منه يحيى بن أبي كثير منه شيئاً ، أخذ كتابه عن أخيه و لم يسمعه ، فدلسه عنه .

وقال أبو بكر بن الأثرم : قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل : يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلام ، قال : ما أشبهه ، قلتُ له : إنهم يقولون : سمعها من معاوية بن سلام ، فقال : لو سمعها من معاوية لذكر معاوية ، هو يبيّن في أبي سلام ، يقول : حدّث أبو سلام ، ويقول : عن زيد ، أمَّا أبو سلام فلم يسمع منه .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة .

قلتُ : الراجح في زيد أنه ثقة ، أمَّا رواية يحيى بن أبي كثير عنه فهي في صحيح مسلم ، وقد روى له الجماعة سوى البخاري ، ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : تاريخ الدوري (١٨٣/٢) ، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٣٢) ، تهذيب الكمال (٧٧/١٠) ، الكاشف (٤١٧/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٢٣) .

(٤) – (ت ق) – عبدالله بن زيد الأزرق ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٥) .
(٥) – عقبة بن عامر الجهني ، صحابي جليل ، تقدمت (ص ٢٨٠) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن زيد الأزرق .

وقد أخرج هذه الطريق أيضاً :
أحمد (١٥٤/٤) .
والطبراني (٣٤٠/١٧) رقم (٩٣٩) .
والحاكم في مستدركه (٥٧٨/١) ، رقم (١٥٢٥) ، كتاب الزكاة .

قلتُ : ولم أقف لهذا الحديث على متابع ، وله شاهد من حديث جابر بن عتيك ، وقد أخرجه :

أبو داود (١١٤/٣) رقم (٢٦٥٩) ، (٩) كتاب الجهاد ، (١١٤) باب الخيلاء في الحرب ، قال : حدثنا مسلم بن إبراهيم ، وموسى بن إسماعيل ، والمعنى واحد ، قالا : حدثنا أبان ، حدثنا يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن ابن جابر بن عتيك ، عن جابر بن عتيك : أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كان يقول : ((من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغض الله ، فأمّا التي يحبها الله فالغيرة في الريبة ، وأمّا الغيرة التي يبغضها الله فالغيرة في غير ريبة ، وإن من الخيلاء ما يبغض الله ، ومنها ما يحب ، فأمّا الخيلاء التي يحب الله ، فاختيال الرجل نفسه عند القتال ، واختياله عند الصدقة ، وأمّا التي يبغض الله فاختياله في البغي)) ، وقال موسى : ((والفخرة)) .

أ – رجال الإسناد الشاهد :

(١) – (ع) – مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي ، أبو عمرو البصري .
روى عن : إبان بن يزيد العطار ، وشعبة بن الحجاج ، وعبدالله بن المبارك ، وغيرهم .
وعنه : البخاري ، وأبو داود ، وعبد بن حميد ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : ثقة مأمون .
ووثقه كذلك العجلي ، وأبو حاتم ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الحافظ الثقة .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة مأمون مكثر عمي بأخرة .
قلتُ : وهذا هو الراجح في حاله ، فهو ثقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٢٢ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٨٧/٢٧) ، تذكرة الحفاظ (٣٩٤/١) ، تقريب التهذيب (ص ٥٢٩) .

(٢) - (ع) - موسى بن إسماعيل المنقري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٢٠٤) .

(٣) - (خ م د ت س) - أبان بن يزيد العطار ، أبو يزيد البصري .
روى عن : قتادة بن دعامة السدوسي ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ويحيى بن أبي كثير ، وغيرهم .
وعنه : عبدالله بن المبارك ، ومسلم بن إبراهيم الأزدي ، وموسى بن إسماعيل المنقري ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ثبت في كل المشايخ .
وقال يحيى بن معين : ثقة .
ووثقه النسائي ، وغيره .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الحافظ الثقة .
وترجم له ابن حجر في تقريب التهذيب ، فقال : ثقة له أفراد .

قلتُ : الراجح في حال هذا الراوي أنه ثقة ، وقد أخرج حديثه الجماعة سوى ابن ماجة ، ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٤/٢) ، تذكرة الحفاظ (٢٠١/١) ، تقريب التهذيب (ص ٨٧) .

(٤) - (ع) - يحيى بن أبي كثير الطائي ، ثقة ثبت لكنه يرسل ويدلس ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٩) .

(٥) - (ع) - محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي ، أبو عبدالله المدني .
روى عن : عروة بن الزبير ، وعلقمة بن وقاص الليثي ، وأبي سلمة بن عبدالرحمن ، وغيرهم .
وعنه : عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، ومحمد بن مسلم الزهري ، ويحيى بن أبي كثير ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي وابن خراش : ثقة .

وقال أحمد بن حنبل : في حديثه شيء ، يروي أحاديث مناكير ، أو منكرة .

قلتُ : هذا الراوي ثقة ، وقد جُرح في روايته عن ابن جابر بن عتيك إن كان عبدالرحمن أو عبدالملك أو غيرهما ، كما ثبت إرساله عن عدد من الصحابة ؛ لذلك ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة له أفراد .

روى له الجماعة ، توفي سنة ١٢٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٠١/٢٤) ، الكاشف (١٥٣/٢) ، جامع التحصيل (ص ٢٦١) ، تقريب التهذيب (ص ٤٦٥) .

(٦) – (د س) – ابن جابر بن عتيك .

روى عن : أبيه .

وعنه : محمد بن إبراهيم التيمي .

لم أقف على قول معتبر في بيان حاله ، والراجح أنه مجهول لتفرد محمد بن إبراهيم التيمي بالرواية عنه ، ويكون حديثه ضعيفاً .

قلتُ : ذُكر لجابر بن عتيك ثلاثة أولاد هم : عبدالله ، وعبدالرحمن ، وعبدالملك ، وليس راوي هذا الحديث واحداً منهم ، فهو رابع ، إذ إن محمد بن إبراهيم التيمي لم يرو عن أحد الثلاثة الباقين .

روى له أبو داود والنسائي ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٢٩/٣٤) ، الكاشف (٤٧٥/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٦٨٨) .

(٧) – جابر بن عتيك الأنصاري ، المعاوي ، من بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس ، شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، يكنى أبا عبدالله ، توفي سنة ٦١ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢٩٤/١) ، أُسد الغابة (٣٠٨/١) ، الإصابة (٢١٤/١) .

ب – الحكم على إسناد الشاهد :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، وذلك للأسباب التالية :

١ – جهالة ابن جابر بن عتيك .

٢ – ضعف رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن ابن جابر بن عتيك ، فهي مرسلة .

وقد أخرج حديث جابر بن عتيك – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أيضاً :

النسائي (٧٨/٥) كتاب الزكاة ، باب الاختيال في الصدقة .

وأحمد (٤٤٥/٥) .

والدارمي (١٤٩/٢) ، كتاب النكاح ، باب في الغيرة .

قلتُ : يبقى حديث عبدالله بن زيد الأزرق على ضعفه ، فلايرتقي بهذا الشاهد الضعيف .

الحديث الثالث :

وهو حديث ثالث عن عقبة بن عامر الجهني – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند عبدالرزاق ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٢١] – (٣) – مصنف عبدالرزاق (٤١٠/١٠) رقم (١٩٥٢٢) ، كتاب الجامع ، باب الغيرة قال : عن معمر به ، فذكر بمثل سند الحديث الثاني – وفيه أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : ((ثلاثة تستجاب دعوتهم : الوالد والمسافر والمظلوم)) .

أ – رجال الإسناد :

سبق دراسة أحوال رجال هذا الإسناد (ص ٢٨٨) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن زيد الأزرق .

وقد أخرجه أيضاً :

أحمد (١٥٤/٤) .

قلتُ : وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وقد أخرجه :

أبو داود (١٨٧/٢) رقم (١٥٣٦) ، (٢) كتاب الصلاة ، (٣٦٤) باب الدعاء بظهر الغيب ، قال : حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا هشام الدستوائي ، عن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبي هريرة : أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال : « ثلاث دعوات مستجابات ، لاشك فيهن ، دعوة الوالد ، ودعوة المسافر ، ودعوة المظلوم » .

أ - رجال إسناد الشاهد :

(١) - (ع) - مسلم بن إبراهيم الأزدي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٢٩٠) .

(٢) - (ع) - هشام الدستوائي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٨) .

(٣) - (ع) - يحيى بن أبي كثير الطائي ، ثقة ثبت ، يرسل ويدلس ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٩) .

(٤) - (بخ ٤) - أبو جعفر الأنصاري المدني المؤذن .

روى عن : أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

وعنه : يحيى بن أبي كثير .

قال الترمذي : لايعرف اسمه .

وقال بعض النقاد : هو محمد بن علي بن الحسين .

قلتُ : وهذا غير صحيح ، فمحمد بن علي هذا لم يدرك أبا هريرة ، ولم أقف على قول معتبر مِمَّا يفيد في بيان حال هذا الراوي ، والراجح في حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، وذلك لتفرد يحيى بن أبي كثير عنه ، وقد روى له البخاري في الأدب المفرد ، والأربعة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٩١/٣٣) ، الكاشف (٤١٦/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٦٢٨) .

(٥) - **أبو هريرة الدوسي** ، اُختلف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً ، كما قال ابن عبدالبر : فقيل : عبدالرحمن بن صخر ، وقيل : عمير بن عامر ، وقيل : عبدالله بن عامر ، وقيل غير ذلك ،

أسلم عام خيبر ، وشهدها مع رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وهو أكثر الصحابة رواية للحديث ، فقد روى عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٥٣٧٤) حديثاً .

توفي بالمدينة سنة ٥٧ هـ ، وقيل : سنة ٥٨ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣٣٢/٤) ، أُسد الغابة (٣١٨/٦) ، الإصابة (٢٠٢/٤) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة أبي جعفر الأنصاري .

وقد أخرج حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أيضاً :

الترمذي (٢٧٧/٤) رقم (١٩٠٥) ، (٢٨) كتاب البر والصلة ، (٧) باب ماجاء في دعوة الوالدين .

وأخرجه أيضاً (٤٦٨/٥) رقم (٣٤٤٨) ، (٤٩) كتاب الدعوات ، (٤٨) باب .

وابن ماجة (٣٤٨/٢) رقم (٣٩٠٨) ، (٢٩) أبواب الدعاء ، (١١) باب دعوة الوالد ودعوة المظلوم .

وأحمد (٢٥٨/٢) .

والطيالسي (ص ٣٢٩) .

قلتُ : يبقى حديث عبدالله بن زيد على ضعفه ، مع وجود الشاهد .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن زيد الأزرق ، وبعد دراسة مروياته ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر في التقريب عليه بأنه مقبول ، يُمكن استخلاص ما يلي :

١ - الاختلاف بين الحكم الراجح في حال عبدالله بن زيد الأزرق ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، حيث يظهر أن الحافظ ابن حجر قد رفعه عن المرتبة التي يستحقها من مراتب الجرح ، إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ - تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

* * *

[١٠] - (٣٣٤٠) - (عس) : عَبْدُاللّٰهِ بن سبع .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن سبع ، أو سبيع ، مقبول ، من الثالثة ، عس .

---

[١٠] - (عس) - عبدالله بن سَبْع[(١)] ، ويقال : ابن سبيع[(٢)] ، بالتصغير .

شيوخه : علي بن أبي طالب .

تلاميذه : سالم بن أبي الجعد .

ذكره ابن حبان في كتابه الثقات .

وقال الهيثمي : هو ثقة .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : تفرد عنه سالم بن أبي الجعد .

روى له النسائي في مسند علي ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٦/٢٣٤) ، التاريخ الكبير (٥/٩٨) ، الجرح والتعديل (٥/٦٨) ، ثقات ابن حبان (٥/٢٢) ، تهذيب الكمال (١٥/٥) ، ميزان الاعتدال (٢/٤٢٧) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٥) ، خلاصة الخزرجي (ص ٩٩) .

الحكم على الراوي :

عند النظر في ترجمة عبدالله بن سبع السابقة ، يلاحظ ما يلي :

١ - تفرد سالم بن أبي الجعد بالرواية عن عبدالله بن سبع ، فلم يرو عنه غيره ، وقد أشار إلى هذا الذهبي في ميزان الاعتدال ، كما مرّ سابقاً .

لذلك فإن أقرب الأقوال في حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف .

٢ - ذكر ابن حبان عبدالله بن سبع في ثقاته ، ولا اعتبار بفعله هذا ، إذ يُعد ذلك من تساهل ابن حبان ، والذي يظهر أيضاً أن الهيثمي قد وثقه بسبب ذكر ابن حبان له في الثقات .

---

(١) سَبْع : بفتح السين المهملة ، بعدها باء موحدة ساكنة ، وتأتي أيضًا مضمومة ، ثم عين مهملة .
انظر : تبصير المنتبه (٢/٦٧٤) ، (٤/١٤٩٤) .

(٢) سُبَيع : بالتصغير لسَبْع ، وهي بضم السين المهملة ، ثم باء موحدة مفتوحة .
انظر : تبصير المنتبه (٢/٦٧٥) .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم على الراوي بأنه مجهول ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – استحق هذا الراوي الوصف بالجهالة لتفرد سالم بن أبي الجعد بالرواية عنه ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة ، إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ – تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ – كذلك تحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في التقريب ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد جرح الراوي .

٤ – يُمكن التحقق من شَرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يتابع الراوي على مروياته ، وذلك عند تخريج مرويات عبدالله بن سبع ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت لعبدالله بن سبع على حديث واحد ، وهو حديث علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند النسائي في كتابه مسند علي – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، ولم أقف على هذا الكتاب مخطوطاً أو مطبوعاً ، ووجدت الحديث في مسند أحمد ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

اُختلف في رفع الحديث ووقفه ، فأمّا رواية الموقوف وهي رواية عبدالله بن سبع ، فهي كالتالي :

[٢٢] – (١) – مسند أحمد (١/١٣٠) قال :

ثنا وكيع ، ثنا الأعمش ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن عبدالله بن سبع قال : سمعتُ علياً – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – يقول : لتخضبن هذه من هذه ، فماذا ينتظر بي الأشقى ، قالوا : يا أمير المؤمنين ، فأخبرنا

به نبير[1] عترته[2] ، قال : إذاً تالله تقتلون بي غير قاتلي ، قالوا : فاستخلف علينا ، قال : لا ، ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قالوا : فما تقول لربك إذا أتيته ، قال وكيع مرة : إذا لقيته - ، قال : أقول : اللهم تركتني فيهم ما بدا لك ، ثم قبضتني إليك ، وأنت فيهم ، فإن شئت أصلحتهم ، وإن شئت أفسدتهم .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - وكيع بن الجراح الرؤاسي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٤) .

(٢) - (ع) - سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي ، أبو محمد الكوفي .

روى عن : زيد بن وهب ، وسالم بن أبي الجعد ، وسلمة بن كهيل ، وغيرهم .

وعنه : سفيان الثوري ، ووكيع بن الجراح ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم .

محدث مشهور ، نُسب إلىَ الإرسال والتدليس ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثِّقون :

قال سفيان بن عيينة : كان الأعمش أحفظهم للحديث .

ووثقه كذلك أحمد بن حنبل والعجلي ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ ، أحد الأعلام .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ عارف بالقراءات .

---

(١) **نبير** : فعل مضارع من « بور » ، وأصلها من البوار ، بمعنى الهلاك ، بار بوراً وبواراً ، وأبارهم الله أهلكهم ، ونبير نهلك .

راجع مادة « بور » من لسان العرب (٤/٨٦) ، القاموس المحيط (ص ٤٥٢) .

(٢) **عترته** : وهي عترة الرجل ، والمقصود أقرباؤه من ولد وغيره ، وقيل : هم رهطه وعشيرته الأدنون ، ومنه قول أبي بكر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : نحن عترة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

راجع مادة « عَتَر » من لسان العرب (٤/٥٣٨) ، القاموس المحيط (ص ٥٥٩) .

المجرّحون :

لقد أُخذ على الأعمش أمران ، وهما الإرسال والتدليس ، فأمّا التدليس ، فقال أحمد بن حنبل : لم يسمع من شمر بن عطية .

وقال أبو حاتم : لم يسمع من أبي صالح ، عن أم هاني ، وهو مدلس عن الكلبي ، وقال أيضاً : لم يسمع من أبي سفيان ، وقد روى عنه مائة حديث .

وأمّا الإرسال ، فقد الترمذي أنه لم يسمع أحداً من الصحابة .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال النقاد فيه ، يتبين أنه قد وثقه جماعة منهم ، وتكلم فيه آخرون بسبب الإرسال والتدليس ، والراجح في حاله أنه ثقة ، ولايضره ما تكلم به فيه ، إذ ثبت أنه لايرسل إلاّ عن ثقة ، أمّا التدليس فهو ممن لايضر تدليسه ، فقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ، وأصحاب هذه الطبقة هم من احتمل الأئمة تدليسهم ، وقد أُخرج حديثه في الصحيحين لإمامته ، وعلى هذا فهو ثقة ثبت ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٣٤٢/٦) ، التاريخ الكبير (٣٧/٤) ، الجرح والتعديل (١٤٦/٤) ، ثقات ابن حبان (٣١٢/٤) ، تهذيب الكمال (٧٦/١٢) ، الكاشف (٤٦٤/١) ، طبقات المدلسين (ص ٣٣) ، تقريب التهذيب (ص ٢٥٤) .

(٣) – (ع) – سالم بن أبي الجعد ، واسمه رافع الأشجعي ، مولاهم الكوفي .

روى عن : أنس بن مالك ، وعبدالله بن سبع ، وعبدالله بن عمر بن الخطاب ، وغيرهم .

وعنه : حصين بن عبدالرحمن ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي : ثقة .

وقد أُخذ عليه كثرة إرساله عن كبار الصحابة كعمر وعلي وعائشة ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ، وكان يرسل كثيراً .

قلتُ : والراجح في حاله توثيقه إلاَّ فيما يرويه عن كبار الصحابة ، فإنه مرسل ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٠٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٠/١٣٠) ، الكاشف (١/٤٢٢) ، جامع التحصيل (ص ١٧٩) ، تقريب التهذيب (ص ٢٢٦) .

(٤) – (عس) – عبدالله بن سبع ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٢٩٦) .

(٥) – علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، الخليفة الراشد ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٥) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن سبع .

وقد أخرج هذا الوجه أيضاً : أحمد (١/١٥٦) ، من رواية الأعمش ، عن سلمة بن كهيل ، عن عبدالله بن سبع ، وهو مرسل ، فسلمة لم يسمع من عبدالله بن سبع ، وقد رُوي هذا الحديث موقوفاً من غير طريق عبدالله بن سبع ، وتخريجه كالتالي :

عبدالرزاق (١٠/١٥٤) رقم (١٨٦٧٠) ، كتاب اللقطة ، باب ماجاء في الحرورية .
وابن أبي شيبة (٨/٥٨٧) رقم (٦) ، كتاب المغازي ، باب ماجاء في ليلة العقبة .
وأحمد (١/٩١) .
والبزار (٣/٩٢) رقم (٨٧١) .
والطحاوي(١) في شرح مشكل الآثار (٢/٢٨٥) .
وقد رُوي هذا الحديث عن علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وممن أخرجه :
أحمد (١/١٠٢) ، قال :

ثنا هاشم بن القاسم ، ثنا محمد يعني ابن راشد ، عن عبدالله بن محمد بن عقيل ، عن فضالة ابن أبي فضالة الأنصاري ، وكان أبو فضالة من أهل بدر ، قال : خرجت مع أبي عائداً لعلي

(١) أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ، الطحاوي ، ولد سنة ٢٣٩ هـ ، إمام حافظ ، توفي سنة ٣٢١ هـ .
انظر ترجمته في : الأنساب (٤/٥٣) ، تذكرة الحفاظ (٣/٨٠٨) ، طبقات الحفاظ (ص ٣٢٩) .

ابن أبي طالب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - من مرض أصابه ثقل منه ، قال : فقال له أبي : ما يقيمك من منزلك هذا ، لو أصابك أجلك ، لم يلك إلاّ أعراب جهينة تُحمل إلى المدينة ، فإن أصابك أجلك ، وليك أصحابك ، وصلوا عليك ، فقال علي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : إن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عهد إليّ أن لا أموت حتى أُؤمر ، ثم تخضب ، هذه يعني لحيته من دم هذه ، يعني هامته ، فقُتل وقُتل أبو فضالة مع علي يوم صفين .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - هاشم بن القاسم ، أبو النضر الليثي ، البغدادي .

روى عن : شعبة بن الحجاج العتكي ، وعبدالحميد بن بهرام الفزاري ، والليث بن سعد الفهمي ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وأحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : أبو النضر من متثبتي بغداد .

وقال يحيى بن معين : ثقة .

ووثقه كذلك علي بن المديني ، ومحمد بن سعد ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة صاحب سنة .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٠٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٣٠/٣٠) ، تذكرة الحفاظ (٣٥٩/١) ، تقريب التهذيب (ص ٥٧٠) .

(٢) - (ع) - محمد بن راشد الخزاعي ، أبو عبدالله ، ويقال : أبو يحيى الشامي ، الدمشقي .

روى عن : سفيان الثوري ، وعبدالله بن محمد بن عقيل ، ومكحول الشامي ، وغيرهم .

وعنه : بقية بن الوليد ، وشعبة بن الحجاج ، وهاشم بن القاسم ، وغيرهم .

قال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي : سألت زيد بن أبي الزرقاء عنه ، فقال : سألت عبدالله ابن المبارك عنه ، فقال : صدوق اللسان ، وأراه اُتّهم بالقدر .

وقال أحمد بن حنبل : صدوق . وقال في موضع آخر : ثقة ثقة .

وروى عنه عبدالرحمن بن مهدي ويحيى القطان ، وكان لايحدثان إلاّ عن ثقة .

وقد تكلم فيه بسبب البدعة ، والراجح في حاله أنه ثقة رمي بالتشيع والقدر ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٦٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٨٦/٢٥) ، الكاشف (١٧٠/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٧٨) .

(٣) – (بخ د ت ق) – عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي ، أبو محمد المدني .

روى عن : أنس بن مالك ، وعبدالله بن عمر ، وفضالة بن أبي فضالة الأنصاري ، وغيرهم .

وعنه : حماد بن سلمة ، وسفيان الثوري ، ومحمد بن راشد الخزاعي ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد : كان منكر الحديث ، لايحتجون بحديثه .

وقال أحمد بن حنبل : منكر الحديث .

وقال يحيى بن معين : ابن عقيل لايحتج بحديثه .

وقد ضعفه علي بن المديني وأبو حاتم والنسائي ، وغيرهم .

قلتُ : والراجح في حاله أنه ضعيف ، وقد روى البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والترمذي وابن ماجة ، توفي سنة ١٤٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٧٨/١٦) ، الكاشف (٥٩٤/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٢١) .

(٤) – فضالة بن أبي فضالة الأنصاري .

روى عن : علي بن أبي طالب ، وأبيه أبي فضالة .

وعنه : عبدالله بن محمد بن عقيل .

قال ابن خراش : مجهول .

قلتُ : قد انفرد عبدالله بن محمد بن عقيل بالرواية عنه ، فلم يرو عنه غيره ، لذلك فإن أقرب الأقوال في حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، لذلك ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال : لا يدرى من هو .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٢٥/٧) ، ميزان الاعتدال (٣٤٩/٣) ، تعجيل المنفعة (ص ٣٣٣) ، لسان الميزان (٤٣٦/٤) .

(٥) – أبو فضالة الأنصاري ، صحابي جليل ، شهد بدراً مع النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وقُتل مع علي في صفين ، سنة ٣٧ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢٩٢/٤) ، أُسد الغابة (٢٤٧/٦) ، الإصابة (١٥٥/٤) .

(٦) – علي بن أبي طالب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، **الخليفة الراشد ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٥)** .

الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، وذلك للأسباب التالية :

١ – ضعف عبدالله بن محمد بن عقيل .

٢ – جهالة فضالة بن أبي فضالة الأنصاري .

وقد أخرج هذا المرفوع أيضاً :

عبد بن حميد[(١)] في المنتخب (ص ٩٢) .

وأبو يعلى في مسنده (٢٣٣/١) رقم (٤٨١) ، وفي (٢٥٧/١) رقم (٥٦٥) .

والطبراني في المعجم الكبير (١٠٦/١) رقم (١٧٣) .

---

(١) عبد بن حميد بن نصر الكسي ، أبو محمد الكشي ، الإمام الحجة ، توفي سنة ٢٤٩ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٢٤/١٨) ، تذكرة الحفاظ (٥٣٤/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٣٥/١٢) .

والحاكم في مستدركه (١٢٢/٣) ، رقم (٤٥٩٠) ، (٣١) ، كتاب معرفة الصحابة . وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، و لم يخرجاه .

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٨١/٢) رقم (٨١١) من حديث عمار بن ياسر .

النظر في الاختلاف :

بالنظر إلى الوجهين السابقين ، يلاحظ أنهما ضعيفان ، ولايمتنع ورود الحديث مرفوعاً وموقوفاً ، وقد قال الطحاوي : ((ثم من ذلك أيضاً ما قد روي عن علي ، مِمَّا لم يضفه إلى النبي – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – غير أنّا نعلم أنه لم يقله رأياً ، ولا استخراجاً ، ولا بالاستنباط ، ونحيط علماً أنه قال ذلك لأخذه إياه عن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –))[(١)] .

قلتُ : يرتقي الحديث بطرقه وشواهده إلى درجة الحسن لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم من دراسةٍ لترجمة عبدالله بن سبع ، وبعد تخريج حديثه ودراسته ، ثم مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – مخالفة ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث الراجح في حال عبدالله بن سبع أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، وقد رفعه الحافظ عن المرتبة التي يستحقها .

٢ – تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

* * *

(١) انظر : شرح مشكل الآثار (٢٨٤/٢) .

[١١] – (٣٣٤٩) – عَبْدُاللهِ بن سعد البجلي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن سعد بن فَرْوة البجلي ، مولاهم ، الدمشقي ، الكاتب ، مقبول ، من السادسة ، د .

---

[١١] – (د) – عبدالله بن سعد بن فَرْوة[١] البجلي[٢] ، مولاهم الدمشقي[٣] ، الكاتب[٤] .

شيوخه : عبادة بن نُسي الكندي ، وعبدالرحمن بن عسيلة الصنابحي ، ومحمد بن الوليد بن عتبة ابن أبي سفيان العتبي .

تلاميذه : عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي .

قال دُحيم : لا أعرفه .

وقال أبو حاتم : مجهول .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ .

وقال أبو الحسن القطان : لم يرو عنه إلاّ الأوزاعي ، وهو مجهول ، كما قال أبو حاتم ، ولو لم يقله لقلناه .

وقال الساجي : ضعّفه أهل الشام في الحديث .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : مجهول .

---

(١) **فَرْوَة** : بفتح الفاء المهملة ، وسكون الراء المهملة ، ثم واو مفتوحة .

انظر : تبصير المنتبه (١٠٧٧/٣) .

(٢) **البَجَلي** : بفتح الباء ، ثم جيم مفتوحة ، بعدها لام مكسورة ، نسبة إلى قبيلة بجلة ، نزلت الكوفة .

انظر : الأنساب (٢٨٤/١) ، لب اللباب (١٠٥/١) .

(٣) **الدمَشْقي** : بفتح الدال المهملة ، ثم ميم مفتوحة ، بعدها شين معجمة ساكنة ، ثم قاف معجمة ، نسبة إلى دمشق ، المدينة المشهورة بالشام .

انظر : الأنساب (٤٩٢/٢) ، لب اللباب (٣٢٣/١) .

(٤) **الكاتب** : سُمي بذلك ؛ لأنه كان يكتب لأمير دمشق .

انظر بتصرف : تهذيب الكمال (٢٠/١٥) .

روى له أبو داود ، وذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٩٤/٥) ، ثقات ابن حبان (٣٩/٧) ، تهذيب الكمال (٢٠/١٥) ، المغني في الضعفاء (٣٤٠/١) ، ميزان الاعتدال (٤٢٨/٢) ، تهذيب التهذيب (١٥٤/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٥) ، خلاصة الخزرجي (ص ١٩٩) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن سعد بن فروة البجلي ، يتبين ما يلي :

١ – تفرد عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي بالرواية عن عبدالله بن سعد ، فلم يرو عنه غيره ، وهذا يعني أن أقرب الأقوال في حال عبدالله البجلي أنه مجهول ، وحديثه ضعيف .

٢ – وصف غير واحد من النقاد هذا الراوي بأنه مجهول ، ومن أولئك دُحيم وأبو حاتم والذهبي ، وغيرهم .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم على عبدالله بن سعد البجلي بالجهالة ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول يتبين ما يلي :

١ – تقرر في ترجمة الراوي السابقة أنه مجهول ، ويكون حديثه ضعيفاً ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من مراتب الجرح إلى مرتبة دنيا من مراتب التعديل .

٢ – تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، وقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي عند أبي داود .

٣ – لم يتحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، وقد وردت أقوال معتبرة في جرح هذا الراوي .

٤ – يُمكن التحقق من وجود المتابعة على حديث الراوي ، وذلك عند تخريج الحديث ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي عند أبي داود ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٢٣] – (١) – سنن أبي داود (٦٥/٤) رقم (٣٦٥٦) ، (١٩) كتاب العلم ، (٨) باب التّوقي في الفتيا ، قال : حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي ، حدثنا عيسى ، عن الأوزاعي ، عن عبدالله بن سعد ، عن الصُّنابحي ، عن معاوية أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نهى عن الغلوطات[1] .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – **إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان التميمي ، أبو إسحاق الرازي .**

روى عن : عيسى بن يونس ، ووكيع بن الجراح ، والوليد بن مسلم ، وغيرهم .

وعنه : محمد بن إسماعيل البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم .

قال أبو زرعة : هو أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة ، وأصح حديثاً منه ، لايحدث إلاّ من كتابه ، لا أعلم أني كتبت خمسين حديثاً من حفظه ، وهو أتقن وأحفظ من صفوان بن صالح .

وقال أبو حاتم : من الثقات ، وهو أتقن من أبي جعفر الجمّال – يعني محمد بن مهران الرازي – .

وقال النسائي : ثقة .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : هذا الراوي ثقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي بعد ٢٢٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢١٩/٢) ، الكاشف (٢٢٦/١) ، تقريب التهذيب (ص ٩٤) .

---

(١) **الغُلوطات** : جمع أغلوطة ، وأصلها من غَلِط ، والمعنى : أن يعيأ الإنسان بالشيء عن وجه الصواب ، والأغلوطة : ما يُغالط به من المسائل .

راجع مادة « غلط » من لسان العرب (٣٦٣/٧) ، القاموس المحيط (ص ٨٧٨) .

(٢) – (ع) – **عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، أبو عمرو ، ويقال : أبو محمد الكوفي .**

روى عن : سفيان بن سعيد الثوري ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن موسى الرازي ، وعبدالله بن مسلمة القعنبي ، ومسدد بن مسرهد ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة والنسائي وابن خراش : ثقة .
وقد وثقه كذلك يحيى بن معين وغيره .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : أحد الأعلام في الحفظ والعبادة .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة مأمون .

قلتُ : أُجمع على توثيق عيسى بن يونس ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٨٧ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٦٢/٢٣) ، الكاشف (١١٤/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٤١) .

(٣) – (ع) – **عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو ، يحمد الشامي ، أبو عمرو الأوزاعي .**

روى عن : سليمان بن مهران الأعمش ، وعبدالله بن سعد البجلي ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وغيرهم .
وعنه : سفيان الثوري ، وعبدالله بن المبارك ، وعيسى بن يونس السبيعي ، وغيرهم .

قال عبدالرحمن بن مهدي : الأئمة في الحديث أربعة ، الأوزاعي ، ومالك ، وسفيان الثوري ، وحماد بن زيد .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : سألت يحيى بن معين عن الأوزاعي ، ما حاله في الزهري ؟ ، فقال : ثقة ، ما أقل ما روى عن الزهري .

وقال أبو حاتم : إمام مُتَّبع لما سمع .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : شيخ الإسلام الحافظ .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة جليل .

قلتُ : مجمع على توثيق الأوزاعي وإمامته ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٥٧ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٠٧/١٧) ، الكاشف (٦٣٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٤٧) .

(٤) – (د) – عبدالله بن سعد البجلي ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٣٠٥) .

(٥) – (ع) – عبدالرحمن بن عُسيلة بن عسل بن عسال المرادي ، أبو عبدالله الصنابحي .

روى عن : علي بن أبي طالب ، وعمر بن الخطاب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – ، وغيرهم .
وعنه : عبدالله بن سعد البجلي ، وعبدالله بن محيريز ، وعطاء بن يسار ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد : كان ثقة قليل الحديث .

وقال يحيى بن معين : ثقة .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .
قلتُ : هو ثقة من كبار التابعين ، وقد روى له الجماعة ، توفي في خلافة عبدالملك بن مروان .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٨٢/١٧) ، الكاشف (٦٣٦/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٤٦) .

(٦) – **معاوية بن أبي سفيان** صخر بن حرب بن أمية ، أبو عبدالرحمن ، كان هو وأبوه من مسلمة الفتح ، وهو أحد الذين كتبوا لرسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، توفي سنة ٥٩ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٤٧٠/٣) ، أُسد الغابة (٢٠٩/٥) ، الإصابة (٤٣٣/٣) .

الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن سعد البجلي ، وبقية رجال الحديث ثقات .
وقد أخرج الحديث أيضاً من طريق عبدالله بن سعد البجلي :
أحمد (٤٣٥/٥) .

والطبراني في المعجم الكبير (٣٨٠/١٩) رقم (٨٩٢) ، وفيه قال الأوزاعي : الغلوطات صعاب المسائل وشدادها .

قلتُ : وقد تابع رجاء بن حيوة عبدالرحمن بن عسيلة في الرواية عن معاوية بن أبي سفيان ، وقد أخرج هذه المتابعة :

الطبراني في الكبير (١٩/٣٨٩) رقم (٩١٣) ، قال :

حدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني ، ثنا سليمان بن داود الشاذكوني ، ثنا عبدالملك بن عبدالله الكفاني ، ثنا إبراهيم بن أبي عبلة ، عن رجاء بن حيوة ، عن معاوية بن أبي سفيان قال : نهى رسول الله - صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - عن الأغلوطات .

أ - رجال إسناد المتابعة :

(١) - إبراهيم بن محمد بن الحارث بن ميمون ، أبو إسحاق ، يُعرف بابن نائلة ، ونائلة أمه .

روى عن : سعيد بن منصور ، وسليمان بن داود الشاذكوني .

وعنه : الطبراني ، ومحمد بن يحيى بن منده ، وأبو بكر البردعي ، وغيرهم .

قال أبو نعيم : سمع سعيد بن منصور ، وذهب سماعه .

وقال عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان : كتبنا عنه من الغرائب ما لم نكتب عن أحد .

قلتُ : والظاهر من حاله أنه ضعيف ، توفي سنة ٢٩١ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٣٥٦) ، بلغة القاصي والداني (ص ١٩) .

(٢) - سليمان بن داود بن بشر المنقري البصري الشاذكوني ، أبو أيوب .

روى عن : حماد بن زيد ، وعبدالملك بن عبدالله الكفاني ، ومعتمر بن سلميان ، وغيرهم .

وعنه : أسيد بن عاصم ، وإبراهيم محمد بن نائلة الأصبهاني ، وأبو يعلى الموصلي .

قال عبدالله بن أحمد : سمعت أبي يقول : كان يحيى بن سعيد يسمي الشاذكوني الخائب .

وقال يحيى بن معين : ليس بشيء .

وقال البخاري : فيه نظر .

وقد ضعفه كذلك أبو حاتم وغيره .

ترجم له الذهبي في السير ، فقال : أحد الهلكى .

قلتُ : أجمع النقاد على تضعيف سليمان بن داود الشاذكوني مع ما قيل في كثرة ما حفظه ، بل وصفه بعض النقاد بالكذب .

انظر ترجمته في : التاريخ الصغير (٣٦٤/٢) ، ضعفاء العقيلي (١٢٨/٢) ، الجرح والتعديل (١١٤/٤) ، الكامل في الضعفاء لابن عدي (٢٩٥/٣) ، تاريخ بغداد (٤٠/٩) ، سير أعلام النبلاء (٦٧٩/١٠) .

(٣) – عبدالملك بن عبدالله الكفاني ، لم أقف على ترجمته .

(٤) – (ح م د س ق) – إبراهيم بن أبي عبلة ، واسمه شمر بن يقظان بن المرتحل العقيلي ، أبو إسماعيل ، ويقال : أبو سعيد المقدسي ، الرملي .

روى عن : أبان بن صالح ، ورجال بن حيوة ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم .
وعنه : أيوب بن سويد الرملي ، وعبدالله بن المبارك ، ومحمد بن حمير السليحي ، وغيرهم .

قال عباس الدوري ، والمفضل بن غسان الغلابي ، وإبراهيم بن عبدالله بن الجنيد ، عن يحيى بن معين : ثقة .

ووثقه كذلك دُحيم ، ويعقوب بن سفيان ، والنسائي ، وغيرهم .
ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، روى له الجماعة سوى الترمذي ، توفي سنة ١٥٢ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٤٠/٢) ، الكاشف (٢١٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٩٢) .

(٥) – (خت م ٤) – رجاء بن حيوة بن جرول الكندي ، أبو المقدام ، وقيل : أبو نصر الشامي الفلسطيني .

روى عن : جابر بن عبدالله ، ومعاذ بن جبل ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن أبي عبلة ، ومحمد بن عجلان ، ومحمد بن مسلم الزهري ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد : كان ثقة فاضلاً كثير العلم .

وقال العجلي والنسائي : شامي ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : كان من جِلّة العلماء الأعلام .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فقيه .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حاله ، فهو ثقة إمام ، توفي سنة ١١٢ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥١/٩) ، الكاشف (٣٩٥/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٠٨) .

(٦) – معاوية بن أبي سفيان : – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٣٠٩) .

ب – الحكم على إسناد المتابعة :

إسناد هذا الحديث ضعيف جداً ، للأسباب التالية :

١ – ضعف إبراهيم بن محمد بن نائلة الأصبهاني .

٢ – ضعف سليمان بن داود الشاذكوني .

٣ – جهالة حال عبدالملك بن عبدالله الكفاني .

قلتُ : يبقى حديث عبدالله بن سعد البجلي ، مع هذه المتابعة على ضعفه .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن سعد بن فروة البجلي السابقة ، وبعد دراسة حديثه ، ومن ثَمَّ مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن استخلاص النتائج التالية :

١ – الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، حيث ترجح وصف الراوي بالجهالة ، لتفرد الأوزاعي عنه ، وكذلك فقد نص غير واحد من أئمة النقد على جهالة عبدالله بن سعد ، بينما رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من الجرح إلى مرتبة من التعديل .

٢ – تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ – لم يتحقق في حال عبدالله بن سعد الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، وقد جاء في ترجمة الراوي أقوال عدة معتبرة في جرح الراوي .

٤ – تحقق الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يتابع الراوي على حديثه ، فقد وقفت على متابعة واحدة لهذا الراوي على حديثه ، والله أعلم .

* * *

[١٢] - (٣٣٥١) - (بخ) : عَبْدُاللهِ بن سعد التيمي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن سعد التيمي ، مولى عائشة ، مدني ، مقبول ، من الثالثة ، بخ .

---

[١٢] - (بخ) - عبدالله بن سعد القرشي[١] ، التيمي[٢] ، مولى عائشة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - .

شيوخه : أبو هريرة - رضي الله عنه - .

تلاميذه : بكير بن عبدالله الأشج .

تابعي ، ذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : ما روى عنه سوى بكير بن الأشج .

روى له البخاري في الأدب المفرد ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٠٦/٥) ، الجرح والتعديل (٦٣/٥) ، ثقات ابن حبان (٢٨/٥) ، تهذيب الكمال (٢٤/١٥) ، تهذيب التهذيب (١٥٤/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٥) ، خلاصة الخزرجي (١٩٩) .

الحكم على الراوي :

من خلال النظر في الترجمة السابقة لعبدالله بن سعد التيمي ، يتبين ما يلي :

١ - تفرد بكير بن عبدالله الأشج بالرواية عبدالله بن سعد التيمي ، فلم يرو عنه غيره ، وهذا يعني وصف الراوي بالجهالة ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال بقوله : ما روى عنه سوى بكير بن الأشج .

---

(١) **القُرَشِي** : بضم القاف المعجمة ، بعدها راء مهملة مفتوحة ، ثم شين معجمة مكسورة ، نسبة إلى قريش .
انظر : الأنساب (٤٧٠/٤) ، لب اللباب (١٧٥/٢) .

(٢) **التَّيْمِي** : بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوق ، ثم ياء ساكنة ، ثم ميم مكسورة ، نسبةً إلى تيم اللات بن ثعلبة ، وتيم الرباب .
انظر : الأنساب (٤٩٨/١) ، لب اللباب (١٨٢/١) .

٢ – ذكر ابن حبان هذا الراوي في ثقاته ، ولا اعتبار بفعله هذا ، إذ يُعد ذلك مِمّا قيل في تساهل ابن حبان في التعديل ، وتوثيقه لبعض المجاهيل .

لذلك فإن أقرب الأقوال في حال عبدالله بن سعد التيمي أنه مجهول ، وحديثه ضعيف .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة عبدالله بن سعد التيمي ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – رفع الحافظ ابن حجر هذا الراوي عن المرتبة التي استحقها وهي الوصف بالجهالة ، وهي مرتبة من مراتب الجرح ، إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ – تحقق الشرط الأول ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، وذلك في حال عبدالله بن سعد التيمي ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ – تحقق أيضاً في حال هذا الراوي ، الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يرد في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد جرحاً في الراوي .

٤ – يُمكن التحقق من توافر الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لعبدالله بن سعد التيمي يرويه عن أبي هريرة ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٢٤] – (١) – الأدب المفرد (ص ٧١) رقم (٢٠٦) ، (١٠٤) ، باب العبد راع ، قال : حدثنا أحمد بن عيسى ، قال : حدثنا عبدالله بن وهب ، قال : أخبرني مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن عبدالله بن سعد ، مولى عائشة زوج النبي – صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : العبد إذا أطاع سيده ، فقد أطاع الله عزّوجل ، فإذا عصى سيده ، فقد عصى الله عزّوجل .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (خ م س ق) - أحمد بن عيسى بن حسان البصري ، أبو عبدالله بن أبي موسى العسكري التستري .

روى عن : بشر بن بكر التنيسي ، وعبدالله بن وهب ، والمفضل بن فضالة ، وغيرهم .
وعنه : البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجة ، وغيرهم .

وثقه بعض النقاد ومنهم النسائي ، فقال : ليس به بأس .

وقد احتج به الشيخان ، وقال الذهبي : احتج به أرباب الصحاح ، ولم أر له حديثاً منكراً فأورده .

وقد تكلم فيه بعض النقاد كيحيى بن معين ، وذلك بسبب بعض سماعاته ، والظاهر أن كلامهم فيه بلا حجة ، وقد عدّله بعض من عُرف بالتشدد كالنسائي ، وقد قال الخطيب البغدادي في التاريخ : ما رأيت لمن تكلّم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه .

قلتُ : والراجح في حاله أنه لابأس به ، وحديثه حسن .
روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة ، توفي سنة ٢٤٣ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٢٧٢/٤) ، تهذيب الكمال (٤١٧/١) ، ميزان الاعتدال (١٢٦/١) ، الكاشف (٢٠٠/١) ، تقريب التهذيب (ص ٨٣) .

(٢) - (ع) - عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي الفهري ، أبو محمد المصري .
روى عن : سفيان الثوري ، وعبدالله بن عمر العمري ، ومخرمة بن بكير بن الأشج ، وغيرهم .
وعنه : أحمد بن عيسى المصري ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وقتيبة بن سعيد ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : عبدالله بن وهب صحيح الحديث ، يفصل السماع من العرض .
وقال يحيى بن معين : ثقة .
وقد وثقه كذلك أبو زرعة ، وغيره .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ عابد .

قلتُ : عبدالله بن وهب إمام حافظ ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٩٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٧٧/١٦) ، تذكرة الحفاظ (٣٠٤/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٢٨) .

(٣) – (م د س) – مخرمة بن بكير بن عبدالله بن الأشج القرشي ، أبو المسور المدني .

روى عن : أبيه بكير بن عبدالله ، وعامر بن عبدالله بن الزبير .

وعنه : عبدالله بن المبارك ، وعبدالله بن مسلمة القعنبي ، وعبدالله بن وهب ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : سألت إسماعيل بن أبي أويس ، قلت : هذا الذي يقول مالك بن أنس : حدثني الثقة ، من هو ؟ ، قال : مخرمة بن بكير بن الأشج .

وقال أبو طالب : سألت أحمدَ بن حنبل عن مخرمة بن بكير ، فقال : هو ثقة ، ولم يسمع من أبيه شيئاً .

وقال النسائي : ليس به بأس .

وقيل لأحمد بن صالح ، كان مخرمة من ثقات الناس ؟ ، قال : نعم .

وقد تكلم فيه غير واحد ، فقد قال يحيى بن معين عنه : ضعيف .

وقال أبو داود : لم يسمع من أبيه ، إلاَّ حديث الوتر .

وقال موسى بن سلمة : أتيت مخرمة ، فقال : لم أدرك ، ولكن هذه كتبه .

قلتُ : والظاهر من حاله أنه ثقة ، وقد جرح في روايته عن أبيه ، وهذا تخريج قول من ضعفه ، وروايته عن أبيه هي عن كتبه .

وقد روى له مسلم وأبو داود والنسائي ، توفي سنة ١٥٩ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ الدوري (٥٥٣/٢) ، التاريخ الكبير (١٦/٨) ، تهذيب الكمال (٣٢٤/٢٧) ، جامع التحصيل (ص ٢٧٥) ، تقريب التهذيب (ص ٥٢٣) .

(٤) – (ع) – بكير بن عبدالله بن الأشج القرشي ، أبو عبدالله ، وقيل : أبو يوسف المدني .

روى عن : بشر بن سعيد ، وسعيد بن المسيب ، وعبدالله بن سعد التيمي ، وغيرهم .

وعنه : عمرو بن الحارث ، ومحمد بن عجلان ، وابنه مخرمة بن بكير ، وغيرهم .

قال أحمد بن صالح : ثقة صالح .

وقال يحيى بن معين وأبو حاتم : ثقة .

وقد وثقه كذلك العجلي والنسائي ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثبت إمام .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : بكير بن الأشج مجمع على توثيقه ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٢٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤/٢٤٢) ، الكاشف (١/٢٧٥) ، تقريب التهذيب (ص ١٢٨) .

(٥) – (بخ) – عبدالله بن سعد التيمي ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٣١٤) .

(٦) – أبو هريرة الدوسي – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٢٩٤) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف جداً ، للأسباب التالية :

١ – ضعف رواية مخرمة بن بكير عن أبيه ، فهي وجادة .

٢ – جهالة عبدالله بن سعد التيمي .

قلتُ : و لم أقف على متابعات أو شواهد على لفظ الحديث بعينه ، وله شاهد على معناه وقد أخرجه :

مسلم (١١/١٤٦) رقم (١٦٦٦) ، (٢٧) كتاب الأيمان ، (١١) باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده ، وأحسن عبادة الله عزّوجل ، من حديث أبي هريرة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – مرفوعاً ، وفيه : ((إذا أدى العبد حق الله وحق مواليه كان له أجران)) .

وفي الباب عن ابن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - نحوه ، وهو عند مسلم أيضاً في نفس الموضع .

قلتُ : دلت الأحاديث الصحيحة على وجوب طاعة العبد لسيده ، فيكون حديث عبدالله بن سعد التيمي صحيحاً لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال الترجمة السابقة لعبدالله بن سعد التيمي ، وبعد دراسة حديثه ، ومن ثَمَّ مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول ، يتبين أن الخلاصة في حال هذا الراوي هي ما يلي :

١ - مخالفة ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث أن الراجح في حال عبدالله بن سعد التيمي أنه مجهول ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من الجرح .

٢ - تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ - كذلك تحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم يرد في حال هذا الراوي ما يفيد جرحه .

٤ - من خلال دراسة حديث الراوي ، تبين أن للحديث ما يقويه من المتابعات والشواهد ، وهذا يعني تحقق الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يتابع الراوي على حديثه ، والله أعلم .

***

[١٣] - (٣٣٥٥) - (بخ) : عَبْدُاللّٰهِ بن سعيد النخعي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن سعيد بن خازم النخعي ، أبو بكير الكوفي ، مقبول ، من التاسعة ، بخ .

---

[١٣] - (بخ) - عبدالله بن سعيد بن خَازم النَّخَعي[١] ، أبو بكير الكوفي .

شيوخه : أجلح بن عبدالله الكندي ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وجويبر بن سعيد ، وحجاج ابن أرطأة ، وعبدالرحمن أبي ليلى ، وعبيدالله بن جرير البجلي ، والعلاء بن المسيب .

تلاميذه : إسحاق بن راهويه ، وأبو سعيد عبدالله بن سعيد الأشج ، ومحمد بن سلام البيكندي .

لم أقف على قول من الأئمة المتقدمين في بيان حال هذا الراوي .

وقد ترجم له الذهبي في المغني في الضعفاء ، فقال : لايُعرف .

روى له البخاري في الأدب المفرد ، ذكره ابن حجر في الطبقة التاسعة[٢] .

انظر ترجمته في : الكنى لمسلم (ص ٩٢) ، تهذيب الكمال (٣٠/١٥) ، المغني في الضعفاء (٣٤٠/١) ، تهذيب التهذيب (١٥٥/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٥) ، خلاصة الخزرجي (ص١٩٩) .

الحكم على الراوي :

من خلال الترجمة السابقة لعبدالله بن سعيد بن خازم ، يتبين ما يلي :

١ - روى ثلاثة من الثقات عن عبدالله بن سعيد النخعي ، وهم إسحاق بن راهويه[٣] ، وعبدالله

---

(١) **النَّخَعي** : بفتح النون المشدّدة ، ثم فتح الخاء المعجمة ، بعدها عين مهملة مكسورة نسبة إلى النّخع من مَذْحِج ، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة .

انظر : الأنساب (٤٧٣/٥) ، لب اللباب (٢٩٤/٢) .

(٢) أصحاب هذه الطبقة هم الطبقة الصغرى من أتباع التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

(٣) إسحاق بن راهويه ، ثقة إمام . انظر ترجمته في : الكاشف (٢٣٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ٩٩) .

ابن سعيد الأشج[1] ، ومحمد بن سلام البيكندي[2] ، وبروايتهم عنه ترتفع عنه جهالة عينه ، وعليه فلايتم للذهبي قوله عنه : لايُعرف . إذا كان قصد بذلك جهالة عينه . إلاَّ إذا كان قد بنى حكمه على أنه لم يرو عنه سوى عبدالله بن سعيد الأشج ، كما ذكر المزي .

٢ – لم أقف على قول معتبر في بيان حال هذا الراوي ، فأقرب الأقوال فيه أنه مجهول الحال ، وحديثه ضعيف .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن سعيد النخعي بأنه مجهول الحال ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، إذ تبين ارتفاع جهالة العين عن الراوي برواية الثقات ، وإن لم ترتفع عنه جهالة حاله ، لعدم ورود ما يبين حاله جرحاً أو تعديلاً ، وقد رفعه الحافظ عن هذه المرتبة .

٢ – تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ – لم أقف على قول معتبر من أقوال النقاد المتقدمين في بيان حال الراوي ، وفي هذا موافقة للحافظ ابن حجر في شرطه الثاني في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

٤ – يُمكن الحكم بتحقق الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي عند البخاري في الأدب المفرد ، وتخريجه كالتالي :

---

(١) عبدالله بن سعيد الأشج ، ستأتي ترجمته قريباً عند دراسة حديث الراوي .

(٢) محمد بن سلام البيكندي ، ثقة ثبت ، انظر ترجمته في : تقريب التهذيب (ص ٤٨٢) .

تخريج الحديث :

[٢٥] – (١) – الأدب المفرد (ص ٣٥٤) رقم (١٢١١) ، (٥٧٥) باب ما يقول إذ أوى إلى فراشه ، قال :

حدثنا عبدالله بن سعيد أبو سعيد الأشج ، حدثنا عبدالله بن سعيد أبو بكر(١) النخعي ، قال : أخبرنا العلاء بن المسيب ، عن أبيه ، عن البراء بن عازب ، قال : كان النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن ، ثم قال : « اللهم وجهت وجهي إليك ، وأسلمت نفسي إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رهبة ورغبة إليك ، لا منجا وملجأ منك إلاَّ إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت » .

قال : « فمن قالهن في ليلة ثم مات ، مات على الفطرة » .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – عبدالله بن سعيد بن حُصين الكندي ، أبو سعيد الأشج ، الكوفي .

روى عن : إسماعيل بن عُلية ، وعبدالله بن سعيد بن خازم النخعي ، وعبدالرحمن بن محمد المحاربي ، وغيرهم .
وعنه : الجماعة ، وغيرهم .

قال أبو بكر بن أبي خيثمة ، عن يحيى بن معين : ليس به بأس ، ولكنه يروي عن قوم ضعفاء .
وقال ابن الجنيد ، عن ابن معين : ليس به بأس .

وقال أبو حاتم : ثقة صدوق . وقال في موضع آخر : الأشج إمام أهل زمانه .
وقد وثقه غير واحد من أئمة النقد .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

---

(١) هكذا أورده في الأدب المفرد بلا تغيير .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة حافظ ، ولاتضره روايته عن بعض الضعفاء ، فقد يروي المكثر عن الثقة والضعيف ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٥٧ هـ .

انظر ترجمته في : سؤالات ابن الجنيد (ص ١٥١) ، تهذيب الكمال (٢٧/١٥) ، الكاشف (٥٥٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٥) .

(٢) - (بخ) - عبدالله بن سعيد بن خازم النخعي ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٣٢٠) .

(٣) - (خ م د س ق) - العَلاء بن المُسَيَّب بن رافع الأسدي ، الكاهلي ، ويقال : الثعلبي .

روى عن : إبراهيم النخعي ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وأبيه المسيب بن رافع ، وغيرهم .

وعنه : جرير بن عبدالحميد الضبي ، وعبدالله بن سعيد النخعي ، وعبدالواحد بن زياد ، وغيرهم .

قال إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين : ثقة مأمون .

وقال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي : ثقة ، يحتج بحديثه .

قلتُ : يظهر من حال الراوي أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة سوى الترمذي ، ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٤١/٢٢) ، سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٦) ، تقريب التهذيب (ص ٤٣٦) .

(٤) - (ع) - المُسَيَّب بن رافع الأسدي ، أبو العلاء ، الكوفي الكاهلي الأعمى .

روى عن : البراء بن عازب ، وجابر بن سمرة ، وعبدالله بن مسعود - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن أبي خالد ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وابنه العلاء بن المسيب ، وغيرهم .

قال العجلي : كوفي تابعي ثقة .

وقال إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين : ثقة .

قلتُ : المسيب بن رافع ثقة ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٠٥ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٧/٥٨٦) ، الكاشف (٢/٢٦٥) ، تقريب التهذيب (ص ٥٣٢) .

(٥) – **البراء بن عازب** بن حارث بن عدي الأنصاري ، الحارثي الخزرجي ، أبو عمارة ، رده رسولُ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عن بدر لصغر سنه ، وكان أول مشاهده أحد ، وقيل : الخندق غزا مع الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أربع عشرة غزوة ، مات أيام مصعب بن الزبير .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١/٢٣٩) ، أُسد الغابة (١/٢٠٥) ، الإصابة (١/١٤٢) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن سعيد بن خازم النخعي .
قال الشيخ الألباني عن الحديث : صحيح[1] .

قلتُ : وقد تابع عبدالواحد بن زياد ، عبدالله بن سعيد بن خازم في الرواية عن العلاء بن المسيب وقد أخرج هذه المتابعة :

البخاري (١١/١١٩) رقم (٦٣١٥) ، (٨٠) كتاب الدعوات ، (٩) باب النوم على الشق الأيمن .

وقد تابع سعيد بن عبيدة ؛ المسيب في الرواية عن البراء بن عازب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وقد أخرجها :

البخاري (١/٤٢٦) ، رقم (٢٤٧) ، (٤) كتاب الوضوء ، (٧٥) باب فضل من بات على الوضوء .

وأخرجه أيضاً (١١/١١٢) رقم (٦٣١١) ، (٨٠) كتاب الدعوات ، (٦) باب إذا بات طاهراً .

وأخرجه مسلم (١٧/٣٦) رقم (٢٧١٠) ، (٤٨) ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، (١٧) باب ما يقول عند النوم ، وأخذ المضجع .

وأبو داود (٥/٢٩٨) رقم (٥٠٤٦) ورقم (٥٠٤٧) ، (٣٥) كتاب الأدب ، (١٠٧) باب ما يقال عند النوم .

(١) صحيح الأدب المفرد (ص ٤٧٠) .

وأحمد (٤/٢٩٠) .

وتابعهما أيضاً أبو إسحاق الهمداني في الرواية عن البراء بن عازب ، وقد أخرج هذه المتابعة .
البخاري (١٠/١١٧) رقم (٦٣١٣) ، (٨٠) كتاب الدعوات ، (٧) باب ما يقول إذا نام .
ومسلم (١٧/٣٧) ، الموضع السابق .

والترمذي (٥/٤٣٧) ، رقم (٣٣٩٤) ، (٨٠) كتاب الدعوات ، (١٦) باب ماجاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه .

وابن ماجة (٢/٣٥١) رقم (٣٩٢٢) ، (٢٩) أبواب الدعاء ، (١٥) باب ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه .

والطبراني في المعجم الصغير (١/٨) .
قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن سعيد بن خازم النخعي بهذه المتابعات إلى درجة الصحيح لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن سعيد بن خازم النخعي ، وبعد دراسة حديثه ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر في التقريب على الراوي بأنه مقبول ، يُمكن استخلاص ما يلي :

١ – الحكم على هذا الراوي بأنه مجهول الحال ، ويكون حديثه ضعيفاً ، وفي هذا مخالفة للحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث يظهر أن الحافظ ابن حجر قد رفعه عن المرتبة التي يستحقها .

٢ – تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال عبدالله بن سعيد بن خازم النخعي ، والله أعلم .

* * *

[١٤] - (٣٣٦٢) - (د) : عَبْدُاللهِ بن أبي سفيان.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن أبي سفيان ، مولى ابن أبي أحمد ، مقبول من الرابعة ، مات سنة تسع وثلاثين .

---

[١٤] - (د) - عبدالله بن أبي سفيان ، واسم أبي سفيان وهب ، مولى عبدالله بن أبي أحمد ابن جحش الأسدي :

شيوخه : عدي بن جبيرة الأشهلي ، وعدي بن زيد الجُذامي ، ويزيد بن طلحة بن ركانة ، وأبوه أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد .

تلاميذه : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي ، وإبراهيم بن الحصين ، وإبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى ، وسليمان بن كنانة مولى عثمان بن عفان ، وعتبة بن جبير ، وعمر بن طلق الظفري ، وعيسى بن كنانة ، ومحمد بن إسحاق بن يسار .

ذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن القطان : لايُعرف حاله .

وقد ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : وُثق .

وقال عنه في ميزان الاعتدال : لايدرى من هو في خلق الله .

روى له أبو داود ، توفي سنة ١٣٩هـ .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٠١/٥) ، الجرح والتعديل (٦٧/٥) ، ثقات ابن حبان (٣٧/٧) ، تهذيب الكمال (٤٨/١٥) ، الكاشف (٥٥٨/١) ، ميزان الاعتدال (٤٣٠/٢) ، تهذيب التهذيب (١٥٨/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٦) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٠) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن أبي سفيان ، يلاحظ ما يلي :

١ - ارتفاع جهالة العين عن عبدالله بن أبي سفيان برواية جمع من الرواة عنه وممن روى عنه محمد بن إسحاق .

٢ – ذكر ابن حبان هذا الرواي في ثقاته ، ومع عدم وجود المعارض له من أقوال النقاد المعتبرين ؛ فإن إعمال فعل ابن حبان – مع ما قيل في تساهله – أولى من إهماله ، وعليه فإن أقرب الأقوال في حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن .

٣ – لايتم لابن القطان قوله : لا يعرف حاله . لأنه قد ارتفعت عنه جهالة عينه ، وجاء ذكر ابن حبان له في الثقات ، وقد أشار الذهبي إلى فعل ابن حبان بقوله : وثق .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكمين ، يُمكن ملاحظة ما يلي :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الرواي ، حيث يظهر أن الحافظ ابن حجر قد أنزله عن المرتبة التي يستحقها .

٢ – لقد وقفت على عدة أحاديث لعبدالله بن أبي سفيان ، ومع كثرة شيوخه وتلاميذه ، فإن احتمال أن يكون له أحاديث أخرى وارد ، ومع هذا فهي قليلة ، وفي ذلك موافقة للحافظ ابن حجر في شرطه الأول في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – تحقق في حال الراوي الشرط الثاني للحافظ ابن حجر ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد جرح الراوي .

٤ – يُمكن التحقق من شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو المتابعة على ما يرويه عبدالله بن أبي سفيان ، وذلك عند دراسة مروياته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على عدة أحاديث لعبدالله بن أبي سفيان ، وتخريجها كالتالي :

١ – الحديث الأول :

وهو حديث عدي بن زيد الجذامي في سنن أبي داود ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٢٦] – (١) – سنن أبي داود (٢/٥٣٢) رقم (٢٠٣٦) ، (٥) كتاب المناسك ، (٩٩) باب في تحريم المدينة ، قال : حدثنا محمد بن العلاء ، أن زيد بن الحباب حدثهم ، حدثنا سليمان بن كنانة مولى عثمان بن عفان ، أخبرنا عبدالله بن أبي سفيان ، عن عدي بن زيد ، قال : حمى رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كل ناحية من المدينة بريداً بريداً[١] ، لا يُخبط[٢] شجره ، ولا يُعضد[٣] ، إلاَّ ما يُساق به الجمل .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – محمد بن العلاء بن كُريب الهمداني ، أبو كريب الهمداني .

روى عن : إسماعيل بن علية ، وزيد بن الحباب ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم .

وعنه : الجماعة ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق .

وقال النسائي : لا بأس به . وقال في موضع آخر : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

---

(١) **البَريد** : مصدر من برد ، وأصل البريد البغل ، وهي كلمة فارسية أصلها « بريدة دُم » أي محذوف الذنب ، وسميت بها المسافة التي تكون بين السكتين ، وهي المرادة في الحديث ، وقيل : قدرها فرسخان .

راجع مادة « برد » من مشارق الأنوار (١/٨٣) ، النهاية في غريب الحديث (١/١١٦) ، الفائق في غريب الحديث (١/٩٢) .

(٢) **يخبط** : أصلها خبط ، والمقصود به ضرب ورق الشجر حتى ينحات عنه ، ثم يستعلف ، من غير أن يضر ذلك بأصل الشجرة وأغصانها ، وغالباً يكون ذلك بعصا .

راجع مادة « خبط » من غريب الحديث للهروي (٣/٣٩٣) ، الصحاح (٣/١١٢١) ، لسان العرب (٧/٢٨١) .

(٣) **يعضد** : من عضد ، وأصله اتُّسع في العَضُد ، ثم قيل للطريقة من النخل عضد ، قال الأصمعي : إذا صار للنخلة جذع يتناول منه فهو العضد . والمقصود هنا ألا تقطع .

راجع مادة « عضد » من الفائق في غريب الحديث (٢/٤٤٢) ، لسان العرب (٣/٢٩٤) .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : والصحيح في حاله أنه ثقة حافظ ، وأمَّا قول أبي حاتم أنه صدوق ، وكذلك قول النسائي : لا بأس به ، فإنه من تشددهما ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٤٨هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٤٣/٢٦) ، الكاشف (٢٠٨/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٠٠) .

(٢) - (م ٤) - زيد بن الحباب بن الريان التميمي ، لابأس به ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧١) .

(٣) - (د) - سليمان بن كنانة القرشي الأموي ، مولى عثمان بن عفان .

روى عن : عبدالله بن أبي سفيان ، وعبدالرحمن الأشهلي .

وعنه : زيد بن الحباب ، ومحمد بن عمر الواقدي ، وأبو عامر العقدي .

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : لا أعرفه .

وقد ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال : شيخ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : مجهول الحال .

قلتُ : هذا الراوي ارتفعت عنه جهالة العين برواية جمع من الرواة عنه ، ولم يرد في أقوال النقاد ما يعد له أو يرفع حاله ، بل جهله أبو حاتم ، فالراجح في حاله أنه مجهول الحال ، وحديثه ضعيف ، وقد روى له أبو داود ، ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (١٣٧/٤) ، تهذيب الكمال (٥٨/١٢) ، الكاشف (٤٦٣/١) تقريب التهذيب (ص ٢٥٤) .

(٤) - (د) - عبدالله بن أبي سفيان ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٣٢٦) .

٥ - عدي بن زيد الجُذامي ، حجازي ، ذُكر في المقلين من الصحابة سكن المدينة .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٧٠/٣) ، أُسد الغابة (١١/٤) ، الإصابة (٤٧٠/٢) .

الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة حال سليمان بن كنانة مولى عثمان بن عفان .

قلتُ : وقد تابع داود بن الحصين ، عبدالله بن أبي سفيان في الرواية عن عدي بن زيد الجذامي ، وقد ذكر هذه المتابعة المزي في تحفة الأشراف (٧/٢٨٥) ، وابن حجر في الإصابة (٢/٤٧٠) ، لكن هذه المتابعة ضعيفة أيضاً ، لأنها من رواية إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، وهو متروك(١) .

وقد اكتفيت عن دراسة سند هذه المتابعة بذكر سبب ضعفها ، لوجود الشواهد الصحيحة التي ترفع درجة الحديث ، والتي ستأتي لاحقاً ، وممن أخرج هذا الطريق :

الطبراني في المعجم الكبير (١٧/١١١) رقم (٢٧٢) .

وللحديث شواهد ، ومنها :

أ) – حديث جابر بن عبدالله – رضي الله عنهما – وقد أخرجه :

مسلم (٩/١٤٥) رقم (١٣٦٢) ، (١٥) كتاب الحج ، (٨٥) باب فضل المدينة ، ودعاء النبي – صلى الله عليه وسلم – فيها بالبركة ، وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها ، وبيان حدود حرمها ، وفيه قال – صلى الله عليه وسلم – : ((إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاهها ، ولا يصاد صيدها)) .

وأخرجه أيضاً أبو داود (٢/٥٣٣) رقم (٢٠٣٩) ، (٥) كتاب المناسك ، (٩٩) باب في تحريم المدينة ، وفيه : ((لا يخبط ولا يعضد حمى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، ولكن يهش هشاً رقيقاً)) .

ب) – حديث أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – ، وقد أخرجه :

أحمد في مسنده (٤/٢٣) .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن أبي سفيان بهذه الشواهد إلى درجة الصحيح لغيره .

٢ – الحديث الثاني :

وهو حديث علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – وتخريجه كالتالي :

(١) انظر ترجمته في : تقريب التهذيب (ص ٩٣) .

تخريج الحديث :

[٢٧] – (٢) – بغية الباحث في زوائد مسند الحارث (٢/٩٧٢) رقم (١٠٧٦) ، (٣٤) كتاب التوبة والاستغفار ، (١) باب في التوابين ، قال :

حدثنا محمد بن عمر الواقدي ، ثنا إبراهيم بن إسماعيل ، عن عبدالله بن أبي سفيان ، عن يزيد بن طلحة بن ركانة ، عن محمد بن الحنفية ، عن أبيه ، عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : ((إن الله يحب العبد المُفتَّن(١) التواب)) .

أ - رجال الإسناد :

(١) – (ق) – محمد بن عمر بن واقد الواقدي ، أبو عبدالله المدني .

روى عن : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وأسامة بن زيد الليثي ، وسفيان الثوري ، وغيرهم .

وعنه : الحارث بن أبي أسامة ، ومحمد بن إدريس الشافعي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : لَمْ نزل ندافع أمر الواقدي ، حتى روى عن معمر ، عن الزهري ، عن نبهان ، عن أم سلمة ، عن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((أفعمياوان أنتما)) ، فجاء بشيء لا حيلة فيه .

وقال يحيى بن معين : ضعيف . وقاال في موضع آخر : ليس بشيء .

وقد تركه أحمد بن حنبل ، وابن نمير وابن المبارك ، وغيرهم .

وقال البخاري : متروك .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : متروك مع سعة علمه .

قلت : وهذا هو الراجح في حاله ، وهو أنه متروك ، وحديثه ضعيف ، وقد روى له ابن ماجة ، توفي سنة ٢٠٧هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٦/١٨٠) ، الكاشف (٢/٢٠٦) ، تقريب التهذيب (ص ٤٩٨) .

---

(١) **المُفتَّن** : وهو العبد الذي امتحنه الله بالذنب ثم يتوب ، ثم يعود ثم يتوب وهو مأخوذ من الفتنة بمعنى الامتحان والابتلاء .

راجع مادة ((فتن)) من النهاية في غريب الحديث (٣/٤١٠) ، لسان العرب (١٣/٣١٨) .

(٢) – (ت ق) – **إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي ، أبو إسماعيل المدني .**
روى عن : داود بن الحصين ، وعبدالله بن أبي سفيان ، ومحمد بن عجلان ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن إسماعيل اليشكري ، وإسماعيل بن أبي أويس ، ومحمد بن عمر الواقدي ، وغيرهم .

قال أبو طالب ، عن أحمد بن حنبل : ثقة .
وقال عثمان بن سعيد الدارمي ، عن يحيى بن معين : صالح ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به .
وقال في موضع آخر : ليس بشيء .
وقال البخاري : منكر الحديث .

وضعّفه كذلك النسائي والدارقطني ، وغيرهما .
ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ضعيف .

قلت : وهذا هو الراجح في حاله ، وقد روى له الترمذي وابن ماجة ، توفي سنة ١٦٥هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٢/٢) ، الكاشف (٢٠٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٨٧) .

(٣) – (د) – عبدالله بن أبي سفيان ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٣٢٦) .

(٤) – يزيد بن طلحة بن ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبدالمطلب .
روى عن : محمد بن الحنفية ، ويزيد بن ركانة ، وأبي هريرة .
وعنه : سلمة بن صفوان ، وعبدالله بن أبي سفيان .

ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين .

قلت : الظاهر من حال الراوي تعديله ، وذلك بعد ارتفاع الجهالة برواية اثنين من العدول ، وذكر ابن حبان له في الثقات ، وقد مال الحافظ ابن حجر إلى نحو ذلك ، فقال عنه لما تكلم بعض النقاد في عدم معرفة هذا الراوي ، قال : قال ابن الحذاء[1] : وهو من الشيوخ المقلين الذين اجتزي عن

---

(١) **ابن الحذاء** : محمد بن يحيى بن أحمد التميمي القرطبي المالكي ، أبو عبدالله ، علامة محدث ، توفي سنة ٤١٦هـ .
انظر ترجمته في : ترتيب المدارك (٧٣٣/٤) ، سير أعلام النبلاء (٤٤٤/١٧) .

معرفتهم برواية مالك عنهم ، قلت - والكلام لابن حجر - : وهو كلام فارغ ، وإنّما يقال ذلك فيمن لم يُعرف شخصه ولا نسبه ولا حاله ولا بلده ، وانفرد عنه واحد ، وهو يخالف ذلك كله ، والله المستعان .

لذا فإن الراجح في حال يزيد بن طلحة أنه صدوق ، وحديثه حسن .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٢٧٣/٩) ، ثقات ابن حبان (٥٤١/٥) ، تعجيل المنفعة (ص ٤٥٠) .

(٥) - (ع) - محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي ، أبو القاسم ، ويقال : أبو عبدالله المدني .

روى عن : عبدالله بن عباس ، وعثمان بن عفان ، وأبيه علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - وغيرهم .

وعنه : ابنه الحسن بن محمد بن الحنفية ، وعطاء بن أبي رباح ، ويزيد بن طلحة ، وغيرهم .

قال العجلي : تابعي ثقة .

وقال إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد : لا نعلم أحداً أسند عن علي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أكثر ولا أصح مِمّا أسند محمد بن الحنفية .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة عالم .

قلتُ : هو ثقة فقيه ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٨٠هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٤٧/٢٦) ، الكاشف (٢٠٣/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٩٧) .

(٦) - علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - الخليفة الراشد ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٥) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف للأسباب التالية :

١ - ضعف محمد بن عمر الواقدي .

٢ - ضعف إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة .

وقد أخرج الحديث :

أبو نعيم في الحلية (٢٥/١) من حديث سعد بن أبي وقاص .

و (١٧٨/٣) من حديث علي بن أبي طالب .

وقد ضعّف الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - الحديث في السلسلة الضعيفة (٢١٣/١) ، بل قال : موضوع .

قلتُ : والراجح ضعف الحديث بجميع طرقه .

ومن أحاديث الراوي :

٣ - الحديث الثالث :

وهو حديث أبي هريرة عند عبدالرزاق في مصنفه (٣٢٠/٨) رقم (١٥٣٦٥) ، كتاب الشهادات ، وفيه : ((بعث رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - منادياً في السوق لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين)) ، قيل : وما الظنين ، قال : المتهم في دينه .

٤ - الحديث الرابع :

وهو حديث عبدالله بن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - وقد أخرجه :

الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٥٣٥/١) رقم (٤٧٧) ، (١٥) كتاب النكاح ، (١) باب تخيير من أسلم على أكثر من أربعة نسوة ، وفيه : أسلم غيلان بن سلمة ، وتحته عشر نسوة ، فأمره النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وسلم أن يختار منهن أربعاً ، ويفارق سائرهن ، قال : وأسلم صفوان ابن أمية ، وعنده ثمان نسوة ، فأمره رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يمسك منهن أربعاً ، ويفارق سائرهن .

وقد أخرجه أيضاً الدارقطني (٢٦٩/٣) كتاب المهر .

والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٣/٧) ، كتاب النكاح ، باب من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة .

خلاصة القول في حال الراوي :

بعد ما تقدم في ترجمة عبدالله بن أبي سفيان ، وبعد دراسة مروياته ، ومقاررنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن استخلاص ما يلي :

١ - الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، ويظهر أن الحافظ ابن حجر قد أنزله عن المرتبة التي يستحقها ، والراجح في حال عبدالله بن أبي سفيان أنه صدوق ، وحديثه حسن .

٢ - تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

***

[١٥] - (٣٣٦٧) - (س) : عَبْدُاللهِ بن سليط .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن سليط ، مدني ، أخو ميمونة من الرضاعة ، مقبول ، من الثانية ، س .

---

[١٥] - (س) - عبدالله بن سليط[(١)] ، حجازي[(٢)] ، مدني[(٣)] .

شيوخه : أبو سَليط ، وميمونة بنت الحارث - رضي الله عنها - .

تلاميذه : أبو المليح بن أسامة بن عمير الهذلي ، وأبو عبيدة عبدالواحد بن واصل الحداد .

لم أقف على ما يفيد في بيان حال الراوي جرحاً أو تعديلاً .

وقد روى له النسائي ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١١٣/٥) ، الجرح والتعديل (٧٦/٥) ، تهذيب الكمال (٥٧/١٥) ، الكاشف (٥٥٩/١) ، تهذيب التهذيب (١٦٠/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٦) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٠) .

الحكم على الراوي :

من خلال النظر في ترجمة عبدالله بن سليط ، يُمكن ملاحظة الأمور التالية :

١ - جمع بعض أئمة النقد بين هذا الراوي وبين عبدالله بن أبي سليط ، فجعلاهما واحداً .

والصحيح التفريق بينهما ، فعبدالله بن أبي سليط تكلم في صحبته ، وأمّا أبوه أبو سليط ، فهو بدري ، ومن جمع بينهما جعل من تلاميذ عبدالله بن سليط ؛ عبدالله بن عمرو الفزاري ، وهذا غير صحيح ، فعبدالله بن عمرو الفزاري سمع من عبدالله بن أبي سليط فقط .

---

(١) **سَليط** : بفتح السين المهملة ، ثم لام مكسورة ، بعدها ياء ، ثم طاء مهملة .

هكذا ضبطها المزي في تهذيب الكمال (٥٧/١٥) .

(٢) **الحِجَازِي** : بكسر الحاء المهملة ، ثم جيم مفتوحة ، بعد ألف ، ثم زاي معجمة ، نسبة إلى الحجاز ، وهي مكة وما يتعلق بها إلى المدينة .

انظر : الأنساب (١٧٦/٢) ، لب اللباب (٢٣٦/١) .

(٣) **المَدَني** : بفتح الميم ، ثم دال مهملة مفتوحة ، ثم نون ، نسبة إلى مدينة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

انظر : لب اللباب (٢٤٧/٢) .

وممن فرق بينهما أحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبو حاتم ، ولم يرو عن عبدالله بن سليط سوى أبو المليح بن أسامة ، على ما ذكره المزي ، لكن وقفت على رواية للحديث الذي يرويه عبدالله ابن سليط ، وفيها يروي الحديث أحمد بن حنبل عن عبدالواحد ابن واصل عن عبدالله بن سليط .

٢ - روى اثنان من الثقات عن عبدالله بن سليط ، وهما أبو المليح بن أسامة ، وعبدالواحد بن واصل ، وبروايتهما عنه ترتفع عنه جهالة عينه .

٣ - لم أقف على قول معتبر في بيان حال الراوي جرحاً أو تعديلاً ، وعليه فإن أقرب الأقوال في حال الراوي أنه مجهول الحال ، وحديثه ضعيف .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة حال عبدالله بن سليط ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ - الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، إذ ظهر أن الراوي مجهول الحال ، وقد وصفه الحافظ ابن حجر بقوله : مقبول ، فرفعه عن مرتبة الوصف بجهالة الحال .

٢ - يظهر ابتداءً تتحقق شرطي الحافظ ابن حجر الأول والثاني في المقبول ، في حال عبدالله بن سليط ، وهما قلة أحاديث الراوي ، وعدم ورود قول جارح فيه .

٣ - يُمكن التحقق من شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على أحاديثه ، وذلك عند تخريج مروياته ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت لهذا الراوي على حديث واحد عند النسائي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٢٨] - (١) - سنن النسائي (٤/٧٦) كتاب الجنائز ، باب فضل من صلى عليه مائة ، قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أنبأنا محمد بن سواء أبو الخطاب ، حدثنا أبو بكار الحكم بن فروخ قال : صلى بنا أبو المليح على جنازة ، فظننا أنه قد كبر ، قال أبو المليح : حدثني عبدالله وهو

ابن سليط ، عن إحدى أمهات المؤمنين ، وهي ميمونة زوج النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : ((ما من ميت يصلي عليه أمة من الناس إلاَّ شُفعوا فيه)) ، فسألت أبا المليح عن الأمة ، فقال : أربعون .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (خ م د ت س) – إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي ، أبو يعقوب المروزي ، المعروف بابن راهويه .

روى عن : إسماعيل بن عُلية الأسدي ، وسفيان بن عيينة الهلالي ، ومحمد بن سواء العنبري .

وعنه : الجماعة سوى ابن ماجة ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : لا أعلم ولا أعرف لإسحاق بالعراق نظيراً .

وقال النسائي : إسحاق بن راهويه أحد الأئمة .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام الحافظ الكبير .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ مجتهد ، قرين أحمد بن حنبل .

قلتُ : إسحاق بن راهويه ثقة إمام ، روى له الجماعة سوى ابن ماجة ، توفي سنة ٢٣٨هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٧٣/٢) ، تذكرة الحفاظ (٤٣٣/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٩٩) .

(٢) – (خ م ت س ق) – محمد بن سواء بن عَنْبَر السَّدُوسي العنبري ، أبو الخطاب البصري .

روى عن : حسين بن ذكوان المعلم ، والحكم بن فروخ البصري ، وشعبة بن الحجاج ، وغيرهم .

وعنه : إسحاق بن راهويه ، وعمرو بن عيسى الضبعي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وغيرهم .

ذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن شاهين في ثقاته : كان يزيد بن زريع يقول : عليكم به .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : أحد الثقات المعروفين .

قلتُ : والظاهر من حاله أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة سوى أبي داود ، توفي سنة ١٨٩هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٢٨/٢٥) ، ميزان الاعتدال (٥٧٦/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٤٨٢) .

(٣) – (س) – الحَكَم بن فَرُّوخ ، أبو بكار الغَزَّال البصري .

روى عن : عكرمة مولى ابن عباس ، وأبي المليح بن أسامة الهذلي .

وعنه : حماد بن زيد ، وشعبة بن الحجاج ، ومحمد بن سواء العنبري ، وغيرهم .

قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، عن أحمد بن حنبل : صالح الحديث .

وقال النسائي : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، وقد روى له النسائي ، ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٣٠/٧) ، الكاشف (٣٤٥/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٧٦) .

(٤) – (ع) – أبو المَليح بن أسامة بن عمير ، أو عامر بن عمير بن حنيف بن ناجية الهذلي .

روى عن : أنس بن مالك ، وجابر بن عبدالله ، وعبدالله بن سليط ، وغيرهم .

وعنه : أيوب السختياني ، والحكم بن فروخ ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وغيرهم .

قال أبو زرعة ، ومحمد بن سعد : ثقة .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : أبو المليح ثقة روى له الجماعة ، توفي سنة ١٠٨هـ ، وقيل : غير ذلك في وفاته .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣١٦/٣٤) ، الكاشف (٤٦٤/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٦٧٥) .

(٥) – عبدالله بن سليط ، مجهول الحال ، تقدمت ترجمته (ص ٣٣٦) .

(٦) – ميمونة بنت الحارث الهلالية ، أم المؤمنين – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – تزوجها الرسول – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في ذي القعدة سنة سبع للهجرة ، وأرسل رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – جعفر بن

أبي طالب فخطبها ، فجعلت أمرها إلى العباس بن عبدالمطلب ، وكان اسمها برة ، فسماها الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ميمونة ، وكانت وفاتها بسَرِف[1] عام ٥١ هـ ، وصلى عليها عبدالله بن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٤/٤٦٧) ، أُسد الغابة (٧/٢٧٢) ، الإصابة (٤/٤١١) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن سليط .

وقد أخرج الحديث أيضاً من طريق عبدالله بن سليط :

أحمد (٦/٣٣١) و (٦/٣٣٤) .

والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٤٣٧) رقم (١٠٦٠) .

وأخرجه أيضاً في (٢٤/١٩) رقم (٣٩) .

وأخرجه أيضاً في (٢٤/٢٠) رقم (٤٢) .

قلت : وللحديث شاهد من حديث ابن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - وقد أخرجه :

مسلم (٧/٢١) رقم (٩٤٨) ، (١١) كتاب الجنائز ، (١٩) باب من صلى عليه أربعون شُفعوا فيه ، وفيه عن ابن عباس أنه مات ابن له بقديد[2] أو عسفان[3] ، فقال : يا كريب ، انظر ما اجتمع

---

(١) **سَرِف** : بفتح السين المهملة ، وكسر الراء المهملة ، ثم فاء مهملة ، وهو موضع على بعد ستة أميال من مكة ، وقيل : سبعة ، وقيل : تسعة ، وقيل : اثني عشر .

انظر : معجم البلدان (٣/٢٣٩) .

(٢) **قُدَيد** : بضم القاف المعجمة ، ثم دال مهملة مفتوحة ، تصغير قد ، وهو اسم موضع قرب مكة .

انظر : معجم البلدان (٤/٣٥٥) .

(٣) **عَسْفَان** : بضم العين ، والسين المهملة الساكنة ، بعدها فاء مهملة مفتوحة ، قيل : هي من مكة على مرحلتين ، وقيل : تبعد ست وثلاثين ميلاً عن مكة ، وهي حد تهامة .

انظر : معجم البلدان (٤/١٣٧) .

له من الناس ، قال كريب : فخرجت فإذا ناس قد اجتمعوا له ، فأخبرته ، فقال : تقول هم أربعون ، فقال : نعم ، قال : أخرجوه ، فإني سمعت رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول : ((ما من رجل مسلم يموت ، فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً ، إلاَّ شفعهم الله فيه)) .

وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه (٥١٧/٣) رقم (٣١٧٠) ، (١٥) كتاب الجنائز ، (٤٥) باب فضل الصلاة على الجنائز وتشييعها .

وابن ماجة في سننه (٢٧٤/١) رقم (١٤٨٨) ، (٧) أبواب ما جاء في الجنائز ، (١٩) باب ما جاء فيمن صلى عليه جماعة من المسلمين .

قلت : يرتقي حديث عبدالله بن سليط بهذا الشاهد إلى درجة الصحيح لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن سليط ، وبعد دراسة حديثه ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر على هذا الراوي بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ارتفعت عنه جهالة عينه برواية اثنين من الثقات عنه ، وهما أبو المليح بن أسامة ، وعبدالواحد بن واصل الحداد ، وليس عبدالله ابن عمرو الفزاري ممن روى عنه ، وبقيت جهالة حاله ، فلم يرد في أقوال النقاد ما يفيد بيان حاله جرحاً أو تعديلاً ، فالراجح في حاله أنه مجهول الحال ، وحديثه ضعيف .

٢ - تحققت شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال عبدالله بن سليط ، والله أعلم .

* * *

[١٦] – (٣٣٦٨) – (س) : عَبْدُاللهِ بن سُلَيم الجزري .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن سُلَيم الجزري ، أبو عبدالرحمن الرَّقّيّ ، مقبول ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة ، س .

---

[١٦] – (س) – عبدالله بن سُلَيم[١] الجَزَري[٢] ، أبو عبدالرحمن الرَّقّي[٣] ، مولى امرأة من حمير .

شيوخه : رشدين بن سعد المصري ، والسري بن مخلد القشيري ، وعبيدالله بن عمرو الرقي ، وعيسى بن يونس ، وأبو المليح الرقي .

تلاميذه : أيوب بن محمد الوزان ، وعبدالله بن محمد بن بيان الرقي ، وعبدالرحمن بن خالد القطان ، وعمرو بن محمد الناقد ، ومحمد بن جبلة الرقي ، ومحمد بن علي بن ميمون الرقي .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : شيخ ليس بالمشهور .

وذكره ابن حبان في الثقات .

روى له النسائي في السنن الكبرى ، ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة العاشرة[٤] ، توفي سنة ٢١٣ هـ .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١١٤/٥) ، الجرح والتعديل (٧٧/٥) ، ثقات ابن حبان (٣٥٢/٨) ، تهذيب الكمال (٥٨/١٥) ، الكاشف (٥٥٩/١) ، تهذيب التهذيب (١٦٠/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٦) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٠) .

---

(١) **سُلَيم** : بضم السين المهملة ، ثم لام مفتوحة ، ثم ياء ، بعدها ميم .

انظر : تبصير المنتبه (٦٩٠/٢) .

(٢) **الجَزَري** : بفتح الجيم والزاي المعجمة ، ثم راء مهملة مكسورة ، نسبة إلى الجزيرة ، وهي عدة بلاد من ديار بكر ، بين الدجلة والفرات .

انظر : الأنساب (٥٥/٢) ، لب اللباب (٢٠٤/١) .

(٣) **الرَّقّي** : بفتح الراء والقاف المشددتين ، نسبة إلى الرقة ، وهي بلدة على طرف الفرات مشهورة .

انظر : الأنساب (٨٤/٣) ، لب اللباب (٣٥٧/١) .

(٤) أصحاب هذه الطبقة هم كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

الحكم على الراوي :

من خلال النظر في الترجمة السابقة لعبدالله بن سليم الرقي ، يتبين ما يلي :

١ - ارتفاع جهالة العين عن هذا الراوي برواية جمع من الثقات ، ومنهم عمرو بن محمد الناقد[1] ، وأيوب بن محمد الوزان[2] ، ومحمد بن علي بن ميمون الرقي[3] ، وغيرهم من الثقات .

٢ - ذكر ابن حبان هذا الراوي في ثقاته ، ومع ارتفاع جهالة العين عنه ، مع عدم وجود المعارض ، وإعمال فعله هذا هنا أولى من إهماله ، خاصة وأن الراوي موافق في روايته للثقات ، كما سيتبين عند دراسة حديثه ، لذا فإن أقرب الأقوال في حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن .

٣ - قال أبو حاتم عن الراوي : شيخ ليس بالمشهور . وهذا من تشدده ، فليس هناك ما ينزل الراوي عن مرتبة الصدوق .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن سليم بأنه صدوق ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ - مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر أن الراوي صدوق ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة .

٢ - تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ - تحقق كذلك الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف على قول معتبر في جرح الراوي .

---

(١) ثقة حافظ ، انظر ترجمته في : الكاشف (٨٧/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٢٦) .

(٢) ثقة ، انظر ترجمته في : الكاشف (٢٦٢/١) ، تقريب التهذيب (ص ١١٨) .

(٣) ثقة ، انظر ترجمته في : الكاشف (٢٠٤/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٩٧) .

• •

٤ - يُمكن التحقق من توافر الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند دراسة حديث الراوي .

مروياته في غير الصحيحين :

وهو حديث ميراث الجدة عند النسائي في السنن الكبرى ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٢٩] - (١) - سنن النسائي الكبرى (٧٤/٤) ، رقم (٦٣٤٢) (٥٣) كتاب الفرائض ، (١٢) باب ذكر الجدات والأجداد ، قال :

أخبرني محمد بن جبلة الرافقي ، قال : ثنا عبدالله بن سليم ، قال : ثنا عبيدالله بن عمرو الرقي ، عن إسحاق - يعني ابن راشد - ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة ؛ أم الأم أتت أبا بكر تسأله حقها ، فقال : ما أعلم لك شيئاً ، وسأسأل الناس ، فلما صلى الصبح سألهم ، فقال المغيرة ابن شعبة : أنا سمعتُ رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أعطاها السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ، فقال محمد بن مسلمة : أنا سمعتُ رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أعطاها ذلك ، فأعطاها ذلك أبو بكر .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (س) - محمد بن جبلة ، وقيل : محمد بن خالد بن جبلة الرّافقي ، أبو بكر ، وقيل : أبو عمر .

روى عن : أحمد بن أبي شعيب الحراني ، وعبدالله بن سليم الرقي ، وأبي نعيم الفضل بن دكين ، وغيرهم .

وعنه : النسائي ، وأحمد بن سليمان العباداني ، وأحمد بن عبدالله الشعراني ، وغيرهم .

قال النسائي : صدوق .

وذكره ابن حبان في الثقات .

قلتُ : الظاهر من حاله أنه ثقة ، فقد ارتفعت عنه الجهالة ، ووثقه غير واحد من أئمة النقد ، أمّا قول النسائي : صدوق . فهو من تشدده ، وقد ترجم له ابن حجر في تقريب التهذيب ، فقال : ثقة . وقد روى له النسائي ، توفي سنة ٢٦٥ هـ .

انظر ترجمته في : ثقات ابن حبان (١٣١/٩) ، تهذيب الكمال (٥٧١/٢٤) ، رجال البخاري (٦٣٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٧١) .

(٢) - (س) - عبدالله بن سليم ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٣٤٢) .

(٣) - (ع) - عبيدالله بن عمرو بن أبي الوليد الأسدي ، أبو وهب الرقي .

روى عن : إسحاق بن راشد ، وسليمان بن مهران الأعمش ، ومعمر بن راشد ، وغيرهم .

وعنه : زكريا بن عبدالله الكوفي ، وعبدالله بن سليم ، وعلي بن حجر المروزي ، وغيرهم .

قال أبو بكر بن أبي خيثمة ، عن يحيى بن معين : ثقة .

وقال النسائي : ثقة .

ووثقه كذلك أبو حاتم ومحمد بن سعد ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

قلتُ : هذا الراوي ثقة حافظ ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٨٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٣٦/١٩) ، سير أعلام النبلاء (٣١٠/٨) ، الكاشف (٦٨٥/١) .

(٤) - (خ ٤) - إسحاق بن راشد الجزري ، أبو سليمان الحراني ، مولى بني أمية ، وقيل : مولى عمر بن الخطاب .

روى عن : عبدالحميد بن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب ، ومحمد بن مسلم الزهري ، وميمون بن مهران ، وغيرهم .

وعنه : سلمة بن الفضل الأبرش ، وعبيدالله بن عمرو الرقي ، ومعمر بن راشد ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : إسحاق بن راشد ثقة .

وقال في موضع آخر : إسحاق بن راشد صالح الحديث .

وقال النسائي : ليس به بأس .

وقد تكلم بعض النقاد في روايته عن الزهري ، ومِمَّا جاء في ذلك :

قال إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد ، عن يحيى بن معين : النعمان بن راشد جزري ، وإسحاق بن راشد جزري ، ليس بأخيه ، ولا بينهما قرابة رحم ، قلتُ ليحيى بن معين : أيهما أعجب إليك ؟ ، قال : ليس هما في الزهري بذاك ، قلتُ : ففي غير الزهري ؟ قال : ليس بإسحاق بأس .

وقال الحاكم أبو عبدالله الحافظ : أخبرني أبو بكر محمد بن جعفر فيما قرأت عليه ، قال : وسُئل - يعني أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة - عن إسحاق بن راشد الجزري ، الذي يروي عن الزهري ، فقال : لايحتج بحديثه .

وقال الحاكم في موضع آخر : قلتُ للدارقطني : وإسحاق بن راشد الجزري ؟ قال : تكلموا في سماعه من الزهري .

قلتُ : الذي يظهر من حاله أنه ثقة ، تُكلم في سماعه من الزهري ، وقد ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ، في حديثه عن الزهري بعض الوهم .

روى له الجماعة سوى مسلم ، ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤١٩/٢) ، الكاشف (٢٣٥/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٠٠) .

(٥) - (ع) - محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري ، أبو بكر المدني .

روى عن : أنس بن مالك ، وقبيصة بن ذؤيب ، وعطاء بن أبي رباح ، وغيرهم .

وعنه : إسحاق بن راشد الجزري ، وأيوب بن أبي تميمة السختياني ، وعبدالملك بن جريج ، وغيرهم .

وثقه ابن معين ومحمد بن سعد ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : أعلم الحفاظ . وقال عنه في السير : الإمام العلم حافظ زمانه .

وترجم له ابن حجر في تقريب التهذيب ، فقال : الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإمامته .
قلتُ : الزهري إمام من أئمة الحديث ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٢٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤١٩/٢٦) ، سير أعلام النبلاء (٣٢٦/٥) ، تذكرة الحفاظ (١٠٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٥٠٦) .

(٦) – (ع) – قبيصة بن ذؤيب بن حَلْحَلَة الخزاعي ، أبو سعيد ، ويقال : أبو إسحاق المدني .
روى عن : جابر بن عبدالله ، ومحمد بن مسلمة الأنصاري ، والمغيرة بن شعبة ، وغيرهم .
وعنه : رجاء بن حيوة ، ومحمد بن مسلم الزهري ، ومكحول الشامي ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد : كان ثقة مأموناً كثير الحديث .

وقال محمد بن راشد عن مكحول : ما رأيت أعلم من قبيصة بن ذؤيب .

ترجم له الذهبي في السير : الإمام الكبير .

قلتُ : الذي يظهر من حاله أنه ثقة ، روى له الجماعة ، وسماعه عن أبي بكر مرسل ، روى له الجماعة ، توفي سنة ٨٦ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٧٦/٢٣) ، سير أعلام النبلاء (٢٨٢/٤) ، تقريب التهذيب (ص ٤٥٣) .

(٧) – **أبو بكر الصديق** – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، واسمه عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب القرشي التيمي ، صاحب رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وخليفته ، هاجر مع رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من مكة إلى المدينة ، وشهد المشاهد كلها ، توفي في السنة الثالثة عشرة من الهجرة .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٩١/٣) ، أُسد الغابة (٣٠٩/٣) ، الإصابة (٣٤١/٢) .

(٨) – **المغيرة بن شعبة** بن أبي عامر بن مسعود بن معتب الثقفي ، أبو عبدالله ، وقيل : أبو عيسى ، أسلم عام الخندق ، وقدم مهاجراً ، وكان رجلاً ذا هيبة ، أُصيبت عينه يوم اليرموك ، توفي سنة ٥٠ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٧/٤) ، أُسد الغابة (٢٤٧/٥) ، الإصابة (٤٥٢/٣) .

(٩) – **محمد بن مسلمة الأنصاري** الحارثي ، أبو عبدالرحمن ، حليف لبني عبدالأشهل ، شهد بدراً والمشاهد كلها ، مات بالمدينة ، ولم يستوطن غيرها ، توفي سنة ٤٣ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣/٤٣٣) ، أُسد الغابة (٥/١١٢) ، الإصابة (٣/٣٨٣) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، للأسباب التالية :

١ – عدم سماع قبيصة بن ذؤيب من أبي بكر الصديق – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، قال ابن حزم عن الحديث : لايصح ؛ لأنه منقطع ؛ لأن قبيصة لم يدرك أبا بكر[(١)] .

كذلك لم يصح سماعه من المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – .

٢ – الانقطاع بين الزهري وقبيصة بن ذؤيب ، فقد ظهر أن الزهري لم يسمع من قبيصة .
وقد أشار غير واحد إلى وجود راوي بين الزهري وبين قبيصة ، ومن أولئك :

النسائي في السنن الكبرى (٤/٧٥) رقم (٦٣٤٦) ، الموضع السابق (١٣) باب ذكر اسم الرجل الذي أدخل الزهري بينه وبين قبيصة بن ذؤيب ، قال :

أخبرني هارون بن عبدالله الحمال ، ثنا معن – يعني ابن عيسى – ، قال : ثنا مالك ، عن الزهري ، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة به ، فذكر الحديث .

وقد جهل غير واحد من النقاد عثمان بن إسحاق هذا[(٢)] .

والحديث أيضاً بزيادة هذا الراوي في :

موطأ مالك (٢/٥١٣) ، (٢٧) كتاب الفرائض ، (٨) باب ميراث الجدة ، قال :
عن ابن شهاب ، عن عثمان بن إسحاق به .

---

(١) المحلى (٨/٢٩٢) .

(٢) عثمان بن إسحاق بن خرشة ، روى عنه الزهري فقط ، قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال : لايُعرف .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٩/٣٣٧) ، ميزان الاعتدال (٣/٣١) .

وأبو داود (٣/٣١٦) رقم (٢٨٩٤) ، (١٣) كتاب الفرائض ، (٥) باب في الجدة ، من طريق مالك .

والترمذي (٤/٣٦٦) رقم (٢١٠١) ، (٣٠) كتاب الفرائض ، (١٠) باب ما جاء في ميراث الجدة .

وابن ماجة (٢/١٢٠) رقم (٢٧٥٦) ، (١٨) أبواب الفرائض ، (٤) باب ميراث الجدة .
وقد صحح الحديث الترمذي هذا الحديث عندما أخرجه .

وقال الشوكاني[1] : حديث قبيصة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم ، قال الحافظ : وإسناده صحيح لثقة رجاله إلاَّ أن صورته مرسل ، فإن قبيصة لايصح سماعه من الصديق ، ولايُمكن شهوده القصة[2] .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن سليم ، وبعد دراسة حديثة ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - الاختلاف بين الحكم على هذا الراوي الذي تبين بالنظر إلى ترجمته ، وهو أنه صدوق ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، حيث ظهر أن الحافظ ابن حجر قد أنزله عن المرتبة التي يستحقها .

٢ - تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

***

---

(١) محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ولد سنة ١١٧٣ هـ ، فقيه محدث مجتهد ، توفي سنة ١٢٥٠ هـ .
انظر : الأعلام (٦/٢٩٨) .

(٢) نيل الأوطار (٦/٦٠) .

[١٧] - (٣٣٧٢) - (ت) : **عَبْدُاللّٰهِ بن سليمان النوفلي.**

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن سليمان النّوفلي ، مقبول ، من السابعة ، ت .

---

[١٧] - (ت) - عبدالله بن سليمان النَّوْفَلي(١) .

شيوخه : ثابت بن ثابت ، ومحمد بن علي بن عبدالله بن عباس ، ومحمد بن مسلم الزهري .

تلاميذه : هشام بن يوسف الصنعاني .

لم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد في بيان حال الراوي جرحاً أو تعديلاً .

وقد ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : فيه جهالة ، ما روى عنه سوى هشام بن يوسف .

وقد حسّن الترمذي حديثه ، فقال : هذا حديث حسن غريب ، إنّما نعرفه من هذا الوجه .

روى له الترمذي ، ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٠٨/٥) ، الجرح والتعديل (٧٥/٥) ، تهذيب الكمال (٦٣/١٥) ، الكاشف (٥٦٠/١) ، المغني (٣٤١/١) ، ميزان الاعتدال (٤٣٢/٢) ، تهذيب التهذيب (١٦١/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٧) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٠) .

الحكم على الراوي :

عند النظر في ترجمة عبدالله بن سليمان النوفلي السابقة ، يتبين ما يلي :

١ - تفرد هشام بن يوسف بالرواية عن عبدالله بن سليمان النوفلي ، فلم يرو عن النوفلي غير هشام ، وفي هذا حكم على الراوي بالجهالة .

٢ - بعد ثبوت وصف الجهالة لهذا الراوي ، فقد أكد هذا الحكم قول الذهبي في ميزان الاعتدال : فيه جهالة ، ما روى عنه سوى هشام بن يوسف .

---

(١) **النَّوْفَلي** : بفتح النون المشددة ، ثم واو ساكنة ، بعدها فاء مهملة مفتوحة ، ثم لام ، نسبة إلى نوفل بن عبد مناف ، عم جد الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

انظر : اللباب (٣٣٢/٣) ، الأنساب (٥٣٦/٥) ، لب اللباب (٣٠٦/٢) .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة عبدالله بن سليمان النوفلي ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – رفع الحافظ ابن حجر هذا الراوي عن مرتبة الوصف بالجهالة ، التي حكم عليه بها الذهبي ، إلى مرتبة أعلى ، وهي مرتبة من مراتب التعديل .

٢ – تحقق في حال هذا الراوي الشرط الأول لهذا الراوي في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديثين .

٣ – تحقق كذلك الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد جرح الراوي .

٤ – يُمكن التحقق من شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج مروياته ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديثين لهذا الراوي ، وتخريجهما كالتالي :

الحديث الأول :

وهو حديث عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وتخريجه كالتالي :

[٣٠] – (١) – جامع الترمذي (٦٢٢/٥) رقم (٣٧٨٩) ، (٥٠) كتاب المناقب ، (٣٢) باب مناقب أهل بيت النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، قال :

حدثنا أبو داود سليمان بن الأشعث ، قال : أخبرنا يحيى بن معين ، قال : حدثنا هشام بن يوسف ، عن عبدالله بن سليمان النوفلي ، عن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((أحبوا الله لما يغذوكم من نعمة ، وأحبوني بحب الله ، وأحبوا أهل بيتي لحبي)) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي ، أبو داود السجستاني ، صاحب السنن .

روى عن : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ويحيى بن معين ، وغيرهم .

وعنه : الترمذي ، وأحمد بن علي البصري ، وعبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي ، وغيرهم .

أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً . وكان ممن جمع وصنف ، وذب عن السنن .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام الثبت ، سيد الحفاظ .

وقال عنه في السير : الإمام ، شيخ السنة ، مقدم الحافظ ، محدث البصرة .

توفي سنة ٢٧٩ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٥٥/١١) ، تذكرة الحفاظ (٥٩١/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣) .

(٢) - (ع) - يحيى بن معين بن عون المُرّي الغطفاني ، أبو زكريا البغدادي .

روى عن : إسماعيل بن علية ، وسفيان بن عيينة الهلالي ، وهشام بن يوسف الصنعاني ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم .

قال علي بن المديني : ما أعلم أحداً كتب ما كتب يحيى بن معين .

وقال عنه أيضاً : انتهى العلم إلى يحيى بن آدم ، وبعده إلى يحيى بن معين .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام الفرد ، سيد الحفاظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ مشهور ، إمام الجرح والتعديل .

قلتُ : إمام من أئمة الحديث والنقد ، روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٣٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٤٣/٣١) ، تذكرة الحفاظ (٤٢٩/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٩٧) .

(٣) – (خ ٤) – **هشام بن يوسف الصنعاني ، أبو عبدالرحمن الأنباري .**
روى عن : سفيان بن سعيد الثوري ، وعبدالله بن سليمان النوفلي ، وعبدالملك بن جريج ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن موسى الرازي ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وغيرهم .

قال العجلي : ثقة .
وقال أبو حاتم : ثقة متقن .

ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء ، فقال : الإمام الثبت .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة عابد .

قلتُ : ثقة ، وثقه بعض من عُرف بالتشدد ، وهو أبو حاتم ، وقد روى له الجماعة مسلم ، توفي سنة ١٩٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٠/٢٦٥) ، سير أعلام النبلاء (٩/٥٨٠) ، تقريب التهذيب (ص ٥٧٣) .

(٤) – (ت) – عبدالله بن سليمان النوفلي ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٣٥٠) .

(٥) – [م٤] – محمد بن علي بن عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي ، أبو عبدالله المدني .
روى عن : سعيد بن جبير ، وأبيه علي بن عبدالله بن عباس ، وعمر بن عبدالعزيز ، وغيرهم .
وعنه : حبيب بن أبي ثابت ، والحكم بن مصعب ، وعبدالله بن سليمان النوفلي ، وغيرهم .

ذكره ابن حبان في الثقات .
ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ، لم يثبت سماعه من جده .

قلتُ : الظاهر من حاله توثيقه إلاّ في روايته عن جده ، وروايته هنا عن أبيه عن جده ، وقد روى له الجماعة سوى البخاري ، توفي سنة ١٢٥ هـ .

انظر ترجمته في : ثقات ابن حبان (٥/٣٥٢) ، تهذيب الكمال (٢٦/١٥٣) ، تقريب التهذيب (ص ٤٩٧) .

(٦) – (بخ م ٤) – علي بن عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي الهاشمي ، أبو محمد ، ويقال : أبو عبدالله .

روى عن : عبدالله بن حنين ، وأبيه عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عمر ، وغيرهم .

وعنه : أبان بن صالح ، وحبيب بن أبي ثابت ، وابنه محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد : كان ثقة قليل الحديث .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في السير ، فقال : الإمام السيد .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقا : ثقة عابد .

قلتُ : ثقة ثبت ، روى له الجماعة سوى البخاري ، وروى له البخاري في الأدب المفرد ، توفي سنة ١١٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٥/٢١) ، سير أعلام النبلاء (٢٥٢/٥) ، تقريب التهذيب (ص ٤٠٣) .

(٧) – عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب الهاشمي ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، حبر الأمة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٦٤) .

الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ؛ لجهالة عبدالله بن سليمان النوفلي .

وقد أخرج الحديث من طريق عبدالله بن سليمان النوفلي أيضاً :

الطبراني في الكبير (٤٦/٣) رقم (٢٦٣٩) ، وأخرجه أيضاً (٢٨١/١٠) رقم (١٠٦٦٤) .

وأبو نعيم في الحلية (٢١١/٣) .

والحاكم في مستدركه (١٦٢/٣) رقم (٤٧١٦) ، (٣١) كتاب معرفة الصحابة .

وأورده ابن الجوزي[1] في العلل المتناهية (١/٢٦٥) .

والصحيح أن الحديث ضعيف ، وقد علق عليه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ الله - ، فقال عندما صُححَ الحديث : وهذا من تساهلهم جميعاً ، لاسيما الذهبي ، فقد أورد النوفلي هذا في ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، وقال فيه : فيه جهالة ، ما حدث عنه سوى هشام بن يوسف ، ثم ساق له الحديث ، فأنى له الصحة ، وقد تفرد به المجهول ، و لم يوثقه أحد[2] .

قلتُ : أمّا قضية محبة الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأهل بيته فهي ثابتة بالأحاديث الصحيحة .

الحديث الثاني :

وهو أثر مروي عن عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - عند البيهقي في شعب الإيمان ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الأثر :

[٣١] - (٢) - شعب الإيمان (٢/٢٣٢) رقم (١٦١٥) ، قال :

أخبرنا أبو محمد عبدالله بن يَحيى السُكري ببغداد ، ثنا أبو بكر الشافعي ، ثنا جعفر بن محمد بن الأزهر ، ثنا الغلابي ، ثنا يحيى بن معين ، ثنا هشام بن يوسف ، عن عبدالله بن سليمان النوفلي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - ﴿ **لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنفُسِهِمْ** ﴾[3] قالت : هذه للعرب خاصة .

أ - رجال الإسناد :

(١) - عبدالله بن يحيى بن عبدالجبار السكري ، أبو محمد ، البغدادي .

روى عن : إسماعيل الصفار ، وجعفر الخلدي ، وأبي بكر الشافعي ، وغيرهم .

وعنه : الخطيب البغدادي ، والبيهقي ، والحسن بن علي البسري .

---

(١) أبو الفرج ، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي ، ولد عام ٥١٠ هـ ، محدث مصنف ، توفي سنة ٥٩٧ هـ .
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٤/١٣٤٢) ، سير أعلام النبلاء (٢١/٣٦٥) .

(٢) انظر : تخريج أحاديث فقه السيرة (ص ٢٣) .

(٣) سورة آل عمران : آية رقم (١٦٤) .

قال الخطيب البغدادي : كتبنا عنه ، وكان صدوقاً .

ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء ، فقال : الشيخ المعمر الثقة .

قلتُ : الذي يظهر من حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن ، توفي سنة ٤١٧ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١٠/١٩٩) ، سير أعلام النبلاء (١٧/٣٨٦) .

(٢) – محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن عبدويه البغدادي ، أبو بكر الشافعي .

روى عن : إسماعيل بن إسحاق القاضي ، وجعفر بن محمد الأزهر ، والحارث بن أبي أسامة ، وغيرهم .

وعنه : الدارقطني ، وعبدالله بن يحيى السكري ، وأبو حفص بن شاهين .

قال الخطيب : كان ثقة ثبتاً ، كثير الحديث ، حسن التصنيف .

ووثقه الدارقطني ، وغيره .

ترجم له الذهبي في السير ، فقال : الإمام المحدث المتقن .

قلتُ : الذي يظهر من حاله أنه ثقة ، توفي سنة ٣٥٤ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٥/٤٥٦) ، المنتظم (٧/٣٢) ، تذكرة الحفاظ (٣/٨٨٠) .

(٣) – جعفر بن محمد بن الأزهر ، أبو أحمد البزار ، الباوردي ، الطوسي .

روى عن : المفضل بن غسان الغلابي ، ومحمد بن خالد الواسطي ، ووهب بن بقية .

وعنه : أحمد بن عثمان ، وأحمد بن سلمان النجاد ، وأبو بكر الشافعي ، وغيرهم .

قال الخطيب البغدادي : كان ثقة .

قلتُ : الظاهر من حاله أنه ثقة ، توفي سنة ٢٩٩ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٧/١٩٧) ، سير أعلام النبلاء (١٤/١٠٩) .

(٤) – المفضل بن غسان بن المفضل الغلابي ، أبو عبدالرحمن .

روى عن : عبدالرحمن بن مهدي ، ويحيى بن معين ، وأبي داود الطيالسي ، وغيرهم .

وعنه : ابنه الأحوص بن المفضل ، ويعقوب بن شيبة ، وأبو بكر بن أبي الدنيا ، وغيرهم .

ذكره ابن حبان في الثقات .

وقال الخطيب البغدادي : كان ثقة .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حاله ، فهو ثقة .

انظر ترجمته في : ثقات ابن حبان (١٨٤/٩) ، تاريخ بغداد (١٢٤/١٣) ، الأنساب (٣٢٢/٤) .

(٥) – (ع) – يحيى بن معين ، إمام ناقد ، تقدمت ترجمته (ص ٣٥٢) .

(٦) – (خ ٤) – هشام بن يوسف الصنعاني ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٥٣) .

(٧) – (ت) – عبدالله بن سليمان النوفلي ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٣٥٠) .

(٨) – (ع) – محمد بن مسلم الزهري ، ثقة إمام ، تقدمت ترجمته (ص ٣٤٦) .

(٩) – (ع) – عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي ، أبو عبدالله المدني .

روى عن : أسامة بن زيد ، وأبيه الزبير بن العوام ، وعائشة أم المؤمنين – رضي الله عنهم – ، وغيرهم .

وعنه : عطاء بن أبي رباحَ ، ومحمد بن مسلم الزهري ، ويزيد بن رومان الأسدي ، وغيرهم .

قال الزهري : أربعة من قريش وجدتهم بحوراً ، سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبو سلمة ، وعبيدالله بن عبدالله .

وقال محمد بن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، فقيهاً عالماً ، مأموناً ثبتاً .

ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء ، فقال : الإمام عالم المدينة الفقيه .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فقيه مشهور .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حاله ، فهو ثقة فقيه ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٩٤ هـ ، وقيل في وفاته غير ذلك .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١١/٢٠) ، سير أعلام النبلاء (٤٢١/٤) ، تقريب التهذيب (ص ٣٨٩) .

(١٠) – عائشة بنت أبي بكر الصديق – رضي الله عنها – ، القرشية التميمية المكية ، أم المؤمنين ، أفقه نساء الأمة ، أمها أم رومان ، تزوجها النبي – صلى الله عليه وسلم – قبل الهجرة ، ودخل بها – صلى الله

عَلَيْهِوَسَلَّمَ - سنة اثنتين من الهجرة ، وهي ابنة تسع سنين ، ولم يتزوج بكراً غيرها ، نزلت في براءتها آيات تتلى في سورة النور ، توفيت سنة ٥٧ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٤/٢٥٦) ، أُسد الغابة (٧/١٨٨) ، الإصابة (٤/٣٥٩) .

الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن سليمان النوفلي .

وقد أخرجه أيضاً القرطبي في تفسيره (٤/٢٤٦) .

قلتُ : ولم أقف على أي متابعات أو شواهد على هذا الحديث .

خلاصة القول في حال الراوي :

بعد دراسة حال عبدالله بن سليمان النوفلي ، وتخريج مروياته ودراستها ، ومقارنة نتائج تلك الدراسة بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - تأكد في حال عبدالله بن سليمان النوفلي وصفه بالجهالة ، لتفرد هشام بن يوسف بالرواية عنه ، وقد وصفه بالجهالة كذلك الذهبي في ميزان الاعتدال ، والوصف بهذه الصفة مرتبة من مراتب الجرح ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ - تحقق الشرطين الأول والثاني في حال هذا الراوي ، وهما قلة الرواية ، وعدم ورود القول الجارح .

٣ - فيما يتعلق بالشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو المتابعة على ما يرويه عبدالله بن سليمان النوفلي ، فقد توبع في حديثه الأول على عموم ما دل عليه الحديث من محبة النبي - صَلَّىاللهُ عَلَيْهِوَسَلَّمَ - وأهل بيته ، ولم يُتابع الراوي على حديثه الثاني ، والله أعلم .

***

[١٨] - (٣٣٩٨) - (س) : عَبْدُاللّٰهِ بن طريف .

قال الحافظ في التقريب : عبداللّٰه بن طَرِيف ، أبو خزيمة البصري ، مقبول ، من السابعة ، س .

---

[١٨] - (س) - عبدالله بن طَرِيف[(١)] ، أبو خزيمة المصري ، وقيل : البصري .

شيوخه : ربيعة بن أبي عبدالرحمن ، وعبدالكريم بن الحارث .

تلاميذه : عبدالله بن وهب .

لم أقف على ما يفيد في بيان حاله ، وذلك في أقوال النقاد المتقدمين .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : ما روى عنه سوى ابن وهب .

روى له النسائي ، وذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٥/٨٩) ، تهذيب الكمال (١٥/١٣٣) ، الكاشف (١/٥٦٣) ، ميزان الاعتدال (٢/٤٤٨) ، تهذيب التهذيب (٣/١٧٥) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٨) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٢) .

الحكم على الراوي :

عند النظر في ترجمة عبدالله بن طريف المصري ، يلاحظ ما يلي :

١ - اختلف في نسبة هذا الراوي فقيل : المصري ، وقيل : البصري ، وهذا الأخير هو ما ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب والتقريب ، والراجح أنه المصري ، فقد روى عنه عبدالله بن وهب وهو مصري .

٢ - تفرد عبدالله بن وهب بالرواية عن عبدالله بن طريف ، فلم يرو عنه غيره ، وهذا يعني وصف الراوي بالجهالة ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في ميزان الاعتدال : ما روى عنه سوى ابن وهب .

---

(١) **طَرِيف** : بفتح الطاء المهملة ، ثم راء مهملة مكسورة ، ثم ياء بعدها فاء مهملة .
انظر : تبصير المنتبه (٣/٨٦٥) .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة عبدالله بن طريف ، وبين حكم الحافظ ابن حجر في التقريب عليه بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ - مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر أن الراوي مجهول .

وذلك لتفرد عبدالله بن وهب عنه ، ومع كون عبدالله بن وهب ثقة ، فإن ذلك لايرفع الجهالة عن عبدالله بن طريف .

٢ - يظهر تحقق الشرطين الأول والثاني للحافظ في المقبول ، وهما أن يكون الراوي قليل الحديث ، وألا يوجد فيه قول جارح ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد ، و لم أجد من تكلم في حال هذا الراوي جرحاً أو تعديلاً .

٣ - يُمكن التحقق من شَرط الحَافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد للراوي ، وهو حديث رافع بن خديج - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - عند النسائي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٣٢] - (١) - سنن النسائي (٤٥/٧) ، كتاب المزارعة ، (٢) باب ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث ، واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر ، قال :

قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع ، عن ابن وهب ، قال أبو خزيمة : عبدالله بن طريف ، عن عبدالكريم بن الحارث عن ابن شهاب ، أن رافع بن خديج قال : نهى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن كراء الأرض .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (د س) - الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف الأموي ، أبو عمرو المصري .
روى عن : سفيان بن عيينة ، وعبدالله بن وهب ، ويوسف بن عمرو المصري ، وغيرهم .
وعنه : أبو داود ، والنسائي ، وأحمد بن علي الموصلي ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : لا بأس به .
وقال النسائي : ثقة مأمون .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة حجة .
وترجم له ابن حجر في الكاشف ، فقال : ثقة مأمون .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ثبت ، وقد روى له أبو داود والنسائي ، توفي سنة ٢٥٠ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥/٢٨١) ، الكاشف (١/٣٠٥) ، تقريب التهذيب (ص ١٤٨) .

(٢) - (ع) - عبدالله بن وهب بن مسلم الفهري ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣١٦) .
(٣) - (س) - عبدالله بن طريف المصري ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٣٥٩) .

(٤) - (م س) - عبدالكريم بن الحارث بن يزيد الحضرمي ، أبو الحارث المصري .
روى عن : رجاء بن حيوة ، ومحمد بن مسلم الزهري ، والمستورد بن شداد القرشي ، وغيرهم .
وعنه : عبدالله بن طريف المصري ، وعبدالرحمن بن شريح ، والليث بن سعد ، وغيرهم .

قال العجلي : ثقة رجل صالح .
وقال النسائي : ثقة .

ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة عابد .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة إلاَّ في روايته عن المستورد ، فإنه لم يدركه ، وقد روى له مسلم والنسائي ، توفي سنة ١٣٦ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٨/٢٤٦) ، الكاشف (١/٦٦٠) ، تقريب التهذيب (ص ٣٦٠) .

(٥) – (ع) – **محمد بن مسلم الزهري ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣٤٦)** .

(٦) – **رافع بن خديج** بن عدي بن زيد بن جشم الأنصاري النجاري الخزرجي ، أبو عبدالله ، رده الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يوم بدر لصغر سنه ، وأجازه يوم أحد ، وقد شهد أكثر الشاهد ، توفي سنة ٧٤ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢/٥٩) ، أُسد الغابة (٢/١٩٠) ، الإصابة (١/٤٩٥) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، وذلك للأسباب التالية :

١ – جهالة عبدالله بن طريف .

٢ – الانقطاع بين محمد بن مسلم الزهري ، ورافع بن خديج ، فالزهري لم يسمع من رافع ابن خديج – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

وأمَّا حديث رافع بن خديج – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – فقد أخرجه الشيخان من غير طريق الزهري ، وهو في : البخاري (٥/١٩) رقم (٢٣٣٢) ، (٤١) كتاب الحرث والمزارعة ، (١٢) باب ما يكره من الشروط في المزارعة ، وفيه قال : كنا أكثر أهل المدينة حقلاً ، وكان أحدنا يكري أرضه ، فيقول : هذه القطعة لي ، وهذه لك ، فربّما أخرجت ذه ، ولم تخرج ذه ، فنهاهم النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – .

ومسلم (١٠/٤٦٣) رقم (١٥٤٧) ، (٢١) كتاب البيوع ، (١٩) باب كراء الأرض بالذهب والورق .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن طريف ، وبعد دراسة حديثه ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ – ثبوت وصف عبدالله بن طريف بالجهالة لتفرد عبدالله بن وهب عنه ، وفي هذا مخالفة لحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، فقد رفعه الحافظ ابن حجر عن المرتبة التي يستحقها .

٢ – تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

[١٩] – (٣٤٠٢) – (ق) : عَبْدُاللهِ بن عامر بن بَرَّاد الأشعري.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عامر بن بَرّاد بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، أبو عامر الكوفي ، وقد ينسب إلى جده ، مقبول ، من الحادية عشرة . ق .

---

[١٩] – (ق) – عبدالله بن عامر بن بَرّاد(١) بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري(٢) ، أبو عامر الكوفي ، ابن أخي عبدالله بن براد ، وقد ينسب إلى جده .

شيوخه : أبو أسامة حماد بن أسامة ، وزيد بن الحباب ، وعبدالله بن إدريس ، ويحيى بن أبي بكير الكرماني .

تلاميذه : محمد بن يزيد بن ماجة ، وأبو يعلى أحمد بن علي الموصلي .

لم أقف في حال هذا الراوي على قول معتبر في بيان حال هذا الراوي جرحاً أو تعديلاً .
روى له ابن ماجة ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الحادية عشرة(٣) .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥/١٣٩) ، الكاشف (١/٥٦٤) ، تهذيب التهذيب (٣/١٧٦) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٨) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في الترجمة السابقة لعبدالله بن عامر الأشعري ، يتبين ما يلي :

---

(١) **بَرّاد** : بفتح الباء الموحدة ، وفتح الراء المهملة المشددة ، ثم ألف ، بعدها دال مهملة .

انظر : تبصير المنتبه (١/٧٥) .

(٢) **الأَشْعَري** : بفتح الهمزة ، وسكون الشين المعجمة ، وبعدها عين مهملة مفتوحة ، ثم داء مهملة مكسورة ، نسبة إلى أشعر ، وهي قبيلة مشهورة باليمن .

انظر : الأنساب (١/١٦٦) .

(٣) أصحاب هذه الطبقة هم الطبقة الوسطى من تبع الأتباع ، ممن لم يلق التابعين .

انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

١ – ارتفاع الجهالة عن عين هذا الراوي برواية اثنين من الحفاظ ، هما ابن ماجة وأبو يعلى الموصلي . وهذا ما ترتفع به جهالة عين الراوي كما تقرر سابقاً[1] .

٢ – لم أقف في حال الراوي على ما يفيد في بيان حاله جرحاً أو تعديلاً ، فيبقى الراوي مجهول الحال ، ويُمكن النظر في موافقة الراوي في ما يرويه لما يرويه الثقات عند دراسة مروياته .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة حال عبدالله بن عامر الأشعري ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، حيث يظهر أن الحافظ قد رفع هذا الراوي عن المرتبة يستحقها .

٢ – لقد وقفت على أحاديث عدة لهذا الراوي ، وفي هذا مخالفة للحافظ ابن حجر في شرطه الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – تحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في حال الراوي على ما يفيد جرحه .

٤ – يُمكن التحقق من الشرط الثالث للحافظ في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على مروياته ، وذلك عند تخريج أحاديث الراوي ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على عدة أحاديث لهذا الراوي ، وتخريج هذه الأحاديث كالتالي :

١ – الحديث الأول :

وهو حديث أم هانئ – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – عند ابن ماجة ، وتخريجه كالتالي :

---

(١) انظر بتصرف : تدريب الراوي (٣١٧/١) .

تخريج الحديث :

[٣٣] - (١) - سنن ابن ماجة (١/٧٤) رقم (٣٩١) ، (٢) أبواب الطهارة ، (٣٥) باب الرجل والمراة يغتسلان في إناء واحد ، قال :

حدثنا أبو عامر الأشعري عبدالله بن عامر ، قال : حدثنا يحيى بن أبي بكير ، قال : حدثنا إبراهيم ابن نافع ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن أم هانئ أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اغتسل وميمونة من إناء واحد في قصعة[1] ، فيها أثر العجين .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ق) - عبدالله بن عامر بن الأشعري ، مجهول الحال ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٣) .

(٢) - (ع) - يحيى بن أبي بكير القيسي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢١٧) .

(٣) - (ع) - إبراهيم بن نافع المخزومي ، أبو إسحاق المكي .

روى عنه : سليمان الأحول ، وعبدالله بن أبي نجيح ، وعطاء بن أبي رباح ، وغيرهم .

وعنه : سفيان الثوري ، وعبدالله بن المبارك ، ويحيى بن أبي بكير ، وغيرهم .

قال سفيان بن عيينة : كان حافظاً .

ووثقه كذلك أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة ثبت .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حاله ، فهو مجمع على توثيقه ، وقد روى له الجماعة ، وذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢/٢٢٧) ، الكاشف (١/٢٢٦) ، تقريب التهذيب (ص ٩٤) .

---

(١) **قَصْعَة** : بفتح القاف المهملة ، ثم صاد مهملة ساكنة ، بعدها عين مهملة مفتوحة ، وهي الصحفة ، وهي وعاء يؤكل فيه ويشرب ، وكان يتخذ من الخشب .

مادة « قصع » في القاموس المحيط (ص ٩٧١) ، المعجم الوسيط (٢/٧٤٠) .

(٤) - (ع) - **عبدالله بن أبي نجيح ، واسمه يسار الثقفي ، أبو يسار ، المكي .**
روى عن : عكرمة مولى ابن عباس ، وعمرو بن دينار ، ومجاهد بن جبر المكي ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن نافع المكي ، وإسماعيل بن عُلية ، وسفيان الثوري ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ابن أبي نجيح ثقة .

وقال يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة روى له الجماعة ، توفي سنة ١٣١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢١٥/١٦) ، الكاشف (٦٠٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٢٦) .

(٥) - (ع) - **مجاهد بن جبر المكي ، أبو الحجاج القرشي ، المخزومي .**
روى عن : جابر بن عبدالله ، وعبدالله بن عمر ، وأم هانئ ، - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - ، وغيرهم .
وعنه : أيوب السختياني ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وعبدالله بن أبي نجيح ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين وأبو زرعة : ثقة .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام المقرئ المفسر الحافظ .
وترجم له ابن حجر في تقريب التهذيب ، فقال : ثقة ، إمام في التفسير وفي العلم .

قلتُ : مجمع على إمامته وتوثيقه ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٠٤ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٢٨/٢٧) ، تذكرة الحفاظ (٩٢/١) ، الكاشف (٢٤٠/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٢٠) .

(٦) - **أم هانئ** ، فاختة بنت أبي طالب بن عبدالمطلب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، بنت عم رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، أُختلف في اسمها ، فقيل : فاختة ، وقيل : هند ، والأول أكثر ، وهي بكنيتها أشهر ، كانت تحت هبيرة بن أبي وهب المخزومي ، وقد خطبها النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عاشت بعد علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - مدة ، وقيل : بقيت إلى بعد الخمسين .

انظر ترجمتها في : الاستيعاب (٥١٧/٤) ، أُسد الغابة (٤٠٤/٧) ، الإصابة (٣٧٣/٤) .

الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة حال عبدالله بن عامر الأشعري .

وقد تابع عبدالرحمن بن مهدي ، يحيى بن أبي بكير في الرواية عن إبراهيم بن نافع ، وقد أخرج هذه المتابعة :

النسائي (١/٣١) ، كتاب الطهارة ، باب ذكر الاغتسال في القصعة التي يعجن فيها ، قال : أخبرنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا عبدالرحمن به ، فذكر بمثله .

أ - رجال إسناد المتابعة :

(١) - (ع) - **محمد بن بشار بن عثمان العبدي ، أبو بكر ، البصري ، بُندار .**

روى عن : عبدالرحمن بن مهدي ، ومحمد بن جعفر غندر ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم .

وعنه : الجماعة ، وغيرهم .

ضَعّفه بعض النقاد ، مع أن حديثه في الصحيحين ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثّقون :

قال أبو داود : كتبت عنه نحواً من خمسين ألف حديث ، ولولا سلامة في بُندار ترك حديثه .

وقال عبدالله بن محمد بن سيار : أبو موسى وبندار ثقتان .

وقال الخطيب البغدادي : وإن كان يقرأ من كل كتاب ، فإنه كان يحفظ حديثه .

وسماه ابن خزيمة الإمام .

وقال العجلي : بُندار بصري ثقة ، كثير الحديث .

وقال أبو حاتم : صدوق .

وقال النسائي : صالح لابأس به .

المجرّحُون :

كان عمرو بن علي الفلاس يحلف أن بُندراً يكذب فيما يروي عن يحيى .

وقال عبدالله بن محمد بن سيار : سمعت أبا موسى ، وكان صنف حديث داود بن أبي هند ، ولم يكن بُندار صنفه ، فسمعت أبا موسى يقول : منا قوم لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه . يعني به بنداراً .

وأنكر ابن المديني حديث بندار : « تسحروا ، فإن السحور بركة » ، فقال : هذا كذب حدثني أبو داود موقوفاً ، وأنكره شديد الإنكار .

وقال عبدالله بن الدورقي : كنا عند يحيى بن معين ، وجرى ذكر بندار ، فرأيت يحيى لايعبأ به ، ويستضعفه ، وقال ابن الدورقي : ورأيت القواريري لايرضاه .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال العلماء فيه ، يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد كأبي داود والنسائي وغيرهما ، وتكلم فيه بعض النقاد ، والذي يظهر أن الجرح في الراوي غير مفسر ، قال أبو الفتح الأزدي : وليس قول يحيىَ والقواريري مِمَّا يجرحه ، وما رأيت أحداً ذكره إلاَّ بخير وصدق .

وقد قال الحافظ ابن حجر : وضَعّفه عمرو بن علي الفلاس ، ولم يذكر سبب ذلك ، فما عرجوا على تضعيفه .

فالراجح في حاله أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٥٢ هـ .

انظر ترجمته في : علل أحمد (٢/٢٩٧) ، ثقات العجلي (ص ٤٠١) ، الجرح والتعديل (٧/٢١٤) ، تهذيب الكمال (٢٤/٥١١) ، الكاشف (٢/١٥٩) ، تقريب التهذيب (ص ٤٦٩) ، هدي الساري (ص ٤٥٩) .

(٢) – (ع) – عبدالرحمن بن مهدي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ١٩٥) .

(٣) – (ع) – إبراهيم بن نافع المكي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٥) .

(٤) – (ع) – عبدالله بن أبي نجيح الثقفي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٦) .

(٥) – (ع) – مجاهد بن جبر المكي ، ثقة إمام ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٦) .

(٦) – أم هانئ – رضي الله عنها – ، صحابية جليلة ، تقدمت ترجمتها (ص ٣٦٦) .

ب - الحكم على إسناد المتابعة :

إسناد هذه المتابعة صحيح ، وبهذه المتابعة يرتفع حديث عبدالله بن عامر الأشعري إلى درجة الصحيح لغيره .

٢ - الحديث الثاني :

وهو حديث عبدالله بن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - عند ابن ماجة ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٣٤] - (٢) - سنن ابن ماجة (٢/٩٠) رقم (٢٦٠٥) ، (١٥) أبواب الحدود ، (١٩) باب من شهر السلاح ، قال :

حدثنا عبدالله بن عامر البراد بن يوسف بن بريد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، قال : حدثنا أبو أسامة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((من حمل علينا السلاح فليس منا)) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ق) - **عبدالله بن عامر بن البراد الأشعري ، مجهول الحال ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٣)** .

(٢) - (ع) - **حماد بن أسامة بن زيد القرشي ، أبو أسامة الكوفي** .

روى عن : سليمان بن مهران الأعمش ، وشعبة بن الحجاج ، وعبيدالله بن عمر العمري ، وغيرهم .

وعنه : إسحاق بن راهويه ، وعبدالله بن عامر الأشعري ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : أبو أسامة ثقة .

وقال في موضع آخر : كان ثبتاً ، ما كان أثبته ، لايكاد يخطيء .

وقد وثقه كذلك يحيى بن معين ، وغيره .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : حجة عالم أخباري .

قلتُ : هو ثقة روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٠١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢١٧/٧) ، الكاشف (٣٤٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٧٧) .

(٣) – (ع) – عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عثمان العمري ، المدني .

روى عن : سالم بن عبدالله بن عمر ، ونافع مولى ابن عمر ، والقاسم بن محمد التيمي ، وغيرهم .
وعنه : حماد بن أسامة ، وسفيان بن سعيد الثوري ، وسفيان بن عيينة الهلالي ، وغيرهم .

وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام الحافظ الثبت .
وترجم له ابن حجر في تقريب التهذيب ، فقال : ثقة ثبت .
قلتُ : مجمع على توثيقه ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٤٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٢٤/١٩) ، تذكرة الحفاظ (١٦٠/١) ، الكاشف (٦٨٥/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٧٣) .

(٤) – (ع) – نافع المدني ، أبو عبدالله ، القرشي ، مولى عبدالله بن عمر .
روى عن : عبدالله بن عمر ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري – رضي الله عنهم – ، وغيرهم .
وعنه : عبيدالله بن عمر العُمري ، ومحمد بن مسلم الزهري ، ومالك بن أنس ، وغيرهم .

وثقه أحمد بن حنبل وابن معين والعجلي والنسائي ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام العلم . وقال عنه في السير : الإمام المفتي الثبت عالم المدينة .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت فقيه .
قلتُ : نافع المدني ، ثقة إمام ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١١٩ هـ ، وقيل : ١٢٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٩٨/٢٩) ، تذكرة الحفاظ (٩٩/١) ، سير أعلام النبلاء (٩٥/٥) ، تقريب التهذيب (ص ٥٥٩) .

(٥) – **عبدالله بن عمر بن الخطاب** القرشي العدوي ، أبو عبدالرحمن المكي ، – رضي الله عنهما – ولد في مكة بعد المبعث ، وقبل الهجرة بعشر سنين ، صاحب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، هاجر مع أبيه ، وقد استصغره النبي – صلى الله عليه وسلم – يوم أُحد ، ثم شهد الخندق وبيعة الرضوان والمشاهد بعدها ، قال – صلى الله عليه وسلم – عنه : ((إن عبدالله رجل صالح)) ، توفي سنة ٧٣ هـ ، وقيل : ٧٤ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣/٨٠) ، أُسد الغابة (٣/٣٤٠) ، الإصابة (٢/٣٤٧) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف لجهالة حال عبدالله بن عامر الأشعري ، وقد أخرج هذا الحديث من غير طريق عبدالله بن عامر :

البخاري (١٣/٢٦) رقم (٧٠٧٠) ، (٩٢) كتاب الفتن ، (٧) باب قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : ((من حمل علينا السلاح فليس منا)) من طريق مالك عن نافع به ، فذكر بمثله سواء .

ومسلم (٢/٤٦٦) رقم (٩٨) ، (١) كتاب الإيمان ، (٤٢) باب قول النبي – صلى الله عليه وسلم – : ((من حمل علينا السلاح)) أيضاً من طريق مالك .

٣ – الحديث الثالث :

وهو حديث أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – عند ابن ماجة ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٣٥] – (٣) – سنن ابن ماجة (٢/٩٠) رقم (٢٦٠٦) ، (١٥) أبواب الحدود ، (١٩) باب من شهر السلاح ، قال :

حدثنا عبدالله بن البراد ، حدثنا أبو أسامة ، عن بريد ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : ((من شهر علينا السلاح فليس منّا)) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ق) - عبدالله بن عامر بن براد الأشعري ، مجهول الحال ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٣) .

(٢) - (ع) - حماد بن أسامة ، أبو أسامة القرشي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٩) .

(٣) - (ع) - بُرَيْد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، أبو بردة الكوفي .

روى عن : الحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح ، وجده أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، وغيرهم .

وعنه : حماد بن أسامة القرشي ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : ثقة .

وقد وثقه كذلك العجلي وغيره ، وقال النسائي : ليس به بأس .

وتكلم فيه أبو حاتم ، فقال : ليس بالمتين ، يكتب حديثه .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : صدوق .

قلتُ : الراجح فيما يظهر في حال هذا الراوي أنه ثقة ، فقد وثقه أحد الأئمة المعتبرين وهو ابن معين ، وتكلم فيه أبوحاتم ، وأنزله النسائي إلى مرتبة الصدوق ، وهما من المتشددين ، وفعلهما غير مفسر ، وعليه فالراجح أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤/٥٠) ، الكاشف (١/٢٦٥) ، تقريب التهذيب (ص ١٢١) .

(٤) - (ع) - أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ، واسمه الحارث .

روى عن : البراء بن عازب ، وعلي بن أبي طالب ، وأبيه أبي موسى الأشعري - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - ، وغيرهم .

وعنه : بريد بن عبدالله الأشعري ، وعامر بن شراحيل الشعبي ، وأبو إسحاق السبيعي ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد عنه : كان ثقة كثير الحديث .

وقال العجلي : ثقة .

ترجم له الذهبي في السير ، فقال : الإمام الفقيه الثبت .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : أبو بردة ثقة روى له الجماعة ، توفي سنة ١٠٤ هـ .

انظر ترجمته في : (٦٦/٣٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٤٣/٤) ، تقريب التهذيب (ص ٦٢١) .

(٥) – أبو موسى الأشعري – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، عبدالله بن قيس بن سُليم بن حضار الأشعري ، قدم مكة ، وحالف سعيد بن العاص ، ثم انصرف إلى قومه ، ولم يهاجر إلى الحبشة ، وأقام بها حتى قدم مع الأشعريين في سفينة ، فألقتهم السفينة إلى الحبشة ، ثم قدموا مع جعفر بن أبي طالب ، وكان عامل رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – على زبيد وعدن ، واستعمله عمر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – على البصرة ، توفي سنة ٥٠ هـ ، وقيل : ٥١ هـ ، وقيل : ٥٣ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٠٣/٣) ، أُسد الغابة (٣٦٧/٣) ، الإصابة (٣٥٩/٢) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف لجهالة حال عبدالله بن عامر الأشعري ، وقد أخرج ابن ماجة الحديث من طريق محمود بن غيلان وأبو كريب ويوسف بن موسى عن أبي أسامة ، وهم ثقات .

وقد أخرج الحديث أيضاً :

البخاري (٢٦/١٣) رقم (٧٠٧١) ، الموضع السابق .

وقد أخرجه مسلم (٤٦٧/٢) رقم (١٠٠) ، الموضع السابق .

والترمذي (٤٩/٤) رقم (١٤٥٩) ، (١٥) كتاب الحدود ، (٢٦) باب ماجاء فيمن شهر السلاح .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن عامر الأشعري بهذه المتابعات إلى درجة الصحيح لغيره .

٤ – الحديث الرابع :

وهو حديث بريدة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند ابن ماجة ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٣٦] – (٤) – سنن ابن ماجة (٢/٢٩٨) رقم (٣٦٤٥) ، (٢٧) كتاب اللباس ، (١٩) – باب لبس الأحمر للرجال ، قال :

حدثنا عبدالله بن عامر بن براد بن بريد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، قال : حدثنا زيد بن الحباب ، قال : حدثنا حسين بن واقد قاضي مرو ، قال : حدثني عبدالله بن بريدة ، أن أباه حدثه ، قال : رأيت رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يخطب ، فأقبل حسن وحسين عليهما السلام ، عليهما قميصان أحمران ، يعثران ويقومان ، فنزل النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فأخذهما فوضعهما في حجره ، فقال : ((صدق الله ورسوله ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾[1] رأيت هذين فلم أصبر)) ، ثم أخذ في خطبته .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ق) – عبدالله بن عامر بن براد الأشعري ، مجهول الحال ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٣) .

(٢) – (م ٤) – زيد بن الحباب التميمي ، لابأس به ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧١) .

(٣) – (م ٤) – الحسين بن واقد المروزي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٢)

(٤) – (ع) – عبدالله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي ، أبو سهل المروزي .

روى عن : أبيه بريدة بن الحصيب ، وأنس بن مالك ، وعبدالله بن مسعود – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – وغيرهم .

وعنه : الأجلح بن عبدالله الكندي ، والحسين بن واقد المروزي ، وعامر بن شراحيل الشعبي ، وغيرهم .

وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم والعجلي ، وغيرهم .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة روى له الجماعة ، توفي سنة ١١٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٤/٣٢٨) ، الكاشف (١/٥٤٠) ، تقريب التهذيب (ص ٢٩٧) .

(١) سورة التغابن ، آية رقم (١٥) .

(٥) – **بُرَيْدَة بن الحصيب بن عبدالله** بن الحارث الأسلمي ، أبو عبدالله ، وقيل : أبو سهل ، أسلم حين مرّ به النبي – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – مهاجراً ، هو ومن معه ، وكانوا نحو ثمانين بيتاً ، فصلى رسولُ الله – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – العشاء الآخرة ، فصلوا خلفه ، وأقام بأرض قومه ، ثم قدم على رسول الله – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – بعد أُحُد ، فشهد معه مشاهده ، وشهد الحديبية وبيعة الرضوان ، وكان من ساكني المدينة ، ثم تحول إلى البصرة ، ثم خرج غازياً إلى خراسان ، فأقام بها ، حتى مات بها ودفن .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢٦٣/١) ، أُسد الغابة (٢٠٩/١) ، الإصابة (١٤٦/١) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف لجهالة حال عبدالله بن عامر الأشعري .

وقد أخرج الحديث أيضاً من غيرِ طريق عبدالله بن عامر :

أبو داود (٦٦٣/١) رقم (١١٠٩) ، (٢) كتاب الصلاة ، (٢٣٣) باب الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث ، قال : حدثنا محمد بن العلاء ، أن زيد بن حباب حدثهم ، به ، فذكر بمثله .

أ – رجال إسناد المتابعة :

(١) – (٤) – محمد بن العلاء بن كريب الهمداني ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣٢٨) .
(٢) – (م ٤) – زيد بن الحباب التميمي ، لا بأس به ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧١) .
(٣) – (م ٤) – الحسين بن واقد المروزي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٧٢) .
(٤) – (ع) – عبدالله بن بريدة الأسلمي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٧٤) .
(٥) – بريدة بن الحصيب الأسلمي ، – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ؛ لأنه فيه زيد بن الحباب لابأس به .

وقد أخرج هذه الطريق أيضاً :

الترمذي (٥/٦١٦) رقم (٣٧٧٤) ، (٥٠) كتاب المناقب ، (٣١) باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام .

والنسائي (٣/١٠٨) ، كتاب الجمعة ، باب نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن عامر الأشعري بهذه المتابعة إلى درجة الحسن لغيره .

ولعبدالله بن عامر أحاديث أخرى ، ومنها :

١ – حديث عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – عند أبي يعلى في مسنده ، وذلك في :

(٩٦/١) رقم (١٧٢) ، وفيه : عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – أن رجلاً كان يلقب حماراً ، وكان يهدي لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – العُكة[1] من السمن ، والعكة من العسل ، فإذا جاء صاحبه يتقاضاه ، جاء به إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فيقول : يا رسول الله أعط هذا ثمن متاعه ، فما يزيد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على أن يبتسم ، ويأمر به فيعطى ، فجيء به يوماً إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد شرب الخمر ، فقال رجل : اللهم العنه ، ما أكثر ما يؤتى به إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : « لاتلعنوه ، فإنه يحب الله ورسوله » .

٢ – حديث أنس – رضي الله عنه – ، وقد أخرجه :

ابن عدي في الكامل (٣٠٧/٦) ، وفيه أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يصلي الصبح حين يتغشى النور السماء .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم من دراسة حال عبدالله بن عامر الأشعري ، وبعد دراسة مروياته ، ومن ثم مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

---

(١) **العُكَة** : بضم العين وفتح الكاف ، آنية السمن ، وهي أصغر من القربة .
راجع مادة « عكك » من لسان العرب (٤٧٠/١٠) ، القاموس المحيط (ص ١٢٢٥) .

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على الراوي ، فقد ظهر ارتفاع جهالة العين أولاً عن هذا الراوي برواية اثنين من الحفاظ عنه ، هما ابن ماجة ، وأبو يعلى الموصلي ، لكن لم ترتفع عنه جهالة حاله ، لعدم ورود ما يبين حاله جرحاً أو تعديلاً .

وهذا هو الراجح في حال ، وهو أنه مجهول الحال ، وحديثه ضعيف ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ – تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فقد وقفت على ستة أحاديث لهذا الراوي ، ولايستبعد وجود غيرها لكثرة شيوخه ، وشهرة تلاميذه ، ولكنها تبقى في الظاهر قليلة .

٣ – تحقق الشرطين الثاني والثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهما عدم ورود قول جارح في الراوي ، فلم أقف على شيء من ذلك في جرح الراوي .

٤ – كذلك توبع الراوي على أحاديثه التي تم دراستها ، وهذا موافق للشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، والله أعلم .

***

[٢٠] – (٣٤١٦) – (د س) : عَبْدُاللّٰهِ بن عبدالله بن عثمان الأسدي .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالله بن عثمان بن حكيم بن حزام الأسدي ، الحزامي ، بالمهملة والزاي ، مقبول ، من السادسة ، د س .

---

[٢٠] – (د س) – عبدالله بن عبدالله بن عثمان بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي ، الحزامي[١] ، ويقال فيه أيضاً : عبيدالله ، مصغراً .

شيوخه : عمر بن عبدالعزيز ، وعياض بن عبدالله بن أبي سرح ، ومكحول الشامي .

تلاميذه : حنين بن أبي حكيم ، وعبدالله بن عامر الأسلمي ، ومحمد بن إسحاق بن يسار ، ويزيد ابن أبي حبيب .

لَمْ أقف في حال هذا الراوي على ما يفيد في بيان حاله جرحاً أو تعديلاً .

وقد روى له أبو داوُد والنسائي ، وذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٩٢/٥) ، تهذيب الكمال (١٨٠/١٥) ، الكاشف (٥٦٦/١) ، تهذيب التهذيب (١٨٦/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٩) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٣) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالله الأسدي ، يتبين ما يلي :

١ – ارتفعت جهالة العين عن هذا الراوي برواية الجمع من الرواة ، وبعضهم من الثقات ، وقد تقرر سابقاً ارتفاع جهالة عين الراوي برواية اثنين من الثقات ، ومن هؤلاء الثقات يزيد بن أبي حبيب[٢] ،

---

(١) **الحِزَامي :** بكسر الحاء المهملة ، ثم زاي معجمة مفتوحة ، ثم ألف ، بعدها ميم مكسورة ، نسبة إلى الجد الأعلى حِزَام والد حكيم .

انظر : الأنساب (٢١٤/١) ، لب اللباب (٢٤٥/١) .

(٢) يزيد بن أبي حبيب ، ثقة ، ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة من العلماء الحكماء الأتقياء .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٠٢/٣٢) ، الكاشف (٣٨١/٢) .

وحنين بن أبي حكيم[1] ، وروى عنه محمد بن إسحاق[2] ، وعبدالله بن عامر الأسلمي[3] .

٢ – لم يرد في حال هذا الراوي ما يشير إلى جرح أو تعديل ، وهذا يعني أن أقرب الأقوال في عبدالله بن عبدالله الأسدي أنه مجهول الحال ، وحديثه ضعيف .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة حال عبدالله بن عبدالله الحزامي ، وبين حكم الحافظ ابن حجر في التقريب عليه بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – ثبوت جهالة الحال لهذا الراوي ، وهذه مرتبة من مراتب الجرح ، وقد خالف الحافظ ابن حجر هذا الحكم ، فوضعه في مرتبة من مراتب التعديل .

٢ – يظهر ابتداءً تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي ، فقد وقفت لهذا الراوي على حديث واحد فقط عند أبي داود والنسائي .

٣ – تحقق أيضاً في حال عبدالله بن عبدالله الحزامي الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف على قول جارح لهذا الراوي ، مع ظهور وصف الراوي بجهالة الراوي .

٤ – أمّا شرط متابعة الراوي على ما يرويه ، فسيكون الحديث عنه عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

(١) حُنَين بن أبي حكيم القرشي ، صدوق ، كذلك ترجم له الذهبي وابن حجر .
انظر ترجمته في : الكاشف (٣٥٩/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٨٤) .

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار ، صدوق يدلس ، تقدمت ترجمته (ص ٢٨٤) .

(٣) عبدالله بن عامر الأسلمي ، ضعيف ، وهذا ما ترجم به له الذهبي وابن حجر .
انظر ترجمته في : الكاشف (٥٦٤/١) ، تقريب التهذيب (٣٠٩) .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لعبدالله بن عبدالله الحزامي عند أبي داود والنسائي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٣٧] - (١) - سنن أبي داود (٢/٢٦٩) رقم (١٦١٦) ، (٣) كتاب الزكاة ، (١٩) باب كم يؤدي في صدقة الفطر ، قال :

رواه ابن علية وعبدة ، وغيرهما ، عن ابن إسحاق ، عن عبدالله بن عبدالله بن عثمان بن حكيم ابن حزام ، عن عياض ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كنا نُخْرِج إذ كان فينا رسولُ الله - صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - عن كل صغير وكبير ، حر أو مملوك ، صاعاً من طعام ، أو صاعاً من أقط[1] ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب ، فلم نزل نخرجه ، حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً ، فكلم الناس على المنبر ، فكان فيما يكلم به الناس أن قال : إني أرى أن مُدَّين[2] من سمراء الشام[3] تعد صاعاً من تمر ، فأخذ الناس بذلك ، فقال أبو سعيد : فأمّا أنا فلا أزال أخرجه أبداً ما عشت .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي ، أبو بشر المصري ، المعروف بابن عُلية .

روى عن : أيوب السختياني ، وخالد بن مهران الحذاء ، وسليمان بن طرخان التيمي ، وغيرهم .

وعنه : شعبة بن الحجاج ، ومحمد بن إدريس الشافعي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وغيرهم .

---

(١) **أقط** : نوع من الطعام يتخذ من اللبن المخيض ، يطبخ ثم يترك حتى يمصل .

راجع مادة « أقط » من لسان العرب (٧/٢٥٧) .

(٢) **مُدّين** : مثنى مُدّ ، وهو نوع من المكاييل ، وهو ربع الصاع ، وهو قدر مدّ النبي - صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - .

راجع مادة « مدد » من لسان العرب (٣/٤٠٠) .

(٣) **سمراء الشام** : السمراء هي الحنطة ، والمقصود هنا : حنطة الشام .

راجع مادة « سمر » من لسان العرب (٤/٣٧٦) .

قال شعبة : ابن علية سيد المحدثين .

وقال أحمد بن حنبل : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة .

ووثقه كذلك النسائي ، وغيره .

وليس له سماع عن ابن إسحاق .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : إمام حجة .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : هو ثقة إمام روى له الجماعة ، توفي سنة ١٩٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣/٢٣) ، الكاشف (١/٢٤٣) ، تقريب التهذيب (ص ١٠٥) .

(٢) - (ع) - عَبْدَة بن سليمان الكلابي ، أبو محمد الكوفي .

روى عن : سفيان الثوري ، وسليمان بن مهران الأعمش ، ومحمد بن إسحاق بن يسار ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن موسى الرازي ، وأحمد بن حنبل ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ثقة .

ووثقه كذلك يحيى بن معين ، ومحمد بن سعد ، وغيرهما .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : وهذا هو الراجح في حاله ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٨٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٨/٥٣٠) ، الكاشف (١/٦٧٧) ، تقريب التهذيب (ص ٣٦٩) .

(٣) - (٤) - محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي ، صدوق ، يدلس كثيراً ، إمام في المغازي ، تقدمت ترجمته (ص ٢٨٤) .

(٤) - (د س) - عبدالله بن عبدالله بن عثمان بن حكيم ، مجهول الحال ، تقدمت ترجمته (ص ٣٧٨) .

(٥) - (ع) - عياض بن عبدالله بن سعد بن أبي سرح بن الحارث بن حبيب الحارثي القرشي .

روى عن : جابر بن عبدالله ، وعبدالله بن عمر ، وأبي سعيد الخدري ، - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن أمية ، وزيد بن أسلم ، وعبدالله بن عبدالله بن عثمان بن حكيم ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين والنسائي : ثقة .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، وقد روى له الجماعة ، مات على رأس المائة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٦٧/٢٢) ، الكاشف (١٠٧/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٣٧) .

(٦) – **سعد بن مالك بن سنان** بن عبيد بن ثعلبة بن الحارث الخزرجي ، أبو سعيد الخدري ، الأنصاري – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، صحابي مشهور ، استصغره النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يوم أُحُد ، وأول مشاهده الخندق ، وغزا مع رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – اثنتي عشرة غزوة ، توفي سنة ٧٤ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٦٧/٢) ، أُسد الغابة (٣٦٥/٢) ، الإصابة (٣٥/٢) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، وذلك للأسباب التالية :

١ – جهالة حال عبدالله بن عبدالله بن عثمان بن حكيم .

٢ – الانقطاع الحاصل بين أبي داود وبين إسماعيل بن عُلية وعبدة بن سليمان .

٣ – الانقطاع الحاصل بين إسماعيل بن علية ومحمد بن إسحاق ، وإن كان عبدة بن سليمان قد سمع من ابن إسحاق .

٤ – تدليس ابن إسحاق ، وقد وضع الحافظ ابن حجر محمد بن إسحاق في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين ، وأصحاب هذه الطبقة هم من اتفق على أنه لايحتج بشيء من حديثهم إلاَّ بما صرحوا فيه بالسماع ، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل .

قلتُ : وقد أخرج أبو داود حديث أبي سعيد الخدري – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – موصولاً ، وذلك في : (٢٦٧/٢) رقم (١٦١٦) ، الموضع السابق ، قال :

حدثنا عبدالله بن مسلمة ، حدثنا داود - يعني ابن قيس - ، عن عياض بن عبدالله به ، فذكر بمثله سواء .

وأخرجه من طريق عبدالله بن عبدالله الحزامي موصولاً :

النسائي (٥/٥٣) كتاب الزكاة ، باب الأقط ، قال :

أخبرنا عيسى بن حماد ، قال : أنبأنا الليث ، عن يزيد ، عن عبيدالله[1] بن عبدالله به ، فذكر بمثله .

وقد أخرج أيضاً حديث أبي سعيد الخدري :

البخاري (٣/٤٣٤) رقم (١٥٠٥) ، (٢٤) كتاب الزكاة ، (٧٢) باب صاع من شعير .

وأخرجه أيضاً (٣/٤٣٤) رقم (١٥٠٦) ، الموضع السابق ، (٧٣) باب صدقة الفطر صاعاً من طعام .

وأخرجه أيضاً (ص ٤٣٦) رقم (١٥٠٨) ، الموضع السابق ، (٧٥) ، باب صاع من زبيب .

وأخرجه أيضاً (ص ٤٣٨) رقم (١٥١٠) ، الموضع السابق ، (٧٦) باب الصدقة قبل العيد .

ومسلم (٧/٦٥) رقم (٩٨٥) ، (١٢) كتاب الزكاة ، (٤) باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير .

وأخرجه أيضاً الترمذي (٣/٥٩) ، رقم (٦٧٣) ، (٥) كتاب الزكاة ، (٣٥) باب ماجاء في صدقة الفطر .

وابن ماجة (١/٣٣٧) رقم (١٨٣٣) ، (٩) أبواب الزكاة ، (٢١) باب صدقة الفطر .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن عبدالله بن عثمان الحزامي بهذه المتابعات إلى درجة الصحيح لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

بعد دراسة حال عبدالله بن عبدالله بن عثمان بن حكيم الحزامي ، وبعد دراسة حديثه ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

---

(١) سماه هنا عبيدالله .

• •

١ – تقرر في حال هذا الراوي جهالة حاله ، مع أن الحافظ ابن حجر قد رفعه عن هذه المرتبة من مراتب الجرح إلى مراتب التعديل .

٢ – تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

* * *

[٢١] - (٣٤٢٣) - (خت د س) : عَبْدُاللهِ بن عبدالرحمن بن أبزى الخزاعي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالرحمن بن أَبْزَى الخزاعي مولاهم ، الكوفي ، مقبول ، من الخامسة ، أغفل المزي رقم - خت - وهو في تفسير آل عمران ، خت د س .

---

[٢١] - (خت د س) - عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى الخُزَاعي[(١)] ، مولاهم الكوفي ، أخو سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى .

شيوخه : أبوه عبدالرحمن بن أبزى - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .

تلاميذه : الأجلح بن عبدالله الكندي ، وأسلم المنقري ، وثعلبة بن سهيل ، والحسن بن عمران العسقلاني ، وسلمة بن كهيل ، وصالح شيخ ليحيى بن سعيد القطان ، وعمران بن سليمان المرادي ، ومنصور بن المعتمر .

قال الأثرم : قلت لأحمد : سعيد وعبدالله أخوان ؟ قال : نعم ، قلتُ : فأيهما أحب إليك ؟ ، قال : كلاهما عندي حسن الحديث .

ذكره ابن حبان في الثقات ، وكذلك فعل ابن خلفون[(٢)] في ثقاته .
وقد ذكر له البخاري حديثاً واحداً تعليقاً في صحيحه .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : وثق .
روى له البخاري تعليقاً وأبو داود والنسائي ، وذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة[(٣)] .

---

(١) الخُزَاعي : بضم الخاء المعجمة ، ثم زاي معجمة مفتوحة ، بعد ألف ، ثم عين مهملة مكسورة ، نسبة إلى خزاعة ، وهي قبيلة من الأزد .
انظر : الأنساب (٣٥٨/٢) ، لب اللباب (٢٨٣/٢) .

(٢) محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأندلسي ، حافظ متقن ، ولد سنة ٥٥٥ هـ ، وتوفي سنة ٦٣٦ هـ .
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (١٤٠٠/٤) ، سير أعلام النبلاء (٧١/٢٣) .

(٣) أصحاب هذه الطبقة هم الطبقة الصغرى من التابعين .
انظر : مقدمة تقريب التهذيب (ص ٤٢) .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٣٢/٥) ، الجرح والتعديل (٩٤/٥) ، المراسيل (ص ٩٧) ، ثقات ابن حبان (٩/٧) ، تهذيب الكمال (١٩٤/١٥) ، الكاشف (٥٦٧/١) ، جامع التحصيل (ص ٢١٣) ، تهذيب التهذيب (١٨٩/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٠) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٤) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى السابقة ، يتبين ما يلي :

١ – ارتفاع جهالة العين عن هذا الراوي برواية جمع من الثقات ، منهم منصور بن المعتمر[١] ، وسلمة بن كهيل[٢] ، وأسلم المنقري[٣] ، وغيرهم من الثقات .

٢ – قال الإمام أحمد بن حنبل عنه : حسن الحديث . وذلك عندما سُئل عنه وعن أخيه سعيد ، وقد سوى بينهما ، وسعيد هذا ثقة ، فالظاهر أنه أقرب الأقوال في حال عبدالله أنه صدوق ، وحديثه حسن .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن عبدالرحمن الخزاعي بأنه صدوق ، وبين حكم الحافظ ابن حجر بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – الاختلاف مع الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، فقد تبين أن هذا الراوي صدوق ، وحديثه حسن ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من التعديل إلى مرتبة أدنى .

---

(١) منصور بن المعتمر السلمي ، ثقة ثبت ، هذا ما ترجم به ابن حجر في التقريب .
انظر ترجمته في : الكاشف (٢٩٧/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٤٧) .

(٢) سلمة بن كهيل الحضرمي ، ترجم له الذهبي ، وابن حجر ، فقالا : ثقة .
انظر ترجمته في : الكاشف (٤٥٤/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٤٨) .

(٣) أسلم المنقري ، قال الذهبي وابن حجر عنه : ثقة .
انظر ترجمته في : الكاشف (٢٤٢/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٠٥) .

٢ – لقد وقفت على أحاديث كثيرة لهذا الراوي ، وهذا يخالف الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – لم أقف على قول جارح في هذا الراوي ، وهذا يوافق شرط الحافظ الثاني في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

٤ – يُمكن التحقق من توافر الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو متابعة الراوي على أحاديثه ، وذلك عند تخريج أحاديث الراوي ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على عدة أحاديث لهذا الراوي ، وتخريجها كالتالي :

الحديث الأول :

وهو حديث عبدالرحمن بن أبزى – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند أبي داود الطيالسي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٣٨] – (١) – مسند أبي داود الطيالسي (ص ١٨١) ، قال :

حدثنا شعبة ، عن الحسن بن عمران ، عن ابن عبدالرحمن بن أبزى ، عن أبيه ، قال : صليت خلف النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فكان لايتم التكبير .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ، ، أبو بسطام الواسطي ، البصري .

روى عن : إسماعيل بن علية ، والحسن بن عمران الشامي ، وحصين بن عبدالرحمن السلمي ، وغيرهم .

وعنه : أيوب السختياني ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهم .

كان سفيان الثوري يقول : شعبة أمير المؤمنين في الحديث .

وقد وثقه محمد بن سعد والعجلي ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ ، أمير المؤمنين في الحديث ، ثبت حجة .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ متقن .

قلتُ : إمام من أئمة الحديث الأثبات ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٦٠ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٢٨٠/٧) ، تهذيب الكمال (٤٧٩/١٢) ، الكاشف (١٩٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٦٦) .

(٢) – (د) – الحسن بن عمران الشامي ، أبو عبدالله ، وقيل : أبو علي العسقلاني .

روى عن : سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى ، وعبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، وعمر بن عبدالعزيز ، وغيرهم .
وعنه : سلمة بن بشر ، وسويد بن عبدالعزيز ، وشعبة بن الحجاج ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : شيخ .
وقال أبو داود عن حديثه : لايصح .

فالذي يظهر من حاله أنه ضعيف ، وقد روى له أبو داود ، ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٨٩/٦) ، الكاشف (٣٢٩/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٦٣) .

(٣) – (خت د س) – عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٣٨٥) .

وقد ترجح أنه هو المراد هنا ، وليس سعيد ، برواية أحمد في مسنده ، فقد أخرج هذا الحديث عن عبدالله ، وذلك في مسنده (٤٠٦/٣) .

(٤) – عبدالرحمن بن أبْزَى الخزاعي ، مولى نافع بن عبدالحارث الخزاعي ، سكن الكوفة ، واستعمله علي – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – على خراسان ، وأدرك النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وصلى خلفه ، قال فيه عمر بن الخطاب : عبدالرحمن بن أبزى ممن رفعه الله بالقرآن .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣٦٦/٢) ، أُسد الغابة (٤٢٢/٣) ، الإصابة (٣٨٨/٢) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لضعف الحسن بن عمران ، وقد قال البخاري : وهذا عندنا لايصح[1] .

وقد أخرج الحديث أيضاً من طريق أبي داود الطيالسي :

أبو داود في سننه (٥٢٣/١) رقم (٨٣٧) ، (٢) كتاب الصلاة ، (١٤٠) باب تمام التكبير .

وأحمد (٤٠٦/٣) .

قلتُ : ولم أقف على متابعات أو شواهد على هذا الحديث .

٢ - الحديث الثاني :

وهو حديث آخر عن عبدالرحمن بن أبزى عند أحمد في مسنده ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٣٩] - (٢) - مسند أحمد (٤٠٧/٣) ، قال :

ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن سلمة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، عن أبيه أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يقول إذا أصبح وإذا أمسى : ((أصبحنا على فطرة الإسلام ، وعلى كلمة الإخلاص ، وعلى دين نبينا محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وعلى ملة أبينا إبراهيم حنيفاً ، وما كان من المشركين)) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - وكيع بن الجراح الرؤاسي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٤) .

(٢) - (ع) - سفيان بن سعيد الثوري ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٢٣٤) .

(١) التاريخ الكبير (٣٠٠/٢) .

(٣) – (ع) – سلمة بن كُهيل بن حصين الحضرمي ، أبو يحيى الكوفي .

روى عن : إبراهيم بن سويد النخعي ، وسعيد بن جبير ، وعبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، وغيرهم .

وعنه : الأجلح بن عبدالله الكندي ، وسفيان الثوري ، وشعبة بن الحجاج العتكي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : سلمة بن كهيل متقن للحديث .

وقد وثقه كذلك يحيى بن معين والعجلي ومحمد بن سعد ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة .

قلتُ : ثقة أجمع النقاد على توثيقه ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٢١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣١٣/١١) ، الكاشف (٤٥٤/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٤٨) .

(٤) – (خت د س) – عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٣٨٥) .

(٥) – عبدالرحمن بن أبزى ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٣٨٨) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ؛ لأنه فيه عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، صدوق ، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيحين .

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً :

النسائي في السنن الكبرى (٣/٦) رقم (٩٨٢٩) ، (٨١) كتاب عمل اليوم والليلة ، (١) باب ذكر ما كان النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يقول إذا أصبح .

وأخرجه أيضاً في (٩٣/٦) رقم (١٠١٧٥) ، ورقم (١٠١٧٦) .

٣ – الحديث الثالث :

وهو حديث أُبي بن كعب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – عند أحمد ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤٠] – (٣) – مسند أحمد (١٢٢/٥) ، قال :

ثنا يحيى بن سعيد ، عن أجلح ، ثنا عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، عن أبيه ، عن أُبي بن كعب قال : قال رسول الله – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – : ((إن الله تبارك وتعالى أمرني أن أعرض القرآن عليك)) ، قال : وسماك لك ربي تبارك وتعالى ، قال : ﴿ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[1] هكذا أقرأها أُبي .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – يحيى بن سعيد بن فروخ القطان ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٢٢٧) .

(٢) – (بخ ٤) – الأجلح بن عبدالله الكندي ، لابأس به ، تقدمت ترجمته (ص ٢٢٨) .

(٣) (خت د س) – عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٣٨٥) .

(٤) – عبدالرحمن بن أبزى – رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ – ، صحابي ، تقدمت ترجمته (ص ٣٨٨) .

(٥) – **أُبي بن كعب** بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري ، المعاوي ، يكنى بأبي الطفيل ، صحابي جليل ، شهد بدراً والعقبة ، وكان عمر بن الخطاب – رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ – يقول : ((أُبي سيد المسلمين)) ، وقد اُختلف في وقت وفاته ، فقيل : سنة ٢٢ هـ ، وقيل : ٣٠ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٦١/١) ، أُسد الغابة (٦١/١) ، الإصابة (١٩/١) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ؛ لأنه فيه الأجلح بن عبدالله الكندي ، لا بأس به ، وعبدالله بن عبدالرحمن ابن أبزى ، صدوق .

وقد أخرج الحديث أيضاً :

---

(١) سورة يونس ، آية رقم (٥٨) .

أبو داود (٢٨٤/٤) رقم (٣٩٨٠) ، (٢٤) كتاب الحروف والقراءات ، (١) بابٌ .
وكذلك أخرجه (ص ٢٨٤) رقم (٣٩٨١) .

قلتُ : ولعبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى أحاديث أخرى منها :

(١) – حديث عمار بن ياسر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وقد أخرجه :
النسائي (٦٨/١) كتاب الطهارة ، باب نوع آخر من التيمم والنفخ في اليدين .
وأحمد (٢٦٥/٤) .

(٢) – حديث أُبي بن كعب – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وهو في :
التاريخ الصغير للبخاري (٦٤/١) .
ومستدرك الحاكم (٣٤٣/٣) .

خلاصة القول في حال الراوي :

بعدما تقدم في دراسة حَال عَبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى ، وبعد تخريج بعض أحاديثه ودراستها ، ومن ثَمّ مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث تأكد أن الراجح في حاله أنه صدوق ، فقد عدّله أحمد بن حنبل ، بل ساواه بأخيه سعيد بن عبدالرحمن ، بينما أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة .

٢ – تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، في حال هذا الراوي ، فأحاديث هذا الراوي قليلة ، ذكرت بعضها ، ولايمتنع وجود غيرها لكثرة شيوخه وتلاميذه .

٣ – تحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، في حال هذا الراوي ، فلم أقف على ما يجرح هذا الراوي .

٤ – كذلك تحقق شرط الحافظ الرابع ، وهو المتابعة على أحاديث الراوي ، فقد توبع الراوي على بعض أحاديثه ، والله أعلم .

[٢٢] – (٣٤٢٤) – (د) : عَبْدُاللهِ بن عبدالرحمن بن أزهر الزهري .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالرحمن بن أزهر الزهري ، مقبول ، من الثالثة ، د .

---

[٢٢] – (د) – عبدالله بن عبدالرحمن بن أزهر القرشي ، الزهري[١] ، المدني .

شيوخه : أبوه عبدالرحمن بن أزهر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

تلاميذه : جعفر بن ربيعة ، ومحمد بن مسلم الزهري .

ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حزم : إنه غير مشهور الحال .

روى له أبو داود ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد (٥/٢٤٠) ، المعرفة والتاريخ (١/١٢٢) ، ثقات ابن حبان (٥/١٧) ، تهذيب الكمال (١٥/١٩٦) ، الكاشف (١/٥٦٧) ، تهذيب التهذيب (٣/١٨٩) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٠) ، ذيل ميزان الاعتدال (ص ٣٠٦) .

الحكم على الراوي :

١ – روى اثنان من الثقات عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أزهر ، وهما محمد بن مسلم الزهري[٢] ، وجعفر بن ربيعة[٣] ، فارتفعت عنه جهالة العين .

٢ – ذكر ابن حبان هذا الراوي في ثقاته ، ومع ما قيل في تساهل ابن حبان في التوثيق ، إلاّ أنه لايُمكن إهماله فعله هذا مع عدم وجود ما يعارضه من أقوال النقاد المعتبرين ، فإعماله أولى من

---

(١) **الزُّهْرِي :** بضم الزاي المعجمة ، ثم هاء ساكنة ، بعد راء مكسورة ، نسبة إلى زهرة بن كلاب بن مرة ، وهو من قريش .

انظر : الأنساب (٣/١٨٠) ، لب اللباب (١/٣٨٧) .

(٢) محمد بن مسلم الزهري ، الإمام الحافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣٤٦) .

(٣) جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي ، ثقة ، روى له الجماعة .

انظر ترجمته في : الكاشف (١/٢٩٤) ، تقريب التهذيب (ص ١٤٠) .

إهماله ، وأمّا قول ابن حزم عنه : غير مشهور الحال ، فالذي يظهر أنه لم يقصد جهالة حاله ، بل أراد الشهرة بمعنى الانتشار والاستضافة . وعليه فالظاهر من حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين هذا الحكم من جهة ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه مقبول ، مع النظر إلى شروط الحافظ في المقبول ، يتبين ما يلي :

١ - الاختلاف بين الحكمين من حيث مرتبتهما في التعديل ، حيث إن وصف الراوي بصدوق أعلى من وصفه بمقبول .

٢ - لم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد ، وهذا موافق للشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ - لم أقف في حال هذا الراوي على ما يفيد جرحاً ، وهذا موافق للشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، أمّا قول ابن حزم فليس بجارح إذ لم يقصد جهالة الراوي ، بل قصد فيما يظهر شهرته .

٤ - يُمكن التحقق من شرط الحافظ الثالث في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت - كما ذكرت سابقاً - على حديث واحد لهذا الراوي ، وهو عند أبي داود ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤١] - (١) - سنن أبي داود (٤/٦٢٧) رقم (٤٤٨٨) ، (٣٢) كتاب الحدود ، (٣٧) باب إذا تتابع في شرب الخمر ، قال :

حدثنا ابن السرح ، قال : وجدت في كتاب خالي عبدالرحمن بن عبدالحميد ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، أخبره أن عبدالله بن عبدالرحمن بن أزهر ، أخبره عن أبيه قال : أُتي النبي – صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – بشارب ، وهو بحنين ، فحثى في وجهه التراب ، ثم أمر أصحابه فضربوه بنعالهم ، وما كان في أيديهم ، حتى قال لهم : ((ارفعوا)) فرفعوا ، فتوفي رسول الله – صَلَّىاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – ، ثم جلد أبو بكر في الخمر أربعين ، ثم جلد عمر أربعين صدراً من إمارته ، ثم جلد ثمانين في آخر خلافته ، ثم جلد عثمان الحدين كليهما ثمانين وأربعين ، ثم أثبت معاوية الحد ثمانين .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (م د س ق) – أحمد بن عمرو بن عبدالله بن عمرو بن السرح القرشي الأموي ، أبو الطاهر المصري .

روى عن : سفيان بن عيينة ، وعبدالله بن وهب ، وعبدالرحمن بن عبدالحميد المهري ، وغيرهم .
وعنه : مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وغيرهم .

قال النسائي : ثقة .
وقال أبو حاتم : لا بأس به .
ووثقه كذلك أبو سعيد بن يونس .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة روى له الجماعة سوى البخاري وابن ماجة ، توفي سنة ٢٥٠ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١/٤١٥) ، الكاشف (١/٢٠٠) ، تقريب التهذيب (ص ٨٣) .

(٢) – (د س) – عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم المَهْري ، مولاهم ، أبو رجاء المصري .

روى عن : حميد بن هانئ الخولاني ، وعقيل بن خالد الأيلي ، ويحيى بن أيوب المصري ، وغيرهم .
وعنه : ابن أخته أحمد بن عمرو بن السرح ، وعبدالله بن وهب ، وهارون بن معروف ، وغيرهم .

قال أبو زرعة : شيخ من أهل مصر .
وقال أبو داود : ثقة ، حدث عنه ابن وهب .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، روى له أبو داود والنسائي ، توفي سنة ١٩٢ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٧/٢٥٠) ، الكاشف (١/٦٣٥) ، تقريب التهذيب (ص ٣٤٥) .

(٣) - (ع) - عُقيل بن خالد بن عَقيل الآيلي ، أبو خالد الأموي .

روى عن : عكرمة مولى ابن عباس ، ومحمد بن مسلم الزهري ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم .

وعنه : عبدالرحمن بن عبدالحميد المهري ، والليث بن سعد الفهمي ، ويونس بن يزيد الأيلي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل والنسائي : ثقة .

وقال يحيى بن معين : أثبت من روى عن الزهري ، مالك ومعمر وعقيل .

وقد وثقه كذلك محمد بن سعد وأبو زرعة ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : حافظ صاحب كتاب .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : هو ثقة ثبت ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٤١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٠/٢٤٢) ، الكاشف (٢/٣٢) ، تقريب التهذيب (ص ٣٩٦) .

(٤) - (ع) - محمد بن مسلم الزهري ، ثقة إمام ، روى له الجماعة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٤٦) .

(٥) - (د) - عبدالله بن عبدالرحمن بن أزهر ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٣٩٣) .

(٦) - عبدالرحمن بن أزهر بن عوف بن عبد عوف بن عبدالحارث بن زهرة القرشي الزهري ، ابن أخي عبدالرحمن بن عوف ، شهد مع رسول الله - صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ - حُنيناً ، يكنى أبا جبير .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢/٣٦٦) ، أُسد الغابة (٢/٤٢٤) ، الإصابة (٢/٣٨٩) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، للانقطاع الحاصل بين أحمد بن عمرو ، وبين عبدالرحمن بن عبدالحميد ، حيث أن روايته عنه وجادة .

وقد أخرج أبو داود الحديث من غير طريق عبدالله بن عبدالرحمن بن أزهر ، وذلك في (٦٢٧/٤) رقم (٤٤٨٧) ، الموضع السابق ، قال :

حدثنا سليمان بن داود المهري المصري ابن أخي رشدين بن سعد ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني أسامة بن زيد ، أن ابن شهاب حدثه ، عن عبدالرحمن بن أزهر ، قال : كأني أنظر إلى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو في الرحال يلتمس رَحْل خالد بن الوليد ، فبينما هو كذلك إذ أُتِيَ برجل قد شرب الخمر ، فقال للناس : « اضربوه » ، فمنهم من ضربه بالنعال ، ومنهم من ضربه بالعصا ، ومنهم من ضرب بالميتخة - وقال ابن وهب - : الجريدة الرطبة ، ثم أخذ رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تراباً من الأرض فرمى به في وجهه .

أ - رجال إسناد المتابعة :

(١) - (د س) - سليمان بن داود بن حماد بن سعد المهري ، أبو الربيع المصري .

روى عن : أبيه داود بن حماد المهري ، وعبدالله بن نافع الصائغ ، وعبدالله بن وهب ، وغيرهم .

وعنه : أبو داود ، والنسائي ، وإبراهيم بن عبدالله بن معدان ، وغيرهما .

قال النسائي : ثقة .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة فقيه .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، روى له أبو داود والنسائي ، توفي سنة ٢٥٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٠٩/١١) ، الكاشف (٤٥٩/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٥١) .

(٢) - (ع) - عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣١٦) .

(٣) - (ت م ٤) - أسامة بن زيد الليثي ، أبو زيد المدني .

روى عن : سعيد بن المسيب ، وطاووس بن كيسان ، ومحمد بن مسلم الزهري ، وغيرهم .

وعنه : سفيان بن سعيد الثوري ، وعبدالله بن وهب الفهري ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم .

أُختلف في حاله مع أن مسلماً قد أخرج حديثه في المتابعات ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثّقون :

قال أبو يعلى الموصلي عن يحيى بن معين : ثقة . وقال في موضع آخر : ليس به بأس .

وقال يعقوب بن سفيان والعجلي : ثقة . زاد يعقوب : مأمون .

وقال أبو داود : صالح .

ذكره ابن شاهين في ثقاته ، وكذلك فعل ابن حبان ، ثم قال : وهو مستقيم الأمر ، صحيح الكتاب .

المجرّحُون :

قال أحمد بن حنبل : تركه يحيى بن معين بأخرة .

وقال يحيى بن معين : كان يحيى بن سعيد يُضعّفه .

وقال أبو داود : إن يحيى بن سعيد أمسك عنه بأخرة .

وقال الدارقطني : لما سمع يحيَى القطان أنه حدث عن عطاء عن جابر رفعه « منى كلها منحر » ، قال : اشهدوا أني قد تركت حديثه . قال الدارقطني : فمن أجل هذا تركه البخاري .

وقال أحمد بن حنبل : ليس بشيء . وقال أيضاً : روى عن نافع أحاديث مناكير ، فقيل له : أراه حسن الحديث ، فقال : إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولايحتج به .

وقال النسائي : ليس بالقوي .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال النقاد فيه ؛ يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد ، منهم يحيى بن معين والعجلي ، وغيرهما . وتكلم فيه أحمد بن حنبل وأبو حاتم والنسائي ، وغيرهم .

وقد تركه يحيى القطان ، وكان السبب في ذلك الحديث الذي رواه عن جابر مرفوعاً متصلاً ، والأصل فيه أنه مرسل ، ويُمكن الرد على تركه له ، وهو أن الخطأ في هذا الحديث بمفرده هو وهم يسير ، وهو محتمل إن حدث ، فإنه لايمتنع حصوله من الثقة .

أمّا تضعيف أحمد بن حنبل ، فكان بسبب ذلك الوهم اليسير ، فلاينبغي رد روايته . وقد قال الذهبي في كتابه من تكلم فيه وهو موثق : فالظاهر أنه ثقة .

لذلك فالظاهر مِمّا تقدم أن الراجح تعديل أسامة بن زيد ، وبالنظر إلى قول من تكلم فيه ، فالراجح أنه صدوق ، وحديثه حسن .

وقد روى له الأربعة ، توفي سنة ١٥٣ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ الدارمي (ص ٦٦) ، سؤالات ابن الجنيد (ص ٤٠٢) ، ثقات العجلي (ص ٦٠) ، ضعفاء العقيلي (١/١٧) ، الجرح والتعديل (١/٢٨٤) ، الثقات لابن حبان (٦/٧٤) ، الكامل في الضعفاء (١/٣٩٤) ، ثقات ابن شاهين (ص ٦٦) ، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ١٨٧) ، تهذيب الكمال (٢/٣٤٧) ، المغني في الضعفاء (١/٦٦) ، الكاشف (١/٣٣٢) ، الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد (ص ٦٤) ، تقريب التهذيب (ص ٩٨) .

(٤) – (ع) – محمد بن مسلم الزهري ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣٤٦) .
(٥) – عبدالرحمن بن أزهر القرشي – رضي الله عنه – ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٣٩٦) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، وذلك للانقطاع بين الزهري وبين عبدالرحمن بن أزهر ، وقد قال ابن أبي حاتم : أنبأ علي بن أبي طاهر – فيما كتب إليّ – ، ثنا أبو بكر الأثرم ، قال : قلتُ لأبي عبدالله – يعني أحمد بن حنبل – : الزهري سمع من عبدالرحمن بن أزهر ؟ ، قال : ما أراه سمع من عبدالرحمن بن أزهر ، ثم قال : إنّما يقول الزهري : كان عبدالرحمن بن أزهر يحدث كذا ، يقول : نعم ، وأسامة ، سمعت عبدالرحمن بن أزهر ، ولم يصنعا عندي شيئاً ، ما أراه حفظ ، وقد أدخل بينه وبينه طلحة بن عبدالله بن عوف[1] .

قال المنذري : في هذين الطريقين انقطاع[2] .

---

(١) انظر : المراسيل (ص ١٥٣) .
(٢) انظر : مختصر سنن أبي داود (ص ٦/٢٩١) .

وقد أخرج الحديث أيضاً :

أحمد (٤/٨٨ و ٣٥٠) .

والنسائي في السنن الكبرى (٣/٢٥١) .

والحاكم في المستدرك (٤/٤١٦) .

والطبراني في المعجم الكبير (١/٣٣٥) .

قلتُ : لم أقف على متابعات أو شواهد على متن هذا الحديث .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن بن أزهر ، وبعد دراسة حديثه ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر على الراوي بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بما يلي :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث الراجح في حاله : أنه صدوق ، وقد أنزله الحافظ عن هذه المرتبة .

٢ – تحقق الشرطان الأولان للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهما : قلة الأحاديث ، وعدم وجود القول الجارح .

٣ – لم يتحقق الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي ، وهو أن يتابع الراوي على حديثه ، والله أعلم .

❋ ❋ ❋

[٢٣] – (٣٤٢٦) – (ق) : عَبْدُاللّٰهِ بن عبدالرحمن بن ثابت الأنصاري.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت الأنصاري ، المدني ، مقبول ، من الثالثة ، وقيل : عبدالرحمن بن عبدالرحمن .

---

[٢٣] – (ق) – عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت الأنصاري ، المدني .

شيوخه : أبوه عبدالرحمن بن ثابت .

تلاميذه : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي .

لم أقف على ما يفيد في بيان حال هذا الراوي جرحاً أو تعديلاً .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : تفرد عنه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة .

روى له ابن ماجة ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥/١٩٩) ، الكاشف (١/٥٦٧) ، ميزان الاعتدال (٢/٤٥١) ، تهذيب التهذيب (٣/٨٩) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٠) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٤) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت الأنصاري ، يتبين ما يلي :

١ – تفرد إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة بالرواية عن عبدالله بن عبدالرحمن ، وهذا ما أشار إليه الذهبي في ميزان الاعتدال ، وعليه فإن أقرب الأقوال في هذا الراوي أنه مجهول ، وحديثه ضعيف .

٢ – أشار الحافظ ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب إلى أن ابن خزيمة قد أخرج حديث هذا الراوي في صحيحه ، وكأن في هذا إشارة إلى توثيق فعلي ، وذلك بإخراج حديثه في كتاب اشترط مصنفه تخريج الحديث الصحيح .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق بجهالة الراوي ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث رفعه عن المرتبة التي يستحقها من الوصف بالجهالة ، وهي مرتبة من مراتب الجرح .

٢ – تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ – لم أقف على قول جارح في هذا الراوي ، وهذا يوافق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يرد في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

٤ – يُمكن النظر في تحقق شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو متابعة الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤٢] – (١) – سنن ابن ماجة (١/١٨٥) رقم (١٠١٨) ، (٦) أبواب إقامة الصلاة ، (٦٤) باب السجود على الثياب في الحر والبرد ، قال :

حدثنا جعفر بن مسافر ، قال : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، قال : أخبرني إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – صلى في بني عبدالأشهل ، وعليه كساء متلفف به ، يضع يديه عليه ، يقيه برد الحصى .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (د س ق) – جعفر بن مسافر بن إبراهيم بن راشد التنيسي ، أبو صالح الهذلي .

روى عن : إسماعيل بن أبي أويس ، وإسماعيل بن مسلمة القعنبي ، وزيد بن المبارك الصنعاني ، وغيرهم .

وعنه : أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجة ، وغيرهم .

قال النسائي : صالح .

وقال أبو حاتم : شيخ .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : صدوق .

قلتُ : الراجح في حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن ، وقد روى له أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجة ، توفي سنة ٢٥٤ هـــ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٠٨/٥) ، الكاشف (٢٩٦/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٤١) .

(٢) – (خ م د ت ق) – إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو عبدالله بن أبي أويس المدني .

روى عن : إبراهيم بن إسماعيل بن حبيب الأشهلي ، وإبراهيم بن سعد الزهري ، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، ومسلم ، وجعفر بن مسافر الهلالي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : لا بأس به .

وكذلك قال يحيى بن معين .

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة ، عن يحيى بن معين : صدوق ضعيف العقل ، ليس بذاك ، يعني أنه لا يحسن الحديث ، ولا يعرف أنه يؤديه ، أو يقرأ من كتابه .

وقال في موضع آخر : أبو أويس وابنه ضعيفان .

وقد وصفه كذلك بالاختلاط .

وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وكان ضعيفاً .

وضعفه النسائي وغيره .

قلتُ : الظاهر من حاله أنه صدوق في أول أمره ، والأمر الذي ضُعف به كان بسبب اختلاطه ، وهو أمر طاريء ، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق ، أخطأ في أحاديث من حفظه .

وقد روى له الجماعة سوى النسائي ، توفي سنة ٢٢٦ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٢٤/٣) ، الكاشف (٢٤٧/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٠٨) .

(٣) - (ت ق) - إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري ، الأشهلي ، مولاهم ، أبو إسماعيل المدني .

روى عن : داود بن الحصين ، وزيد بن سعد الأشهلي ، وعبدالله بن عبدالرحمن الأشهلي ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن إسماعيل اليشكري ، وإسماعيل بن أبي أويس ، وحميد بن عبدالرحمن الرؤاسي وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ثقة .
وقال يحيى بن معين : صالح ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، منكر الحديث .
وقال في موضع آخر : ليس بشيء .
وقال البخاري : منكر الحديث .
ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ضعيف .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ضعيف ، وقد روى له الترمذي وابن ماجة ، توفي سنة ١٦٥ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٢/٢) ، الكاشف (٢٠٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٨٧) .

(٤) - (ق) - عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٤٠١) .

(٥) - (ق) - عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت الأنصاري ، المدني .
روى عن : أبيه ثابت بن الصامت .
وعنه : ابنه عبدالله بن عبدالرحمن .

قال أبو حاتم : ليس بحديثه بأس .
وقد ذكره ابن حبان في الثقات .

قلتُ : الراجح في حاله أنه لا بأس به ، وحديث حسن ، فمع انفراد ابنه بالرواية عنه ، إلاَّ أنه

قد عدّ له أحد أئمة النقد المعروفين بالتشدد ، وهو أبو حاتم ، وهذا مِمَّا يُعتد به ، وذكره ابن حبان في ثقاته ، وقد روى له ابن ماجة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٨/١٧) ، الكاشف (٦٢٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٣٧) .

(٦) – ثابت بن الصامت الأشهلي ، الأنصاري ، يقال : إنه أخو عبادة بن الصامت ، عداده في الصحابة .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢٨٠/١) ، أُسد الغابة (٢٧٠/١) ، الإصابة (١٩٣/١) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا ضعيف للأسباب التالية :

١ – جهالة عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت الأنصاري .

٢ – ضعف إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة .

وقال البوصيري[(١)] : ((هذا إسناد فيه إبراهيم بن إسماعيل الأشهلي ، قال فيه البخاري : منكر الحديث ، وضعّفه ابن معين والنسائي والدارقطني ، ووثقه أحمد والعجلي ، وعبدالله بن عبدالرحمن لم أر من تكلم فيه ولا من وثقه ، وباقي رجاله ثقات))[(٢)] .

وقد أخرج الحديث أيضاً من هذه الطريق :

ابن ماجة ، في الموضع السابق برقم (١٠١٧) .

قلتُ : وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – ، وقد أخرجه :

---

(١) أحمد بن أبي بكر عبدالرحمن بن إسماعيل الكناني البوصيري ، ولد سنة ٧٦٣ هـ ، محدث ، توفي سنة ٨٤٠ هـ .

انظر ترجمته في : الضوء اللامع (٢٥١/١) .

(٢) زوائد ابن ماجة (ص ١٦٢) .

البخاري (١/٥٨٧) رقم (٣٨٥) ، (٨) كتاب الصلاة ، (٢٣) باب السجود على الثوب في شدة الحر ، وفيه : كنا نصلي مع النبي - صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود .

ومسلم (٥/١٢٦) رقم (٦٢٠) ، (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، (٣٣) باب استحباب تقديم الظهر أول الوقت في غير شدة الحر ، وذكر بمثله .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بهذا الشاهد إلى درجة الصحيح لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت ، وبعد دراسة حديثه ، ومن ثَمَ مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - يترجح في حال هذا الراوي أنه مجهول ، وهذه من مراتب الجرح ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ - تحققت شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

* * *

[٢٤] - (٣٤٢٨) - (ق) : عَبْدُاللهِ بن عبدالرحمن بن الحباب.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالرحمن بن الحُباب ، بضم المهملة ، وموحدتين مقبول ، من الثالثة ، ق .

---

[٢٤] - (ق) - عبدالله بن عبدالرحمن بن الحُبَاب[١] الأنصاري ، المدني .

شيوخه : عبدالله بن أنيس الجهني .

تلاميذه : موسى بن جبير الأنصاري .

قال البخاري : يُعد في أهل المدينة ، سمع عبدالله بن أُنيس .

ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : وهو الذي يروي عن عبدالله بن أُنيس إن كان سمع منه[٢] .

وقد ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : وعنه موسى بن جبير فقط .

وترجم له في الكاشف ، فقال : وُثق .

روى له ابن ماجة ، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكَبير (١٣٤/٥) ، الجرح والتعديل (٩٦/٥) ، ثقات ابن حبان (٢٦/٥) ، (٤٤/٧) ، تهذيب الكمال (٢٠٢/١٥) ، الكاشف (٥٦٧/١) ، ميزان الاعتدال (٤٥١/٢) ، تهذيب التهذيب (١٩٠/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٠) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٤) .

الحكم على الراوي :

من خلال النظر في الترجمة السابقة لعبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب ، يتبين ما يلي :

١ - تفرد موسى بن جبير بالرواية عن عبدالله بن عبدالرحمن بن الحُبَاب ، فلم يرو عنه غيره ، وهذا يعني أن عبدالله بن عبدالرحمن مجهول ، ويكون حديثه ضعيفاً .

---

(١) **الحُبَاب** : بضم الحاء المهملة ، ثم باء منقوطة من تحت ، ، بعدها ألف ، ثم باء موحدة ثانية .

انظر : تبصير المنتبه (٥٢٤/٢) .

(٢) قال محقق الكاشف في تعليقه على الترجمة : (٥٦٧/١) : « وهذا النص غير مذكور في مطبوعة الثقات » .

قلتُ : هذا الكلام غير صحيح ، فهذا القول الذي نفاه هو في الثقات (٤٤/٧) ، وربّما كان قوله هذا بناء على ما في الثقات (٢٦/٥) ، فليس في هذا الموضع شيءٌ من ذلك .

٢ – ذكر ابن حبان هذا الراوي في ثقاته ، ولا اعتبار بفعله هذا ، إذ لم ترتفع عنه جهالة عينه أصلاً ، فلايؤخذ بفعله ، وقد أشار الذهبي إلى فعل ابن حبان هذا بقوله : وُثق .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، حيث ظهر من دراسة حال الراوي أنه مجهول ، وهذه مرتبة من مراتب الجرح ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة .

٢ – لم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد ، وهذا موافق للشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – تحقق الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في ترجمة هذا الراوي على ما يفيد جرحه .

٤ – يُمكن التحقق من شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديثه ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي عند ابن ماجة ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤٣] – (١) – سنن ابن ماجة (١/٣٣٣) رقم (١٨١٤) ، (٩) أبواب الزكاة ، (١٤) باب ما جاء في عمال الصدقة ، قال :

حدثنا عمرو بن سواد المصري ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، أن موسى بن جبير حدثه أن عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب الأنصاري حدثه أن عبدالله بن أُنيس

حدثه أنه تذاكر هو وعمر بن الخطاب يوماً الصدقة ، فقال عمر : ألم تسمع رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يذكر غلول الصدقة : ((أنه من غل منها بعيراً أو شاة أُتي به يوم القيامة يحمله)) ، قال : فقال عبدالله بن أُنيس : بلى .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (م د س ق) - عمرو بن سوّاد بن الأسود بن عمرو بن محمد العامري السرحي ، أبو محمد المصري .

روى عن : عبدالله بن وهب ، وعبدالله بن كليب المرادي ، ومؤمل بن عبدالرحمن الثقفي ، وغيرهم .
وعنه : مسلم ، والنسائي ، وابن ماجة ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق .
وذكره ابن حبان في ثقاته ، وقال الخطيب البغدادي : ثقة .
ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة .

قلتُ : الراجح في حالة أنه ثقة ، وأمّا قول أبي حاتم فهو من تشدده ، وقد روى له الجماعة سوى البخاري والترمذي ، توفي سنة ٢٤٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٢/٥٧) ، الكاشف (٢/٧٨) ، تقريب التهذيب (ص٤٢٢) .

(٢) - (ع) - عبدالله بن وهب المصري ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣١٦) .

(٣) - (ع) - عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبدالله الأنصاري ، أبو أمية المصري .

روى عن : بكير بن عبدالله بن الأشج ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وموسى بن جبير ، وغيرهم .
وعنه : عبدالله بن وهب ، والليث بن سعد ، ومالك بن أنس ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد : كان ثقة إن شاء الله .

وقال أبو داود : سمعت أحمد يقول : ليس فيهم - يعني أهل مصر - أصح حديثاً من الليث ، وعمرو بن الحارث يقاربه .

وقال يحيى بن معين ، وأبو زرعة ، والعجلي ، والنسائي : ثقة .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فقيه حافظ .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢١/٥٧٠) ، الكاشف (٢/٧٤) ، تقريب التهذيب (ص٤١٩) .

(٤) - (د ق) - موسى بن جبير الأنصاري ، المدني ، الحذاء .

روى عن : أُبي أمامة أسعد بن سهيل بن حنيف ، وعبدالله بن رافع ، وعبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب ، وغيرهم .

وعنه : زهير بن محمد ، وعبدالله بن لهيعة ، وعمرو بن الحارث المصري ، وغيرهم .

ذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، وقد روى له أبو داود وابن ماجة ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : ثقات ابن حبان (٧/٤٥١) ، تهذيب الكمال (٢٩/٤٢) ، الكاشف (٢/٣٠٣) ، تقريب التهذيب (ص ٥٥٠) .

(٥) - (ق) - عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٤٠٧) .

(٦) - عبدالله بن أُنيس الجهني ، الأنصاري : حليف بني سلمة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وهو الذي سأل رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن ليلة القدر ، وهو أحد الذين كسروا آلهة بني سلمة ، توفي سنة ٥٤ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣/٧) ، أُسد الغابة (٣/١٧٩) ، الإصابة (٢/٢٧٨) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب ، وقد قال البوصيري في الزوائد : في إسناده مقال[1] .

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً : أحمد في مسنده (٤٩٨/٣) .

قلتُ : وللحديث شواهد عدة ، ومنها :

■ حديث أبي حميد الساعدي ، وقد أخرجه :

البخاري (٥٣٢/١١) رقم (٦٦٣٦) ، (٨٣) كتاب الأيمان والنذور ، (٣) باب كيف كانت يمين النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وفيه قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((لا يغل أحدكم منها شيئاً إلاَّ جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه ، إن كان بعيراً جاء به له رغاء ، وإن كانت بقرة جاء بها لها خوار ، وإن كانت شاة جاء بها تيعر)) .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب بهذا الشاهد إلى درجة الصحيح لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

بعدما تقدم في دراسة حال عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب وحديثه ، ثم مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر أن الراجح في حال هذا الراوي أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من الجرح إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ - تحققت شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

***

---

(١) زوائد ابن ماجة (ص ٢٦٠) .

[٢٥] - (٣٤٣٢) - (خد) : عَبْدُاللهِ بن عبدالرحمن الدشتكي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد بن عثمان الدُّشتكي ، بفتح المهملة ، وسكون المعجمة ، بعدها مثناة ، من مشايخ أبي داود ، مقبول ، من الحادية عشرة ، خد .

---

[٢٥] - (خد) - عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد بن عثمان الدَّشْتكي[١] ، الرازي[٢] ، المقريء[٣] .

شيوخه : أبوه عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد الدشتكي .

تلاميذه : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني .

لم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد حال هذا الراوي جرحاً أو تعديلاً .

ترجم له الخزرجي في الخلاصة ، فقال : لا يُعرف .

روى له أبو داود في كتابه الناسخ والمنسوخ ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الحادية عشرة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥/٢٠٩) ، تهذيب التهذيب (٣/١٩١) ، تقريب التهذيب (ص ٣١١) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٤) .

---

(١) **الدَّشْتكي** : بفتح الدال المهملة ، ثم سكون الشين المعجمة ، بعدها تاء مفتوحة ، ثم كاف ، نسبة إلى دشتك ، وهي قرية بالري ، ومحلة باستراباذ ، وقرية بأصبهان ، وهذا الراوي الذي معنا ينتمي إلى الأولى .

انظر : الأنساب (٢/٤٧٨) ، لب اللباب (١/٣٢٠) .

(٢) **الرَّازي** : بفتح الراء المهملة ، ثم ألف ، بعدها زاي معجمة مكسورة ، نسبة إلى الري ، وهي بلدة كبيرة ، في بلاد ما وراء النهر ، وألحقوا به الزاي في النسبة تخفيفاً ، لأن النسبة على الياء مِمَّا يشكل ويثقل على اللسان .

انظر : الأنساب (٣/٢٣) ، لب اللباب (١/٣٤١) .

(٣) **المُقْريء** : بضم الميم ، ثم قاف معجمة ساكنة ، بعدها راء مهملة مكسورة ، نسبة إلى قراءة القرآن وإقرائه ، وقد نُسب إليها الكثير من العلماء .

انظر : الأنساب (٥/٣٦٧) .

الحكم على الراوي :

من خلال الترجمة السابقة لعبدالله بن عبدالرحمن الدشتكي ، يتبين مايلي :

تفرد أبو داود بالرواية عنه ، فلم يرو عنه غيره ، وهذا يعني أنه مجهول ، ويكون حديثه ضعيفاً ، ومع رواية أبي داود عنه ، فإنه لم يأت عن أبي داود ما يفيد في تعديله ، وأيضاً فإن أبا داود لم يرو عنه في السنن ، حتى يُمكن اعتبار ذلك توثيقاً فعلياً ، لما عُرف من حسن انتقاء أبي داود لشيوخه .

وعليه فإن الأقرب في حال عبدالله بن عبدالرحمن الدشتكي ، أنه مجهول ، لذلك ترجم له الخزرجي بقوله : لا يُعرف .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق بجهالة عبدالله بن عبدالرحمن الدشتكي ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر وصف الراوي بالجهالة ، وقد وصفه الحافظ ابن حجر بلفظ أعلى درجة من وصفه بالجهالة .

٢ – لم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد ، وهذا موافق للشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، وقد قال المزي في ترجمة الراوي : ولم أجد له ذكراً في غير هذا الحديث(١) .

٣ – كذلك لم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد جرح الراوي ، وهذا موافق للشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

٤ – أمّا شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يتابع الراوي على حديثه ، فيمكن التحقق منه عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

---

(١) تهذيب الكمال (١٥/٢٠٩) .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي كما أشار غير واحد من أئمة الحديث ، والحديث في كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي داود ، ولم أقف على هذا الكتاب مخطوطاً أو مطبوعاً .

وقد روى الحديث عن أبيه ، وهو في مستدرك الحاكم[1] ، لذا فإنه يُمكن القول بأن الحديث عند أبي داود على الصورة التالية :

[٤٤] – (١) – عن عبدالله بن عبدالرحمن ، عن أبيه ، عن عمرو بن أبي قيس ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عكرمة ، عن ابن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – في قول الله – عَزَّ وَجَلَّ – : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً ﴾[2] ، قال : يرضخ[3] لهم ، فإن كان في المال تقصير اعتذر إليهم[4] .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (خد) – عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٤١٢) .

(٢) – (ع) – عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد بن عثمان الدشتكي .

روى عن : إبراهيم بن طهمان ، وأبيه عبدالله بن سعد الدشتكي ، وعمرو بن أبي قيس الرازي ، وغيرهم .

---

(١) سيأتي تخريجه من المستدرك قريباً ، وذلك عند دراسة طرق الحديث .

(٢) سورة النساء : آية رقم (٨) .

(٣) يَرضخ : مأخوذ من الرضخ وهو من العطاء والقسمة ، يقال رضخ له إذا أعطاه .

راجع مادة « رضخ » من النهاية في غريب الحديث (٢/٢٢٨) ، لسان العرب (٣/١٩) .

(٤) هكذا ورد اللفظ في مستدرك الحاكم (٢/٣٣١) ، وكذلك في تفسير الطبري (٣/٦١٠) ، وذكره كذلك ابن حجر في فتح الباري (٨/٩٠) .

وعنه : أحمد بن أبي شريح الرازي ، وعبد بن حميد ، وابنه عبدالله بن عبدالرحمن .

قال ابن الجنيد ، عن يحيى بن معين : لا بأس به ، وعمرو بن أبي قيس لا بأس به ، قلت : ثقتان ، قال : ثقتان .

وقال أبو حاتم : صدوق ، كان رجلاً صالحاً .

ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : ثقة ، روى له الأربعة ، توفي سنة ٢١٤ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٧/٢١٠) ، الكاشف (١/٦٣٢) ، تقريب التهذيب (ص ٣٤٤) .

(٣) - (خت ٤) - عمرو بن أبي قيس الرازي ، الأزرق .

روى عن : أيوب السختياني ، ومنصور بن المعتمر ، وأبي إسحاق الشيباني ، وغيرهم .

وعنه : حكّام بن سلم ، وسَلمة بن الفضل بن الأبرش ، وعبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي ، وغيرهم .

قال عبدالصمد بن عبدالعزيز المقريء : دخل الرازيون على الثوري ، فسألوه الحديث ، فقال : أليس عندكم الأزرق ؟ يعني عمرو بن أبي قيس .

وقال أبو عبيد الأجري ، عن أبي داود : لا بأس به ، وفي حديثه خطأ .

وقال عثمان بن أبي شيبة : لا بأس به ، كان يهم في الحديث قليلاً .

وقال أبو بكر البزار في المسند : مستقيم الحديث .

قلتُ : لقد تُكلم في هذا الراوي بسبب بعض الوهم ، كما أشار إلى ذلك أبو داود وابن أبي شيبة ، لذلك ترجم له ابن حجر في تقريب التهذيب ، فقال : صدوق له أوهام .

والصحيح أنه قد أثنى عليه جماعة من النقاد ، منهم سفيان الثوري والبزار وابن حبان ، وغيرهم ، والوهم الذي ذُكر في حديثه - فيما يظهر - وهم قليل ، لا يقدح في ضبطه .

وقد أشار ابن أبي شيبة إلى ذلك بقوله : كان يهم في الحديث قليلاً .

لذلك فالراجح في حاله أنه لا بأس به ، وحديثه حسن ، وقد روى له الأربعة ، واستشهد به البخاري في الصحيح ، وذكره ابن حجر في الطبقة الثامنة .

انظر ترجمته في : تاريخ الدوري (٢/٤٥١) ، سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٢٥) ، ثقات ابن شاهين (ص ٢٢٢) ، تهذيب الكمال (٢٢/٢٠٣) ، الكاشف (٢/٨٦) ، تقريب التهذيب (ص ٤٢٦) .

(٤) – (ع) – سليمان بن أبي سليمان ، واسمه فيروز ، أبو إسحاق الشيباني .

روى عن : إبراهيم النخعي ، وعامر بن شراحيل الشعبي ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن طهمان ، وسفيان الثوري ، وعمرو بن أبي قيس ، وغيرهم .

قال إسحاق بن منصور ، وأحمد بن سعد بن أبي مريم ، عن يحيى بن معين : ثقة .

زاد ابن أبي مريم : حجة .

ووثقه كذلك أبو حاتم والنسائي والعجلي ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٤٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١١/٤٤٤) ، الكاشف (١/٤٦٠) ، تقريب التهذيب (ص٢٥٢) .

(٥) – عكرمة ، أبو عبدالله ، مولى ابن عباس البربري .

روى عن : عبدالله بن عباس ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن يزيد النخعي ، وسليمان بن أبي سليمان الشيباني ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .

عكرمة تابعي معروف ، وهو راوية عِلْمِ عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وقد تكلم بعض أهل النقد من جهة نسبته إلى البدعة ، وقبول هدايا السلطان ، ووصفه بالكذب ، وقد كثرت الأقوال في نقده ، وسأكتفي من هذه الأقوال بما أراه يفي بالغرض ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثّقون :

قال جابر بن زيد : هذا أعلم الناس .

وقال قتادة : كان أعلم التابعين أربعة : عطاء ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، والحسن .

وقال أيوب السختياني : لو لم يكن عندي ثقة ، لم أكتب عنه .

وقال عثمان الدارمي : قلت لابن معين : فعكرمة أحب إليك عن ابن عباس أو عبيد الله ؟ فقال : كلاهما ثقة ، ولم يخير ، قلت : فعكرمة أو سعيد بن جبير ؟ فقال : ثقة وثقة ، ولم يخير .

وقيل لسعيد بن جبير : هل تعلم أحداً أعلم منك ؟ قال : نعم ، عكرمة .

وقال يحيى بن معين في موضع آخر : إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة ، وفي حماد بن سلمة ، فاتهمه على الإسلام .

وقال البخاري : ليس بأحد من أصحابنا إلاّ احتج بعكرمة .

ووثقه كذلك ابن أبي ذئب ، والعجلي ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وغيرهم .

المجرِّحُون :

لقد تُكلم في عكرمة بثلاثة أمور :

أ – الأمر الأول : نسبته إلى الكذب ، ومِمّا ورد في ذلك :

ما روى عن ابن عمر أنه قال لنافع : لا تكذب عليّ ، كما كذب عكرمة على ابن عباس .

وكان سعيد بن المسيب يقول لمولاه برد : يا برد ، لا تكذب عليّ ، كما يكذب عكرمة على ابن عباس .

وسُئل ابن سيرين عنه ، فقال : ما يسؤوني أن يدخل الجَنَّة ، ولكنه كذاب .

وقال علي بن عبدالله بن عباس بعدما قيّد عكرمة : إنه يكذب على أبي .

وكان وهب بن خالد يقول : كان يحيى بن سعيد الأنصاري يُكَذِّبه .

وقد نسب إلى الكذب في بعض الأحاديث ، ومنها ما رُوي عن عطاء الخراساني أنه قال : قلت لسعيد بن المسيب : إن عكرمة يزعم أن رسول الله - صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تزوج ميمونة وهو مُحرم ، فقال : كذب مخبثان[1] .

ب - **الأمر الثاني** : نسبة إلى البدعة ، وخلاصة ما جاء في ذلك أنه كان يرى رأي الخوارج قال ابن أبي لهيعة ، عن أبي الأسود ، كان عكرمة وفد على نجدة الحروري ، فأقام عنده تسعة أشهر ، ثم رجع إلى ابن عباس ، فسلم عليه ، فقال : جاء الخبيث . قال : فكان يحدث برأي نجدة .

وعن عطاء قال : كان عكرمة أباضياً .

وقال أحمد بن حنبل : كان يرى رأي الأباضية .

وقال مصعب الزبيري : كان يرى رأي الخوارج .

ج - **الأمر الثالث** : قبوله جوائز السلطان .

قال أحمد بن حنبل لما سُئل عن عكرمة : كان ابن سيرين لايرضاه ، كان يرى رأي الخوارج ، وكان يأتي الأمراء ، يطلب جوائزهم .

وقال أبو نعيم : قدم على الوالي بأصبهان ، فأجازه بثلاثة آلاف درهم .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال النقاد فيه ، يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد ، وتكلم فيه آخرون ، واتهموه بثلاثة أمور ، والرد عليها كالتالي :

أ - فأمَّا نسبته إلى الكذب ، وما ورد في ذلك من روايات عن ابن عمر وغيره ، فيمكن الرد عليها بما يلي :

---

(١) **مخبثان** : اسم معرفة من الخبث ، والأنثى مخبثانة ، والمقصود به الخبيث ، ويدل على المبالغة . راجع مادة « خبث » من لسان العرب (١٤٣/٢) .

بالنسبة إلى الرواية الواردة عن ابن عمر في قوله لنافع : « لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة عليّ ابن عباس » فهي مردودة ، لأن فيها يحيى البكاء عن ابن عمر ، وهو متروك الحديث ، كما قال النسائي ، ولا يُمكن رد الثقة بقول الضعيف ، قال ابن حبان : ومن أمحل المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح(١) .

وعلى افتراض ثبوت ذلك ، فإنها تحتمل عدة وجوه ، لا يلزم منها رد روايته ، ومنها أن يكون قد أنكر عليه مسألة فكذبه فيها ، وقد أيد الحافظ ابن حجر هذا الاحتمال ، وأورد على ذلك دليلاً ، وهو ما رواه الثقات عن سالم بن عبدالله بن عمر أنه قال - إذا قيل له : إنّ نافعاً مولى ابن عمر حدث عن ابن عمر في مسألة الإثبات في المحل المكروه - : كذب العبد على أبي .

قال ابن جرير : لم يرو أن ذلك من قول سالم جرحاً ، فلا ينبغي أن يروا ذلك من ابن عمر في عكرمة ، ثم إن الكذب يطلق ويراد به الخطأ ، وذلك في لغة أهل الحجاز ، ويؤيد ذلك قول عبادة ابن الصامت - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : كذب أبو محمد ، لما أخبر أن الوتر واجب ، فإن أبا محمد لم يقله رواية ، وإنما قاله اجتهاداً ، والمجتهد لايقال : إنه كَذَب ، بل يقال : إنه أخطأ ، وبمثل هذا يُرد على رواية سعيد بن المسيب .

وأمّا وصفه بالكذب في بعض الأخبار ، كخبر زواج النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بميمونة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - ، فمردود بأن ذلك الخبر قد ورد عن ابن عباس من طرق كثيرة ، غير طريق عكرمة .

وأمّا وصف علي بن عبدالله بن عباس له بالكذب ، فهو من رواية يزيد بن أبي زياد ، وهو ضعيف .

وقد قال عكرمة : رأيت هؤلاء يكذبوني من خلفي ، أفلا يكذبوني في وجهي ، يعني أنهم إذا واجهوه أمكنه الرد عليهم .

---

(١) انظر : ثقات ابن حبان (٥/٢٢٩) .

ولا أدل على تبرئته من هذه التهمة من قول ابن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - ، حيث قال : ما حدثكم عكرمة عني فصدقوه ، فإنه لم يكذب عليّ .

ب - وأمّا اتهامه بالبدعة ، فقد ذكر ابن حجر ما يدل على أنه لم يثبت ذلك بدليل قاطع ، فقال : على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك ، وقد برأه من ذلك أحمد والعجلي ، فقد قال العجلي : مكي ثقة بريء مِمّا يرميه الناس من الحرورية .

وقال ابن جرير قولاً شافياً ، حيث قال : لو كان كل من أُدعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به ، وسقطت عدالته ، وبطلت شهادته بذلك ، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ، لأنهم ما منهم إلاّ وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه .

جـ - وأمّا ما قيل عن قبوله لجوائز السلطان ، فهي تهمة مردودة ، وجمهور أهل الحديث على جواز ذلك ، ولأن ذلك باب واسع ، فلو ردت رواية كل من فعل ذلك ، للزم رد كثير من الأئمة المشهورين ، وقد كان الزهري أشهر من عكرمة في ذلك ، ومع ذلك لم يقل أحد بترك رواية الزهري بسبب ذلك .

وبعد كل ما سبق يتبين أن الراجح في حال هذا الراوي أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٠٦ ، وقيل : ١٠٧ هـ .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٤٩/٧) ، الجرح والتعديل (٧/٧) ، ثقات ابن حبان (٢٢٩/٥) ، ثقات العجلي (ص ٣٣٩) ، تهذيب الكمال (٢٦٤/٢٠) ، تذكرة الحفاظ (٩٥/١) ، ميزان الاعتدال (٩٣/٣) ، الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد (ص ١٤٧) ، الكاشف (٣٣/٢) ، تهذيب التهذيب (١٦٧/٤) ، هدي الساري (ص ٤٤٦) ، تقريب التهذيب (ص ٣٩٧) .

(٦) - عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب الهاشمي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - ، حبر الأمة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٦٤) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الأثر ضعيف ، لجهالة عبدالله بن عبدالرحمن الدشتكي .

قلتُ : وقد تابع حامد بن محمود ؛ عبدالله بن عبدالرحمن في الرواية عن أبيه ، وقد أخرج هذه المتابعة :

الحاكم في مستدركه (٢/٣٣١) رقم (٣١٨٣) ، (٢٧) كتاب التفسير ، (٤) باب تفسير سورة النساء ، قال : أخبرني أبو عبدالله محمد بن يعقوب الحافظ ، ثنا حامد بن محمود ، ثنا عبدالرحمن ابن عبدالله الدشتكي به ، فذكر بمثله .

أ - رجال الإسناد :

(١) - محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري ، أبو عبدالله ابن الأخرم .

روى عن : إبراهيم بن عبدالله السعدي ، وحامد بن محمود ، ومحمد بن نصر المروزي ، وغيرهم .

وعنه : حسان بن محمد الفقيه ، وأبو عبدالله بن مندة ، وأبو عبدالله الحاكم ، وغيرهم .

قال الحاكم : كان صدر أهل الحديث ببلدنا بعد ابن الشرقي .

وقال محمد بن صالح بن هانيء : كان ابن خزيمة يقدم أبا عبدالله بن يعقوب على كافة أقرانه .

ترجم له الذهبي في السير ، فقال : الإمام الحافظ المتقن الحجة .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، توفي سنة ٣٤٤ هـ .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٣/٨٦٤) ، سير أعلام النبلاء (١٥/٤٦٦) ، مرآة الجنان (٢/٣٣٦) ، النجوم الزاهرة (٣/٣١٣) ، طبقات الحفاظ (ص ٣٥٤) ، شذرات الذهب (٢/٣٦٨) .

(٢) - حامد بن محمود بن حرب المقريء .

روى عن : مكي بن إبراهيم .

وعنه : أحمد بن محمد بن الشرقي .

ذكره ابن حبان في الثقات .

ولم أقف على غير هذا في ترجمته ، فالظاهر من حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف .

انظر ترجمته في : ثقات ابن حبان (٨/٢١٩) ، طبقات القراء (١/٢٠٢) .

(٣) – (٤) – عبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٤١٤) .

(٤) – (خت ٤) – عمرو بن أبي قيس الرازي ، لا بأس به ، تقدمت ترجمته (ص ٤١٥) .

(٥) – (ع) – سليمان بن أبي سليمان الشيباني ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٤١٦) .

(٦) – (ع) – عكرمة مولى ابن عباس ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٤١٦) .

(٧) – عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، حبر الأمة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٦٤) .

الحكم على إسناد المتابعة :

إسناد هذه المتابعة ، ضعيف لجهالة حامد بن محمود ، وقد قال الحاكم بعد تخريجه لهذا الأثر : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه[1] .

وقد تابع عنبسة بن سعيد الأسدي ؛ عبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي في الرواية عن سليمان الشيباني ، وقد أخرج هذه المتابعة :

الطبري في تفسيره (٦١٠/٣) رقم (٨٧٠٣) ، في تفسير سورة النساء ، قال : حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا حكام ، عن عنبسة ، عن سليمان الشيباني به ، فذكر بمثله .

أ – رجال إسناد المتابعة :

(١) – (د ت ق) – محمد بن حميد بن حيّان التميمي ، أبو عبدالله الرازي .

روى عن : إبراهيم بن المختار ، وحكّام بن سلم ، وسليمان بن داود الطيالسي ، وغيرهم .

وعنه : أبو داود ، والترمذي ، ومحمد بن جرير الطبري ، وغيرهم .

قال أبو زرعة : من فاته ابن حميد ، يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث .

وقد وثقه كذلك يحيى بن معين .

وقال البخاري : حديثه فيه نظر .

---

(١) انظر : مستدرك الحاكم (٣٣١/٢) .

وقال النسائي : ليس بثقة .

قلتُ : الظاهر من حال ابن حميد أنه كان واسع الرواية والحفظ ، ومع ذلك ففي حفظه ضعف ، كما أشار البخاري ، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر بما يؤيد هذا ، فقال : حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه .

وقد روى له أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجة ، توفي سنة ٢٤٨ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٥/٩٧) ، الكاشف (٢/١٦٦) ، تقريب التهذيب (ص ٤٧٥) .

(٢) - (خت م ٤) - حَكّام بن سَلْم الكناني ، أبو عبدالرحمن الرازي .

روى عن : سفيان الثوري ، وعثمان بن زائدة ، وعنبسة بن سعيد الرازي ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن موسى الرازي ، ومحمد بن حميد الرازي ، ومحمد بن العلاء الهمداني ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : هذا قاضي الري ثقة .
وقال يحيى بن معين : ثقة .
وقد وثقه كذلك العجلي ، ويعقوب بن شيبة ، وأبو حاتم ، ومحمد بن سعد ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة له غرائب .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، روى له البخاري استشهاداً ، وروى له الباقون ، توفي سنة ١٩٠ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٧/٨٣) ، الكاشف (١/٣٤٣) ، تقريب التهذيب (ص ١٧٤) .

(٤) - (خت ت س) - عَنْبسة بن سعيد بن الضُّريس الأسدي ، أبو بكر الكوفي ، قاضي الري الرازي .

روى عن : سليمان بن مهران الأعمش ، وسليمان الشيباني ، وسماك بن حرب ، وغيرهم .
وعنه : إسحاق بن سليمان الرازي ، وجرير بن عبدالحميد ، وحكّام بن سلم ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وأبو داود : ثقة .

زاد أبو حاتم : لا بأس به .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، استشهد به البخاري ، وروى له الترمذي والنسائي ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثامنة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٢/٤٠٦) ، الكاشف (١/٩٩) ، تقريب التهذيب (ص ٤٣٢) .

(٥) – (ع) – سليمان بن أبي سليمان الشيباني ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٤١٦) .

(٦) – (ع) – عكرمة مولى ابن عباس ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٤١٦) .

(٧) – عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، حبر الأمة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٦٤) .

ب – الحكم على إسناد المتابعة :

إسناد هذه المتابعة ضعيف أيضاً ؛ لضعف محمد بن حميد الرازي ، وتتقوى هذه الأوجه بعضها ببعض ، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك ، فقال : زاد الإسماعيلي من وجه آخر عن الأشجعي : وكان ابن عباس إذا ورى رضخ ، وإذا كان في المال قلة اعتذر إليهم ، فذلك القول بالمعروف[(١)] .

قلتُ : وهذا يؤيد صحة ما دل عليه الأثر .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن الدشتكي ، وبعد تخريج حديثه ودراسته ، ومن ثَمَّ مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، إذ تبين أن الراجح في حال هذا الراوي أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من مراتب الجرح .

٢ – تحققت شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

---

(١) انظر : فتح الباري (٨/٩٠) .

[٢٦] - (٣٤٣٣) - (بخ) : عَبْدُاللهِ بن عبدالرحمن بن عبدٍ القاريِ.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدٍ القاري ، المدني ، مقبول ، من الثالثة ، بخ .

---

[٢٦] - (ق) - عبدالله بن عبدالرحمن بن عبد[١] القاري[٢] ، المدني .

شيوخه : عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وقيل أيضاً : عن عمه .

تلاميذه : ابنه محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن القاري .

لم أقف في ترجمة هذا الراوي على ما يفيد في بيان حاله .

ترجم له الذهبي في الميزان ، فقال : تفرد عنه ابنه محمد .

روى له البخاري في الأدب المفرد ، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٥/٢٠٩) ، ميزان الاعتدال (٢/٤٥٣) ، تهذيب التهذيب (٣/١٩١) ، تقريب التهذيب (ص ٣١١) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٤) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن السابقة ، يتبين ما يلي :

١ - تفرد محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن القاري بالرواية عن أبيه ، فلم عنه غيره ، وقد أثار إلى هذا التفرد الذهبي في ميزان الاعتدال ، لذلك فإن الظاهر في حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف .

---

(١) **عَبْد** : بفتح العين المهملة ، ثم باء موحدة تحتانية ساكنة ، بعدها دال مهملة ، يصح الاضافة إلى اسم الله ، ولا يجوز الإضافة إلى غيره ، ويجوز عدم الإضافة .

انظر : تبصير المنتبه (٣/٩٠٥) .

(٢) **القَارِي** : بفتح القاف المهملة ، ثم ألف ، بعد راء مهملة مكسورة ، نسبة إلى بني قارة ، وهم بطن معروف من العرب .

انظر : الأنساب (٤/٤٢٥) ، لب الألباب (٢/١٦٨) .

٢ – ذكر الخزرجي في الخلاصة أنه قد روى عبدالله بن عبدالرحمن القاري عن عمه ، ولم أقف على من ذكر ذلك غيره .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة عبدالله بن عبدالرحمن القاري ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – تقرر في الترجمة السابقة وصف هذا الراوي بالجهالة ، وقد خالف الحافظ بحكمه هذا الظاهر في الحكم على الراوي ، فحكم عليه بأنه مقبول .

٢ – لم أقف لهذا الراوي سوى على حديثين ، وهذا موافق للشرط الأول للحافظ ابن حجر في التقريب .

٣ – تحقق شرط الحافظ ابن حجر الثاني في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على ما يفيد جرح الراوي .

٤ – يُمكن التحقق من شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج أحاديث الراوي ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديثين لهذا الراوي ، وكلاهما بلفظ واحد ، وتخريجهما كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤٥] – (١) – الأدب المفرد (ص ١٧٦) رقم (٥٨٢) ، (٢٦٥) باب من أحب كتمان السر ، وأن يجالس كل قوم ، فيعرف أخلاقهم ، قال :

حدثنا عبدالله بن محمد ، حدثنا عبدالرزاق ، قال : أخبرنا معمر ، قال : أخبرني محمد بن عبدالله ابن عبدالرحمن بن عبدٍ القاري ، عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب ورجلاً من الأنصار(١) ، كانا

(١) الذي يظهر أن هذا الأنصاري هو أبو طلحة زيد بن سهل ، وسيأتي بيان ذلك في الحديث الثاني .

جالسين ، فجاء عبدالرحمن بن عبد القاري ، فجلس إليهما ، فقال : إنا لا نحب من يرفع حديثنا ، قال له عبدالرحمن : لست أجالس أولئك يا أمير المؤمنين ، قال عمر : بلى ، فجالس هذا وهذا ، ولا ترفع حديثنا ، ثم قال للأنصاري : من ترى يقولون يكون الخليفة بعدي ؟ فعدَّد الأنصاري رجالاً من المهاجرين ، ولم يسم علياً ، فقال عمر : فمالهم عن أبي الحسن ، فوالله إنه لأحراهم إن كان عليهم ، أن يقيمهم على طريقة من الحق .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (خ ت) - عبدالله بن محمد بن عبدالله بن جعفر بن اليمان بن أخنس الجعفي ، أبو جعفر النجاري ، المعروف بالمسندي .

روى عن : سليمان بن داود الطيالسي ، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني ، ووكيع بن الجراح ، وغيرهم .
وعنه : البخاري ، والترمذي ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق .

وقال البخاري : قال لي الحسن بن شجاع : من أين يفوتك الحديث ، وقد وقعت على هذا الكنز ، يعني المسندي .

وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان متقناً .
ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، وقد روى له البخاري والترمذي ، توفي سنة ٢٢٩ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٩/١٦) ، الكاشف (٥٩٤/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٢١) .

(٢) - (ع) - عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري ، أبو بكر الصنعاني .
روى عن : سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، ومعمر بن راشد الصنعاني ، وغيرهم .
وعنه : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعبدالله بن محمد المسندي ، وغيرهم .

قيل لأحمد بن حنبل : رأيت أحداً أحسن حديثاً من عبدالرزاق ؟ ، قال : لا .
وقد وثقه أبو زرعة ، وابن معين ، وغيرهما .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : أحد الأعلام . وقال في التذكرة : الحافظ الكبير .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ مصنف .

قلتُ : ثقة حافظ ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢١١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٢/١٨) ، تذكرة الحفاظ (٣٦٤/١) ، الكاشف (٦٥١/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٥٤) .

(٣) – (ع) – معمر بن راشد الأزدي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٢٨٨) .

(٤) – (بخ) – محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدٍ القاري ، المدني .
روى عن : أبيه عبدالله بنَ عبدالرَحمن القاري .
وعنه : ابنه عبدالرحمن ، ومحمد بن مسلم الزهري ، ومعمر بن راشد .

ذكره ابن حبان في الثقات .

قلتُ : قد ارتفعت الجهالة عن هذا الراوي برواية جماعة من الثقات ، منهم اثنان من الأئمة الحفاظ ، وهما الزهري ومعمر بن راشد ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، فأقرب الأقوال في حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن .

وقد روى له البخاري في الأدب المفرد ، ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٢٦/١) ، ثقات ابن حبان (٣٧٤/٧) ، تهذيب التهذيب (١٧٠/٥) ، تقريب التهذيب (ص ٤٨٨) .

(٥) – (بخ) – عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدٍ القاري ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٤٢٥) .
(٦) – عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، الخليفة الراشد ، تقدمت ترجمته (ص ٢٢٠) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الأثر ضعيف ، لأن فيه عبدالله بن عبدالرحمن القاري وهو مجهول .

وقد وردت هذه القصة من حديث أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري ، وقد أخرجها :

[٤٦] - (٢) - التاريخ الكبير (١٢٦/١) ، قال :

قال لي يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن يونس ، عن الزهري ، قوله : روى عنه ابنه عبدالرحمن ابن محمد بن عبدالله بن عبد القاري ، عن أبيه ، عن عبدالله ، عن أبي طلحة . وهذه الطريقة الثانية ضعيفة أيضاً لجهالة عبدالله بن عبدالرحمن القاري .

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً :

عبدالرزاق (٤٤٦/٥) رقم (٩٧٦١) ، كتاب المغازي ، باب بيعة أبي بكر - رضي الله عنه - في سقيفة بني ساعدة .

قلتُ : ولم أقف على متابعات أخرى أو شواهد على هذا الحديث .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن القاري ، وبعد دراسة حديثيه ، ومقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول يتبين ما يلي :

١ - الاختلاف مع الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ترجح أن هذا الراوي مجهول ، وحديثه ضعيف ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من مراتب الجرح إلى مراتب التعديل .

٢ - تحقق شروط الحافظ ابن حجر في المقبول في حال هذا الراوي باستثناء الشرط الثالث ، وهو المتابعة على ما يرويه ، والله أعلم .

***

[٢٧] – (٣٤٤١) – (ت ق) : عَبْدُاللّهِ بن عبدالرحمن الأنصاري.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، الأشهلي ، حجازي ، مقبول ، من الثالثة ، ت ق .

---

[٢٧] – (ق) – عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري(١) ، الأشهلي(٢) ، الحجازي .

شيوخه : حذيفة بن اليمان – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

تلاميذه : عبدالجبار بن وهب الكوفي ، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب .

قال عثمان الدارمي : قلت ليحيى بن معين : فعبدالجبار بن وهب الكوفي تعرفه عن عبدالله ابن عبدالرحمن الأنصاري ؟ ، فقال : ما أعرفهم .

وقد ذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : وعنه عمرو بن أبي عمرو فقط ، له حديث منكر .

وقال عنه في الكاشف ، فقال : وُثق .

روى له الترمذي وابن ماجة ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تاريخ الدارمي (ص ١٧٩) ، التاريخ الكبير (١٣١/٥) ، الجرح والتعديل (٩٤/٥) ، ثقات ابن حبان (١٤/٥) ، تهذيب الكمال (٢٣٣/١٥) ، الكاشف (٥٦٩/١) ، ميزان الاعتدال (٤٥٤/٢) ، تهذيب التهذيب (١٩٥/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣١١) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في الترجمة السابقة لعبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، يتبين ما يلي :

---

(١) **الأنْصَاري** : بفتح الهمزة ، وسكون النون ، وفتح الصاد المهملة ، ثم ألف ، بعدها راء مهملة ، نسبة إلى الأنصار ، وهم جماعة من أهل المدينة ، من أولاد الأوس والخزرج .

انظر : الأنساب (٢١٩/١) .

(٢) **الأشْهَلي** : بفتح الهمزة ، وسكون الشين المعجمة ، ثم هاء مفتوحة ، بعدها لام مكسورة ، نسبة إلى عبدالأشهل ، من الأنصار .

انظر : الأنساب (١٧٢/١) ، لب الألباب (٦٥/١) .

١ – روى اثنان من الرواة عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، أحدهما : عبدالجبار بن وهب ، وهو مجهول ، جهله ابن معين ، كما مر سابقاً في ترجمته ، وكذلك فعل الذهبي في ميزان الاعتدال[١] ، فلاينتفع بهذه الرواية ، وبقي عمرو بن أبي عمرو هو المعَدِّل الوحيد الذي روى عن عبدالله بن عبدالرحمن الأشهلي ، وعليه فإن أقرب الأحوال في حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، وكان ابن معين قد وصفه بالجهالة عندما سأله الدارمي عن ذلك .

٢ – ذكر ابن حبان هذا الراوي في ثقاته ، ولا اعتبار بفعله هذا ، إذ لم ترتفع عنه جهالة العين ، ويُعد ذلك مِمَّا قيل في تساهل ابن حبان .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق بجهالة عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – مخالفة ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر أن الحافظ ابن حجر قد وصف هذا الراوي بوصف هو أعلى مِمَّا يستحقه ، وهو الوصف بالجهالة .

٢ – لقد وقفت لهذا الراوي على ثلاثة أحاديث لهذا الراوي ، وفي هذا مخالفة للحافظ ابن حجر في شرطه الأول في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – لم أقف في أقوال النقاد المتقدمين على في جرح هذا الراوي ، وهذا موافق للشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يرد في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

٤ – يُمكن التحقق من الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج أحاديث الراوي ودراستها .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على عدة أحاديث لهذا الراوي ، وتخريجها كالتالي :

(١) انظر : ميزان الاعتدال (٢/٥٣٥) .

١ - الحديث الأول :

وهو حديث حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - عند الترمذي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤٧] - (١) - سنن الترمذي (٤٠٦/٤) رقم (٢١٦٩) ، (٣٤) كتاب الفتن ، (٩) باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، قال :

حدثنا قتيبة ، حدثنا عبدالعزيز بن محمد ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن[1] عبدالله الأنصاري ، عن حذيفة بن اليمان ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ((والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم)) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي ، أبو رجاء البغلاني .

روى عن : عبدالعزيز بن محمد الدراوردي ، والليث بن سعد الفهمي ، ومالك بن أنس ، وغيرهم .

وعنه : الجماعة ، وغيرهم .

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ محدث خراسان .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٤٠ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٥٢٤/٤) ، تهذيب الكمال (٥٢٣/٢٣) ، تذكرة الحفاظ (٤٤٦/٢) ، سير أعلام النبلاء (١٣/١١) ، الكاشف (١٣٤/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٥٤) .

---

(١) جاء في المطبوع من سنن الترمذي : ((عن عمر بن أبي عمرو ، وعبدالله الأنصاري)) ، وهذا خطأ ، والصواب عن عبدالله الأنصاري ، ويؤيد ذلك رواية الحديث عند أحمد (٣٨٨/٥) ، وفيه قال : ((عن عبدالله ...)) .

(٢) – (ع) – **عبدالعزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدَّراوردي ، أبو محمد المدني .**
روى عن : حميد الطويل ، وزيد بن أسلم ، وعمرو بن أبي عمرو ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن حمزة الزبيري ، وعلي بن المديني ، وقتيبة بن سعيد ، وغيرهم .

قال مصعب بن عبدالله الزبيري : كان مالك بن أنس يوثق الدراوردي .
وقال يحيى بن معين : ليس به بأس ، وقال في موضع آخر : ثقة حجة .

قلتُ : وقد أُخذ عليه أخذه من كتب غيره ، وخطأه في ذلك ، أمَّا إذا حدث من كتابه فهو صحيح ، والصحيح في حاله أنه لا بأس به ، وحديثه حسن ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٨٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٨٧/١٨) ، الكاشف (٦٥٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٥٨) .

(٣) – (ع) – **عمرو بن أبي عمرو ، واسمه ميسرة القرشي المخزومي ، أبو عثمان المدني .**
روى عن : أنس بن مالك ، وسعيد بن جبير ، وعبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، وغيرهم .
وعنه : إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير ، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي ، ومالك بن أنس ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ليس به بأس .
وقال أبو زرعة : ثقة .
وقال أبو حاتم : لا بأس به .

وقد وثقه العجلي ، وقال ابن عدي : لا بأس به ، لأن مالكاً قد روى عنه ، ولا يروي مالك إلاَّ عن صدوق ثقة .

وقد ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة رُبَّمَا وهم .

وقد تكلم فيه بعض النقاد ، فقال يحيى بن معين : في حديثه ضعف ، ليس بالقوي ، وليس بحجة ، وقال في موضع آخر : ليس بذاك القوي .

وقال النسائي : ليس بالقوي .

قلتُ : ولهذا الحديث شاهد من حديث عبدالله بن مسعود ، وقد أخرجه :

أبو داود (٥٠٨/٤) رقم (٤٣٣٦) ، (٣١) كتاب الملاحم ، (١٧) باب الأمر والنهي ، قال :

حدثنا عبدالله بن محمد النفيلي ، حدثنا يونس بن راشد ، عن علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة ، عن عبدالله بن مسعود به ، فذكر بنحوه في حديث طويل .

أ - رجال إسناد الشاهد :

(١) - (ع) - عبدالله بن محمد النفيلي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص) .

(٢) - (د) - يونس بن راشد الجزري ، أبو إسحاق الحراني .

روى عن : خصيف بن عبدالرحمن الجزري ، وعلي بن بذيمة الجزري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .

وعنه : سعيد بن حفص النفيلي ، وعبدالله بن محمد النفيلي ، وعثمان بن عبدالرحمن الطرائفي ، وغيرهم .

قال أبو زرعة : لا بأس به .

وقال أبو حاتم : كان أثبت من عتاب بن بشير ، يُكتب حديثه .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : صدوق .

قلتُ : هو صدوق ، روى له أبو داود ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثامنة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٠٧/٣٢) ، الكاشف (٤٠٣/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٦١٣) .

(٣) - (٤) - علي بن بذيمة الجزري ، أبو عبدالله السوائي .

روى عن : سعيد بن جبير ، وعامر الشعبي ، وأبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود ، وغيرهم .

وعنه : سفيان الثوري ، وسليمان بن مهران الأعمش ، ويونس بن راشد الجزري ، وغيرهم .

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : صالح الحديث ، ولكن كان رأساً في التشيع .

وقال إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين ، وأبو زرعة ، والعجلي ، والنسائي : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة شيعي .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة رمي بالتشيع .

قلتُ : الظاهر من ترجمته أنه ثقة ، وأمَّا ما رمي به من البدعة ، فالظاهر أنه لم داعية إلى البدعة ، وقد روى له الأربعة ، توفي سنة ١٣٦ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٢٨/٢٠) ، الكاشف (٣٥/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٣٩٨) .

(٤) – (ع) – عامر بن عبدالله بن مسعود الهذلي ، أبو عبيدة الكوفي ، وقيل : اسمه كنيته .

روى عن : البراء بن عازب ، وأبيه عبدالله بن مسعود ، وعائشة بنت أبي بكر ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن يزيد النخعي ، وعلي بن بذيمة ، ومجاهد بن جبر المكي ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد : كان ثقة كثير الحديث .

ووثقه كذلك ابن معين ، وغيره .

وقد تُكلم في روايته عن أبيه ، فقيل : لم يسمع منه شيئاً ، قال ابن الجنيد : قال رجل ليحيى : أبو عبيدة بن عبدالله سمع من أبيه شيئاً ، قال : قالوا : لا ، ولا عبدالرحمن بن عبدالله .

وقال ابن معين في موضع آخر : ثقة ، ولم يسمع من أبيه .

ترجم له ابن حجر في التقريب : ثقة .

قلتُ : الراجح في حالة أنه ثقة ، والجرح فيه مقيد بروايته عن أبيه ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٨٢ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٦١/١٤) ، الكاشف (٥٢٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ٦٥٦) .

(٥) – **عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب** : ابن أم عبد الهذلي ، أبو الخير ، – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، صاحب رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وأحد السابقين الأولين ، فقيه الأمة ، توفي سنة ٣٢ هـ ، ودفن بالبقيع .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣١٦/٢) ، أُسد الغابة (٣٨٤/٣) ، الإصابة (٣٦٨/٢) .

ب – الحكم على إسناد الشاهد :

إسناد هذا الشاهد ضعيف ، للانقطاع بين أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود وبين أبيه .

قلتُ : يبقى حديث عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري على ضعفه .

٢ – الحديث الثاني :

وهو حديث آخر لحذيفة بن اليمان – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، عند الترمذي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤٨] – (٢) – سنن الترمذي (٤٠٧/٤) ، رقم (٢١٧٠) ، الموضع السابق ، قال :

حدثنا قتيبة ، فذكر بمثل سند الحديث الأول ، وفيه قال : قال رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : ((والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى تقتلوا إمامكم ، وتجتلدوا بأسيافكم ، ويرث دنياكم شراركم)) .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – قتيبة بن سعيد الثقفي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٢) .

(٢) – (ع) – عبدالعزيز بن محمد الدراوردي ، لا بأس به ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٣) .

(٣) – (ع) – عمرو بن أبي عمرو المخزومي ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٣) .

(٤) – (ت ق) – عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٠) .

(٥) – حذيفة بن اليمان – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، أمين سر رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٤) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، وقد قال الترمذي بعد إخراجه للحديث : هذا حديث حسن ، إنّما نعرفه من حديث عمرو بن أبي عمرو[1] .

وقد أخرج الحديث أيضاً من هذه الطريق :

ابن ماجة في السنن (٢/٣٩٠) رقم (٤٠٩٢) ، (٣١) أبواب الفتن ، (٢٥) باب أشراط الساعة ، وأحمد (٥/٣٨٩) .

قلتُ : ولم أقف على متابعات أو شواهد لهذا الحديث .

٣ - الحديث الثالث :

وهو حديث ثالث عن حذيفة بن اليمان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - عند الترمذي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٤٩] - (٣) - سنن الترمذي (٤/٤٢٧) رقم (٢٢٠٩) ، (٣٤) كتاب الفتن ، (٣٧) باب ما جاء في أشراط الساعة ، قال : حدثنا قتيبة به ، فذكر بمثل السند السابق ، وفيه : قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لُكَع بن لُكَع » .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - قتيبة بن سعيد الثقفي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٢) .

(٢) - (ع) - عبدالعزيز بن محمد الدراوردي ، لا بأس به ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٣) .

(٣) - (ع) - عمرو بن أبي عمرو المخزومي ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٣) .

(٤) - (ت ق) - عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٠) .

(٥) - حذيفة بن اليمان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، الصحابي الجليل ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٤) .

---

(١) انظر : سنن الترمذي (٤/٤٠٧) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لجهالة عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري .
وقد أخرج هذا الحديث أيضاً من هذه الطريق :
أحمد في مسنده (٥/٨٩) .

قلتُ : وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥/١١٦) رقم (٦٧٢١) ، باب ذكر الأخبار بأن الدنيا بملكها من لاحظ له في الآخرة ، قال :

أخبرنا أحمد بن خالد بن عبدالملك بحران ، قال : حدثني عمي الوليد بن عبدالملك ، قال : حدثنا مخلد بن يزيد ، عن حفص بن ميسرة ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لاتنقضي الدنيا حتى تكون عند لكع بن لكع » .

أ - رجال إسناد الشاهد :

(١) - أحمد بن خالد بن عبدالملك بن مسرح الحراني .
روى عن : عمه الوليد بن عبدالملك .
وعنه : ابن حبان ، وابن عدي .

قال الدارقطني : هذا ضعيف ليس بشيء ، ما رأيت أحداً أثنى عليه .
قلتُ : هذا الراوي فيما يظهر ضعيف ، فقد وصفه بذلك الدارقطني .

انظر ترجمته في : سؤالات السهمي للدارقطني (ص ١٤٨) ، ميزان الاعتدال (١/٩٥) ، المغني في الضعفاء (١/٣٨) ، لسان الميزان (١/١٦٥) .

(٢) - الوليد بن عبدالملك بن عبيدالله بن مسرح الحراني ، أبو وهب .
روى عن : سفيان بن عيينة ، وعيسى بن يونس ، ومخلد بن يزيد ، وغيرهم .
وعنه : ابن أخيه أحمد بن خالد بن عبدالملك ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم .

قال أبو حاتم : صدوق .

وذكره ابن حبان في الثقات .

قلتُ : الظاهر أنه صدوق وحديثه حسن ، فقد وصفه أبو حاتم بذلك .

انظر ترجمته في : الكنى والأسماء (ص ١٩٠) ، الجرح والتعديل (٩/١٠) ، ثقات ابن حبان (٩/٢٢٧) .

(٣) – (خ م د س ق) – مخلد بن يزيد القرشي ، أبو يحيى ، ويقال : أبو خداش الحراني .

روى عن : حفص بن ميسرة ، وسفيان الثوري ، وعبدالملك بن جريج ، وغيرهم .

وعنه : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، والوليد بن عبدالملك ، وغيرهم .

قال عثمان بن سعيد الدارمي ، عن يحيى بن معين ، وأبو داود ، ويعقوب بن سفيان : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، روى له الجماعة سوى الترمذي ، توفي سنة ١٩٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٧/٣٤٣) ، الكاشف (٢/٢٤٩) ، تقريب التهذيب (ص ٥٢٤) .

(٤) – (خ م س ق) – حفص بن ميسرة العُقيلي ، أبو عمر الصنعاني .

روى عن : زيد بن أسلم ، وسهيل بن أبي صالح ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .

وعنه : آدم بن أبي إياس ، وعبدالله بن وهب ، ومخلد بن يزيد ، وغيرهم .

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل : قال أبي : حفص بن ميسرة ليس به بأس ، قلت : إنهم يقولون : عرض على زيد بن أسلم ، قال : ثقة .

ووثقه كذلك يحيى بن معين ، ويعقوب بن سفيان ، وغيرهما .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، وقد روى البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة ، توفي سنة ١٨١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٧/٧٣) ، الكاشف (١/٣٤٣) ، تقريب التهذيب (ص ١٧٤) .

(٥) – (ع) – يحيى بن سعيد بن قيس بن عمر الأنصاري ، أبو سعيد المدني .

روى عن : أنس بن مالك ، وسالم بن عبدالله بن عمر ، وسعيد بن المسيب ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن علية ، وحفص بن ميسرة ، ومالك بن أنس ، وغيرهم .

وثقه محمد بن سعد ، ويحيى بن معين ، والنسائي ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : حافظ فقيه حجة ، وقال عنه في التذكرة : الحافظ ، شيخ الإسلام .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : هو ثقة ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٤٤ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣١/٣٤٦) ، تذكرة الحفاظ (١/١٣٧) ، الكاشف (٢/٣٦٦) ، تقريب التهذيب (ص ٥٩١) .

(٦) – أنس بن مالك – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، صاحب رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وخادمه ، تقدمت ترجمته (ص ٢٤٤) .

ب – الحكم على إسناد الشاهد :

إسناد هذا الشاهد ضعيف ، لأن فيه أحمد بن خالد بن عبدالملك ، وهو ضعيف .

قلتُ : يبقى حديث عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري على ضعفه ، مع وجود الشاهد .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، وبعد دراسة أحاديثه ، ومن ثم مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – ترجح في حال هذا الراوي أنه مجهول ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة من مراتب الجرح إلى مرتبة أعلى .

٢ – لم يتحقق في حال الراوي الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – تحقق شرطي الحافظ ابن حجر الثاني والثالث للحافظ ابن حجر في حال هذا الراوي ، باستثناء تحقق الشرط الثالث – وهو وجود المتابعة على حديث الراوي – وذلك في حديثه الثاني ، والله أعلم .

[٢٨] - (٣٤٤٨) - (ق) : عَبْدُاللّٰهِ بن عبدالمؤمن الأرحبي.

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبدالمؤمن بن عثمان الأَرْحبي ، بفتح الهمزة ، وسكون الراء ، بعدها مهملة مفتوحة ، ثم موحدة ، الواسطي ، الطويل ، مقبول ، من الحادية عشرة ، ق .

---

[٢٨] - (ق) - عبدالله بن عبدالمؤمن بن عثمان الأَرْحَبي(١) ، الواسطي(٢) ، الطويل .

شيوخه : بكر بن بكار البصري ، وروح بن عبادة ، وسعيد بن عامر الضبعي ، وأبو داود سليمان ابن داود الطيالسي ، وعبدالله بن بكر السهمي ، وعبدالصمد بن عبدالوارث ، وعبيد بن عقيل الهلالي ، وعمر بن حبيب العدوي القاضي ، وعون بن عمارة العبدي ، وأبو الوليد بن هشام الطيالسي ، ووهب بن جرير بن حازم ، ويحيى بن حماد الشيباني ، ويزيد بن هارون .

وعنه : ابن ماجة ، وأبو الحسن أحمد بن كعب الواسطي ، وأسلم بن سهل الواسطي بحشل ، وعبدالله ابن قحطبة ، وعبدالرحمن بن محمد بن حماد الطهراني ، وأبو الحسن علي بن إسماعيل بن حماد البزاز ، وعلي بن الحسن بن سليمان القطيعي ، وعلي بن عبدالله بن مبشر ، والقاسم بن موسى ابن الحسن بن موسى الأشيب ، ومحمد بن أبان الأصبهاني ، ومحمد بن أبي بكر بن أبي خيثمة .

ذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة .

روى له ابن ماجة ، وذكره ابن حجر في الطبقة الحادية عشرة .

---

(١) **الأَرْحَبي** : بفتح الهمزة ، ثم راء مهملة ساكنة ، بعدها حاء مهملة مفتوحة ، ثم باء موحدة مكسورة ، نسبة إلى أرحب ، وهو بطن من همدان .

انظر : الأنساب (١/١٠٦) ، لب اللباب (١/٤٥) .

(٢) **الوَاسِطِي** : بفتح الواو ، ثم ألف ، بعدها سين مهملة مكسورة ، وطاء مهملة مكسورة ، نسبة إلى واسط ، وواسط خمسة مواضع ، منها واسط العراق ، وواسط الرقة .

انظر : الأنساب (٥/٥٦١) ، لب اللباب (٢/٣١٢) .

انظر ترجمته في : ثقات ابن حبان (٣٦٦/٨) ، تهذيب الكمال (٢٤٥/١٥) ، الكاشف (٥٧٠/١) ، تهذيب التهذيب (١٩٨/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٢) ، الخلاصة (ص ٢٠٥) .

الحكم على الراوي :

من خلال النظر في الترجمة السابقة لعبدالله بن عبدالمؤمن الأرحبي ، يتبين ما يلي :

١ – روى جمع من الثقات عن عبدالله بن عبدالمؤمن الأرحبي ، منهم ابن ماجة ، وهو الإمام المصنف ، وأسلم بن سهل الواسطي المعروف ببحشل(١) ، وغيرهما ، فارتفعت عنه جهالة العين .

٢ – ذكر ابن حبان عبدالله بن عبدالمؤمن في ثقاته ، ولم أقف على قولٍ جارح في حال هذا الراوي ، فإعمال هذا الفعل لابن حبان أولى من إهماله مع عدم وجود ما يعارضه من أقوال النقاد المعتبرين ، وعليه فأقرب الأقوال في حاله أنه ثقة ، وقد ترجم الذهبي لهذا الراوي بقوله : ثقة .

ولم يكن قول الذهبي هذا من باب الإشارة إلى ذكر ابن حبان له في الثقات ، فهو إذا أراد ذلك قال عن الراوي : ((وثق)) ، بَل أرادَ هنا توثيق الراوي .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

يتبين عند الموازنة بين الحكمين ، الأمور التالية :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث يظهر أن الحافظ ابن حجر قد أنزله عن مرتبة الثقة إلى مرتبة أدنى من التعديل .

٢ – نقد وقفت على ثلاثة أحاديث لهذا الراوي ، ومع كثرة شيوخه وتلاميذه ، فإنه لايستبعد أن يكون له أحاديث أخرى ، لكنها تبقى قليلة ، وفي هذا موافقة لشرط الحافظ ابن حجر الأول في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – يظهر من ترجمة الراوي عدم وجود قول جارح من أئمة النقد لهذا الراوي ، وهذا موافق للشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

---

(١) قال عنه الذهبي في السير : الحافظ الصدوق المحدث .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٦٦٤/٢) ، سير أعلام النبلاء (٥٥٣/١٣) .

٤ – يُمكن التحقق من توافر الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون قد توبع على أحاديثه ، وذلك عند دراسة مروياته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على ثلاثة أحاديث لهذا الراوي ، وتخريجها كالتالي :

١ – الحديث الأول :

وهو حديث عبدالله بن عمرو – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – عند ابن ماجة ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٥٠] – (١) – سنن ابن ماجة (١/٣٩٠) رقم (٢١٢٢) ، (١٢) أبواب الكفارات ، (٨) باب من قال كفارتها تركها ، قال :

حدثنا عبدالله بن عبدالمؤمن الواسطي ، قال : حدثنا عون بن عمارة ، قال : حدثنا روح بن القاسم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال : ((من حلف علي يمين فرأى غيرها خيراً منها فليتركها ، فإن تركها كفارتها)) .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ق) – عبدالله بن عبدالمؤمن الواسطي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٤٤٢) .

(٢) – (ق) – عون بن عُمارة العبدي ، القيسي ، أبو محمد البصري .

روى عن : الأخضر بن عجلان ، وحماد بن زيد ، وروح بن القاسم ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن راشد الأدمي ، وعباس بن محمد الدوري ، وعبدالله بن عبدالمؤمن ، وغيرهم .

قال أبو زرعة : منكر الحديث .

وقال أبو حاتم : أدركته و لم أكتب عنه ، وكان منكر الحديث ، ضعيف الحديث .

وقال البخاري : تعرف وتنكر .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ضعيف .

قلتُ : هو ضعيف ، وقد روى له ابن ماجة ، توفي سنة ٢١٢ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٢/٤٦١) ، الكاشف (٢/١٠٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٣٤) .

(٣) – (خ م د س ق) – رَوْح بن القاسم التميمي ، العنبري ، أبو غياث المصري .

روى عن : إسماعيل بن أمية القرشي ، وعبيدالله بن عمر ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن علية ، وعون بن عمارة القيسي ، ومحمد بن إسحاق ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم : ثقة .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة ثبت .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، وقد روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة ، توفي سنة ١٤١ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٩/٢٥٢) ، الكاشف (١/٣٩٩) ، تقريب التهذيب (ص ٢١١) .

(٤) – (ع) – عبيدالله بن عمر بن حفص العدوي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٣٧٠) .

(٥) – (ع) – عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي ، السهمي .

روى عن : سعيد بن المسيب ، وأبيه شعيب بن محمد ، ومحمد بن مسلم الزهري ، وغيرهم .

وعنه : أيوب السختياني ، وعبدالله بن عمرو العدوي ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .

اُختلف في حاله ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثِّقون :

قال يحيى بن سعيد : إذا روى عن الثقات ، فهو ثقة يحتج به .

وسُئل أحمد بن حنبل عن عمرو بن شعيب ، سمع من أبيه شيئاً ؟ قال : يقول : حدثني أبي ، قيل : فأبوه سمع من عبدالله بن عمرو ؟ قال : نعم ، أراه سمع منه ، وقال أيضاً : أنا أكتب حديثه ، وربَّما احتججنا به .

وقال يحيى بن معين : يُكتب حديثه ، وقال في موضع آخر : ثقة .

وقال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وإسحاق بن راهوية ، وأبا عبيد ، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

ما تركه أحد من المسلمين .

وقال في موضع آخر : من الناس بعدهم ؟ ! .

وقال العجلي والنسائي : ثقة .

وقال النسائي في موضع آخر : ليس به بأس .

المجرّحُون :

قال يحيى بن سعيد : حديثه عندنا واهٍ .

وقال سفيان بن عيينة : كان حديثه عند الناس فيه شيء .

وقال أحمد بن حنبل : عمرو بن شعيب له أشياء مناكير ، وإنّما يكتب حديثه ، يعتبر به ، فأمّا أن يكون حجة فلا .

وسُئل أبو داود : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة عندك ؟ ، قال : لا ، ولا نصف حجة .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال استعراض أقوال النقاد فيه ؛ يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد ، وتكلم فيه بعضهم ، وكلهم اتفقوا على أنه إذا روى عن غير أبيه كسعيد بن المسيب وغيره ، فهو ثقة ، وإنّما الإشكال يقع في روايته عن أبيه عن جده ، وسأتعرض لهذه المسألة بالتفصيل قريباً ، وقد ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق .

قلتُ : وما ترجم به ابن حجر في حال عمرو بن شعيب هو الراجح ، حيث قال : صدوق . وقد روى له الأربعة ، توفي سنة ١١٨ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٦٤/٢٢) ، الكاشف (٧٨/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٢٣) .

(٦) – (ع) – **شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي .**

روى عن : عبادة بن الصامت ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وأبيه محمد بن عبدالله بن عمرو ، وغيرهم .

وعنه : ثابت بن أسلم البناني ، وابناه عمر بن شعيب ، وعمرو بن شعيب ، وغيرهم .

ذكره ابن حبان في الثقات .

وقد ذكر البخاري وأبو داود وأبو حاتم والترمذي أنه سمع من جده عبدالله بن عمرو .

وقال محمد بن سعد : روى عن جده عبدالله بن عمرو ، وروى عنه ابنه عمرو بن شعيب ، فحديثه عن أبيه يعني عمرو بن شعيب ، وحديثه عن أبيه عن جده يعني عبدالله بن عمرو .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال :صدوق ثبت سماعه من جده .

قلتُ : الراجح في حاله أنه صدوق ، وقد روى له الأربعة ، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥٣٤/١٢) ، الكاشف (٤٨٨/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٦٧) .

(٧) – **محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي .**

روى عن : أبيه .

وعنه : حكيم بن الحارث السهمي ، وابنه شعيب بن محمد .

قال العجلي : تابعي ثقة .

وذكره ابن حبان في الثقات .

قلتُ : الذي يظهر من حاله أنه ثقة ، وإن كان مقلاً في الرواية .

انظر ترجمته في : ثقات العجلي (ص ٤٠٦) ، ثقات ابن حبان (٣٥٣/٥) ، تهذيب الكمال (٥١٤/٢٥) ، الكاشف (١٨٨/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٨٩) .

(٨) – **عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي** ، أبو محمد السهمي – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – أسلم قبل أبيه ، وكان فاضلاً وعالماً ، قرأ القرآن والكتب المتقدمة ، استأذن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أن يكتب عنه ، فأذن له ، توفي سنة ٦٥ هـ ، وقيل : ٦٣ هـ .

انظر ترجمته في : الإستيعاب (٨٦/٣) ، أُسد الغابة (٣٤٩/٣) ، الإصابة (٣٥١/٢) .

مسألة : هل رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقبولة أم مردودة ؟ :

رد بعض النقاد رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولعل من رد هذه الرواية ردها لما فيها من إشكال ، والإشكال واقع في قوله : ((عن جده)) ، فيحتمل أن الضمير يعود إلى جد عمرو بن شعيب وهو ((محمد)) ، ومحمد بن عبدالله لم يلق رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فهو تابعي .

وقال بعض من رد الرواية : إنه وإن كان الضمير يعود إلى جد شعيب ، فإن شعيباً لم يلق عبدالله ابن عمرو ، وممن قال بذلك ابن حبان ، فقد رد هذا الإسناد ، وعلل ذلك بقوله : ((لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلاً أو منقطعاً ، لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو ، فإذا روى عن أبيه ، فأبوه شعيب ، وإذا روى عن جده ، وأراد عبدالله بن عمرو جد شعيب ، فإن شعيباً لم يلق عبدالله بن عمرو ، والخبر بنقله هذا منقطع ، وإن أراد بقوله : ((جده)) جده الأدنى ، فهو محمد بن عبدالله بن عمرو ، ومحمد بن عبدالله لا صحبة له ، فالخبر بهذا النقل يكون مرسلاً ، والمرسل والمنقطع من الأخبار التي لا يقوم بها حجة))[1] .

وقد رد الذهبي على هذا ، فقال : ((هذا لا شيء ، لأن شعيباً ثبت سماعه من عبدالله ، وهو الذي رباه)) حتى قال : ((فإذا قال عن أبيه عن جده ، فإنّما يريد بالضمير في ((جده)) أنه عائد إلى شعيب)) ، وقال أيضاً : ((وصح أيضاً أن شعيباً سمع من معاوية ، وقد مات معاوية قبل عبدالله ابن عمرو بسنوات)) [2] ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تفصيل المسألة ، فقالوا : إن أفصح بجده أنه عبدالله ، فيحتج به ، وإن لم يفصح لم يحتج به ، وكذا إن قال : عن أبيه ، عن جده ، سمعت رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، وهناك تفصيل آخر ، حيث قالوا : إن استوعب ذكر آبائه في الرواية ، اُحتج به ، وإن اقتصر على قوله : ((عن أبيه عن جده)) لم يحتج به .

وأمّا ثبوت سماع شعيب ، فيدل له ما رُوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه : أن رجلاً أتى عبدالله بن عمرو يسأله وهو محرم أنه وقع بامرأته ، فأشار إلى عبدالله بن عمر ، فقال : اذهب إلى ذلك ، فاسأله ، قال شعيب : فلم يعرفه الرجل ، فذهب معه – يعني شعيب – فسأل ابن عمر ،

(١) انظر : المجروحين لابن حبان (٢/٧٢) .
(٢) انظر : ميزان الاعتدال (٣/٢٦٦) .

فقال : بَطُل حجك ، قال : فقال الرجل : أفأقعد ؟ ، قال : بل تخرج مع الناس ، وتصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت قابلاً فحج ، واهد ، فرجع إلى عبدالله بن عمرو فأخبره ، ثم قال : اذهب إلى ابن عباس ، فاسأله ، قال : فذهبت معه فسأله ... . فدلت هذه الرواية دلالة صريحة على ثبوت سماع شعيب من عبدالله بن عمرو بن العاص .

ويؤيد هذا أيضاً ما قاله أحمد بن حنبل عندما سُئل : عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئاً ، قال : يقول : حدثني أبي ، قيل : فأبوه سمع من عبدالله بن عمرو ، قال : نعم . أهـ . وقد سبق إيراد هذه الرواية في ترجمة عمرو بن شعيب ، وقال الحاكم : ((وقد أكثرتُ في هذا الكتاب الحجج في تصحيح روايات عمرو بن شعيب ، إذا كان الراوي عنه ثقة ، وكنت أطلب الحجة الظاهرة في سماع شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو ، فلم أصل إليها في هذا الوقت)) ، ثم روى القصة التي ذُكرت في الحج[(١)] . وقال إسحاق بن راهويه في معرض ترجمة عمرو بن شعيب : إذا كان الراوي عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ثقة ، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر .

وقاد قال النووي : وهذا التشبيه نهاية في الجلالة من مثل إسحاق[(٢)] .

قلتُ : فالراجح في هذه الرواية أنها صحيحة[(٣)] .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف ، لأن فيه عون بن عمارة ، وهو ضعيف .

قلتُ : وقد تابع عبيد الله بن الأخنس عبيد الله بن عمر العدوي في الرواية عن عمرو بن شعيب ، وقد أخرج هذه المتابعة :

---

(١) انظر : مستدرك الحاكم (٢/٦٥) .

(٢) انظر : تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦) .

(٣) انظر بتصرف : المجروحين لابن حبان (٢/٧١) ، سنن الترمذي (٢/١٤٠) ، مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٠٣) ، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦) ، تهذيب الكمال (٢٢/٦٤) ، ميزان الاعتدال (٣/٢٦٣) ، المقنع في علوم الحديث (٢/٥٤٠) ، فتح المغيث (٤/١٨٨) ، تدريب الراوي (٢/٢٥٦) .

أبو داود في سننه (٥٨٢/٣) رقم (٣٢٧٤) ، (١٦) كتاب الأيمان والنذور ، (١٥) باب اليمين في قطيعة الرحم .

والنسائي (١٢/٧) ، كتاب الأيمان والنذور ، باب اليمين فيما لا يملك .

والحديث بهذه الطريق حسن ، وقد اكتفيت بالنظر السريع في أحوال رجاله ، لأن لهذا الحديث شواهد في صحيح مسلم ، ومنها :

حديث تميم بن طرفة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وهو في :

صحيح مسلم (١٢٥/١١) رقم (١٦٥١) ، (٢٧) كتاب الأَيْمَان ، (٣) باب ما ندب من حلف يميناً ، فرأى غيرها خيراً منها ، وفيه قال رسول الله : ((من حلف على يمين ، ثم رأى أتقى لله منها ، فليأت التقوى ، ما حنثت يميني)) .

قلتُ : يرتفع حديث عبدالله بن عبدالمؤمن بهذه المتابعات والشواهد إلى درجة الصحيح لغيره .

الحديث الثاني :

وهو حديث عبدالله بن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - في المعجم الأوسط للطبراني ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٥١] - (٢) - المعجم الأوسط (١٥٩/٦) رقم (٥٣٢٥) ، قال :

حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خيثمة ، قال : حدثنا عبدالله بن عبدالمؤمن الواسطي ، قال : حدثنا عبيد بن عقيل ، عن عمر بن ذر ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((من أدرك عرفة قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الحج)) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - محمد بن أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد ، أبو عبدالله النسائي .

روى عن : إبراهيم بن إسماعيل الكهيلي ، وعبدالله بن عبدالمؤمن الأرحبي ، ونصر بن علي الجهضمي ، وغيرهم .

وعنه : الطبراني ، وأحمد بن عبدالله النهرواني ، ومحمد بن الحسن المقري ، وغيرهم .

قال الخطيب البغدادي : قرأت في كتاب أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النحوي ، سمعت القاضي ابن كامل يقول : أربعة كنت أُحب بقاءهم أبو جعفر الطبري ، والبربري ، وأبو عبدالله بن أبي خيثمة ، والمعمري ، فما رأيت أفهم منهم ولا أحفظ .

قلتُ : أقل ما يُمكن به الحكم على هذا الراوي أنه صدوق ، وحديثه حسن ، فقد ارتفعت عنه جهالة عينه برواية الطبراني وغيره عنه ، وامتدحه بعض أهل العلم في حفظه .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٣٠٣/١) ، بلغة القاصي والداني (ص ٢٥٩) .

(٢) – (ق) – عبدالله بن عبدالمؤمن الأرحبي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٤٤٢) .

(٣) – (د) – عبيد بن عقيل بن صبيح الهلالي ، أبو عمرو البصري .

روى عن : شعبة بن الحجاج ، وعمر بن ذر ، ويونس بن أبي إسحاق ، وغيرهم .

وعنه : إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، وخلف بن هشام البزار ، وعبدالله بن عبدالمؤمن الأرحبي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق .

وقال أبو عبيد الآجري ، عن أبي داود : هو في الحديث لا بأس به .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : صدوق .

قلتُ : الراجح في حاله أنه صدوق ، وقد روى له أبو داود ، توفي سنة ٢٠٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٢١/١٩) ، الكاشف (٦٩١/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٧٧) .

(٤) – (خ د ت س) – عمر بن ذر بن عبدالله بن زرارة الهمداني المرهبي ، أبو ذر الكوفي .

روى عن : سعيد بن جبير ، وعطاء بن أبي رباح ، ومجاهد بن جبر المكي ، وغيرهم .

وعنه : عبدالله بن المبارك ، وعبيد بن عقيل ، والفضل بن دكين ، وغيرهم .

قال يحيى بن سعيد : عمر بن ذر ثقة في الحديث ، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه .

وقد وثقه يحيى بن معين ، والنسائي ، والدارقطني ، وغيرهم .

قلتُ : الظاهر من حاله أنه مجمع توثيق هذا الراوي ، وقد أُخذ عليه أمر البدعة ، والظاهر أنه لم يكن داعية ، وقد ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة رُمي بالإرجاء .

وقد روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي ، توفي سنة ١٥٦ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٣٣٤/٢١) ، الكاشف (٦٠/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤١٢) .

(٥) – (ع) – عطاء بن أبي رباح ، واسمه أسلم القرشي ، أبو محمد الكوفي .

روى عن : عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عمر بن الخطاب ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – وغيرهم .

وعنه : أيوب السختياني ، وعبدالملك بن جريج ، وعمر بن ذر الهمداني ، وغيرهم .

قال محمد بن سعد : كان ثقة فقيهاً عالماً ، كثير الحديث .

وقد وثقه كذلك النقاد المشهورون ، وقد أُخذ عليه كثرة الإرسال ، وهو إمام من أئمة الإسلام .

ترجم له الذهبي في التذكرة ، فقال : مفتي أهل مكة ومحدثهم ، القدوة العلم .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فقيه فاضل .

قلتُ : مجمع على توثيقه وإمامته ، وغالب ما يرسله عن الصحابة ، وحديثه في الصحيحين ، ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١١٤ هـ ، وقيل : ١١٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٦٩/٢٠) ، تذكرة الحفاظ (٩٨/١) ، جامع التحصيل (ص ٢٣٧) ، تقريب التهذيب (ص ٣٩١) .

(٦) عبدالله بن عباس – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، حبر الأمة ، تقدمت ترجمته (ص ٢٦٤) .

ب - الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ، لأن فيه محمد بن أحمد بن أبي خيثمة ، وهو صدوق ، وعبيد بن عقيل ، وهو صدوق أيضاً .

قلتُ : وقد وقفت على حديث ثالث لعبدالله بن عبدالمؤمن الأرحبي ، وقد أخرجه :

الطبراني في الأوسط (٨/٢١١) ، وهو حديث معقل بن يسار ، وفيه قال :

كنت رافعاً عن رأس رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - غصناً من أغصان الشجرة ، وهو يبايع الناس ، فلم يبايعهم على الموت ، بايعهم على ألا يفروا .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبدالمؤمن الأرحبي ، وبعد تخريج مروياته ودراستها ، ومن ثَمَّ مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر أن الراوي ثقة ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة العليا من التعديل ، إلى مرتبة دنيا .

٢ - تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

* * *

[٢٩] - (٣٤٥٣) - (د س) : عَبْدُاللهِ بن عبيدالله بن عمر بن الخطاب .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عبيدالله بن عمر بن الخطاب ، مقبول ، من الرابعة ، د س .

---

[٩٣] - (د س) - عبدالله بن عبيدالله بن عمر بن الخطاب القرشي(١) ، العدوي(٢) ، المدني .

شيوخه : عمه عبدالله بن عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .

تلاميذه : بكير بن الأشج ، وأبو الزناد عبدالله بن ذكوان .

قال ابن أبي حاتم ، عن أبيه : لا أعرفه .

وذكره ابن حبان في الثقات .

روى له أبو داود والنسائي ، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٣٩/٥) ، الجرح والتعديل (١٠٠/٥) ، ثقات ابن حبان (٣٨/٥) ، الكامل في التاريخ (٥٢٦/٤) ، تهذيب الكمال (٢٥٤/١٥) ، الكاشف (٥٧١/١) ، تهذيب التهذيب (١٩٩/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٢) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب ، يتبين ما يلي :

١ - روى اثنان من الثقات عن هذا الراوي ، فارتفعت عنه جهالة عينه ، وهذا الثقتان هما : بكير بن عبدالله الأشج(٣) ، وأبو الزناد عبدالله بن ذكوان(٤) .

---

(١) **القُرَشِي** : بضم القاف ، وفتح الراء المهملة ، ثم شين معجمة مكسورة ، وهذه النسبة إلى قريش .

انظر : الأنساب (٤٧٠/٤) ، لب اللباب (١٧٥/٢) .

(٢) **العَدَوِي** : بفتح العين والدال المهملتين ، نسبة إلى عدي بن كعب ، جد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .

انظر : الأنساب (١٦٧/٤) ، لب اللباب (١١٠/٢) .

(٣) بكير بن عبدالله الأشج ، ثقة ثبت ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره ، وستأتي ترجمته مفصلة .

انظر ترجمته : الكاشف (٢٧٥/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٢٨) .

(٤) عبدالله بن ذكوان ، أبو الزناد ، ثقة ، ستأتي ترجمته مفصلة عند دراسة حديث الراوي قريباً .

وقد أشارت بعض كتب الرجال إلى أنه قد انفرد عنه بالرواية بكير بن الأشج ، وذكرت أخرى أن الذي انفرد عنه بالرواية هو أبو الزناد .

٢ – بناءً على ما تقدم ؛ فإنه يظهر أن من حكم على هذا الراوي بالجهالة ، قد بنى حكمه على تفرد أحد الرواة عنه ، فقد قال أبو حاتم : لا أعرفه .

قلتُ : يظهر أن أبا حاتم قد بنى حكمه عليه بهذا بناءً على ما ذكره هو من أنه لم يرو عن هذا الراوي غير بكير بن الأشج ، وقصد بذلك عينه وحاله ، لكن ذلك لا يتم له ، فقد ثبت أن جهالة عين هذا الراوي قد ارتفعت برواية اثنين من الثقات عنه .

٣ – بعد ارتفاع جهالة العين عن هذا الراوي ، فإنه ينتقض قول أبي حاتم عنه : لا أعرفه ، – مع الأخذ بعين الاعتبار ما قيل في تشدد أبي حاتم في الجرح – وقد ورد فعل ابن حبان في ثقاته ، حيث أورد هذا الراوي في كتابه ، وإعمال فعل ابن حبان – مع ما قيل في تساهله في التوثيق – فإنه أولى من إهماله ، فيظهر أن أقرب الأقوال في حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن ، ولا يقع فيما يظهر وصف الراوي بالجهالة ، إذا أن الذهبي الذي عُني بذكر المجاهيل في كتابه ميزان الاعتدال ، وتبعه في ذلك الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ، لم يُذكرا هذا الراوي في كتابيهما .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق على هذا الراوي بأنه صدوق ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يظهر ما يلي :

١ – الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، إذ يظهر أن الحافظ قد أنزل هذا الراوي عن المرتبة التي يستحقها من الوصف بأنه صدوق إلى مرتبة أدنى من التعديل .

٢ – لم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد ، وهذا يوافق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث .

٣ – لم يتحقق في حال هذا الراوي الشرط الثاني للحافظ ابن حجر في التقريب ، حيث ورد قول أبي حاتم في جرح الراوي ، وقد نص الحافظ على ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله .

٤ – يمكن التحقق من توافر شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت لهذا الراوي على حديثه واحد عن عمه عبدالله بن عمر – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا – ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٥٢] – (١) – سنن أبي داود (٥٣٥/٤) رقم (٤٣٦٩) ، (٣٢) كتاب الحدود ، (٣) باب ما جاء في المحاربة ، قال :

حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا عبدالله بن وهب ، أخبرني عمرو ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن أبي الزناد ، عن عبدالله بن عُبيدالله ، قال أحمد : يعني عبدالله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب ، عن ابن عمر أن ناساً أغاروا على إبل النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فاستاقوها ، وارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا راعي رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مؤمناً ، فبعث في آثارهم ، فأُخذوا ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل(١) أعينهم ، قال : ونزلت فيهم آية المحاربة ، وهم الذين أخبر عنهم أنس بن مالك الحجاج حين سأله .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (خ د) – أحمد بن صالح المصري ، أبو جعفر الحافظ .

روى عن : عبدالله بن نافع الصائغ ، وعبدالله بن وهب الفهري ، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني ، وغيرهم .

---

(١) سَمَلَ : بفتح السين المهملة ، ثم ميم مفتوحة ، بعدها لام ، وهو أن تفقأ العين بحديدة محماة . راجع مادة « سمل » من غريب الحديث للهروي (١٧٣/١) ، النهاية في غريب الحديث (٤٠٣/٢) .

وعنه : البخاري ، وأبو داود ، وإسماعيل بن الحسين الخفاف المصري ، وغيرهم .

عالم الديار المصرية ، تكلم فيه النسائي ، وبيان ذلك بالتالي :

الموثّقون :

قال أبو نعيم الفضل بن دكين : ما قدم علينا أحدٌ أعلم بحديث الحجاز من هذا الفتى – يريد أحمد ابن صالح – .

وقال أبو زرعة الدمشقي : قدمت العراق ، فسألني أحمد بن حنبل : من خلفت بمصر ؟ قلت : أحمد بن صالح ، فسُرَّ بذلك ، وذكر خيراً ، ودعا الله له .

وقد وثقه يعقوب بن سفيان ، والبخاري ، وأبو حاتم ، والعجلي ، وغيرهم .

المجرّحُون :

قال النسائي : سمعت معاوية بن صالح قال : سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح ؟ فقال : رأيته كذاباً ، يَخْطِر(١) في جامع مصر .

وقال النسائي أيضاً : أبو جعفر أحمد بن صالح مصري ، ليس بثقة ولا مأمون ، تركه محمد بن يحيى ، ورماه يحيى بن معين بالكذب .

وقد أنكر النسائي على أحمد بن صالح عدة أحاديث .

خلاصة الأقوال فيه :

من خلال النظر في أقوال النقاد في أحمد بن صالح المصري ، يتبين أنه قد وثقه جماعة من النقاد المعتبرين كأحمد بن حنبل ، والبخاري ، وغيرهما ، وتكلم فيه يحيى بن معين والنسائي .

---

(١) **يَخْطِر** : فعل مضارع من خطر بمعنى وسوس ، وفي الحديث : « حتى يخطر الشيطان بين المرء وقلبه » . راجع مادة « خطر » من النهاية في غريب الحديث (٢/٤٦) .

فأمّا سوء رأي يحيى بن معين فيه ، ووصفه له بالكذب ، فهو مردود ، لأن قول يحيى بن معين فيه وهم ، وقد بيّن ذلك ابن حبان ، وأشار إلى أن المراد بأحمد بن صالح في قول يحيى بن معين هو أحمد ابن صالح الشمومي ، حيث قال : « والذي روى معاوية بن صالح الأشعري ، عن يحيى بن معين ، أن أحمد بن صالح كذاب ، فإن ذلك أحمد بن صالح الشمومي ، شيخ كان بمكة يضع الحديث ، سأل معاوية بن صالح يحيى بن معين عنه » أهـ ، وأمّا أحمد بن صالح المصري ، فهو مقارن ليحيى ابن معين ، وقد تبين أن كلام يحيى بن معين فيه إنّما هو وهم ، فصار مردوداً .

أمّا بالنسبة لسوء رأى النسائي فيه ، فذلك يعود للأمور التالية :

١ – أنه بنى رأيه على قول يحيى بن معين ، وقد تبين أنه مردود .

٢ – ما روى أن النسائي إنّما تكلم في أحمد بن صالح لأنه طرده من مجلسه ، فقد روى عن محمد ابن هارون البرقي أنه قال : هذا الخراساني يتكلم في أحمد بن صالح ، وحضرت مجلس أحمد بن صالح ، وطرده من مجلسه ، فحمله ذلك على أن يتكلم فيه .

وقيل أيضاً : أن أحمد بن صالح كان لا يحدث أحداً حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة ، فأتى في مجلسه فأنكره ، وأمر بإخراجه ، فضعفه النسائي لهذا .

أمّا الأحاديث التي أنكرها النسائي على أحمد بن صالح ، فقد رد عليها ابن عدي في الكامل ، وعليه فإن أقرب الأقوال في حاله أنه ثقة ، وقد ترجم له الحافظ ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .

قلتُ : ثقة حافظ ، روى له البخاري وأبو داود ، توفي سنة ٢٤٨ هـــ .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٥٦/٢) ، ضعفاء النسائي (ص ٥٩) ، ثقات ابن حبان (٢٥/٨) ، تهذيب الكمال (٣٤٠/١) ، تذكرة الحفاظ (٤٩٤/٢) ، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص ٥٩) ، ميزان الاعتدال (١٠٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ٨٠) ، هدي الساري (ص ٤٠٥) .

(٢) – (ع) – **عبدالله بن وهب الفهري ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣١٦) .**

(٣) – (ع) – **عمرو بن الحارث المصري ، ثقة فقيه ، تقدمت ترجمته (ص ٤٠٩) .**

(٤) – (ع) – **سعيد بن أبي هلال الليثي ، أبو العلاء المصري .**

روى عن : زيد بن أسلم ، وأبي الزناد عبدالله بن ذكوان ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم .

وعنه : خالد بن يزيد المصري ، وعمرو بن الحارث المصري ، والليث بن سعد الفهمي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : لابأس به .

وذكره ابن حبان في الثقات .

ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : ثقة ، معروف حديثه في الكتب الستة .

قلتُ : الظاهر من حاله أنه ثقة ، وقول أبي حاتم فيه هو من تشدده ، حيث أنزله من مرتبة الثقة إلى الصدوق ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٣٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٩٤/١١) ، ميزان الاعتدال (١٦٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٩٤) .

(٥) – (ع) – **عبدالله بن ذكوان القرشي ، أبو عبدالرحمن المدني ، المعروف بأبي الزناد .**

روى عن : سعيد بن المسيب المخزومي ، وعبدالله بن عبيد الله العدوي ، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، وغيرهم .

وعنه : سعيد بن أبي هلال ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة الهلالي ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين : ثقة .

ووثقه كذلك العجلي ، وابن سعد ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وغيرهم .

وقد قال البخاري : أصح أسانيد أبي هريرة : أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وليس يقدح فيه ما روى أن مالك بن أنس كان لا يرضاه ، وأن ربيعة الرأي قال : ليس بثقة . فقد رد الحافظ ابن حجر على ذلك ، فقال : إنّ مالكاً كرهه لأن كان يعمل للسلطان ، وقال أيضاً عن قول ربيعة : لم يتلفت الناس إلى ربيعة في ذلك للعداوة التي كانت بينهما ، بل وثقوه .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة ثبت .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة فقيه .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٣٠ هـ ، وقيل : ١٣١ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٧٦/٤) ، الكاشف (٥٤٩/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٠٢) ، هدي الساري (ص ٤٣٣) .

(٥) – (د س) – عبدالله بن عبيدالله بن عمر بن الخطاب العدوي ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٤٥٤) .

(٦) – عبدالله بن عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – ، صاحب رسول الله – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، تقدمت ترجمته (ص ٣٧١) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ، لأن فيه عبدالله بن عبيدالله بن عمر بن الخطاب ، وهو صدوق .
وقد أخرج هذا الحديث أيضاً من هذا الطريق :

النسائي (١٠٠/٧) كتاب تحريم الدم ، باب ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ، ومعاوية بن صالح علي يحيى بن سعيد .

والطبراني (٣٢٤/١٢) رقم (١٣٢٤٧) . وقال في اسم الراوي : عبدالله بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر ، وهذا خطأ .

قلتُ : وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، وقد أخرجه :

البخاري (٤٢٨/٣) رقم (١٥٠١) ، (٢٤) كتاب الزكاة ، (٦٨) باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ، وفيه ذكر بنحو الحديث السابق .

ومسلم (١٦٥/١١) رقم (١٦٧١) ، (٢٨) ، كتاب القسامة ، (٢) باب حكم المحاربين والمرتدين .
قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب بهذا الشاهد إلى درجة الصحيح لغيره .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم من دراسة لحال عبدالله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وحديثه ، ومن ثم مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر لي أنه صدوق ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة إلى مرتبة أدنى من التعديل .

٢ – تحقق شرط الحافظ ابن حجر الأول في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد .

٣ – عدم تحقق شرط الحافظ ابن حجر الثاني في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فقد جاء قول أبي حاتم عنه : ((لا أعرفه)) ، وفي مجيء هذا القول مخالفة للحافظ ابن حجر في هذا الشرط .

٤ – تحقق شرط الحافظ ابن حجر الثالث في المقبول ، وهو أن يتابع الراوي على حديثه ، وقد توبع الراوي هنا على حديثه ، والله أعلم .

***

[٣٠] – (٣٤٦٠) – (س ق) : عَبْدُاللهِ بن عتبة الأموي .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان الأموي ، المدني ، مقبول ، من الثالثة ، س ق .

---

[٣٠] – (س ق) – عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان ، صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي ، الأموي(١) .

شيوخه : عمته أم حبيبة بنت أبي سفيان .

تلاميذه : أبو المليح بن أسامة الهذلي .

لم أقف على قول معتبر في بيان حال الراوي جرحاً أو تعديلاً .

وقد ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال ، فقال : لا يكاد يُعرف ، تفرد عنه أبو المليح بن أسامة . روى النسائي وابن ماجة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٥٧/٥) ، الجرح والتعديل (١٢٤/٥) ، تهذيب الكمال (٢٦٧/١٥) ، الكاشف (٥٧٢/١) ، المغني في الضعفاء (٣٤٦/١) ، ميزان الاعتدال (٤٥٩/٢) ، تهذيب التهذيب (٢٠١/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٣) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٦) .

الحكم على الراوي :

من خلال الترجمة السابقة لعبدالله بن عتبة بن أبي سفيان ، يتبين ما يلي :

١ – تفرد أبو المليح بن أسامة الهذلي بالرواية عن عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان ، فلم يرو عنه غيره ، ومع أنّ أبا المليح ثقة ، فإن عبدالله بن عتبة لا ينتفع بروايته عنه .

٢ – لم أقف في حال هذا على قول معتبر من أقوال النقاد المتقدمين يفيد جرح الراوي أو تعديله ، لذا فإن أقرب الأقوال في حال هذا الراوي أنه مجهول ، ويكون حديثه ضعيفاً .

---

(١) **الأُمَوِي :** بضم الهمزة ، ثم ميم مفتوحة ، بعدها واو مكسورة ، نسبة إلى أمية ، وهم جموع كثيرة ، منهم بنو أمية بن عبد شمس بن عبد مناف .

انظر : الأنساب (٢٠٩/١) ، لب اللباب (٧٥/١) .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

من خلال الموازنة بين الحكم السابق بجهالة الراوي ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – الاختلاف الظاهر مع الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر وصف الراوي بالجهالة ، وقد رفعه الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة في الجرح ، إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ – يظهر أيضاً مِمّا سبق أنه قد تحقق شرطان من شروط الحافظ ابن حجر في المقبول ، وهما الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فلم أقف لهذا الراوي سوى على حديث واحد ، والشرط الثاني للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فلم أقف في حال هذا الراوي على ما يفيد جرح الراوي .

٣ – يُمكن التحقق من الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند دراسة حديثه .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٥٣] – (١) – السنن الكبرى للنسائي (٦/١٥) رقم (٩٨٦٣) ، (٨١) كتاب عمل اليوم والليلة ، (٨) باب ما يقول إذا سمع المؤذن يتشهد ، قال :

أخبرنا قتيبة ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن أبي المليح ، عن عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان ، عن عمته أم حبيبة ، قالت : كان النبي – صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ – إذا كان عندي ، فسمع الأذان ، يقول كما يقول ، حتى يسكت .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (ع) - قتيبة بن سعيد الثقفي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٤٣٢) .

(٢) - (ع) - الوضاح بن عبدالله اليشكري ، أبو عوانة الواسطي البزار .

روى عن : أبي بشر جعفر بن إياس ، وسعيد بن مسروق الثوري ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وغيرهم .

وعنه : أحمد بن إسحاق الحضرمي ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وقتيبة بن سعيد الثقفي ، وغيرهم .

قال عبدالرحمن بن مهدي : كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم .

وقال أبو زرعة : ثقة إذا حدث من كتابه .

وقد وثقه كذلك أبو حاتم ، وغيره .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال :ثقة متقن لكتابه .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : هو ثقة روى له الجماعة ، توفي سنة ١٧٦ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٤١/٣٠) ، الكاشف (٣٤٩/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٨٠) .

(٣) - (ع) - جعفر بن إياس ، ابن أبي وحشية اليشكري ، أبو بشر الواسطي .

روى عن : عامر بن شراحيل الشعبي ، وعطاء بن أبي رباح ، وأبي المليح بن أسامة الهذلي ، وغيرهم .

وعنه : أيوب السختياني ، وشعبة بن الحجاج ، وأبو عوانة اليشكري ، وغيرهم .

قال إسحاق بن منصور ، وجعفر بن أبي عثمان الطيالسي ، عن يحيى بن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والعجلي ، والنسائي : ثقة .

وقال محمد بن سعد : ثقة كثير الحديث .

قلتُ : الراجح في حال هذا الراوي أنه ثقة ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٢٥ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥/٥) ، الكاشف (٢٩٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ١٣٩) .

(٤) – (ع) – أبو المليح بن أسامة الهذلي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٣٩) .

(٥) – (س ق) – عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٤٦٢) .

(٦) – أم حبيبة بنت أبي سفيان : زوج النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا – ، قيل اسمها : رملة ، وقيل : هند ، والمشهور الأول ، تزوجها رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – في السنة السادسة ، توفيت سنة ٤٤ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٤٠١/٤) ، أُسد الغابة (١٠٥/٧) ، الإصابة (٣٠٥/٤) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث ضعيف لجهالة عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان ، وقد أخرج هذا الحديث أيضاً : النسائي في الموضوع السابق ، رقم (٩٨٦٤) .

وابن ماجه (١٣٠/١) رقم (٧٠٤) ، (٤) أبواب الأذان ، (٤) باب ما يقال إذا أذن المؤذن .

وابن خزيمة في صحيحه (٢١٥/١) رقم (٤١٢) ، كتاب الصلاة ، (٥٥) باب الأمر بأن يقال ما يقوله المؤذن إذا سمعه ينادي بالصلاة .

وقد قال البوصيري : إسناده صحيح[(١)] .

قلتُ : وقد روى الحديث من وجه آخر عن أبي المليح عن أم حبيبة ، وقد أخرج هذا الوجه النسائي في السنن الكبرى (١٤/٦) ، الموضع السابق ، رقم (٩٨٦٥) ، قال :

أخبرنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا محمد ، قال : حدثنا شعبة ، عن أبي بشر ، عن أبي المليح به ، فذكره بنحوه .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (ع) – محمد بن بشار بن عثمان العبدي ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٧) .

---

(١) انظر : زوائد ابن ماجة (ص ١٢٤) .

(٢) – (ع) – **محمد بن جعفر الهذلي ، أبو عبدالله البصري ، المعروف بغُندر .**

روى عن : سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة بن الحجاج ، وغيرهم .

وعنه : إسحاق بن راهويه ، وقتيبة بن سعيد ، ومحمد بن بشار ، وغيرهم .

قال عبدالخالق بن منصور ، سمعت يحيى بن معين ، وسُئل عن غندر ، فقال : كان من أصح الناس كتاباً .

وقد وثقه غير واحد من أئمة النقد .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة صحيح الكتاب ، إلاَّ أن فيه غفلة .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٩٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٥/٥٠) ، الكاشف (٢/١٦٢) ، تقريب التهذيب (ص ٤٧٢) .

(٣) – (ع) – شعبة بن الحجاج العتكي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته (ص ٣٨٧) .

(٤) – (ع) – جعفر بن إياس ، أبو بشر ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٤٦٤) .

(٥) – (ع) – أبو المليح بن أسامة ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٣٩) .

(٦) – أم حبيبة بنت أبي سفيان – رضي الله عنها – ، زوج النبي – صلى الله عليه وسلم – ، تقدمت ترجمتها (ص ٤٦٥) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث صحيح ، وقد أخرج هذا الحديث أيضاً :

أبو يعلى (٦/١٦٣) رقم (٧١٠٥) .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان بهذه المتابعة إلى درجة الصحيح لغيره .

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ، وفيه يقول – صلى الله عليه وسلم – : ((إذا سمعتم النداء ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن)) ، وقد أخرجه البخاري (٢/١٠٨) رقم (٦١١) ، (١٠) كتاب الأذان ، (٧) باب ما يقول إذا سمع المنادي .

ومسلم (٤/٣٢٧) رقم (٣٨٣) ، (٤) كتاب الصلاة ، (٧) باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه .

قلتُ : الحديث بمجموع طرقه صحيح .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم من دراسة لحال عبدالله بن عتبة بن أبي سفيان وحديثه ، ومن ثَمَّ مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، فالراجح في حال هذا الراوي أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، وقد وصفه الحافظ ابن حجر بوصف أعلى من هذا الوصف .

٢ - تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي .

* * *

[٣١] - (٣٤٦٣) - (س ق) : عَبْدُاللهِ بن عتيك .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عتيك ، ويقال : عتيق ، ويقال : ابن عبيد ، بالتصغير ، وهو الأرجح ، مقبول ، من الثالثة ، س ق .

---

[٣١] - (س ق) - عبدالله بن عَتِيك[١] ، ويقال : ابن عتيق ، ويقال : ابن عبيد ، وكان يدعى ابن هرمز .

شيوخه : عبادة بن الصامت ، ومعاوية بن أبي سفيان .

تلاميذه : محمد بن سيرين .

ذكره ابن حبان في ثقاته .

روى له النسائي وابن ماجة ، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٤٣/٥) ، الجرح والتعديل (١٠١/٥) ، ثقات ابن حبان (٣٦/٥) ، تهذيب الكمال (٢٧٢/١٥) ، الكاشف (٥٧٢/١) ، تهذيب التهذيب (٢٠٣/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٣) ، خلاصة الخزرجي (ص ٢٠٦) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة بن عبدالله بن عتيك ، يتبين ما يلي :

١ - أُختلف في اسم هذا الراوي على ثلاثة أقوال ، فقيل : عبدالله بن عتيك ، وقيل : عبدالله بن عتيق ، وقيل : عبدالله بن عبيد ، وهذا الأخير ورد هكذا في رواية النسائي لحديثه ، وهو ما أشار إليه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب[٢] ، ونسبه إلى البخاري ، وابن أبي حاتم ، وابن أبي خيثمة ، ويعقوب بن سفيان ، وابن حبان قال الحافظ ابن حجر : ((ذكر ابن عساكر في رواية ابن علية

---

(١) **عَتِيك** : بفتح العين المهملة ، ثم تاء منقوطة من فوق باثنتين ، ثم ياء بعدها كاف .
انظر : تبصير المنتبه (٩٩٥/٣) .

(٢) انظر بتصرف : تهذيب التهذيب (٢٠٣/٣) .

وبشر بن المفضل ؛ عبدالله بن عبيد ، وفي رواية يزيد بن زيع ؛ عبدالله بن عتيك ... » ، ثم قال : « والصواب ابن عبيد »[1] ، وقال المزي : « إلاَّ أن في حديث ابن بزيع : عبدالله بن عتيك ، وهو وهم ، والله أعلم »[2] .

وقد أشار البيهقي إلى مثل هذا عندما ساق الحديث ، فقال : « الرجل الآخر ، يقال : هو عبدالله ابن عبيد ، قاله سلمة بن علقمة »[3] .

قلتُ : الذي يظهر من كلام الأئمة النقاد أن الراجح في اسم هذا الراوي هو عبدالله بن عبيد .

٢ – تفرد محمد بن سيرين بالرواية عن عبدالله بن عبيد ، فلم يرو عنه غيره ، لذلك فإن أقرب الأقوال في حاله أنه مجهول ، وحديثه ضعيف ، ولا اعتبار بفعل ابن حبان ، حيث ذكر هذا الراوي في كتابه الثقات ، إذ يُعد ذلك مِمَّا قيل عن تساهل ابن حبان في توثيق المجاهيل .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق بجهالة عبدالله بن عبيد ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – الاختلاف الظاهر بين الحكمين ، حيث تقرر وصف الراوي بالجهالة ، بينما وصفه الحافظ ابن حجر بوصف أعلى مرتبة من هذا الوصف .

٢ – يظهر ابتداءً تحقق الشرطين الأولين للحافظ ابن حجر في التقريب ، وهما أن يكون الراوي قليل الحديث ، وألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي ، وهو يوافق الشرط الأول ، و لم أقف في أقوال النقاد على ما يفيد جرح الراوي ، وهذا يوافق الشرط الثاني .

(١) انظر : تهذيب التهذيب (٢٠٣/٣) .

(٢) انظر : تحفة الأشراف (٢٥٨/٤) .

(٣) انظر : معرفة السنن والآثار (٣٤/٨) .

٣ – يُمكن التحقق من توافر الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت على حديث واحد لهذا الراوي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٥٤] – (١) – سنن النسائي (٧/٢٧٤) ، كتاب البيوع ، باب بيع البر بالبر ، قال :

أخبرنا محمد بن عبدالله بن بزيع ، قال : حدثنا يزيد ، قال : حدثنا سلمة – وهو ابن علقمة – ، عن محمد بن سيرين ، عن مسلم بن يسار وعبدالله بن عتيك ، قالا : جمع المنزل بين عبادة بن الصامت ومعاوية ، حدثهم عبادة ، قال : نهانا رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عن بيع الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، قال أحدهما : ((الملح بالملح)) ولم يقله الآخر ، ((إلاَّ مثلاً بمثل ، يداً بيد ، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق ، والورق بالذهب ، والبر بالشعير ، والشعير بالبر يداً بيد كيف شئنا)) ، قال أحدهما : ((فمن زاد أو ازداد فقد أربى)) .

أ – رجال الإسناد :

(١) – (م ت س) – محمد بن عبدالله بن بزيع ، أبو عبدالله البصري .

روى عن : معتمر بن سليمان ، ويحيى بن أبي بكير ، ويزيد بن زريع ، وغيرهم .

وعنه : مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : ثقة .

وقال النسائي : صالح ، وقال في موضع آخر : لا بأس به .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، روى له مسلم والترمذي والنسائي ، توفي سنة ٢٤٧ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٥/٤٥٣) ، الكاشف (٢/١٨٥) ، تقريب التهذيب (ص ٤٨٦) .

(٢) – (ع) – يزيد بن زُرَيع العيشي ، أبو معاوية البصري .

روى عن : أيوب السختياني ، وسلمة بن علقمة ، وشعبة بن الحجاج العتكي ، وغيرهم .

وعنه : عبدالله بن المبارك ، وقتيبة بن سعيد ، ومحمد بن عبدالله بن بزيع ، وغيرهم .

قال يحيى بن سعيد القطان : لم يكن هاهنا أحد أثبت من يزيد بن زريع .

وقال أحمد بن حنبل : ما أتقنه وما أحفظه ، يالك من صحة حديث ، صدوق متقن .

وقال يحيى بن معين : ثقة .

ترجم الذهبي في الكاشف ، فقال : الحافظ .

وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٨٢ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (١٢٤/٣٢) ، الكاشف (٣٨٢/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٦٠١) .

(٣) – (خ م د س ق) – سلمة بن علقمة التميمي ، أبو بشر البصري .

روى عن : عبيد الله بن حميد الحميري ، ومحمد بن سيرين ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن علية ، وحماد بن زيد ، ويزيد بن زريع ، وغيرهم .

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه : بخٍ ، ثقة .

ووثقه كذلك يحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، ومحمد بن سعد ، وغيرهما .

ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة .

قلتُ : هو ثقة ، روى له الجماعة سوى الترمذي ، توفي سنة ١٣٩ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٩٨/١١) ، الكاشف (٤٥٣/١) ، تقريب التهذيب (ص ٢٤٨) .

(٤) – (ع) – محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر البصري .

روى عن : أنس بن مالك ، وعبدالله بن عتيك ، ومسلم بن يسار المكي ، وغيرهم .

وعنه : أيوب السختياني ، وسلمة بن علقمة التميمي ، وعامر بن شراحيل الشعبي ، وغيرهم .

قال هاشم بن حسان : حدثني أصدق من رأيت من البشر محمد بن سيرين .
وقد وثقه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، والعجلي ، وغيرهم .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الإمام الرباني . وقال في الكاشف : ثقة حجة كبير العلم .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة عابد كبير القدر .

قلتُ : مجمع على توثيقه وإمامته ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١١٠ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٥/٣٤٤) ، تذكرة الحفاظ (١/٧٧) ، الكاشف (٢/١٧٨) ، تقريب التهذيب (ص ٤٨٣) .

(٥) - (س ق) - عبدالله بن عبيد ، مجهول ، تقدمت ترجمته (ص ٤٦٨) .

(٦) - (د س ق) - مسلم بن يَسار البصري المكي ، أبو عبدالله الفقيه .
روى عن : حمران بن أبان ، وعبادة بن الصامت ، وعبدالله بن عباس ، - رضي الله عنهم - ، وغيرهم .
وعنه : أيوب السختياني ، وثابت بن أسلم البناني ، ومحمد بن سيرين ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ثقة .
وقال العجلي : تابعي ثقة .
ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة عابد .

قلتُ : الراجح في حاله أنه ثقة ، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة ، توفي سنة ١٠٠ هـ .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٧/٥٥١) ، الكاشف (٢/٢٦١) ، تقريب التهذيب (ص ٥٣١) .

(٧) - عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة الأنصاري ، السالمي ، أبو الوليد ، آخى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بينه وبين أبي مرثد الغنوي ، وشهد بدراً والمشاهد كلها ، وقد وجهه عمر - رضي الله عنه - إلى الشام قاضياً ومعلماً ، توفي سنة ٣٤ هـ بالرملة ، وقيل : ببيت المقدس .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢/٣٥٥) ، أُسد الغابة (٣/١٦٠) ، الإصابة (٢/٢٦٨) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث صحيح ، ولا يضر وجود عبدالله بن عبيد ، وهو مجهول ، لأنه قد تابعه مسلم ابن يسار المكي ، وهو ثقة .

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً من هذه الطريق : النسائي في الموضع السابق ، (ص ٢٧٥) .

وابن ماجة (٢٥/٢) رقم (٢٢٧٣) ، (١٣) أبواب التجارات ، (٤٨) باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يداً بيد .

وقد أخرج الحديث من طرق أخرى : مسلم (١٥/١١) رقم (١٥٨٧) ، (٢٢) كتاب المساقاة ، (١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً .

وأبو داود (٦٤٣/٣) رقم (٣٣٤٩) ، (١٧) كتاب البيوع والإجارات ، (١٢) باب في الصرف .

والترمذي (٥٤١/٣) رقم (١٢٤٠) ، (١٧) كتاب البيوع ، (٢٣) باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل كراهية التفاضل فيه .

وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، وقد أخرجه :
البخاري (٤٤٤/٤) رقم (٢١٧٧) ، (٣٤) كتاب البيوع ، (٧٨) باب بيع الفضة بالفضة .
ومسلم (١١/١١) رقم (١٥٨٤) ، (٢٢) كتاب المساقاة ، (١٤) باب في الربا .

خلاصة القول في حال الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عبيد ، وبعد دراسة حديثه ، ومن ثَمَّ مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

١ – مخالفة الحافظ ابن حجر في حكمه على هذا الراوي ، حيث ظهر وصف الراوي بالجهالة ، وقد رفعه الحافظ عن هذه المرتبة من الجرح ، إلى مرتبة من مراتب التعديل .

٢ – تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في المقبول في حال هذا الراوي ، والله أعلم .

[٣٢] – (٣٤٧٧) – (س) : عَبْدُاللهِ بن عصمة الجُشَمِي .

قال الحافظ في التقريب : عبدالله بن عصمة الجُشَمي ، بضم الجيم ، وفتح المعجمة ، حجازي ، مقبول ، من الثالثة . س .

---

[٣٢] – (س) – عبدالله بن عصمة[١] الجُشَمي[٢] ، حجازي .

شيوخه : حكيم بن حزام – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – .

تلاميذه : صفوان بن موهب المكي ، وعطاء بن أبي رباح ، ويوسف بن ماهك المكي .

ذكره ابن حبان في الثقات .

وقال البزار : ليس بالمشهور .

وقال ابن حزم : متروك .

وقال ابن القطان : مجهول الحال .

وذكره ابن خلفون في الثقات .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة ، وقال عنه في ميزان الاعتدال : لا يعرف .

روى له النسائي ، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٥٨/٥) ، الجرح والتعديل (١٢٦/٥) ، ثقات ابن حبان (٢٧/٥) ، المحلى (٤٧٣/٧) ، تهذيب الكمال (٣٠٩/١٥) ، الكاشف (٥٧٤/١) ، ميزان الاعتدال (٤٦١/٢) ، ذيل ميزان الاعتدال للعراقي (ص ٢٣١) ، تهذيب التهذيب (٢٠٨/٣) ، تقريب التهذيب (ص ٣١٤) ، خلاصة الخزرجي (٢٠٧) .

الحكم على الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عصمة الجشمي ، يلاحظ ما يلي :

---

(١) **عِصْمَة** : بفتح العين المهملة ، ثم صاد مهملة ساكنة ، ثم ميم مفتوحة .

انظر : تهذيب الكمال (٣٠٩/١٥) .

(٢) **الجُشَمي** : بضم الجيم ، وفتح الشين المعجمة ، نسبة إلى جُشَم ، وهي قبائل ، ومنها جشم بن الخزرج .

انظر : الأنساب (٦١/٢) ، لب اللباب (٢٠٥/١) .

١ - ارتفعت جهالة عين هذا الراوي برواية الثقات عنه ، فقد روى عنه عطاء بن أبي رباح[1] ، ويوسف بن ماهك[2] ، وهما ثقتان .

٢ - يظهر فيما يتعلق ببيان حال هذا الراوي من الجرح والتعديل ، أنه قد انقسمت الأقوال في ذلك إلى قسمين ، فالأول هو ذكر بعض من صنف في سرد الثقات هذا الراوي في كتبهم ؛ كابن حبان ، وابن خلفون ، أمَّا القسم الثاني فقد تكلم فيه أصحابه صراحة بجرح الراوي ، فمنهم من وصفه بالجهالة ، وهذا لا يستقيم لهم ، فقد ثبت ابتداءً ارتفاع جهالة العين عنه برواية الثقات ، وربُّما حكم عليه الذهبي في ميزان الاعتدال بالجهالة بناءً على أقوالهم .

ومن تلك الأقوال ؛ قول البزار : « ليس بالمشهور » ، فلعله قصد بذلك قدراً زائداً على من الاطلاع على الراوي وحاله ، والاستفاضة .

أمَّا قول ابن القطان : « مجهول الحال » ، فقوله مردود بما سبق من ارتفاع الجهالة عن الراوي ، أمَّا قول ابن حزم : متروك ، فالذي يظهر أن هذا الجرح غير مفسر ، إذا كان من كلام ابن حزم ، لكن يظهر أن أبا حزم قد ساق هذا القول في معرض سرد أقوال من رد الحديث بسبب عبدالله بن عصمة ، لذلك فإن أقرب الأقوال في حاله أنه صدوق ، وحديثه حسن ، بل قد ترجم له الذهبي في الكاشف ، فقال : ثقة ، لكن يظهر لي أن وصف الراوي بأنه صدوق أقرب في حال الراوي ، إذا أخذنا بما قيل في تساهل ابن حبان ، وقد أيد هذا الحكم قول العراقي في الذيل على ميزان الاعتدال ، حيث قال : لا أعلم أحداً من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه[3] .

موازنة الحكم مع حكم الحافظ ابن حجر :

عند الموازنة بين الحكم السابق على عبدالله بن عصمة الجشمي بأنه صدوق ، وبين حكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يتبين ما يلي :

(١) عطاء بن أبي رباح ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٤٥٢) .
(٢) يوسف بن ماهك ، ثقة ، ستأتي ترجمته قريباً مفصلة عند دراسة حديث الراوي .
(٣) انظر : ذيل ميزان الاعتدال (ص ٢٣١) .

١ – الاختلاف بين الحكمين من حيث المرتبة ، فالمرتبة التي دل عليها الحكم السابق أعلى من التي وضعه فيها الحافظ في التقريب بقوله عن الراوي مقبول .

٢ – يظهر ابتداءاً تحقق الشرط الأول للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يكون الراوي قليل الحديث ، فقد وقفت لهذا الراوي على أحاديث قليلة .

٣ – يظهر أيضاً عدم تحقق شرط الحافظ ابن حجر الثاني في المقبول ، وهو ألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله ، فقد وردت أقوال في جرح ، بغض النظر عن الأخذ بها من عدمه .

٤ – يُمكن التحقق من توافر الشرط الثالث للحافظ ابن حجر في المقبول ، وهو أن يُتابع الراوي على حديثه ، وذلك عند تخريج حديث الراوي ودراسته .

مروياته في غير الصحيحين :

لقد وقفت لهذا الراوي على عدة أحاديث ، وتخريجها كالتالي :

١ – الحديث الأول :

وهو حديث حكيم بن حزام – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – عند النسائي ، وتخريجه كالتالي :

تخريج الحديث :

[٥٥] – (١) – سنن النسائي (٧/٢٨٩) ، كتاب البيوع ، باب السلم في الطعام ، قال :

حدثنا زياد بن أيوب ، قال : حدثنا هشيم ، قال : حدثنا أبو بشر ، عن يوسف بن ماهك ، عن حكيم بن حزام قال : سألت النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، فقلت : يا رسول الله يأتيني الرجل ، فيسألني البيع ليس عندي ، أبيعه منه ، ثم أبتاعه له من السوق ، قال : ((لا تبع ما ليس عندك)) .

أ – رجال الإسناد :

ليس في الإسناد السابق ذكر لعبدالله بن عصمة ، لكن الصحيح أن يوسف بن ماهك لم يسمع من حكيم بن حزام – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – ، بل بينهما عبدالله بن عصمة ، وقد صرح بذلك البخاري ،

وأبو حاتم بأن سماع يوسف بن ماهك هو من عبدالله بن عصمة[(١)] .

ونقل الزيلعي[(٢)] عن ابن عبدالهادي[(٣)] قوله : الصحيح أن بين يوسف وحكيم فيه عبدالله بن عصمة ، وهو الجشمي ، حجازي[(٤)] .

وقد أخرج أحمد الحديث في مسنده (٣/٤٠٢) ، وذكر فيه عبدالله بن عصمة بين يوسف بن ماهك وحكيم بن حزام .

وأشار العلائي أيضاً إلى أن رواية يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام مرسلة ، والصحيح أن بينهما عبدالله بن عصمة[(٥)] .

قلتُ : وبهذا يتبين أن الراجح إدخال عبدالله بن عصمة بين يوسف بن ماهك ، وحكيم بن حزام .

ورجال هذا الإسناد هم كالتالي :

(١) – (خ د ت س) – زياد بن أيوب بن زياد البغدادي ، أبو هاشم ، المعروف بدلُّويه .

روى عن : إسماعيل بن عُلية ، وسعيد بن عامر الضبعي ، وهشيم بن بشير السُّلمي ، وغيرهم .

وعنه : البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : اكتبوا عنه ، فإنه شعبة الصغير .

وقال أبو حاتم : صدوق .

---

(١) انظر : التاريخ الكبير (٥/١٥٨) ، الجرح والتعديل (٥/١٢٦) ، ثقات ابن حبان (٥/٢٧) .

(٢) عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي ، فقيه ، عالم بالحديث ، له عدة مصنفات ، توفي سنة ٧٦٢ هـ .
انظر ترجمته في : حسن المحاضرة (١/٢٠٣) ، البدر الطالع (١/٤٠٢) .

(٣) محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي ، ولد سنة ٧٠٥ هـ ، أحد حفاظ الحديث والمصنفين فيه ، توفي سنة ٧٤٤ هـ .
انظر ترجمته في : الدرر الكامنة (٣/٣٣١) ، شذرات الذهب (٦/١٤١) .

(٤) انظر : نصب الراية (٤/٣٣) .

(٥) انظر بتصرف : جامع التحصيل (ص ٣٠٥) .

وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال في موضع آخر : ثقة .

ترجم له الذهبي في تذكرة الحفاظ ، فقال : الحافظ الحجة .
وترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة حافظ .
قلتُ : هو ثقة ، روى له الجماعة سوى مسلم وابن ماجة ، توفي سنة ٢٥٢ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٣٢/٩) ، تذكرة الحفاظ (٥٠٨/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٢١٨) .

(٢) – (ع) – هُشَيْم بن بشير بن القاسم السُّلمي ، أبو معاوية الواسطي .

روى عن : حصين بن عبدالرحمن السلمي ، وسليمان بن مهران الأعمش ، وأبي بشر اليشكري ، وغيرهم .

وعنه : أحمد بن حنبل ، وزياد بن أيوب البغدادي ، وشعبة بن الحجاج العتكي ، وغيرهم .

قال عبدالرحمن بن مهدي : حفظ هشيم أثبت من حفظ أبي عوانة .
وقال العجلي : ثقة ، وكان يدلس .
ووثقه كذلك أبو حاتم ، ومحمد بن سعد ، وغيرهما .

قلتُ : هو ثقة ، وقد أُخذ عليه كثرة التدليس ، وهو من أصحاب الطبقة الثالثة في طبقات المدلسين عند الحافظ ابن حجر ، وأصحاب هذه الطبقة هم من لم يقبل من حديثهم إلاَّ ما صرحوا فيه بالتحديث ، وهو هنا قد صرح بالتحديث ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ١٨٣ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢٧٢/٣٠) ، الكاشف (٣٣٨/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٥٧٤) .

(٣) – (ع) – جعفر ابن إياس ، أبو بشر اليشكري ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٤٦٤) .

(٤) – (ع) – يوسف بن ماهك بن بُهْزَاد الفارسي ، المكي .
روى عن : عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن عصمة ، وعبدالله بن عمر ، وغيرهم .
وعنه : أيوب السختياني ، وجعفر بن إياس اليشكري ، وعطاء بن أبي رباح ، وغيرهم .

قال يحيى بن معين ، والنسائي : ثقة .

وقال ابن خراش : ثقة عدل .

ترجم له الذهبي في الكاشف ، وابن حجر في التقريب ، فقالا : ثقة .

قلتُ : مجمع على توثيقه ، وقد روى الجماعة ، توفي سنة ١٠٦ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٤٥١/٣٢) ، الكاشف (٤٠٠/٢) ، تقريب التهذيب (ص ٦١١) .

(٥) – (س) – عبدالله بن عصمة الجشمي ، صدوق ، تقدمت ترجمته (ص ٤٧٤) .

(٦) – **حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى القرشي الأسدي** : ولد في الكعبة ، وهو من مسلمة الفتح ، كان من أشراف قريش ، وهو من المؤلفة قلوبهم ، أعطاه رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مائة بعير ، ثم حَسُن إسلامه ، توفي سنة ٥٤ هـ .

انظر ترجمته في : الاستيعاب (٤١٧/١) ، أُسد الغابة (٤٥/٢) ، الإصابة (٣٤٩/١) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ، لأن فيه عبدالله بن عصمة ، وهو صدوق .

وقد أُخرجت صورة هذا الحديث المنقطعة في عدة مصنفات ، ومنها :

سنن أبي داود (٧٦٨/٣) رقم (٣٥٠٣) ، (١٧) كتاب البيوع ، (٧٠) باب بيع الرجل ما ليس عنده .

وسنن الترمذي (٥٣٤/٣) رقم (١٢٣٢) ورقم (١٢٣٣) ، (١٢) كتاب البيوع ، (١٩) باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك .

وسنن النسائي الكبرى (٣٩/٤) رقم (٦٢٠٦) ، كتاب البيوع ، (٦١) باب بيع ما ليس عند البائع .

وسنن ابن ماجة (١٣/٢) رقم (٢٢٠٥) ، (١٣) أبواب التجارات ، (٢٠) باب النهي عن بيع ما ليس عندك .

ومعجم الطبراني الكبير (١٩٤/٣) رقم (٣٠٩٧) .

ومن أخرج الحديث موصولاً :

النسائي في السنن الكبرى (٣٦/٤) رقم (٦١٩٤) ، كتاب البيوع ، (٥٦) باب بيع الطعام قبل أن يستوفى .

والطبراني في المعجم الكبير (١٩٦/٣) رقم (٣١٠٧) ، ورواه كذلك في الأوسط (٥/٤) .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣١٣/٥) ، كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع ما لم يقبض ، وإن كان غير طعام .

قلتُ : وقد روى عن عمرو بن العاص نحواً من حديث حكيم بن حزام ، وقد أخرجه :
أبو داود في سننه (٧٦٩/٣) ، رقم (٣٥٠٤) ، الموضع السابق .
والترمذي (٥٣٥/٣) رقم (١٢٣٤) ، الموضع السابق .
والنسائي (٢٨٨/٧) ، الموضع السابق .
وابن ماجة (١٣/٢) رقم (٢٢٠٦) ، الموضع السابق .
قلتُ : الحديث بمجموع طرقه وشواهده صحيح .

٢ - الحديث الثاني :
وهو حديث آخر عن حكيم بن حزام - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وقد أخرجه :

تخريج الحديث :

[٥٦] - (٢) - سنن النسائي (٢٨٦/٧) ، كتاب البيوع ، باب بيع الطعام قبل أن يستوفى ، قال :

أخبرنا إبراهيم بن الحسن ، قال : حدثنا حجاج ، قال : قال ابن جريج : وأخبرني عطاء ذلك عن عبدالله بن عصمة ، عن حكيم بن حزام ، قال : ابتعت طعاماً من طعام الصدقة ، فربحت فيه ، قبل أن اقبضه فأتيت رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فذكرت ذلك ، فقال : ((لا تبعه حتى تقبضه)) .

أ - رجال الإسناد :

(١) - (د س) - إبراهيم بن الحسن بن الهيثم الخثعمي ، أبو إسحاق المصيصي ، المقسمي .
روى عن : الحارث بن عطية ، وحجاج بن محمد المصيصي ، وخالد بن يزيد القسري ، وغيرهم .
وعنه : أبو داود ، والنسائي ، وعبدالله بن أبي داود ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق .
وقال النسائي : ثقة ، وقال في موضع آخر : ليس به بأس .

قلتُ : الذي يظهر من حال هذا الراوي أنه ثقة ، أمّا قول أبي حاتم عنه : صدوق ، وكذلك قول النسائي : ليس به بأس ، فإنه من تشددهما ، فليس هناك ما يدعو إلى إنزاله عن مرتبة الثقة ، وقد روى له أبو داود والنسائي ، وذكره ابن حجر في الطبقة الحادية عشرة .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٢/٧٢) ، الكاشف (١/٢١١) ، تقريب التهذيب (ص ٨٩) .

(٢) - (ع) - حجاج بن محمد المصيصي ، أبو محمد الأعور .
روى عن : شريك بن عبدالله النخعي ، وعبدالرحمن بن أبي الزناد ، وعبدالملك بن جريج ، وغيرهم .
وعنه : إبراهيم بن الحسن المقسمي ، وأحمد بن حنبل ، وقتيبة بن سعيد الثقفي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ما كان أضبطه ، وأصح حديثه .
وقال علي بن المديني ، والنسائي : ثقة .
ترجم له ابن حجر في التقريب ، فقال : ثقة ثبت .

قلتُ : هو كما قال الحافظ ابن حجر ثقة ثبت ، وقد اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد ، وقد روى له الجماعة ، توفي سنة ٢٠٦ هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب الكمال (٥/٥٤١) ، الكاشف (١/٣١٣) ، تقريب التهذيب (ص ١٥٣) .

(٣) - (ع) - عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المكي ، أبو الوليد المكي .
روى عن : عطاء بن أبي رباح ، ومحمد بن شهاب الزهري ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم .

وعنه : إسماعيل بن عُلية ، وحجاج بن محمد المصيصي ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : كان ابن جريج من أدعية العلم .

وقال يحيى بن معين : ثقة في كل ما روي عنه من الكتاب .

وقد وثقه محمد بن سعد وغيره ، وقد تُكلم فيه بسبب التدليس ، وهو من أصحاب الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين عند الحافظ ابن حجر ، وأصحاب هذه الطبقة هم من أكثر من التدليس ، فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلاَّ بما صرحوا فيه بالسماع ، وقد صرح هنا بالتحديث ، وعليه فإنه ثقة حافظ ، روى له الجماعة ، توفي سنة ١٥٠ هـ .

انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (٣٥٧/٤) ، تهذيب الكمال (٣٣٨/١٨) ، تذكرة الحفاظ (١٦٩/١) ، الكاشف (٦٦٦/١) ، تقريب التهذيب (ص ٣٦٣) ، طبقات المدلسين (ص ٤١) .

(٤) – (ع) – عطاء بن أبي رباح ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته (ص ٤٥٢) .

(٥) – حكيم بن حزام بن خويلد القرشي ، – رضي الله عنه – ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته (ص ٤٧٩) .

ب – الحكم على إسناد الحديث :

إسناد هذا الحديث حسن ، لأن فيه عبدالله بن عصمة الجشمي ، وهو صدوق .

وقد أخرج الحديث أيضاً من هذه الطريق .

أحمد في مسنده (٤٠٣/٣) ، ومن طريق يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام (٤٠٢/٣) .

قلتُ : وممن تابع عبدالله بن عصمة في رواية هذا الحديث عن حكيم بن حزام .

١ – عبدالله بن محمد بن صيفي ، وقد أخرج حديثه : النسائي في الكبرى (٣٧/٤) رقم (٦١٩٦) ، الموضع السابق .

والطبراني في الكبير (١٩٤/٣) رقم (٣٠٩٦) .

٢ – حزام بن حكيم بن حزام ، وقد أخرج حديثه : النسائي في الكبرى (٣٧/٤) رقم (٦١٩٥) .

والطبراني في الكبير (١٩٧/٣) رقم (٣١١٠) .

وقد توبع حكيم بن حزام - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في رواية لهذا الحديث ، وممن تابعه :
١ - عبدالله بن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، وقد أخرج حديثه :

البخاري (٤٠٩/٤) رقم (٢١٣٥) ، (٣٤) كتاب البيوع ، (٥٥) باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك .

ومسلم (٤٢٤/١٠) رقم (١٥٢٥) ، (٢١) كتاب البيوع ، (٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض .

والترمذي (٥٨٦/٣) رقم (١٢٩١) ، (١٢) كتاب البيوع ، (٥٦) باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه .

٢ - عبدالله بن عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، وقد أخرج حديثه :
البخاري (٤٠٩/٤) رقم (٢١٣٦) ، الموضع السابق .
ومسلم (٤٢٨/١٠) رقم (١٥٢٦) ، الموضع السابق .
والنسائي (٢٨٥/٧) ، كتاب البيوع ، باب بيع الطعام قبل أن يستوفى .

قلتُ : يرتقي حديث عبدالله بن عصمة الجشمي بالمتابعات والشواهد إلى درجة الصحيح لغيره .
ولعبدالله بن عصمة حديث ثالث ، وقد أخرجه :

النسائي في سننه (٢٠٥/٢) ، كتاب الصلاة ، باب كيف يخر للسجود ، قال : أخبرنا إسماعيل بن مسعود ، قال : حدثنا خالد ، عن شعبة ، عن أبي بشر ، قال : سمعت يوسف بن ماهك يحدث عن حكيم بن حزام قال : بايعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن لا أخر إلاَّ قائماً .

خلاصة القول في الراوي :

من خلال ما تقدم في ترجمة عبدالله بن عصمة الجشمي ، وبعد دراسة أحاديثه ، ثم مقارنة نتائج ذلك بحكم الحافظ ابن حجر عليه في التقريب بأنه مقبول ، يُمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - ظهر من دراسة حال هذا الراوي أنه صدوق ، وقد أنزله الحافظ ابن حجر عن هذه المرتبة ، إلى مرتبة أدنى من التعديل .

٢ - تحقق شروط الحافظ ابن حجر الثلاثة في حال هذا الراوي ، والله أعلم .